



الحمايَّة الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد السوري

رؤية استشرافية لمرحلة إعادة البناء والتنمية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

الطالبة

مها محمد عبد الرحمن

إشراف

الدكتور. محمود قاسم زنبوعه

أستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

2023

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty Of Economics
Department Of Economics and Planning

**Economic protectionism and its implications for the Syrian
forward-looking vision for the reconstruction and economy
development phase**

By

Maha Mohamad abedalrhman

Supervisor

Prof.Dr. Mahmood Zanboaa

Professor At the Faculty of Economics–Damascus University

2023



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد التي أعدها الطالبة:

مها محمد عبد الرحمن بعنوان:

(الحماية الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد السوري رؤية
استشرافية لمرحلة إعادة البناء والتنمية)

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها
من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

عضواً مشرفاً

د. محمود زنبوعه

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. عدنان سليمان

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. عبد القادر عزوز

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. ثائر سلطان

المدرس في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. محمد عصام هزيمه

حاكم مصرف سورية المركزي - الاختصاص قانون التجارة الالكترونية - جامعة دمشق

دمشق 2023/12/4

الإهداء:

إلى وطني الحبيب سورية

بذلتُ كلّ ما بوسعي لعرض صورةٍ واقعيةٍ عن الاقتصاد السوري، وتقديم المقترحات التي قد تُسهّمُ برؤيةٍ مستقبليةٍ لواقعٍ أفضل. سورية قادرة على النهوض من الأزمة الحالية بكلِّ تأكيد، لكنّها تحتاج لتكاتفٍ جهود أبنائها عبر حُطّة عملٍ شاملة.

فهرس المحتويات

table of Contents

4	فهرس المحتويات
11	قائمة الجداول
13	قائمة الأشكال والرسوم البيانية
14	ملخص البحث
15	Research Summary
16	المقدمة
18	مشكلة البحث:
18	أهمية البحث:
19	أهداف البحث:
19	فرضيات البحث:
20	الدراسات السابقة:
21	منهجية البحث:
22	الفصل الأول: التجارة الدولية بين العولمة والحماية الاقتصادية
23	المبحث الأول: تأثير الإجراءات الحكومية على النمو الاقتصادي
24	المطلب الأول: الإجراءات الحكومية ودور الدولة الاقتصادي في العالم القديم:
24	تطور دور الدولة الاقتصادي في الصين القديمة:
25	تطور دور الدولة الاقتصادي في بلاد الرافدين:
26	تطور دور الدولة الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية:
27	تطور دور الدولة الاقتصادي في بلاد الشام:
27	تطور دور الدولة الاقتصادي في مصر القديمة:
28	تطور دور الدولة الاقتصادي في أفريقيا القديمة:
28	تطور دور الدولة الاقتصادي لدى اليونان والرومان:
30	المطلب الثاني: دور الدولة الاقتصادي في القرون الوسطى:
30	دور الدولة في اقتصاد الصين بالقرون الوسطى:
30	دور الدولة في اقتصاد العالم الإسلامي في القرون الوسطى:
31	دور الدولة في اقتصاد أوروبا في القرون الوسطى:
32	المطلب الثالث: دور الدولة الاقتصادي في العصر الحديث:
32	أولاً: الثورة الصناعية والإجراءات الحكومية المرافقة لها في انكلترا:
33	ثانياً: ظهور القوة الاقتصادية في ألمانيا وأمريكا ودور الدولة في اقتصاد البلدين:

- ثالثاً: الكساد العظيم (1929) وأهم الإجراءات الحكومية لمعالجته:..... 34
- رابعاً: الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporation) وتراجع دور الدولة الاقتصادي:..... 36
- خامساً: الأزمة المالية العالمية وأهم الإجراءات الحكومية لمعالجتها والدعوة لتدخل الدولة:..... 37
- المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية**..... 38
- المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية (International Trade) وأهميتها:**..... 39
- تعريف التجارة بين الدول بالمعنى الضيق ويشمل:..... 39
- تعريف التجارة بين الدول بالمعنى الواسع ويشمل:..... 39
- أهمية التجارة الدولية:..... 40
- أهم المظاهر التي تدل على أهمية التجارة الدولية:..... 40
- أهم أهداف سياسات التجارة الخارجية:..... 40
- الحماية التجارية بين المد والجذر في التجارة الدولية:..... 41
- المطلب الثاني: أهم النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية:**..... 42
- 1) نظرية التجار (الميركانتيلين Mercantilism):..... 42
- 2) نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط Physiocrats):..... 44
- 3) النظريات الاقتصادية الكلاسيكية..... 45
- 4) النظريات النيوكلاسيكية:..... 48
- المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية في التنمية**..... 53
- المطلب الأول: دور الدولة الاقتصادي وسيطرة العولمة:**..... 54
- مفهوم الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform):..... 54
- مفهوم العولمة الاقتصادية (Globalization):..... 55
- تطور دور الدولة في الاقتصاد خلال القرن العشرين:..... 55
- سيطرة العولمة:..... 57
- الخروب الاقتصادية:..... 58
- المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية (Economic Development):**..... 59
- مفهوم التخلف الاقتصادي (Economic Backwardness):..... 59
- مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development):..... 60
- تمويل التنمية الاقتصادية:..... 60
- التنمية الاقتصادية المستقلة:..... 62
- المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية المعاصرة:**..... 63
- مفهوم السياسة الاقتصادية (Economic policy):..... 63
- أهم السياسات المالية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي:..... 63
- أهم السياسات النقدية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي:..... 64
- خلاصة الفصل الأول:**..... 66

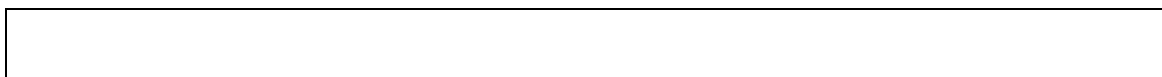
- 67..... الفصل الثاني: تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية في سورية قبل مرحلة الأزمة.
- 69..... المبحث الأول: تطوّر الاقتصاد السوري منذ الاستقلال (1946-2019)
- 70..... المطلب الأول: تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/1946):
- 71..... الاقتصاد السوري خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1946/1920):
- 73..... الاقتصاد السوري مباشرة بعد الاستقلال عن فرنسا عام (1946):
- 74..... الاقتصاد السوري من الانقلابات العسكرية إلى الوحدة (1958/1949):
- 76..... الاقتصاد السوري من الوحدة حتى ثورة آذار (1963/1958):
- 79..... الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/1963):
- 81..... المطلب الثاني: تطوّر الاقتصاد السوري خلال الفترة (2000/1970):
- 81..... الاقتصاد السوري في المرحلة الأولى بعد الحركة التصحيحية:
- 86..... الاقتصاد السوري في ثمانينات القرن العشرين:
- 89..... الاقتصاد السوري في تسعينات القرن العشرين:
- 92..... المطلب الثالث: الاقتصاد السوري منذ عام (2000) حتى عام (2019):
- 92..... الوضع الاقتصادي في سورية قبل أزمة عام (2011):
- 95..... الوضع الاقتصادي في سورية خلال الأزمة (2011/2019):
- 97..... المبحث الثاني: تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية قبل الإصلاح الاقتصادي
- 98..... المطلب الأول: الحماية الاقتصادية في سورية بعد الاستقلال:
- 98..... تعريف الحماية الاقتصادية:
- 98..... أهم السياسات الحماية في سورية بعد الاستقلال:
- 105..... المطلب الثاني: الحماية الاقتصادية في سورية قبل الحركة التصحيحية:
- 105..... الحماية الاقتصادية في دولة الوحدة:
- 107..... الحماية الاقتصادية بعد ثورة آذار (1963):
- 109..... المطلب الثالث: الحماية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (2000/1970):
- 109..... الحماية التجارية بعد الحركة التصحيحية:
- 110..... الحماية النقدية بعد الحركة التصحيحية:
- 113..... الحماية الجمركية بعد الحركة التصحيحية:
- 114..... المبحث الثالث: انعكاسات تغير التوجهات الاقتصادية على التنمية (2010/2000).
- 115..... المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في سورية بداية الألفية الثالثة:
- 115..... دوافع التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي:
- 116..... أهم الإصلاحات في القوانين والبيئة التشريعية الاقتصادية:
- 118..... انخفاض الحماية الاقتصادية والتخفيف من القيود:
- 120..... تحديث القطاع المصرفي:
- 121..... إنشاء المدن الصناعية:

- 121..... إقامة المزيد من المناطق الحرة:.....
- 122المطلب الثاني: الإنفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجهات الخارجية:**.....
- 123..... انضمام سورية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا):.....
- 124..... التوجه السوري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO):.....
- 125..... سعي سورية لتوقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية (Euromed):.....
- 127المطلب الثالث: تغيير النموذج الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي:**.....
- 127..... مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:.....
- 128..... تبني منهج اقتصاد السوق الاجتماعي:.....
- 129..... جذب الاستثمارات كهدف اقتصادي واجتماعي في سورية:.....
- 131خلاصة الفصل الثاني:**.....
- 132الفصل الثالث: تأثير الحماية الاقتصادية على الاقتصاد السوري خلال الأزمة (2011/2019):**.....
- 134المبحث الأول: السياسات الاقتصادية في سورية خلال الأزمة:**.....
- 135المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية خلال الأزمة وآثارها:**.....
- 136..... دور الأمم المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية:.....
- 136..... العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية:.....
- 137..... العقوبات الاقتصادية الأوروبية على سورية:.....
- 137..... العقوبات الاقتصادية العربية على سورية:.....
- 138..... الآثار المترتبة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية:.....
- 140..... المتضرر الأكبر من العقوبات الاقتصادية هو الشعب السوري:.....
- 141المطلب الثاني: السياسات النقدية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):**.....
- 142..... أولاً: تغييرات سعر الصرف الرسمي وأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي:.....
- 148..... ثانياً: تعديلات أسعار الفائدة:.....
- 150..... ثالثاً: إصدار مصرف سورية المركزي شهادات الإيداع لأول مرة:.....
- 152..... رابعاً: القروض والتسهيلات الائتمانية:.....
- 155المطلب الثالث: السياسات المالية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):**.....
- 156..... الإيرادات العامة في الموازنة السورية قبل الأزمة:.....
- 156..... تغيير الإيرادات العامة في الموازنة السورية خلال الأزمة:.....
- 161..... تغيير النفقات العامة في الموازنة السورية خلال الأزمة:.....
- 164المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الحماية الاقتصادية خلال الأزمة:**.....
- 165المطلب الأول: الرسوم الجمركية خلال الأزمة (2011/2019):**.....
- 166..... معدّلات الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة في سورية بداية الأزمة:.....
- 167..... تعديل نسب الرسوم الجمركية المطبقة في سورية خلال الأزمة:.....
- 172..... أسعار الصرف المعتمدة لتطبيق الرسوم الجمركية في سورية خلال الأزمة:.....

- المطلب الثاني: نظام حصص الاستيراد وانعكاساته في سورية خلال الأزمة:** 174
- نظام حصص الاستيراد (الرخص المسبقة): 175
- العمل بنظام حصص الاستيراد في سورية: 175
- تعديل آلية منح حصص الاستيراد وانعكاساته خلال الأزمة: 176
- المطلب الثالث: أدوات الحماية الاقتصادية الأخرى وانعكاساتها خلال الأزمة:** 181
- أولاً: الإعانات الحكومية خلال الأزمة: 181
- ثانياً: انخفاض قيمة الليرة السورية خلال الأزمة: 183
- المبحث الثالث: المعوقات الحالية للنمو الاقتصادي في سورية:** 186
- المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية والبشرية للنمو في سورية:** 187
- أولاً: ضعف تقدير المجتمع لبعض المهن والأعمال لاسيما العمل الزراعي: 187
- ثانياً: انتشار الفساد والمحسوبيات وعدم الالتزام بالقوانين: 189
- ثالثاً: النسبة المرتفعة للزيادة السكانية: 190
- رابعاً: ضعف مستوى التنمية البشرية: 192
- المطلب الثاني: ضعف البيئة التشريعية والبنية التحتية:** 193
- ضعف البيئة التشريعية اللازمة للنمو الاقتصادي في سورية: 193
- ضعف البنية التحتية من معوقات النمو الاقتصادي في سورية: 199
- المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية للنمو في سورية:** 209
- أولاً: وجود خلل في هيكلية الاقتصاد السوري: 210
- ثانياً: استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية: 211
- ثالثاً: تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الأموال المستثمرة: 211
- رابعاً: انخفاض جودة الإنتاج وعدم كفاءة المعايير التنافسية: 213
- خلاصة الفصل الثالث:** 213
- الفصل الرابع: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري وعقلانية تطبيق الحماية الاقتصادية** 214
- المبحث الأول: دراسة في تجارب التنمية الاقتصادية الحديثة لبعض الدول** 215
- المطلب الأول: التجربة التنموية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية:** 216
- اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية: 216
- اتباع نظام أولويات الإنتاج: 218
- تدخل الاحتلال الأمريكي في الاقتصاد الياباني: 218
- سياسة الترشيد (تحسين الإنتاجية): 219
- اندماج الاقتصاد الياباني بالاقتصاد العالمي: 221
- المطلب الثاني: التجربة التنموية الماليزية:** 222
- التحول الاقتصادي في ماليزيا: 222
- مرحلة مراجعة سياسة الحوافز والتخفيف منها (التسعينات): 224

- 225.....الأزمة المالية الآسيوية عام 1997:
- 228المطلب الثالث: التجربة التنموية الصينية:**
- 228..... أولاً: مرحلة تطبيق النموذج الاشتراكي (1949-1977):
- 229..... ثانياً: مرحلة التحرر وسياسات الإصلاح الاقتصادي (1978-1988):
- 231..... ثالثاً: مرحلة التضخم والاضطرابات (1989-1991):
- 231..... رابعاً: الاستمرار بعملية الإصلاح الاقتصادي (1992-2001):
- 232..... خامساً: الانفتاح على الأسواق العالمية (2001، حتى الآن):
- 233المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لتطور الاقتصاد السوري بمرحلة إعادة البناء**
- 234المطلب الأول: الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة ودوره كمحرك للنمو:**
- 234..... اقتصاد السوق ودور الدولة في المرحلة المقبلة:
- 236..... أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة المقبلة:
- 236..... المشاريع الرائدة التي يمكن التوجه لتشجيعها في المرحلة المقبلة:
- 239المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي:**
- 240..... الإمكانات الزراعية في سورية والواقع الحالي:
- 241..... مفهوم الأمن الغذائي:
- 242..... المشكلات التي تعاني منها سورية في القطاع الزراعي والتي تُعيق تحقق الأمن الغذائي:
- 244..... ضرورة العمل لتحقيق الأمن الغذائي في سورية:
- 244..... الاقتراحات الممكنة للمساعدة على تجاوز مشاكل القطاع الزراعي ودعم تحقيق الأمن الغذائي:
- 246المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور قطاع الخدمات كأساس لتسريع التنمية:**
- 246..... مفهوم اقتصاد الخدمات (Service economy):
- 247..... أقسام قطاع الخدمات:
- 248..... الرؤية المستقبلية لتوجهات العمل بقطاع الخدمات في سورية بالمرحلة القادمة:
- 252المبحث الثالث: التوجهات العقلانية للحماية الاقتصادية في المرحلة القادمة**
- 253المطلب الأول: عقلنة الحماية التجارية والتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية:**
- 253..... أولاً: الاستمرار بتطبيق نظام حصص (إجازات) الاستيراد:
- 254..... ثانياً: إعادة هيكلة الرسوم الجمركية على المستوردات:
- 255..... ثالثاً: تطوير أسس دعم الصادرات:
- 256المطلب الثاني: عقلنة التعامل بأنظمة القطع الأجنبي:**
- 256..... 1. ضرورة إلغاء وإعادة إصدار قانون بديل عن المرسوم 208 لعام 1952:
- 257..... 2. ضرورة تحديث وإصدار دليل جديد للرقابة على النقد:
- 257..... 3. أنظمة القطع المتعلقة بحيازة أو إدخال وإخراج العملات من وإلى سورية:
- 258..... 5. أنظمة القطع للتعامل بعمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير):
- 259..... 6. أنظمة التعامل بالقطع الأجنبي لعمليات غير تجارية (الموفدين، الفنادق، الطبابة، الدراسة، وغيرها):
- 260المطلب الثالث: عقلنة حماية الصناعات المحلية:**

260.....	حماية الصناعات الناشئة في سورية:
262.....	مبررات تشجيع سياسة حماية الصناعات الناشئة في سورية:
263.....	إختبار الفرضيات:
267.....	النتائج التي توصل إليها البحث
269.....	الخلاصة
270.....	المقترحات
275.....	قائمة المراجع
275.....	كتب باللغة العربية:
276.....	كتب مترجمة إلى اللغة العربية:
277.....	كتب باللغة الإنكليزية:
278.....	أبحاث منشورة:
278.....	مقالات باللغة العربية:
278.....	مقالات باللغة الإنكليزية:
278.....	محاضرات وأوراق عمل وتقارير منشورة:
280.....	مراجع تشريعية سورية:
280.....	مواقع الكترونية كمصدر للبيانات والمعلومات:
281.....	مقالات منشورة على مواقع الكترونية:
282.....	المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء:
283.....	منشورات في المجلات والصحف:
283.....	بيانات مالية:



الصفحة	قائمة الجداول
89	جدول رقم (1) النمو السكاني في سورية وتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990/1963)
90	جدول رقم (2) تغير قيم المستوردات والصادرات السورية خلال الفترة (1999/1983)
107	جدول رقم (3) نسبة مساهمة رأس المال للقطاعين العام والخاص في الصناعة في سورية أواخر الستينات
131	جدول رقم (4) المشاريع الصناعية المنفذة للقطاع الخاص خلال الفترة (2010/2000)
138	جدول رقم (5) قيم الصادرات والمستوردات النفطية في سورية عام 2010
141	جدول رقم (6) الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية وفق قائمة المركز المالي لمصرف سورية المركزي
142	جدول رقم (7) إجمالي قيمة ودائع المصارف السورية في نهاية عام (2010)
157	جدول رقم (8) صادرات ومستوردات النفط والغاز في سورية عام (2010)
158	جدول رقم (9) مؤشرات التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2010/2005)
159	جدول رقم (10) إجمالي قيم التجارة الخارجية حسب الكتل الدولية لعام 2010
160	جدول رقم (11) تغير العبء الضريبي في سورية وفق الموازنات التقديرية خلال الفترة (2018-2011)
167	جدول رقم (12) أهم التعديلات على التعريفات الجمركية بالمرسوم رقم (277) لعام (2011)
171	جدول رقم (13) أهم التعريفات الجمركية المعدلة بالمرسوم (114) لعام (2018)
172	جدول رقم (14) أهم التعريفات الجمركية المعدلة بالمرسوم (251) لعام (2019)
177	جدول رقم (15) أهم تعديلات منع وتقييد الاستيراد في سورية خلال الفترة (2019/2011)
177	جدول رقم (16) أهم تعديلات منع وتقييد الصادرات في سورية خلال الفترة (2019/2011)
180	جدول رقم (17) تغير قيم المستوردات السورية خلال الفترة (2019/2010)
188	جدول رقم (18) نسب المشتغلين في الصناعة والزراعة والخدمات إلى إجمالي المشتغلين بالفترة (2019/2010)

189	جدول رقم (19) توزيع المشتغلين في سورية (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2010/2019)
190	جدول رقم (20) معدل النمو السكاني السنوي (نسبة مئوية) لسكان المحافظات السورية خلال الفترة (2000/2010)
191	جدول رقم (21) تقدير عدد السكان المتواجدين في سورية (بالألف) خلال الفترة (2019/2014)
199	جدول رقم (22) تطور خدمات الاتصالات في سورية خلال الفترة (2019/2010)
209	جدول رقم (23) الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2019/2009)
212	جدول رقم (24) مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع بالفترة (2010/2019) بالأسعار الجارية (مليون)
217	جدول رقم (25) معدل الخسائر التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية في اليابان
238	جدول رقم (26) ودائع القطاع المصرفي السوري بحسب نوع الوديعة
249	جدول رقم (27) بعض المؤشرات حول خدمات النقل والتخزين والاتصالات في سورية خلال الفترة (2019/2015)
250	جدول رقم (28) عدد الفنادق والأسرة في سورية خلال الفترة (2017/2010)

الصفحة	قائمة الأشكال والرسوم البيانية
88	رسم بياني رقم (1) النمو السكاني في سورية وتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990/1963)
91	رسم بياني رقم (2) تغير قيم المستوردات والصادرات السورية خلال الفترة (1999/1983)
160	رسم بياني رقم (3) تطور الإيرادات التقديرية للضرائب والرسوم في سورية خلال الفترة (2020/2011)
163	رسم بياني رقم (4) مقارنة بين تغير معدلات تضخم أسعار المستهلك والانفاق العام على الرواتب والأجور خلال الفترة (2018/2010).
188	رسم بياني رقم (5) نسب المشتغلين في الصناعة والزراعة والخدمات إلى إجمالي المشتغلين بالفترة (2019/2010)
191	رسم بياني رقم (6) معدل النمو السكاني السنوي (نسبة مئوية) لسكان المحافظات السورية خلال الفترة (2000/2010)
191	رسم بياني رقم (7) تقدير عدد السكان المتواجدين في سورية (بالألف) خلال الفترة (2019/2014)
192	رسم بياني رقم (8) عدد المشتغلين في سورية الحاصلين على تعليم أعلى من مستوى الثانوية العامة في العامين 2011 و 2019
201	صورة توضيحية رقم (9) توزيع استهلاك الطاقة في سورية عامي (2011) و(2015)
209	رسم بياني رقم (10) الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2019/2009)
212	رسم بياني رقم (11) مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع بالفترة (2010/2019) بالأسعار الجارية (مليون)

ملخص البحث

بما أن الحماية الاقتصادية موجودة منذ الحضارات القديمة ما قبل الميلاد، وتُمثّل أهميتها موضوع جدلٍ عالميٍّ مستمرٍّ، فلم يُحسم حتى الآن الزعمُ القائل: "بأن السوق الاقتصادي قادرٌ على تنظيم نفسه دون تدخلِ السياسات الحكومية المباشرة"، ولذلك تناول هذا البحث دراسة تغيّرات الاقتصاد السوري بظُلّ تطبيق سياسة الحماية الاقتصادية، منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي (1946) حتى (2020)، بهدف البحث حول صحّة الفرضية التي تقول: "أنه لا يمكن تحقيق التنمية المتوازنة بالإستناد إلى آليات السوق الحرّة فقط، دون تدخلِ الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي"، وبالرغم من إثبات نتائج البحث لصحة هذه الفرضية، فقد سلّط الضوء أيضاً على بعض الحقائق التي دعمت الفرضية التي تقول: "بأن سياسة الحماية الاقتصادية المطبّقة في سورية قبل الأزمة لم تنعكس على تطوّر واضحٍ في التنمية الاقتصادية"، فبالرغم من التغيير والتعديل المستمر في أساليب تطبيق سياسة الحماية خلال الفترة التي تجاوزت سبعون عاماً، ورغم مساهمتها في تحقيق الاستقرار النسبي بمستوى معيشة المواطنين، لكنّها لم تحقّق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

ليخُصّ البحث إلى نتيجةٍ مفادها: "أن سياسة الحماية الاقتصادية المعمول بها حالياً في سورية، لا تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة لإعادة البناء والتنمية"، ولكن من الصعب حالياً التخلي بشكلٍ كاملٍ عن تطبيق هذه الحماية، لأن ذلك سيترك آثاراً سلبيةً على الاقتصاد، وبالتالي فالخيارُ الأفضل الآن، هو التوجّه نحو عقلنة تطبيق الحماية الاقتصادية، على أن يكون الهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاج كأساسٍ للنمو الاقتصادي، فيكون هذا التوجه هو الأساس الذي يُستند إليه لإعادة صياغة أساليب تطبيق الحماية الاقتصادية، فبالرغم من كلّ ما تعرّضت له سورية من أضرارٍ وتخريبٍ وتعطيلٍ في كافة المجالات، إلا أنّها مازال قادرةً على النهوض وفق خطةٍ تنمويةٍ شاملة تعتمد على التخطيط الجيد والإرادة القوية، لرسم الرؤية المستقبلية بنظرةٍ واقعيةٍ عقلانية تنطلق من الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، وتعتمد على الإمكانيات المحلية التي يجب استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق تنميةٍ شاملة لكافة مناحي الحياة.

Research Summary

Since economic protectionism has existed since the ancient civilizations before Christ, and its importance represents a subject of continuous global controversy, the claim that says : “that the economic market is able to organize itself without the interference of direct government policies” has not yet been resolved, therefore, this research deals with the study of changes in the Syrian economy under Applying the policy of economic protectionism, since independence from the French occupation (1946) until (2020), with the aim of researching the validity of the hypothesis that says : “It is not possible to achieve balanced development based on free market mechanisms only, without the state’s intervention in directing economic activity” ,From the results of the research confirming the validity of this hypothesis, it also shed light on some facts that supported the hypothesis that says : “The policy of economic protectionism applied in Syria before the crisis did not reflect a clear development in economic development.” Despite the continuous change and modification in the methods of application the protectionist policy during the period of more than seventy years, and despite its contribution to achieving relative stability in the standard of living of citizens, it did not achieve the required economic development.

The research concludes: "The policy of economic protectionism currently in force in Syria is not commensurate with the requirements of the next stage of reconstruction and development." However, it is currently difficult to completely abandon the application of this protectionism, because this will leave negative effects on the economy, and therefore the choice is the best thing now is to move towards rationalizing the application of economic protectionism, with the main goal being to increase production as a basis for economic growth.

Despite all the damage, sabotage and disruption that Syria has been subjected to in all fields, it is still capable of advancing according to a comprehensive development plan that relies on good planning and strong will, to draw a realistic and rational future vision that stems from the most urgent needs, and depends on the local capabilities Utilizing them optimally to achieve comprehensive development for all aspects of life.

المقدمة

في الربع الأخير من القرن العشرين كان التوجُّه العالمي واضحاً نحو سيطرة ظاهرة العولمة، التي تمثلت في التدفُّق الحرّ للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات بين دول العالم، وقد هيمنت العولمة على معظم الاقتصاديات التي تُنادي بحريّة التجارة، بحجّة أن سياسة الحمائية تحدّ من المنافسة، وتُضعف روح الابتكار والتطوير، وتؤديّ تبعاً إلى تراجع الصناعة وكسلها على المدى البعيد، كما أن غياب المنافسة الذي تُسبِّبه الحمائية يؤديّ إلى ضمور حس الابتكار، ومحاولة تحسين المنتجات والخدمات للمستهلك المحلي، أي أن الحمائية تضرّ باقتصاد أي بلد وفق ما يراه مؤيدو تحرير التجارة.

ولكن بالنظر إلى نتائج العولمة بالشكل الذي طُبِّقت فيه حتى الآن، فقد عملت لصالح الدول الغنية ضد مصلحة الدول الفقيرة، فحوالي (20%) من سُكَّان العالم الأغنياء يحصلون على (80%) من الدخل العالمي، بينما حوالي (80%) من سُكَّان العالم الفقراء لا يحصلون إلاّ على (20%) من الدخل العالمي، ولذلك ظهر مناهضون لها في أنحاء مختلفة من العالم، ولم تقبل العديد من الدول ما ينادي به المتحمّسون للعولمة، فلم تفتح الحواجز والحدود أمام التجارة الدولية، فاتجهت نحو الحمائية التي تُعطي وقتاً وتضمن ظرفاً إيجابياً في حال العزم على تطوير الإنتاج بمنأى عن أخطار المنافسة الخارجية، لاسيّما عند الرغبة في تبني صناعة جديدة، وفتح الآفاق أمامها للنمو وتطوير مزاياها التنافسية، إضافةً إلى المزايا الاجتماعية للحمائية الاقتصادية، مثل الاستغلال الأمثل للموارد المحليّة، وإتاحة فرص عملٍ جديدةٍ، وذلك بالرغم من تحذيرات بعض الخبراء الاقتصاديين بأن هذا ربّما يحدث على المدى القريب، أمّا على المدى البعيد فغالباً ما تنتهي الحمائية بإيذاء الناس الذين ينبغي عليها حمايتهم.

ويُظهر الواقع العالمي اليوم أن كلّ من الدول الغنية أو الفقيرة قد تلجأ إلى تطبيق سياسة الحمائية، إذا شعرت أن هناك منافسة غير عادلة من شأنها أن تضرّ باقتصادها، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الحرب التجارية الدائرة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالالاقتصاد هو أحد أهم مظاهر ومقومات

السيادة الوطنية، التي تستوجب تدخل الدولة وتغيير سياساتها، بتطبيق الحماية من خلال طرق ووسائل مختلفة (كالتعريفات الجمركية، وتحديد حصص الاستيراد، والحوافز الإدارية، ومكافحة الإغراق، والإعانات، والتخفيضات الضريبية، وتعديل سعر الصرف، والتدخل المباشر للدولة، وغيرها).

ورغم التناقض بين نظام الحماية الاقتصادية ونظام العولمة، فإن التجارب الاقتصادية الواسعة التنوع حتى الآن، تُبرهن بوضوح على أنه لا يوجد نظام اقتصادي مثالي يصلح للتطبيق في جميع الدول، فيبقى لكل دولة خصوصيتها، وعليها أن تبني اقتصادها وفق إمكانياتها وظروفها الخاصة، بدلاً من اتباع نموذج اقتصادي جاهز، كوصفات صندوق النقد الدولي المضادة لقواعد الرعاية الاجتماعية، ولهذا السبب توجّهنا بهذا البحث لدراسة السياسات الحماية التي أثبتت في سورية قبل الأزمة الحديثة التي بدأت عام 2011 وخلالها، وتحليل انعكاساتها الإيجابية والسلبية، للوصول إلى رؤية واقعية حول دور الحماية الاقتصادية في مشروع التنمية الخاص بسورية، الذي يُعدّ للمرحلة القادمة من إعادة البناء، وذلك وفق الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وبما يضمن مواجهة تحديات التنمية المُستدامة الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الظروف السياسية المرتبطة بوضع البلد، لاسيما المواجهة المستمرة مع عدو دائم يحتل جزءاً من أرضها، بحيث يكون من أولويات استراتيجيات مرحلة إعادة البناء، زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري، واستغلال الموارد بما يحقق أكبر وفورات ممكنة، لرفع نسبة الإخار المُوجّه نحو استثمارات متطورة تُعيد ترتيب توجهات التنمية بتصور جديد، لا يُكرّس النمط الاقتصادي التقليدي المُتبع قبل الأزمة، والذي كان مُركّزاً بشكل أساسي على استراتيجية الإكتفاء الذاتي، فلا بُدّ من العمل باتجاه إيجاد موقع سورية الخاص في خارطة الاقتصاد العالمي من خلال البحث الجاد عن الإنتاج الذي يمكن أن يُحقّق مزايا تنافسية، وخلق الظروف المُشجّعة على الاستثمار، ووضع التشريعات المناسبة وفق مبادئ واضحة وشفافة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتطوير الإنتاج وتوسيع الاستثمارات، ويتناول البحث أيضاً إلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية للتنمية الاقتصادية كدروس يمكن الاستفادة منها في بناء تصوّر مستقبلي للاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

بدأت السياسات الاقتصادية في سورية مرحلة الإصلاح الاقتصادي مع بداية القرن الحالي، وتحولت توجهاتها إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي منذ عام (2005)، ثم جاءت الأزمة في عام (2011)، لتؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية وجوهرية في الاقتصاد السوري، وحيث وصلت الأزمة الآن إلى مرحلتها الأخيرة، فلا بُدَّ من التحضير للانطلاق بمرحلة إعادة البناء والتنمية، مما يستوجب تعديل السياسات الاقتصادية المُتبعة لتناسب مع مرحلة ما بعد الأزمة، ومن ضمن هذه السياسات التي لا بد من إعادة النظر فيها، سياسة الحماية الاقتصادية، فقد أصبح من الضروري إجراء تقييم وتحليل لانعكاسات تطبيق هذه السياسة خلال المرحلة السابقة، واستشراف البدائل التي يمكن أن تتناسب مع معطيات المرحلة القادمة، وبذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. هل كان لتطبيق سياسة الحماية الاقتصادية خلال الفترة التي سبقت الأزمة وأثناء الأزمة، أثرٌ على التنمية الاقتصادية في سورية؟

2. هل يُمكن وضع سياسة حمائية عقلانية، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات إعادة الإعمار، وفق التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للسياسة الاقتصادية في سورية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنه يُناقش بالعمق سياسة الحماية الاقتصادية المتبعة في سورية، وأثر تطبيقها على تطور الاقتصاد السوري، وذلك لمعرفة نقاط الضعف والقوة، والبناء عليها لاستشراف رؤية مستقبلية حول التوجهات الاقتصادية للفترة القادمة، وإرساء قواعد وملاحم السياسة الحمائية التي يمكن تطبيقها في مرحلة إعادة البناء، مع وضع تصوّرٍ للتوجهات الاستراتيجية لتحديد اتجاهات التنمية في سورية، وآفاق الانفتاح على الخارج، والقدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك بظّل تنامي ظاهرة الحماية الجديدة، التي

تُناقض ما سعت منظمة التجارة العالمية لتكريسه منذ عقود، من مبادئ حُرِّية التجارة الدوليّة، خصوصاً أن الحماية الجديدة تُطبَّق الآن بشكلٍ خاص، من قبل الدُّول التي كانت تُمثِّل رأس الحربة في العمل على تطبيق مبدأ حُرِّية التجارة.

أهداف البحث:

- (1) تقييم انعكاسات تطبيق الحماية الاقتصادية قبل الأزمة على التنمية الاقتصادية في سورية، واستخلاص النتائج والعبر منها.
- (2) تحليل آثار الحماية الاقتصادية المُطبَّقة خلال مرحلة الأزمة (2011-2019).
- (3) وضع تصوُّرٍ لجدوى الاستمرار في تطبيق الحماية خلال مرحلة إعادة البناء، والآليات الممكنة اتباعها في حال تطبيقها للحصول على أفضل نتيجةٍ منها.
- (4) استشراف التوجهات الاقتصادية التي ينبغي أن يُركِّز عليها مشروع إعادة البناء في سورية ما بعد الأزمة، بهدف تحسين القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى:** لا يُمكن تحقيق التنمية المتوازنة بالإستناد إلى آليات السوق الحرّة فقط، دون تدخُّل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.
- الفرضية الثانية:** لم تنعكس سياسة الحماية الاقتصادية المُطبَّقة في سورية قبل الأزمة، على تطوُّر واضحٍ في التنمية الاقتصادية.
- الفرضية الثالثة:** لا تتناسب سياسة الحماية الاقتصادية المعمول بها حالياً في سورية، مع متطلبات المرحلة المقبلة لإعادة البناء والتنمية.

الدراسات السابقة:

إن الكتب والدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الحماية الاقتصادية كحالةٍ مُستقلةٍ قليلة، فقد تمت دراسة هذا الموضوع للربط بين الحماية وبين مظاهر اقتصاديةٍ أخرى (مثلاً: كعلاقتها بأسعار الصّرف وتخفيض قيم العملات الوطنية، وغيرها)، أو تم الحديث عن الحماية في سياق عرضٍ لتطور ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الدراسات بالآتي:

1. بحث بعنوان "هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟" للباحث: منير الحمش (2010):

يُبين الباحث أنه يجري الترويج لسياسة تحرير التجارة في سورية، في الوقت الذي تتصاعد فيه سياسات الحماية التي تُطبقها الدول المتقدمة تجاه منتجات البلدان النامية والصاعدة، فيشرح الوصفات الجاهزة التي يدعو إليها مروجو حرية التجارة، وآثارها على عملية التنمية في سورية، ويخلص بالدعوة إلى تخفيف التسارع نحو الانفتاح واعتماد مبدأ التدرّج والانتقائية، واتخاذ ما يُمكن اتخاذه من أجل الحفاظ على قوة الاقتصاد بتمكينه بحيث يدعم ويقوي دور الدولة.

2. بحث شهادة دكتوراه: "سياسة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

-نموذج مختلف للخيارات والبدائل" إعداد: محسن اسمندر بإشراف د. عدنان سليمان (2010):

تناول البحث أهمية القمح بتوفير الأمن الغذائي في سورية، وضرورة تطبيق سياسةٍ لحماية هذا المنتج ودعمه، وقد عرض الباحث مفهوم الدعم وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، كما تضمن البحث شرحاً مفصلاً للسياسات الزراعية التي اتبعتها سورية لدعم القمح خلال العقود الماضية، وخلص إلى طرح مجموعةٍ من السيناريوهات البديلة لحماية ودعم القمح بظل انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية.

3. بحث شهادة دكتوراه: "السياسة التجارية في سورية في ضوء التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي"

إعداد: محمود عبيد إشراف د. حسين الفحل (2013):

تناول الباحث السياسات التجارية وآثار قيود التجارة الدولية على التبادل والرفاه الاقتصادي، وقواعد السياسة التجارية بظلّ أحكام منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات والمفاوضات الدولية في مجال تسهيل التجارة، كما بحث واقع ومؤشرات التجارة الخارجية في سورية بالفترة (1985-2010)، وخُصّ الباحث إلى وضع سيناريوهات المستقبل للسياسة التجارية السورية (حسب المعطيات الاقتصادية قبل الأزمة).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهجين التاليين:

- 1- **المنهج التاريخي:** من خلال مراجعة تطوّر الاقتصاد السوري منذ الاستقلال، والإطلاع على بعض التجارب الاقتصادية العالمية، لفهمها وتفسير نتائجها.
- 2- **المنهج الوصفي:** بأسلوب تحليلي اعتمد على جمع البيانات والمعلومات والتفاصيل حول آثار تطبيق سياسة الحماية الاقتصادية في سورية، وتحليلها واستخدامها في الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها مشكلة البحث.

الفصل الأول: التجارة الدولية بين العولمة والحماية الاقتصادية

إنَّ مفهوم التجارة الدولية قديمٌ جداً، وإن اقتصر قديماً على تبادل السلع والخدمات الذي ظهر منذ نشأة الحضارات الإنسانية الأولى، ثم تطوّر عبر العصور لتُصبح التجارة الدولية اليوم هي العصب المحرّك لاقتصاديات العالم أجمع، فتوسّع مفهومها لتشمل إضافةً إلى تبادل السلع والخدمات، حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والابتكارات والأفكار، وبما أنَّه من المفيد إلقاء نظرةٍ شاملةٍ على أهمِّ السياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطات للتأثير على النمو الاقتصادي وتطور التجارة الدولية عبر الزمن، والتي مازال استخدامها يتكرّر حتى الآن، وأهمها سياسات الحماية الاقتصادية وتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، ولتوضيح أهم المفاهيم والأفكار حول التجارة الدولية، والعولمة، والحماية الاقتصادية، ودور الدولة التدخلية في الاقتصاد، تم تخصيص ثلاثة مباحث في هذا الفصل وفق ما يلي:

➤ المبحث الأول: تأثير الإجراءات الحكومية على النمو الاقتصادي:

يعرض المبحث لأهم الإجراءات التي قامت بها السلطات الحاكمة خلال الحقبات التاريخية، للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك لإلقاء الضوء على الممارسات التي تعكس الدور التدخلية المتأصل للدولة في التأثير على النمو الاقتصادي.

➤ المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية:

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم التجارة الدولية وأهميتها، وعرضاً لأهم النظريات الاقتصادية حول التجارة الدولية، والانتقادات الموجهة إليها.

➤ المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية في التنمية:

يعرض المبحث لأهمية دور الدولة الاقتصادي بالعصر الحديث، بظلِّ مفاهيم جديدة كالعولمة، والإصلاح الاقتصادي، والحروب الاقتصادية، وغيرها، وأهمية تفعيل دور الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تأثير الإجراءات الحكومية على النمو الاقتصادي

لقد كان لسلطة الدولة دائماً وعبر مراحل التاريخ المختلفة وبالرغم من اختلاف وتعدد النظم السياسية، دوراً في التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، فالدولة لا يمكنها ممارسة أعمالها وتأمين إيراداتها إلا من خلال أعمال اقتصادية، سواء أكانت بالتدخل المباشر في العملية الإنتاجية، أو من خلال استخدام الأدوات القانونية للحصول المالي، كما أن الدولة بصفقتها المكلفة ضمناً بموجب العقد الاجتماعي برعاية مصالح مواطنيها، فهي ملزمة بالعمل على وضع الضوابط والقوانين اللازمة وتأمين البيئة المناسبة لتحقيق النمو والازدهار لشعبها، والتدخل لمعالجة الأزمات الطارئة.

وسيقدم هذا المبحث نظرةً بانوراميةً لأهم الإجراءات المتبعة من قبل الأشكال السلطوية المختلفة، عبر مراحل التاريخ المعروفة، للتأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

✓ **المطلب الأول:** الإجراءات الحكومية ودور الدولة الاقتصادي في العالم القديم.

✓ **المطلب الثاني:** دور الدولة الاقتصادي في القرون الوسطى.

✓ **المطلب الثالث:** دور الدولة الاقتصادي في العصر الحديث.

المطلب الأول: الإجراءات الحكومية ودور الدولة الاقتصادي في العالم القديم:

يُقصدُ بالعالم القديم زمنياً الفترة التاريخية الممتدة من نهاية الألف الثالثة (ق.م) حتى القرن السابع الميلادي، أما جغرافياً فيُقصد به القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث عاشت حضارات العالم القديم بمستوى متقدم اقتصادياً، فكان هناك تمييزاً واضحاً بين عمليات البيع والشراء والمقايضة، وبين الأملاك الخاصة وممتلكات الدولة، وبين البضائع والأموال، كما كانت تسود علاقات التبادل وتقسيم العمل والتخصّص والإنتاج من أجل السوق، وقد شهد العالم القديم ظواهر اقتصادية واضحة ومنظمة كعمليات الاستيراد والتصدير، والتجارة الهادفة إلى الربح، وليس فقط تبادل سلع بأخرى لإشباع الحاجات، وكان هناك العملات المعدنية المسكوكة، وعرفت المجتمعات التخصّص في إنتاج بعض السلع والأسواق المنظمة، وظهور فئات من الصّناع والوسطاء ومؤدوا الخدمات، بالإضافة إلى البائعين والمشتريين، كما كان هناك أنظمة مختلفة لتحصيل الضرائب، ومنذ تلك العصور ظهر الدور التدخّلي للدولة في الاقتصاد، لاسيما فيما يتعلق بعمليات التجارة الخارجية التي شكّلت دافعاً رئيسياً للصراعات الدولية في تلك الفترة.

تطوّر دور الدولة الاقتصادي في الصين القديمة:

في الألفية الثالثة (ق.م) اعتمد الصينيون على الصيد ثم بدأت الزراعة (الدخن والأرز، وغيرها)، "تدرجاً" تعلّم إنسان ما قبل التاريخ رعاية الآخرين، وبدأ استئناس الكائنات مثل الكلاب والخنازير ثم الأغنام والماشية والحياد والدجاج في وقت لاحق¹، وحوالي القرن السادس عشر (ق.م)، تطور العمل الحرفي فكان هناك تقسيم للعمل وأشكال للتجارة، وخلال الألف الأولى (ق.م) ساعد التوسع بالزراعة المكثفة وتربية المواشي وزيادة أنواع المحاصيل على نشأة الحياة المدنيّة، وبحلول القرن الخامس (ق.م) كانت الصين

¹ هوخام، هيلدا. (1969). تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين. (أشرف كيلاني، مترجم). (ط.1). مصر: المشروع القومي للترجمة.

مجموعة دولٍ متحاربة، ولكن هذا لم يَحُلْ دون تطورها الاقتصادي، كما أصبح استخدام العملة المحليّة شائعاً، ونشأ فيها اقتصادٌ مالي، وبعد منتصف القرن الثاني (ق.م) حققت الإمبراطورية الصينية نمواً اقتصادياً نافس الإمبراطورية الرومانية المعاصرة لها بالغرب، وقد شجّعت الزيادة في الإنتاج النشاط التجاري، ومنحت الدولة حقَّ سك العملات للأسر الثرية، مما أدى لانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار، ومضاربات التجار والاحتكارات، فظهرت سياساتٌ ماليةٌ واقتصاديةٌ لمعالجة الوضع، وتدخلت الدولة للنهوض بصناعات الملح والحديد، وتأمين دكاكين الجداة وأحواض الملح، ومنح رخص حكومية لتجارة المشروبات الروحية، وحتى القرن الأول (ق.م) لم يكن هناك أيُّ اتصالٍ بين الصين والغرب، فتم افتتاح طريقٍ عبر آسيا الوسطى سُمّي (طريق الحرير) وافتتاح الطريق التجاري البحري المعروف بـ (طريق البهار) بين الصين والغرب.

تطوّر دور الدولة الاقتصادي في بلاد الرافدين:

استقر السومريون في بلاد الرافدين بالألف الثالثة (ق.م)، وتشكّلت لديهم علاقاتٌ اقتصاديةٌ معقّدة من بينها فرض الضرائب، "ما كاد السومريون يقطنون ما بين النهرين، حتى أخذوا يمارسون الري في الزراعة، والإبحار وركوب السفن في الأنهار والمحيطات"²، فالمجتمعات السومرية لم تكن مجتمعاتٍ بدائيةٍ تعتمد على الاقتصاد المنزلي (أي الإنتاج بقصد الإشباع المباشر)، وإنما استخدمت قوة عملٍ مأجورة، " فنجد تقنين أشنونا، في أواخر الألف الثالث (ق.م)، يُحدّد في المادة الأولى والثانية الأثمان النقدية لمجموعةٍ من السلع الضرورية مثل السمن والزيت والصوف والنحاس والملح، وتُحدّد المادة الثالثة والرابعة أجرة الأشياء مثل السفينة والعربات، كما تتضمن تحديد أجرة الملاح وأجرة سائق العربة"³، ثم تطوّرت النقود السلعية إلى المعدنية منذ الألف الأولى (ق.م)، وقد كان المجتمع البابلي خلال الألف الثانية (ق.م) مجتمعاً

² سازونوف، أ وماتيفيف، ك. (1986). حضارة ما بين النهرين العريقة. (حنا آدم، مترجم). (ط.1). دمشق: مطبعة دار المجد.

³ ذكي، محمد عادل. (2014). النشاط الاقتصادي في العالم القديم. مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

عبودياً "ساد في بابل عصر العبودية حيث اعتُبر العبد ملكاً خاصاً لصاحبه، وعُلِّقَت برقبته إشارة الوشم الخاصة بذلك"⁴، وقد نظم القانون البابلي بدقة مجموعة من العقود تحكم العلاقات القانونية والاقتصادية والمالية بين أفراد المجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع والدولة من جهة أخرى، فتضمنت شرائع حمورابي تنظيمياً لأجور بعض الحرفيين، "فقد نصت المادة 273 من تقنين حمورابي (1792 ق.م/ 1750 ق.م) على: إذا كان رجلٌ قد استأجر أجيراً فسوف يعطيه 6 "شى" من الفضة يومياً من بداية السنة حتى الشهر الخامس، وأما من الشهر السادس حتى نهاية العام فسوف يدفع 5 "شى" من الفضة يومياً"⁵، وحدث توسع كبير في التجارة، "أما فيما يختص بالتجارة مع المدن البعيدة أو البلاد الأجنبية، فإن رجل الأعمال كان يكون نوعاً من شركة مساهمة وكان يعهد بمبلغ من المال لاستثماره تجارياً أو يُسلم بضائعه لبيعها إلى مرتحل تجاري يضع تحت تصرفه مواهبه وتجاربه ومهارته"⁶، وفي شمال بلاد الرافدين كان الآشوريون قد عرفوا في القرن السابع (ق.م) القروض بأنواعها، فهناك قروض قصيرة الأجل بلا فائدة، وقروض بفائدة شهرية حتى اثنان بالمائة، أو بفائدة سنوية قد تصل للأربعين بالمائة، كما استخدموا الرهون العقارية ورهون الأموال المنقولة.

تطور دور الدولة الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية:

تتكون معظم أراضي شبه الجزيرة العربية من بوادي وسهول غلب عليها الطبيعة الصحراوية، لذا لم تعرف معظم مناطقها قديماً الاستقرار السكاني باستثناء الجنوب، وبسبب تكاثف الصخور المرجانية على شاطئ البحر الأحمر التي تُعيق رسو السفن وإقامة الموانئ، فقد ضعفت التجارة البحرية فكانت شبه محصورة بباب

⁴ سازونوف، أ وماتقييف، ك. (1986). مرجع سابق.

⁵ ذكي، محمد عادل. (2014). مرجع سابق.

⁶ ديلاورت، ل. (1997). بلاد ما بين النهرين-الحضارتان البابلية والآشورية (محرر كمال، مترجم). (ط.2). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المنذب، واعتمد سُكَّان المناطق الصحراوية على الرعي والبدَاوة، واشتغلوا بالتجارة البرية، واعتمد سُكَّان الجنوب على الزراعة، فعرفوا (المُحَاقلَة) باستتجار الأرض مقابل المال، و(المُزَارَعَة) بزراعة الأرض لقاء نسبةٍ من المحصول، وتُعتبر مملكة سبأ (1000 ق.م/275 م) أول من سكَّ النقود في شبه الجزيرة العربية، "عثر الباحثون على نماذج نقودٍ عربيةٍ جاهليةٍ تعود إلى عهودٍ مختلفةٍ في مواضع متعدّدة من الجزيرة العربية و بخاصةٍ في اليمن وحضرموت"⁷.

تطور دور الدولة الاقتصادي في بلاد الشام:

بحلول الألف الثالثة (ق.م) كانت مملكة إيبلا تمتدُّ على معظم بلاد الشام، "التطور لتأسيس أول دولةٍ شمل نفوذها معظم بلاد الشام، تم في الألف الثالث (ق.م) في زمن معاصر للدول الأولى في العراق ومصر"⁸، وكانت متطورة زراعياً وتجارياً وتطوّرت فيها أعمال الحرف، وقد هزمها الآكاديون عام (2250 ق.م). وفي الألف الثاني (ق.م) كانت (أوغريت) أهم مركزٍ حضاريٍّ في سورية الكنعانية، واكتشف الكنعانيون النحاس ثم صنعوا البرونز، وجابت أساطيلهم المتوسط وتحقّقت موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغرامات، وحوالي عام (1190 ق.م) ظهر الفينيقيون، فعرفوا التخصص وطوّروا السلع المعدّة للتصدير كالزجاج والخزف والنسيج، "تفوق الفينيقيون بصنع الأقمشة، حيث تم اكتشاف الإبر والدبابيس في فلسطين، ووجدت أزرار مستديرة بثقبين، بالإضافة إلى صناعة الأرجوان المزدهرة"⁹.

تطور دور الدولة الاقتصادي في مصر القديمة:

استقرَّ المصريون قبل الألف الثالثة (ق.م) في منطقة دلتا وادي النيل وفي الصعيد، وعرفوا الزراعة وتربية الحيوان، "عرف أهل مرمده الزراعة وكانوا متعاونين فيما بينهم ويخزّنون غلالهم، وكانت لديهم قطعانٌ

⁷ طقوش، محمد. (2009). تاريخ العرب قبل الإسلام. (ط.1). بيروت: دار النفائس.

⁸ الذنون، عبد الحكيم. (1999). تاريخ الشام القديم. (ط.1). دمشق: دار الشام القديمة.

⁹ علي، أحمد. (1994). تاريخ بلاد الشام منذ ما قبل الميلاد حتى نهاية العصر الأموي. (ط.3). دمشق: م.جوهرة الشام.

من الماشية والخنازير والماعز والخراف¹⁰، كما عرفوا بعض الصناعات، "عرف البداريون الملابس الكتانية، كانوا يلبسونها رجالاً ونساءً وأطفالاً، كما عرفوا أيضاً دبغ الجلود"¹¹، ثم بدأت مصر بالانتقال من نظام القرى إلى المدن، وبدأت الأقاليم تتحد لتشكيل إمارات، وقد فرض الفراعنة سيطرتهم على الصعيد والدلتا، وعرفوا ظاهرة القيم وتحديد الأثمان والأجور لبيع قوة العمل، والظواهر المرتبطة بالتجارة والمضاربة. تطور دور الدولة الاقتصادي في أفريقيا القديمة:

عاش الإنسان في أفريقيا منذ أولى مراحل تطوره، "تؤيد الشواهد من شرق أفريقية النظرية القائلة بأن أفريقيا مهد أول تطور للإنسان نفسه"¹²، وربما كان الاكتفاء الذاتي الذي أمنتها الطبيعة لشعوب جنوب أفريقيا، هو العائق أمام سعيهم للتطور وتأسيس الدول والمدن وتطوير الصناعة والتجارة، وفي شمال أفريقيا ازدهرت حضارة مستقلة في تونس هي الحضارة القرطاجية بمدينة قرطاج التي أسسها الفينيقيون عام (814 ق.م)، "اشتهرت خمور قرطاج في القديم ولاسيما خمرة العنب المجفف التي صُدرت مع زيت الزيتون، وزرع سُكَّان البلاد الأصليين المحاصيل بوفرة وفي الحقبة الرومانية أصبحت منطقة أفريقيا أهراء لروما واستخدم أسطول قرطاج الجديدة في نقل القمح من أفريقيا إلى روما"¹³.

تطور دور الدولة الاقتصادي لدى اليونان والرومان:

بدأت الشعوب الإغريقية الاستقرار في منطقة بحر إيجه منذ منتصف الألف الثالثة (ق.م)، فعرف الإيجيون الزراعة وتربية الماشية وصيد السمك، وبعض الصناعات، "دفع فقر الجزيرة زراعياً الكريتيين للاتجاه صوب البحر وللسفر وللتجارة، فأصبحوا أول أمة تجارية في التاريخ، حيث كانوا يبيعون منتجاتهم ويستوردون

¹⁰ أديب، سمير. (1997). تاريخ وحضارة مصر القديمة. (ط.1). مصر: مكتبة الاسكندرية.

¹¹ فخري، أحمد. (1957). مصر الفرعونية-موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور. (ط.1). مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

¹² دافيدسون، باسيل. (2001). أفريقيا القديمة تكتشف من جديد. (نييل بدر، سعد زغلول، مترجمين). (ط.1). مصر: الدار

القومية للطباعة والنشر.

¹³ ميادان، مادلين. (1981). تاريخ قرطاج. (ابراهيم بالش، مترجم). (ط.1). بيروت: منشورات عويدات.

طعامهم"¹⁴، وفي القرن (16 ق.م) تأسست الحضارة الطروادية على أنقاض الحضارات الإيجية، وركّزوا على الملاحة والتجارة كمهنة رئيسية، وكانت السلطات تتقاضى ضرائب لمكوث السفن على شواطئها، وضرائب على السلع، وابتدع الإغريقون نظاماً في الإقراض يقوم على تقاسم الأرباح والمخاطر معاً، واهتم المفكرين اليونانيين بالاقتصاد، فتحدّث أفلاطون (428 ق.م/348 ق.م) عن تقسيم العمل ودعم فكرة (التخصّص)، وبرز أرسطو (322 ق.م/384 ق.م) كأول محلل اقتصادي، "ينتقد الجوانب الشيوعية في جمهورية أفلاطون (مشاعية الملكية والنساء لدى الطبقة الحاكمة) ويرى أنها مخالفة لطبيعة الإنسان فضلاً عن إضرارها بمصلحة المجتمع"¹⁵، وقد بحث في نشأة النقود ووظائفها، وهو أول من ميّز بين وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وبين وظيفتها كرأس مال، وانتقد إلغاء الملكية الخاصة واستبدالها بنظام الملكية الجماعية، "توصل أرسطو إلى ما يمكن أن نسميه نقطة البدء في بحث نظرية القيمة، حيث ميّز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية"¹⁶.

¹⁴ (عكاشة، الناطور، وبيضون). (1991). اليونان والرومان. (ط.1). إربد: دار الأمل.

¹⁵ كبة، إبراهيم. (1970). دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. (ط.1). بغداد: مطبعة الارشاد.

¹⁶ الكفري، مصطفى. (2004). الأفكار الاقتصادية لدى أرسطو (384 - 322 ق.م). الحوار المتمدن-العدد: 1017.

المطلب الثاني: دور الدولة الاقتصادي في القرون الوسطى:

تُطلق تسمية القرون الوسطى بشكلٍ تقريبيٍّ على الفترة الزمنية الممتدة من القرن السادس الميلادي حتى القرن السادس عشر، وحيث كان نظام اقتصاد العبيد مُسيطرًا في العصر القديم، فقد ساد النظام الإقطاعي في العصور الوسطى، وقد شكّلت نهاية هذه الحقبة المخاض لانطلاق الثورة الصناعية.

دور الدولة في اقتصاد الصين بالقرون الوسطى:

بنهاية القرن السادس (م) كانت الإمبراطورية الصينية أكبر دول العالم مساحةً، وكان معظم جهاز النقل النهري والبري تابعاً للدولة، "وشمل التطور الاقتصادي في عصر التانج اتساع نطاق الرقابة الحكومية، وكانت الرقابة الحكومية للتعيين مبدأً راسخاً منذ زمنٍ طويل¹⁷، وبالرغم من تدخل الدولة وارتفاع الضرائب وأسعار الفائدة (كانت تصل إلى 6% شهرياً)، فقد ازدهرت التجارة، وساعد بذلك التحسينات على الملاحة البحرية، فقد استخدم الصينيون البوصلة في القرن الثاني عشر (م)، وقد ساعد على النمو التجاري وسانده نشأة اقتصاد مالي، " في مطلع القرن الحادي عشر تولّت الدولة أمر الأوراق النقدية التي كان يُصدرها أصحاب البنوك الخاصة، وشأنها شأن الأوراق النقدية الخاصة كانت الشهادات الحكومية خاضعة لرسم خدمة بنسبة اثنان بالمائة، وكانت سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات¹⁸، وفي القرن (13م) شهدت الصين تقدماً حريفاً وصناعياً، وكان هناك مصانع كبيرة للغزل والنسيج تُديرها الدولة.

دور الدولة في اقتصاد العالم الإسلامي في القرون الوسطى:

ظهر الإسلام بداية القرن السابع (م)، وكان التوسع بهدف نشر الدين الجديد مُترافقاً مع دافع اقتصادي، فنشطت الزراعة ووضعت عدّة أنظمةٍ لجباية ضرائب الدولة (الخِراج)، واتبعت الدولة الإسلامية سياسة حُرّية

¹⁷ هوخام، هيلدا. (1969). مرجع سابق.

¹⁸ هوخام، هيلدا. (1969). مرجع سابق.

التجارة فلم تُقيّد نقل السلع، ولم تحتكر تجارة أيّة بضاعةٍ أو تمنع مبادلتها، وظهرت الأفكار الاقتصادية فميز ابن خلدون (1332/ 1406م) بين القيمة وسعر السوق، وأشار أنه إذا كان في السوق القليل من مواد الرفاهية، فإن سعرها سيكون أعلى من قيمتها الفعلية، وتضمّن الفصل الأول في "مقدمة ابن خلدون" إشارة لمزايا التخصص وتقسيم العمل، ويشرح أن قوة الفرد البشري المفرد غير كافية لتمكّنه من الحصول على الطعام الذي يحتاجه، ولا يستطيع الإنسان بمفرده الحصول على احتياجاته من الغذاء دون التعاون مع أقرانه، ولذلك يرى كثيرون أن ابن خلدون كان يستحقّ لقب "أب الاقتصاد الحديث" هذا اللقب الذي أعطي لـ آدم سميث الذي نشر أعماله بعد حوالي 370 عاماً من وفاة ابن خلدون.

دور الدولة في اقتصاد أوروبا في القرون الوسطى:

شهدت العصور الوسطى بأوروبا سيطرة الاقتصاد المغلق، أي أنّ كلّ ما يُنتج يذهب بشكلٍ مباشرٍ إلى الاستهلاك، وتراجع العمل التجاري بسبب الحروب، "من بين ما يُطلق عليه الاقتصاديون في الوقت الحاضر عوامل الإنتاج، كانت الأرض تسيطر تقريباً على كلّ ما عداها"¹⁹، وكانت التجارة جانباً ثانوياً من جوانب الحياة، ومعظم المنتجات والخدمات تُسلّم ولا تُباع، وبنهاية الألف الأولى (م) استقرت الأحوال في أوروبا، وازدهرت الحرف وأعيد اكتشاف النقود وحدثت زيادةً بحجم التجارة الدولية رافقت الحروب الصليبية، ونجد بعض الأفكار الاقتصادية فذكر القديس توما الإكويني (1225/1274م) عن السعر في التجارة أنّه إنَّه عظيم، ثم نجد تغييراً كبيراً فيقول نيكول أوريسم (1320/1382م) أنه ينبغي أن تقوم السياسة على تشجيع التجارة، "تتبع أوريسم تاريخ النقود وإليه تعود نظرية المذهب النقدي Monetarism أو نظرية كمية النقود، ومفادها أن مقدار النقود المتداولة في الاقتصاد يؤثر في مستوى الأسعار"²⁰.

¹⁹ كانتبري، إي. (2001). مرجع سابق.

²⁰ طلبه، مختار. (2007). مقدمة في المشكلة الاقتصادية. (ط.1). مصر: كلية الحقوق جامعة القاهرة.

المطلب الثالث: دور الدولة الاقتصادي في العصر الحديث:

كانت المعادلة الخفية التي حكمت الاقتصاد الطبيعي حتى القرن التاسع عشر (م)، تقوم على تقارب عدد المواليد مع عدد الوفيات على المدى الطويل (مالتوس)، "ربما زاد عدد السكان في العالم من 0.1 مليون إنسان في العام 130000 (ق.م) إلى 770 مليون إنسان بحلول القرن التاسع عشر، لكن ذلك لا يزال يمثل مُعَدِّل 2.005 من الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة مقابل كل امرأة قبل القرن التاسع عشر"²¹، وكان أغلب الاستهلاك المادي يتمثل بالمأكل والملبس والسكن، ولما كانت الأرض قبل عصر الصناعة، هي مصدر الإنتاج الرئيسي، وتُمثِّل عرضاً محدوداً من المُخرجات، فتراجع الدخل المادي للفرد مع التزايد السكاني، إلى أن انكسر الرابط بين عدد السكان ومستوى المعيشة بالقرن (19م) بسبب النمو الهائل للقطاع الصناعي، وسنعرض أهم المراحل الاقتصادية بالعصر الحديث وأهم الإجراءات الحكومية في كل منها:

أولاً: الثورة الصناعية والإجراءات الحكومية المرافقة لها في إنكلترا:

بدأ التطور الصناعي بالتسارع فيما سُمي بالثورة الصناعية في إنكلترا (1760/1860)، فكان التغير التكنولوجي هو مُحرك الثورة، كما حدثت ثورة زراعية بتطوير المعدات، واجتماعياً نشأت طبقة عاملة، واحتاج العمال لتحسين حقوقهم ومنحهم التعويضات، فظهرت الاحتجاجات تدريجياً، وتغير دور الدولة، حيث اتخذت الدولة في إنكلترا اجراءات جديدة لدعم الثورة الصناعية أهمها:

- دعمت السياسات الإنكليزية في تلك الفترة حماية الملكية الفردية.
- فرض البرلمان الإنكليزي ضريبة الأملاك عام (1693) على النبلاء والعوام، (لم تكن تُفرض ضرائب على النبلاء)، فجمعت الدولة ضرائب عالية، وأنفقت جزءاً أكبر من الدخل القومي على المشروعات.

²¹ كلارك، غريغوري. (2007). الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله. (أمين الأيوبي، مترجم). (ط.1). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

➤ زيادة الإنفاق على الجيش للحفاظ على النظام العام على البحرية لتوسيع الإمبراطورية ودعم التجارة، كانت المستعمرات مصادر مثالية للمواد الخام فضلاً عن الزبائن الجيدين للسلع المصنّعة، وكانت المستعمرات مضطرةً غالباً إلى إطاعة القوانين التي تفرضها الدولة الأم²².

➤ تم دعم الأجور المرتفعة والطاقة الرخيصة، والاستيلاء على أملاك الأفراد ضد رغباتهم لتنفيذ المشروعات كشق قنوات أو طرق، وسُنّت القوانين لتقيّد هجرة الحرفيين وتصدير المكنات والمخطّطات الصناعية. "أدهش الازدهار المتزايد والقوة الاقتصادية المتعاظمة لبريطانيا، كلاً من الحكومات الأجنبية والأفراد الأجانب، وبخاصّة أن هذا التقدم ترافق مع القوة العسكرية والسياسية المتنامية"²³.

ثانياً: ظهور القوة الاقتصادية في ألمانيا وأمريكا ودور الدولة في اقتصاد البلدين:

بعد الثورة الصناعية استخدمت ألمانيا والولايات المتحدة التجسّس الصناعي للوصول إلى الماكينات البريطانية وتقليدها، وبحلول عام (1870) تجاوز حجم الطاقة البخارية في أمريكا حجمها في بريطانيا وتلتها ألمانيا خلال عقدٍ واحدٍ، وبعد تأسيس الرايخ الألماني عام (1871)، كانت سياسة مُستشاره (بسمارك) تهدف إلى تأكيد الطابع العلماني للدولة وتحجيم دور الكنيسة، وانعكس هذا التوجّه الليبرالي على الصعيد الاقتصادي باعتماد سياسةٍ تقوم على مبدأ خُرّية التجارة، وحاول بسمارك الوقوف بوجه الأفكار الاشتراكية بتحسين أوضاع معيشية العمال وتطبيق التأمين الصحي عام (1883)، والتأمين ضد الحوادث عام (1884)، والتأمين الاجتماعي عام (1889)، "وكان القانون الصارم بشأن تنظيمات العمال قد صدر وسط موجةٍ من تشريعاتٍ أخرى تتعلّق بالرعاية الاجتماعية، وقد قال المستشار الألماني في ذلك (الدولة ليست مؤسسة ضرورية فحسب بل إنها أيضاً مؤسسة لتحقيق الرفاهية)"²⁴.

²² أبلبي، جويس. (2010). الرأسمالية ثورة لا تهدأ. (رحاب صلاح الدين، مترجم). (ط.1). مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم.

²³ كلارك، غريغوري. (2007). مرجع سابق.

²⁴ أبلبي، جويس. (2010). مرجع سابق.

أما في أمريكا فبعد عام (1865) والانتصار على الانفصاليين في الجنوب، بدأت الولايات المتحدة مرحلة إعادة الإعمار، وتم إلغاء العبودية وشهد مجال الزراعة نمواً سريعاً، " ازداد الإنتاج الصناعي من 1859 إلى 1919 ثلاثة وثلاثين ضعفاً، وبينما كان الاتجاه الديمقراطي يتعثر كان الاتجاه الرأسمالي يرتفع باندفاع لا يقاوم"²⁵، وميز التقدم الاقتصادي الأمريكي بتلك الفترة سياسة الأجور الزهيدة التي تسبب بها استمرار تدفق المهاجرين، ولم تتدخل الدولة بسن التشريعات لحماية حقوق العمال، كما حصلت حكومات الولايات حصلت على قروض كبيرة للخدمات كبناء سكك حديدية ومدارس عامة، توافقت مع زيادة معدلات الضرائب، فظهرت فئة كبيرة من المحتجين، واستمر في أمريكا الصراع بين تناقضات الديمقراطية والرأسمالية.

ثالثاً: الكساد العظيم (1929) وأهم الإجراءات الحكومية لمعالجته:

حدثت الحرب العالمية الأولى (1914/1919)، ولم ينخرط الأمريكيون فيها حتى (1917)، وبنهايتها خرجت كل البلدان المشاركة فيها عدا الولايات المتحدة واليابان منهكة وغارقة في الديون، وفُرضت تعويضات باهظة على ألمانيا لتدفعها إلى فرنسا، " أمريكا لعبت دوراً رئيساً في الترتيبات المالية عقب الحرب العالمية الأولى، لأنها كانت الدولة الدائنة الرئيسية، وقد ساهمت فعلياً في إحداث الاضطرابات المالية من خلال مطالبتها بسداد ديون كبيرة كانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد اقترضتها لتمكّن من تمويل التكاليف الباهظة بشدة لشن الحرب"²⁶، وحيث تطلبت الحرب من مزارعي العالم الإفراط بزراعة المحاصيل واستصلاح أراضٍ جديدة معتمدين على الاقتراض، ثم أصبح فائض الإنتاج هذا عبيء عليهم بعد وقف الحرب، وبدأت ظاهرة الركود الزراعي عام (1920)، فتكدست البضائع في الولايات المتحدة وأفلس الكثير من المعامل والمصانع، وانتشرت البطالة، وضعفت القوة الشرائية، "وعانت ألمانيا تضخماً جامحاً، ففي مايو عام 1922

²⁵ جوليان، كلود. (1989). الحلم والتاريخ (مئة عام من تاريخ أمريكا). (نخلة كلاس، مترجم). (ط.2). دمشق: دار طلاس.

²⁶ أبلبي، جويس. (2010). مرجع سابق.

كان سعر شراء الدولار الأمريكي 275 مارك، وبحلول شهر نوفمبر صار 7 آلاف مارك، وانهار تقريباً كل من كانوا يعيشون على معاشات التقاعد وعوائد السندات أو الإيجارات أو المدخرات، لكن الدائنين والشركات الألمانية مثل شركة تايسن وستينيز تمكنوا من دفع ديونهم عن طريق القروض منخفضة الفائدة²⁷، وبمقابل ذلك كانت فئة من الأمريكيين دفعتهم الرغبة السريعة بالثراء ليتهافتوا على الاستثمار في سوق الأسهم المالية والعقارات، فزادت المضاربات وارتفعت الأسعار بشكل كبير، وحدث انهيار لسوق الأسهم الأمريكية في (24/ تشرين الأول/ 1929) وانتقلت تأثيراتها إلى الأسواق العالمية، وحتى ذلك الوقت كانت الحكومات وبخاصة الأمريكية، تؤمن بعدم تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، "إن العلاقة الأساسية بين الانهيار الكبير 1929 والأزمة الكبرى 2008 بالتأكيد تكمن هنا، ففي كلا الحالتين كانت الحكومة تعرف ما عليها فعله، وفي كل من الحالتين رفضت القيام به"²⁸، فبدأت الحكومة الأمريكية عام (1930) بفرض تعريفات جمركية لأكثر من 20,000 صنّف مُستورد، وعُرفت باسم تعريف (سموت هاولي)، وردّت بعض الدول بفرض تعريفات انتقامية، مما زاد من تفاقم انهيار التجارة العالمية، فطرح الاقتصادي الانكليزي كينز نظرية جديدة قلبت الفكر السائد عن حرية السوق، اعتمدت على أن الطلب الكلي يتمثل بإنفاقات كل من: (الأفراد والأعمال التجارية والحكومة)، وبالتالي فإن للدولة دور مهم في تحريك الاقتصاد وخلال فترة الركود الاقتصادي يقف على كاهل الحكومة التدخل لزيادة الإنفاق، وانطلاقاً من الأفكار الكنزية بدأ الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة عام (1933)، كما تدخلت الحكومة لوضع حلول للأزمة المصرفية وإعادة فتح المصارف السليمة، وإصدار القوانين التي منعت المصارف من التعامل بالأسهم والسندات، وإصدار قوانين تُحقّق الاستقرار في قطاع الزراعة، وإصدار قانون الإصلاح الصناعي.

²⁷ أبلبي، جويس. (2010). مرجع سابق.

²⁸ جيلبريت، جون. (1954). الانهيار الكبير 1929. (حمدي أبو كيلة، مترجم). (ط.6). مصر: المركز القومي للترجمة.

رابعاً: الشركات متعدّدة الجنسيات (Multinational Corporation) وتراجع دور الدولة الاقتصادي:

ظهرت بالثلث الأخير من القرن العشرين الشركات متعدّدة الجنسيات التي تخضع ملكيتها وإدارتها لجنسيات متعدّدة وتُمارس نشاطها بعدة دول، فهذه الشركات تتمتع بحريّة تحريك ونقل الموارد وعناصر الإنتاج من رأس المال والعمل ونقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة، وهي مستقلةً بذلك عن القوميات، وتُساهم من خلال تأثيرها في بلورة آليات النظام الاقتصادي العالمي، "الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدّمة، أي أن الشركات عابرة القومية هي ظاهرة ترتبط بصفةٍ غالبيةً بالدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها المصدّر والمستورد الرئيسيين لاستثمارات هذه الشركات"²⁹، فبعد أن خفّت صدى الأفكار الكنزية الدّاعية لتدخل الحكومات الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين، وظهور الاتجاه المفرط بالتوجّه نحو حُرّيّة السوق بقيادة الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، "التهديد الأكبر للحُرّيّة يكمن في تركيز السلطة، فالحكومة ضروريّة لصيانة حريتنا، وهي أداةٌ يُمكننا خلالها ممارسة حريتنا، إلا أن تركيز السلطة في أيادٍ سياسيةٍ يُشكّل تهديداً للحُرّيّة أيضاً، فحتى إن كان للرجال الذين يقبضون على زمام الأمور في البداية نوايا حسنة، وحتى إن كانت السلطة التي يمارسونها لن تفسدهم، ستستقطب السلطة رجالاً من طبائع مختلفة وستشكّلهم"³⁰، نتج عن ذلك نظاماً عالمياً جديداً، مبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وحدث تطوّر سريعٌ للعولمة المالية، وأدّت لتوالي الأزمات الاقتصادية العالمية، فكان للعولمة دورٌ بإضعاف سيادة الحكومات وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة هجرة الأدمغة، واستخدام الشركات متعددة الجنسيات التمويل من السوق المحليّة، بظل المساهمة بمعدّلاتٍ منخفضة في العبء الضريبي وتحويل الأرباح للخارج مما ترك أثراً سلبياً على تنمية هذه الدول.

²⁹ السيد سعيد، محمد. (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

³⁰ Friedman, Milton. (1962). Capitalism and Freedom. USA: University of Chicago

خامساً: الأزمة المالية العالمية وأهم الإجراءات الحكومية لمعالجتها والدعوة لتدخل الدولة:

اعتُبرت هذه الأزمة التي انفجرت في (17/أيلول/2008)، الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد العظيم (1929)، وبصورةٍ مشابهة بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى معظم دول العالم، نتيجة حدوث انخفاضٍ شديدٍ بالسيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، بسبب الممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والإقتراض، إلى جانب بداية الإنكماش في قطاع العقارات، حيث وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام (2008) إلى 19 بنكاً، "من أواخر عام 2007 وحتى أوائل عام 2010 غرقت أوروبا والولايات المتحدة على حدٍ سواء، في حالةٍ من الركود العميق، وشهدتا ارتفاعاً سريعاً في معدلات البطالة"³¹، وكانت هذه الأزمة بمثابة إعلانٍ صارخٍ، أنه آن الأوان لإيقاف الإنفلات الكبير لمفاهيم العولمة، "بيد أن تيار الرأسمالية المحررة من القيود والتوجيه صار يُدمر قوارب أكثر فأكثر، فعدد القوارب التي تهلك غرقاً في خضم عاصفة العولمة في تزايدٍ مستمر، ولهذه الأسباب ما عاد كثيرٌ من المواطنين يصدّقون الرفاهية التي وعدتهم بها فئاتٌ معينةٌ من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال"³²، فقد وصل الاقتصاد العالمي لمرحلةٍ من الارتفاع المستمر للأرباح التي لا تقابلها استثماراتٍ منتجة، وأدى توجيه هذه الأرباح المفرطة نحو البنوك والأسواق المالية، إلى توسيع المجال الجغرافي للمالية في ظل العولمة، وأصبح العجز البنوي للاقتصاد الأمريكي يُموّل من باقي دول العالم، وبخاصة الصين ودول الخليج العربي، الذي ترافق مع زيادة البطالة والتفاوت الاجتماعي، ولم يعد مُنظِّروا السوق الحرة قادرين على تبرير فشلها في تنظيم نفسها، فكان على الحكومات أن تتحمل مسؤوليتها، وتتدخل لاستيعاب الأزمة، فبرز من جديد دور الدولة التدخلية.

³¹ Krugman, Paul. (2012). End This Depression Now. USA: : W. W. Norton & Company

³² شفر، أورليش. (2009). انهيار الرأسمالية أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. (عدنان عباس علي، مترجم). (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية

أثار موضوع التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية اهتمام المفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ، فكان عمل كل واحد منهم بمثابة تنمية لعمل الآخرين، وتعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي مسألة مهمة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد، ومساهمته في الفكر المجتمعي العام عبر الزمن، حيث ما تزال الأفكار الاقتصادية القديمة حتى الآن تُمارس دوراً واضحاً بالجدل الاقتصادي المعاصر، وتُمثل اتجاهات أساسية في الفكر الاقتصادي، كما أنها تُهيئ المدخل لدراسة النظريات الاقتصادية المعاصرة، "الحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائماً وفي الأساس نتائج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تُفسره، ومثلما يتغير العالم _ وهو في الواقع في تحوّل مستمر _ كذلك الأفكار لابد أن تتغير أيضاً إذا أُريد لها أن تحتفظ بأهميتها، ولكن في أفضل الأحوال كان التغير في علم الاقتصاد يحدث بطيئاً ويُقبلُ كرهاً، فمن يستفيدون من الوضع القائم يقاومون التغيير"³³، وسنعرض بهذا المبحث لأهم المفاهيم النظرية حول التجارة الدولية والنظريات الاقتصادية، من خلال مطلبين يقسمان الدراسة النظرية وفق ما يلي:

✓ المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية (International Trade) وأهميتها:

يُقَدِّم هذا المطلب توضيحاً للمفاهيم النظرية حول التجارة الدولية.

✓ المطلب الثاني: أهم النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية:

يعرض هذا المطلب، أهم النظريات الاقتصادية التي تم تداولها ومناقشتها على مستوى واسع منذ منتصف الألف الثانية الميلادية حتى الآن، وأهم الانتقادات الموجهة لكلٍ منها.

³³ جالبريث، جون. (1987). تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر. (أحمد بلبع، مترجم). (ط.1). مصر: مكتبة الاسكندرية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية (International Trade) وأهميتها:

من الصعب لأيّ دولة في الوقت الحاضر ومهما كان نظامها السياسي أن تعيش بمعزلٍ عن الدول الأخرى، فالتقسيم الجغرافي للدول المعاصرة جعلها مختلفةً عن بعضها بمواردها وطبيعتها ومناخها وإمكانيات شعوبها، وهذه الاختلافات هي التي أدت إلى تنوع الإنتاج والخبرات وظهور الحاجة إلى التبادل التجاري الخارجي، فلا يُمكن لأيّ دولة اتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملةٍ ولفترةٍ طويلةٍ، لأن هذا يفرض عليها أن تُنتج كلّ احتياجاتها برغم أن مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية لا تُمكنها من ذلك، في حين ثُبّت تاريخياً أن التخصص في الإنتاج كان في مصلحة جميع الدول، بحيث تُنتج كلّ دولة المنتجات التي تتناسب مع ظروفها الطبيعية والاقتصادية، ثم تتبادل الدول فيما بينها المنتجات من خلال التجارة الدولية التي تظهر أهميتها بأنها توفرّ للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو تلك التي يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بتكلفةٍ نسبيةٍ أقل من إنتاجها محلياً، وهذا يعني أن التجارة الدولية تُساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الرفاهية، ويمكن تعريف التجارة بين الدول من زاويتين مختلفتين:

تعريف التجارة بين الدول بالمعنى الضيق ويشمل:

الصّادرات والواردات المنظورة (السلع)، والصّادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

تعريف التجارة بين الدول بالمعنى الواسع ويشمل:

الصّادرات والواردات المنظورة، والصّادرات والواردات غير المنظورة، والحركة الدولية لرؤوس الأموال، والهجرة الدولية للأفراد.

"ويُطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق مُصطلح (التجارة الخارجية)، وعلى المعنى الواسع مُصطلح (التجارة الدولية)"³⁴.

³⁴ سامي عفيفي، حاتم. (1991). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. (ط.1). مصر: الدار المصرية اللبنانية.

أهمية التجارة الدولية:

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى وفقاً لمستوى تقدّمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهميتها في الدول ذات الحجم الكبير والتي تتوفر لديها إمكانيات وموارد طبيعية واقتصادية ضخمة، لأنها سوف تتمكّن من إنتاج معظم احتياجاتها محلياً، في حين أن الدول صغيرة الحجم تكون إمكانياتها محدودة فتعتمد على الاستيراد لتأمين الجزء الأكبر من متطلّباتها، ولكن وفق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، فحتى الدول ذات الاقتصاديات الضخمة تُدرك أهمية التجارة الدولية، وتستفيد من تطبيقها لزيادة رفاهية مجتمعاتها بالحصول على المنتجات التي تنتجها الدول الأخرى بتكلفة نسبية أقل.

أهم المظاهر التي تدلّ على أهمية التجارة الدولية:

1. تُعتبر التجارة الدولية الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات بين الدول، أو المُسيّب في خلق التوتّرات بينها.
2. تُوفّر التجارة الدولية الخدمات والسلع للدول غير القادرة على إنتاجها، فترفع معدّل الرفاهية.
3. تُساهم التجارة الدولية في التخفيف من حِدّة الاحتكارات.
4. تُؤمّن التجارة الدولية المُنتجات المطلوبة بأسعارٍ أقلّ من إنتاجها محلياً للعديد من الدول، فهي تُشجّع الاعتماد على التخصص، وتخفيض تكاليف الإنتاج، فتسمح للدولة بالاستفادة من مواردها بكفاءة أعلى.
5. تعمل التجارة الدولية على نشر الابتكارات والاختراعات الجديدة بأنحاء العالم، وتُساهم بانتقال الخبرات.
6. يُمكن لعائدات التجارة الدولية أن تلعب دوراً مهماً لخروج الدول من دائرة الفقر.
7. إن مساهمة الدول في التجارة الدولية يُعتبر مؤشراً جوهرياً على تطور قدراتها الإنتاجية والتنافسية.

أهم أهداف سياسات التجارة الخارجية:

تهدف السياسات المُتبعة في مجال التجارة الخارجية لتوجيهها لما يُحقّق مصلحة الدولة، ويضمن تأمين احتياجات المواطنين دون المساس بالاستقرار الاقتصادي، أو التأثير على عملية التنمية الإنتاجية، وتُعتبر

أهم الأهداف التي ترمي إليها سياسات التجارة الخارجية هي:

- (1) زيادة موارد الخزينة العامة: ويتحقق ذلك بالرسوم الجمركية على المستوردات وعوائد الترانزيت وغيرها.
- (2) توازن ميزان المدفوعات: وذلك بتشجيع الصادرات والحد من المستوردات عند الضرورة.
- (3) حماية الإنتاج المحلي: فيمكن للمنافسة غير العادلة للسلع الخارجية أن تؤدي لتراجع الإنتاج المحلي.
- (4) توفير حاجات السوق المحلية: بضمان توريد المنتجات الضرورية للاستهلاك المحلي.

الحماية التجارية بين المد والجذر في التجارة الدولية:

إن فكرة الحماية التجارية بالشكل المتعارف عليه اليوم ظهرت في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نظرية حرية التجارة الدولية، وكانت بمثابة رد فعل على سعي الدول الأكثر تطوراً آنذاك لغزو أسواق الدول الأقل تطوراً، فرأت الأخيرة ضرورة حماية اقتصادها الوطني من المنافسة الخارجية، ثم ضُعفت الحماية بعد ذلك بالانتشار الواسع لثورة التصنيع، وعادت للظهور بثلاثينات القرن العشرين بسبب احتدام النزاعات القومية بين الدول الصناعية، ثم جاء توقيع اتفاقية الغات بعد الحرب العالمية الثانية وحدث اندفاع عالمي نحو الحرية التجارية حيث أدى التقدم التكنولوجي لزيادة متنامية في الإنتاج، فاندفعت الدول الصناعية نحو فتح الأسواق أمام منتجاتها الصناعية المتوفرة بكثرة، بينما استمرت الحماية مطبّعة على المنتجات الزراعية، ومع تنامي ظاهرة التضخم في الدول الصناعية منذ سبعينات القرن العشرين لتصل لذروتها في التسعينات، عادت مظاهر تطبيق الحماية للتصاعد وخصوصاً لدى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، " تلقى الدعوة للحماية التأييد الحار من قبل قطاعات هامة من رجال الأعمال في الصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة، وتقف الولايات المتحدة على رأس هذه البلدان"³⁵، وماتزال حركة المدّ والجزر بتطبيق الحماية مستمرة لدى الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، فقد تبّنت أن المصالح هي التي تقرّر السياسة الاقتصادية لأيّة دولة وليس المبادئ أو الاتفاقات مهما علا شأنها.

³⁵ مرسى، فؤاد. (1990). الرأسمالية تجدد نفسها. (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المطلب الثاني: أهم النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية:

ظهرت أسس الأفكار الاقتصادية لدى تحوُّل المجتمع من النظام العشائري إلى مجتمع العبودية، فكانت خطوة التحول الاقتصادية الأساسية هي ظهور الملكية الفردية في الأرض والعبيد، ثم تراكمت بداية القرن السادس عشر (م) الذي شهد تطوراً كبيراً في مجال التجارة الدولية، بأعقاب اكتشاف رأس الرجاء الصالح والقارة الأمريكية، بنهضة فكرية اقتصادية انبثق عنها نظريات اقتصادية مُتتابعة، ولكنَّ التحوُّل الرئيسي للفكر الاقتصادي ظهر نتيجة الزيادة في الإنتاج التي واكبت التطور الكبير في التجارة الدولية، فلم تظهر نظريات اقتصادية بالمعنى الحديث إلا بعد وضع أسس نظام الرأسمالية الصناعية أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وكان من أهم هذه النظريات وفق التسلسل الزمني ما يلي:

(1) نظرية التجارين (الميركانتيلين Mercantilism):

بدأت الأفكار والكتابات التجارية (الميركانتيلية) بالتبلور بأعقاب اكتشاف الطريق المؤدِّي إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا من قبل البرتغاليين عام (1488)، ثم تبع ذلك اكتشاف القارة الأمريكية من قبل الإسبان عام (1492) ونقل كميات كبيرة من المعادن الثمينة من أمريكا إلى أوروبا، الأمر الذي خلق وجهة نظر قوية في أوروبا بأن المعادن الثمينة والأشياء النفيسة الأخرى هي أصل الثروة، "استخدم آدم سميث اصطلاح التجارين Mercantilism للتعبير عن الأفكار السائدة قبله والتي انتقدها في كتابه (ثروة الأمم)، وهي تشمل مجمل الأفكار الاقتصادية السائدة خلال القرون الثلاثة من السادس عشر حتى الثامن عشر، والتي يجمع بينها مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تقوية الدولة"³⁶، فدعوا لبناء دولة قومية قوية قادرة على حماية نفسها بتكوين جيشٍ وأسطولٍ قوين يُمولان مما تجمععه الدولة من معادن ثمينة، فانتشرت فكرة (القومية الاقتصادية Economic Nationalism) التي مهَّد لها الوزير الايطالي

³⁶ البلاوي، حازم. (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.

(ميكيافيلي) في كتابه (الأمير)، وأقنعت السلطات السياسية الإقطاعية فتشددت بالضغط للتخفيف من الاستيراد إلا للحاجات الضرورية جداً وشجعت الصادرات، فإذا لم يكن للدولة مناجم للذهب والفضة، فالسبيل للحصول عليها هو التجارة الدولية بتحقيق فائضٍ بالميزان التجاري، فتنفوق الصادرات على المستوردات ويُدفع الفرق بالمعدن النفيس، "إن استخدام فكرة الفائض التجاري تمثل تقدماً على مستوى التحليل النظري، ذلك أن هذه الفكرة تُعتبر تقدماً عملياً لأن الميزان التجاري هو أداة تحليل مجردة، وليست مجرد ظاهرة مادية، وهذه هي بداية التحليل العلمي، إلا أنه يشوب فكرة الميزان التجاري كأداة تحليل قصورٌ من عدة نواحٍ: ذلك أنها غير جامعة، بمعنى أنها لا تأخذ بالاعتبار العناصر غير المنظورة التي أدت إلى نشوء فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد"³⁷، وكان من أهم الإجراءات التي اتبعتها الميركانتيليون، وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته التنافسية، وقواعد الحماية الجمركية، مع إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية، ودعم الصناعة وتحسين جودة الإنتاج الصناعي، وإقامة مصانع للدولة لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه، مع منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة ودعم الصادرات. وبرر الميركانتيليون ضرورة تقييد التجارة الدولية، وإيمانهم بالدور القوي للدولة وتدخلها في الاقتصاد، بعددٍ من الحجج أهمها: ضرورة حماية الصناعات الناشئة، وضمان الاستقرار بتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتأمين الفرص للعمالة الوطنية بزيادة التشغيل، "كانت منح وبراءات الاحتكار تُعطى بحرية كبيرة في إنكلترا في عصر الملكة إليزابيث، وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في العامين (1623 و 1624)"³⁸، ومن أهم الاقتصاديين الميركانتيليين: جان بودان (1596/1530) فرنسا، وأنطوان دي مونكريتيان (1621/1576) فرنسا.

³⁷ البيلوي، حازم. (1995). مرجع سابق.

³⁸ طلبه، مختار. (2007). مقدمة في المشكلة الاقتصادية. (ط.1). مصر: كلية الحقوق جامعة القاهرة.

(2) نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط (Physiocrats):

بقي مذهب التجاريين سائداً حتى ظهرت أفكار مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) التي أسسها الفرنسي فرانسوا كينييه (1774/1691)، فنادى بحرية النشاط الاقتصادي والتجاري، ونشر أفكاره بكتاب (الجدول الاقتصادي Economic Tale) عام (1758)، فعرض فيه كيفية توزيع الناتج الصافي، "كان الغرض من هجوم الفيزيوقراط على المركاتيلية هو إلغاء الإعفاء الضريبي الممنوح للإقطاعيين من ملاك الأراضي، ورفع العبء الضريبي الثقيل الملقى على كاهل فلاحي المزارع، وإلغاء الحماية الممنوحة للقائمين بالتصنيع، كما كانوا ينادون بضرورة فرض ضرائب على الأراضي كافة"³⁹، فاستعار كينييه فكرة الجدول الاقتصادي من الدورة الدموية بجسم الكائن الحي، التي تعمل بشكل تلقائي دون تدخل من صاحب الجسم، فبرأيه أن أي مجتمع ينقسم إلى ثلاث طبقات هي: الأولى (طبقة المزارعين): الطبقة المنتجة الوحيدة، والثانية: (طبقة ملاك الأراضي): طبقة عقيمة غير منتجة، والثالثة: (طبقة الصناع والحرفيين): وقد صنّفها أيضاً ضمن فئة الطبقة العقيمة، ويمكن إيضاح فكرة الطبقات العقيمة من خلال المثال التالي:

إذا كانت قيمة الناتج الزراعي لسنة ما هي 5 مليارات ل.س فبحسب الفيزيوقراط يكون:

الطبقة المنتجة (المزارعون): ستحتفظ بمليارين لاستمرار معيشتها، ولغرض تجديد الإنتاج.

طبقة ملاك الأراضي: سيحصلون على مليارين كبديل لتأجيرهم الأرض للمزارعين، وسيُخصّصون ملياراً منها

لشراء المواد الغذائية من المزارعين، والمليار الثانية لشراء السلع المصنوعة من الحرفيين والصناع.

طبقة الصناع والحرفيين: تحصل على مليار من المنتجين، ومليار من الملاك لقاء السلع والخدمات،

وستقوم بإعادة المليارين للمزارعين بشراء المنتجات اللازمة لصناعتهم وشراء المواد الغذائية لمعيشتهم،

فتستعيد طبقة المزارعين المليارات الثلاثة، فالدخل القومي سيعود بأكمله إلى الطبقة المنتجة الوحيدة.

³⁹ كانتريري، إي. (2001). موجز تاريخ علم الاقتصاد. (سمير كريم، مترجم). (ط.1). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

وتتمثل أهم أفكار الفيزيوقراط في نقطتين أساسيتين:

الأولى: وجود نظام طبيعي يقود المجتمعات الإنسانية فلا يجب تحديدها بتشريعات، ومثل هذا الاعتقاد ولادة

فكرة (اليد الخفية Hidden Hand) التي تُسير الاقتصاد، وضرورة تنحي الدولة عن إدارته.

الثانية: أن قيود التصدير التي فرضها التجاريون على المواد الغذائية كانت مسؤولة عن زيادة العرض ومن

ثم عن انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية إلى ما دون السعر الطبيعي الذي أسموه (السعر العادل) الذي

يرضى به كل من المنتجين والمستهلكين، وهو ما أضرّ بالإنتاج الزراعي في ذلك الحين، فرفع أحد مفكريهم

(فنتس دي جورناي) شعاراً يقول: (دعه يعمل دعه يمر)، أي الدعوة لترك الأفراد والجماعات تمارس

الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بحرية، بعيداً عن القيود والعقبات.

ومن أهم اقتصادييها إضافةً إلى كينييه: كانتيون (1680 / 1734) وروبير تورجو (1728/1781).

3) النظريات الاقتصادية الكلاسيكية:

بعد فشل الميركانتيلية بالحفاظ على المستوى الاقتصادي والمعيشي المرتفع للدول التي اتبعتها، وقصور

الأفكار التي تؤمن بتلقائية النشاط الاقتصادي بإعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي، ومع بداية الثورة

الصناعية فأصبح للصناعة دوراً بارزاً بالنشاط الاقتصادي، فإن تغييراً كبيراً بالأفكار الاقتصادية قد حدث،

"كان التغير التكنولوجي هو محرّك الثورة الصناعية، فقد جرى ابتكار العديد من الاختراعات المشهورة

مثل المحرك البخاري، وماكينات غزل القطن ونسجه، والعمليات الجديدة لصهر وتنقية الحديد والصلب

باستخدام الفحم بدلاً من الخشب، بالإضافة إلى ذلك ظهرت آلات كثيرة أخرى بسيطة أدّت إلى زيادة

إنتاجية الأيدي العاملة في صناعات عادية، مثل صناعة القبعات والدبابيس والمسامير"⁴⁰، فظهر عددٌ

⁴⁰ آلن، روبرت. (2011). التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جداً). (محمد سعيد طنطاوي، مترجم). (ط.1).

من المفكرين بعد الثورة الصناعية، أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وستيوارت ميل ومالتس، حاولوا تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي الجديد ومتابعة التطور التاريخي لنشأته، فشكّلت أفكارهم ما يُعرف بالنظريات الكلاسيكية (التقليدية)، "يختلف التقليديون عن التجارين الذين كانوا يهدفون إلى إثراء الدولة على حساب الدول الأخرى، فالقضية عند التجارين هي كيف تحصل الدولة على أكبر قدرٍ من الكسب على حساب الدول الأخرى، أما عند التقليديين فإن الهدف هو الإضافة إلى ثروة الأمم، ومن هنا فإن الثروة عند التقليديين لم تعد هي النقود من ذهبٍ أو فضةٍ وإنما هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كلِّ دولة"⁴¹، ومن أهم الاقتصاديين الكلاسيكيين، نذكر:

آدم سميث (1790/1723) ونظرية التكاليف المطلقة: يُعتبر سميث أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وهو يشغل وظيفةً جامعيةً، فكان عَرَضُه للأفكار مُنظَّمًا وواضحاً بكتابٍ في عام (1776) بعنوان: بحثٌ في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (Inquiry into the Nature and Causes of the An Wealth of Nations)، وكانت دعوة سميث للحرية الاقتصادية جزءً متكاملً من نظرةٍ شاملة للجوانب السياسية والاجتماعية والأخلاقية والمؤسسية، "الأساس النظري لفكر آدم سميث هو دور المصلحة الخاصة والدافع الشخصي، ومن الضروري أن تُحيط بالمقصود بذلك على نحوٍ دقيق، وما يرد عليه من ضوابط، حتى لا تختلط الأمور، فكثيراً ما شوّهت أفكاره في هذا الصدد، كما لو كان داعيةً للأنانية أو متجاهلاً المصلحة العامة، والحقيقة غير ذلك تماماً، فقد كان يرى أن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للمصالح العام، فالدافع الشخصي هو مُجرّد وسيلةٍ أو أداة، والصالح العام هو دائماً الغاية والهدف"⁴².

ونظر سميث إلى التجارة الخارجية أنها تقوم بوظيفتين هما:

⁴¹ الببلاوي، حازم. (1995). مرجع سابق.

⁴² الببلاوي، حازم. (1995). مرجع سابق.

1. تخلّق مجالاً لتصرف الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي، وتستبدله بمنتجات تُحقّق نفعاً أكبر.
 2. تُساعد في التغلّب على ضيق السوق المحليّة، وتزيد الإنتاجية وتقسيم العمل والتخصّص الدوليّ.
- فانطلق سميث في شرح (نظرية التكاليف المطلقة) من فكرة أن زيادة الإنتاجية مرتبطة بتحقيق الحرية الاقتصادية، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية كالرسوم الجمركية أو تحجيم الواردات تُؤدّي إلى تضيق حجم السوق الدوليّ، واعتبر أن الكلفة الحقيقية تُقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، واهتم بالميزة المطلقة وهي أن النفقة الحقيقية لإنتاج السلعة في بلدٍ أقلّ من نفقة إنتاجها ببلدٍ آخر إذا تم إنتاجها بعدد ساعات أقل، فإذا قلّت قيمة السلعة عن قيمة العمل المبذول لإنتاجها تحوّلت عوامل الإنتاج عنها، فأكدّ على أهمية التخصّص والتقسيم الدولي للعمل، وتوفير جميع الإمكانيات للمُنتجين ليستطيعوا أن ينتجوا سلعاً أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصّص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدُول المعنية.
- دافيد ريكاردو (1823/1772) ونظرية التكاليف النسبية:** أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية بكتاب بعنوان: **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** (Principles of Political Economy and Taxation)، وحيث أن سميث كان يهدف بدراسته للبحث عن أسباب الثراء وزيادة الإنتاج، فإن ريكاردو كان يرى هدف دراسة الاقتصاد السياسي هو بحث كيفية توزيع الناتج، ويوافق ريكاردو سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تُعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعةٍ معيّنة، ولكن النفقات المطلقة لا تُفسّر كيفية قيام التجارة بين الدُول المختلفة، فجاء تحليل ريكاردو في النفقات النسبية، حيث قام بمقارنة النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، ومقارنة النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلدٍ واحد، واعتمد مفهوم التكلفة النسبية أنها تساوي: **(التكلفة المطلقة للمنتج الأول / التكلفة المطلقة للمنتج الثاني)**.
- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل 1873/1806):** حلّل ميل الكيفية التي تُحدّد بها المعدّلات التي ستبادل بها السلع، والكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدُول التي تتمتع بميزاتٍ نسبية في إنتاج سلعٍ معيّنة، وتخصّص فيها وتتبادلها بسلعٍ أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزاتٍ نسبية، وقد أورد

ميل نظريته بكتابه عام (1848): **مبادئ الاقتصاد السياسي** (Principles of Political conomy)،
 فعرض نظريةً جديدةً عُرفت بـ (نظرية القيم الدولية) ركّزت حول مفهوم نسب التبادل الدولي، وحدّده من
 خلال قانون الطلب المتبادل (Reciprocal Demand)، فطلب أيّة دولةٍ على سلعةٍ ما يُمثّل عرض الدولة
 الثانية منها، وطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من
 تلك السلعة، أي إن هنالك طلب متبادل بين الدولتين، وأن نسب التبادل ستحدّد عند تقاطع الطلب المتبادل
 لهما، كما فرّق ميل بين التبادل الداخلي والتبادل الدولي، وأبرز أهمية قوّة طلب الدولة على السلع التي
 تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد مُعدّل التبادل الدولي.

(4) النظريات النيوكلاسيكية:

اعتمدت النظريات الكلاسيكية على وجود الاختلاف بين النفقات النسبية في الدول المختلفة، إلّا أنها لم
 تُوضّح أسباب وجود هذا الاختلاف، وقد ركّز الكلاسيكيون على تفسير متى تقوم التجارة الدولية، في حين
 أضاف النيوكلاسيك البحث في تفسير لماذا تقوم التجارة الدولية، وكان من أهم هذه النظريات:

1. **نظرية نسب عناصر الإنتاج/النظرية السويدية (هكشر/أولين):** بدأ بها هكشر ثم قام تلميذه أولين
 بتتقيق ما كتبه ونشر عام (1933) بكتابه: (التبادل الإقليمي والتجارة الدولية)، تركز على اختلاف
 عوامل الإنتاج بكلّ دولةٍ وليس على اختلاف التكاليف النسبية، وتبيّن أن سبب قيام التجارة الخارجية
 يعود للتفاوت بين الدول بوفرة عناصر الإنتاج، وهذا التفاوت يؤدّي إلى اختلاف في أثمان عناصر
 الإنتاج وبالتالي أثمان المُنتجات، مما يسمح للدولة باستيراد السلع من الخارج بنفقةٍ أقل مما لو تم
 إنتاجها محلياً، ويسمح لها بتصدير السلع التي يتوفر لديها وفرةً في عنصر إنتاجها، وأسعار المُنتجات
 في النهاية تتحدّد بالطلب عليها والمعرض منها، أي أن السعر يعتمد على العوامل التالية:

- أ- عاملان يُكوّنان جانب العرض: كميات عناصر الإنتاج والشروط الفنية للإنتاج (دالة الإنتاج).
- ب- عاملان يُكوّنان جانب الطلب: مستوى الدخل (توزيع الدخل)، وتفضيلات وأذواق المُستهلكين.

2. النظرية الكينزية: أحدث الإنجليزي (جون مينارد كينز) ثورةً بالفكر الاقتصادي بكتابه عام (1936):

النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود (General Theory of Employment, Interest, and Money)،

لاسيماً فيما يتعلق بمشكلة البطالة، فرأى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظيف الكامل، فالاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد، فحالة التوظيف الكامل المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق، "جاءت بتأثير هائل أعمال كينز، وكانت الأساسيات التي دعا إليها بسيطة ومعدةً بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكي، وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة، ما يسمى (توازن العمالة الناقصة)، وأن (قانون ساي) لم يعد سارياً، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب، ولذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغي لها أن تتخذ خطواتٍ للتغلب على هذا الوضع"⁴³، وكانت أهم مقومات النظرية الكينزية، هي:

- ✓ عدم ارتباط خطط الإِدخار بخطط الاستثمار: فبينما اعتقد الكلاسيكيون بأن زيادة الإِدخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات، يرى كنز بأن إدخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل، فكيف نتوقع أن يتوسّع رجال الأعمال في استثماراتهم، في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ فكلاً من الإِدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة، فدوافع الإِدخار يمكن لشراء سلعة أو الاحتياط لظروف طارئة، ودوافع الاستثمار هو تحقيق الربح.
- ✓ سعر الفائدة: إن سعر الفائدة وفق كنز وبرغم تأثيره على قرارات المستثمرين، فهو ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم للاستثمار هو معدل الربح الذي يتوقعه المستثمرون.

⁴³ جالبريث، جون. (1987). مرجع سابق.

✓ **معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار:** تُتكرّر النظرية الكنزوية وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل، وذلك على أثر حدوث انخفاض في الإنفاق الكلي، فنظام الأسعار في النظام الاقتصادي الرأسمالي لم يُعدّ نظام منافسة تامة، بل أصبح نظاماً مشوّهاً بعدم كمال السوق، ومُقيّداً بعقباتٍ عملية وسياسية تعمل لعدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور، فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أهم السلع، ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما نجد نقابات العمال تعارض الإتجاه نحو تخفيض الأجور، وبرفض نظرية التوظيف الكلاسيكية فإن ذلك يعني عدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظيف كما تراه النظرية الكنزوية إنما يتوقّف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي، حيث يتكون الاقتصاد في النموذج الكنزي المبسّط، من سوقٍ للسلع والخدمات، يتشكّل من أربعة قطاعاتٍ أساسية هي: (الاستهلاك، الأعمال، الحكومة، العالم الخارجي)، ويكون للقطاع الحكومي دورٌ كبيرٌ في النشاط الاقتصادي، فيضاف الإنفاق الحكومي ليشكّل المكوّن الثالث للإنفاق الكلي إلى جانب الإستهلاك والاستثمار، ونُطلق على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب اسم السياسة التوسعية، التي تعمل على زيادة القدرة الشرائية فيزيد الإستهلاك، أما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف بالسياسة الإنكماشية، وهي التي تُتّبَع في حالات التضخّم لتخفيض الإنفاق.

3. نظرية دورة حياة المُنتَج الدولي: أدّى فشل نظرية (هكشر/أولين) في تفسير التجارة الدولية، إلى ظهور

بدائل، كان منها نظرية (دورة حياة المنتج) لريموند فيرنون، فقام بتفسير دورة حياة مُنتَجٍ جديدٍ منذ ظهوره إلى أن يستقرّ على صورةٍ معياريةٍ في أرجاء العالم، فبحسب هذه النظرية التي يُسمح بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود، بعكس نظرية (هكشر/ أولين)، فيمرُّ إنتاج مُنتَجٍ معيّن بخمسة مراحل:

❖ **المرحلة الأولى (الابتكار المحلي):** مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المُخترع.

❖ **المرحلة الثانية (التزايد):** مرحلة البدء بالإنتاج وتقديم السلعة، فيتركز الإنتاج على السوق المحليّة،

ويتوافق ذلك بإدخال تعديلاتٍ على المُنتج، ليتوافق مع أذواق المستهلكين دون السعي للتصدير.

❖ **المرحلة الثالثة (النُضج):** تبدأ مواصفات المُنتج بالاستقرار ويتسع الإنتاج والتصدير لدولٍ أخرى،

وقد يتم نقل جزءٍ من الإنتاج للخارج لانخفاض تكاليف الإنتاج أو القرب من السوق أو غيرها.

❖ **المرحلة الرابعة (التقليد العالمي):** يتم الوصول إلى المنتج المعياري ويتعود المستهلكين عليه،

وتنتشر أساليب إنتاجه من خلال إتفاقيات التراخيص والمشروعات المشتركة والتجسّس الصناعي.

❖ **المرحلة الخامسة (الانعكاس):** وهي مرحلة بدء إنتاج السلعة في الدُول النامية، وتدهور السلعة

بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة.

اعتُبرت هذه النظرية من أهم تفسيرات انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدُول النامية بصفةٍ خاصّة،

والدُول المتقدمة بصفةٍ عامة، ودوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية، وتوضّح

كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدُول الأم.

4. **النظرية النقدية المعاصرة:** بالرغم من مساهمة الأفكار التي جاء بها كينز في حل المشكلات التي

أظهرتها أزمة الكساد العالمي عام (1929)، فقد واجه اقتصاد الدُول الغربية خلال السبعينيات أزمتٍ

اقتصاديةٍ جديدةٍ ومختلفةٍ عن سابقتها، فكانت أزمة التضخّم الرُّكودي الذي صاحبه ارتفاعٌ حادٌ ومتواصلٌ

بالأسعار مترافقاً مع تزايد معدّلات البطالة، فبدت سمات وخصائص جديدةٍ لم يتمكّن الفكر الكينزي من

تفسيرها كترامن التضخّم والبطالة، فظهر فكرٌ جديدٌ سُمّي (النظرية النقدية المعاصرة) وكان أهم منظّريه

الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، فقامت هذه النظرية في تحليلها وتفسيرها للمتغيرات الاقتصادية

على المنهج الاستقرائي المُعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات والمعلومات والإحصاءات، أي

أنّها ارتكزت على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، وبذلك أمكن وصفها بالنظرية

المعالجة المفسّرة للأوضاع السائدة بطريقةٍ علميةٍ بحتة، " ولم يكن للاحتكار الكامل أو احتكار القلّة أو

المنافسة غير الكاملة أثر كبير في تفكيره، ذلك أن فريدمان كان معارضاً قوياً للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي بوجه عام، وكان من رأيه أن الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفقاً لرغبته⁴⁴، وأهم ما تميزت به هذه النظرية ما يلي:

- ✓ اعترفت بإمكانية سرعة تداول النقود، ولكنها لم تولي أهمية كبيرة لذلك.
 - ✓ عارضت الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
 - ✓ ترى الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات، على خلاف عرض النقود.
 - ✓ اعتبرت التضخم ظاهرة نقدية، ويكمن في سرعة نمو كمية النقود أكبر من نمو الإنتاج.
5. الكنزيون الجدد: بثمانينيات القرن الماضي بدأت مجموعة من الاقتصاديين إحياء ما طالب به كنز حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وإن لم يُنادوا بالضرورة باتباع السياسات الكنزوية (سياسات مالية توسعية، سياسات وقائية لمنع تكرار الأزمات)، إلا أنهم يدعمون فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد وقيامها بترشيد أداء القطاع الخاص ورقابته، وكان من أبرز من دعوا لوجود دور للدولة في إدارة الاقتصاد الكلي هو الاقتصادي الأمريكي (بول كروغمان)، فتضمنت إحدى مقالاته عام (2008) دعوة لتدخل الدولة المباشر، "هناك الكثير مما يمكن للحكومة الفيدرالية القيام به للاقتصاد، ويمكن أن توفر إعانات ممتدة للعاطلين عن العمل، مما يساعد الأسر المتعثرة على التأقلم ويضع الأموال في أيدي الأشخاص الذين يُحتمل أن يُنفقوها، يمكنها تقديم مساعدة طارئة لحكومات الولايات والحكومات المحلية، حتى لا تضطر إلى إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق تؤدي إلى تدهور الخدمات العامة وتدمير الوظائف"⁴⁵.

⁴⁴ جالبريث، جون. (1987). مرجع سابق.

⁴⁵ Krugman, Paul. (2008, 16 Oct). Let us Get Fiscal. *New York Times*.

المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية في التنمية

تُمارس الدولة دورها في التأثير على الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية الحكومية، فتحدّد الأنظمة المُطبَّقة فيما يخص الضرائب والميزانيات الحكومية وعرض النقود وأسعار الفائدة، وغيرها من السياسات المتعلقة بسوق العمل والملكية الوطنية والعديد من المجالات الأخرى للتدخلات الحكومية في الاقتصاد، وتتأثر السياسات الاقتصادية بطبيعة نظام الحكم، وعلاقة الدولة بالمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وكذلك المعتقدات السياسية وتوجُّهات الأحزاب.

وتُطبَّق حالياً لدى الدول أنواع مختلفة من السياسات الاقتصادية، كسياسة تثبيت الاقتصاد الكلي التي تحاول الحفاظ على نمو عرض النقود بمعدّل لا ينتج عنه تضخم مفرط، والسياسة التجارية بالتركيز على التعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية والمؤسسات الدولية التي تحكمها، وكذلك السياسات المصمّمة لخلق النمو الاقتصادي، والسياسات المتعلقة باقتصاديات التنمية، وتلك التي تتناول إعادة توزيع الدخل أو الممتلكات أو الثروة، وغيرها من السياسات الاقتصادية التنظيمية.

وسيعرض هذا المبحث لدور السياسات الاقتصادية في عملية التنمية، وفق ثلاثة مطالب كما يلي:

✓ المطلب الأول: دور الدولة الاقتصادي وسيطرة العولمة:

يشرح هذا المطلب بعض المفاهيم الاقتصادية، وعرضاً مختصراً حول تطور دور الدولة الاقتصادي خلال القرن العشرين وصولاً إلى العولمة.

✓ المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية (Economic Development):

يلقي هذا المطلب الضوء على المفاهيم النظرية حول التنمية الاقتصادية، والترابط بين تحقيق التنمية والسياسات الاقتصادية للدولة.

✓ المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية المعاصرة:

يقدّم هذا المطلب عرضاً لأهم أساليب السياسات المالية والنقدية المتبعة حالياً.

المطلب الأول: دور الدولة الاقتصادي وسيطرة العولمة:

إن السيادة بشكل عام تعطي الدولة الحق باستخدام الأمر والقوة انطلاقاً من فكرة الشرعية التي تتميز بها،

وتعني سيادة الدولة في المجال الاقتصادي التزامها بوظائف أساسية، أهمها:

✓ توفير الخدمات الأساسية للمواطنين (الصحة العامة، التعليم والبحث العلمي، البنية التحتية للخدمات

العامة، الضمان الاجتماعي، وغيرها)، "طَوَّر الفكر الاقتصادي والمالي عدداً من المفاهيم الأساسية

لتبرير تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ولعل أهم هذه المفاهيم هو فكرة السلع أو الخدمات العامة

public goods فهذه سلع أو خدمات أساسية للمجتمع ولكن السوق لا تصلح لتوفيرها⁴⁶.

✓ وضع القوانين والإجراءات النازمة للنشاط الاقتصادي، فحتى لو لم تكن الدولة تتدخل في كافة الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية، فيجب أن تضع القواعد القانونية التي تنظمها وتضمن حماية الأفراد والحقوق.

✓ إقامة نظام قضائي لحماية الحقوق وضمان تنفيذ الالتزامات والتعاقدات.

✓ إصدار النقود وإدارتها، "الإصدار النقدي ومنذ التاريخ البعيد مظهر السيادة"⁴⁷.

✓ فرض وجباية الرسوم والضرائب بما يوفر للدولة الإيرادات اللازمة للقيام بالإنفاق العام.

✓ وضع السياسات المالية والنقدية والعمل على تنفيذها.

مفهوم الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform):

ظهر المصطلح لدى الدول التي سعت لإحداث تغييرات كبيرة في هيكلية اقتصادياتها لمعالجة مشاكلها

وتحقيق التنمية، ويشمل كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة لمعالجة الاختلالات

الهيكليّة في اقتصادها، وتحريره وتسييره وفقاً لآليات السوق، لتحقيق النمو والاندماج بالاقتصاد العالمي.

⁴⁶ الببلاوي، حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.

⁴⁷ الببلاوي، حازم. (1998). مرجع سابق.

مفهوم العولمة الاقتصادية (Globalization):

تعني العولمة الاقتصادية إتاحة الحرية لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والابتكارات والأفكار والأشخاص، بين دول العالم بحرية كبيرة وبالحد الأدنى من الحواجز، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الترابط والتكامل الاقتصادي، كما تُفسح المجال للشركات والمؤسسات الاستثمارية المحلية بالتوسع للعمل في الأسواق الإقليمية والدولية، ويندرج تحت مفهوم العولمة سيطرة اقتصاد السوق ومفهوم التجارة الحرة وضعف الدور التدخلية للدولة في الاقتصاد، والتوسع في الإتفاقات التجارية الدولية.

تطور دور الدولة في الاقتصاد خلال القرن العشرين:

شهد القرن العشرون عدة فترات تصاعد فيها دور الدولة في إدارة الاقتصاد وارتبط ذلك بدوافع مختلفة، فبرز في بدايات القرن الفكر الاشتراكي الذي اعتبر أن الهدف الأساسي للإنتاج هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الربح، فسيطرت الدولة في أماكن متعددة من العالم على جزء كبير من القطاع الإنتاجي، وقامت بالاستثمار بشكل مباشر في تأسيس المنشآت الإنتاجية أو تأميم منشآت قائمة تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وتم اعتماد أسلوب الاقتصاد المخطط لإدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، فالدولة التي تمتلك الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج هي التي تضع الخطط المركزية حول السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، ويقع على عاتق الدولة تأمين فرص العمل للجميع، كما أنها تتدخل في تحديد الأجور والأسعار وتتحكم بالصادرات والواردات، ولكن كنتيجة للمركزية الشديدة وسيطرة البيروقراطية على النظام الاقتصادي الاشتراكي وضعف الحوافز المرتبطة بالربح والمنافسة وحرية الاختيار، فقد تزايد الفساد والترهل الوظيفي وتنامى الشعور بالغبن وارتفعت تكاليف الإنتاج، مما ساهم في إبطاء حركة النمو والتطور وظهر جلياً في السبعينات أن دول الاقتصاد المركزي الموجه لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، فبدأت حركة معاكسة بتحولها إلى اقتصاد السوق وتخليها عن دورها المركزي في إدارة الاقتصاد، "ومهما كانت الأسباب فإن الإمبراطورية السوفياتية في أوروبا الشرقية قد تداعت في العام 1989، وتبعها الإتحاد السوفياتي نفسه في العام

1991، وقد وصلت آثار ذلك الانهيار إلى كافة أرجاء العالم بشكل واضح وعميق، وانصبت كافة الآثار والنتائج في خانة تعزيز مكانة الرأسمالية سياسياً وايدولوجياً⁴⁸.

أما دافع الدول الرأسمالية في ثلاثينات القرن العشرين لتدخل الدولة في الاقتصاد فكان مختلفاً تماماً عن دور الدولة في الاقتصاد الاشتراكي، حيث اضطرت الدولة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية للتدخل بفعل ضغط السوق بعد أزمة الكساد الكبير عام (1929)، لتقوم بعمليات تأميم واسعة وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص، ولكن ليس بهدف سيطرة الدولة على الإنتاج وإنما لحماية المنشآت الاقتصادية والمؤسسات المالية من الإفلاس ولتجنيب السوق المزيد من الانهيار.

ثم برز دور جديد لتدخل الدولة الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وانتشر في عدة دول، وكان الهدف منه دعم وتسريع إعمار ما خربته الحرب، فأشرفت الدولة بشكل مباشر على إعادة عجلة الاقتصاد بآليات مختلفة، "النمط الجديد من السياسات الاقتصادية الذي ساد الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتمثل في إعطاء دور أكبر للدولة في الحياة الاقتصادية، سواء من خلال إنشاء حيز من المؤسسات والوحدات الاقتصادية الحكومية، أم من خلال السياسات الاقتصادية الموجهة كالتحكم بالأجور والأسعار"⁴⁹، وبالرغم من مساهمة النشاط الإنتاجي للقطاع العام في تلك المرحلة بالاستقرار الاقتصادي والدعم الاجتماعي، فإن هذه السياسة لم تكن قابلة للاستمرار، فالدمج بين الإعانات الاجتماعية والإنتاج أضعف قدرة منتجات القطاع العام على المنافسة، وزاد متطلبات الدعم الحكومي مما دفع باتجاه الخصخصة. وظهر في السبعينات شكلاً آخر لتدخل الدولة في الاقتصاد، فأدت الصدمة النفطية عام (1973) لقيام دول عديدة بالتدخل لحماية استقرارها الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل وتأمين المؤسسات المهددة بالانهيار.

⁴⁸ Krugman, Paul. (1999/2008). The Return of Depression Economics. USA: W.W. Norton & Company

⁴⁹ (كنعان وراحلة). (2016). الدولة واقتصاد السوق. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وإذا كانت فترة الثمانينيات من القرن العشرين قد أعطت دفعا قويا للعولمة الاقتصادية عبر الشركات متعدّدة الجنسيات، التي تجاوزت كلّ الحدود والمسافات لتخلق عالماً اقتصادياً ومالياً سريع الحركة وضعيف الضوابط، يعجّ بالمنافسات المحليّة والدّولية، "منذ ثمانينيات القرن الماضي راجت عبادة وثن (السوق) وقدراته العجائبيّة، مخترقةً السّياسات الاقتصادية في صورة خُمى الخصخصة، وأصبحت الدّولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي موضع اتهامٍ حتى تثبت براءتها"⁵⁰، إلى جانب تفهقر الإيديولوجية الاشتراكية الذي بدأ من التحولات الاقتصادية في الصين عام (1978)، إلى انهيار جدار برلين (1989)، واختتم بتفكك الإتحاد السوفيّاتي عام (1991)، ولكن الوصول إلى التسعينيات بانتصار الرأسمالية وسيطرة قوى السوق لم يكن دليلاً جازماً على تراجع دور الدّولة الاقتصادي، بل جاءت الأزمات الاقتصادية الحادّة التي شهدتها التسعينيات والأزمة المالية العالمية عام (2008)، لتؤكّد على عدم قدرة النظام الرأسمالي على العمل بشكلٍ مستقلٍ عن دور الدّولة، "فالاستقلال المالي على الصعيد الوطني أو ربّما الإقليمي لا يزال مطلوباً"⁵¹.

سيطرة العولمة:

انطلقت العولمة بسرعة كبيرة منذ ثمانينيات القرن العشرين بعد الانتشار الواسع لتكنولوجيا النقل والمعلومات والاتصالات، "لقد شكّل كلّ ذلك تغييراً نوعياً بيّناً أشاع الإحساس بتطورٍ عظيمٍ لا يمكن أن ينتج عن التحسينات الكمية فحسب، وساهم ذلك الإحساس بالتطور في خلق إحساسٍ آخر مرافق له هو التفاؤل بالرأسمالية"⁵²، وانتهى القرن العشرين الذي انتشرت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، بأفاقٍ مختلفةٍ تماماً عن جوهر هذه الأفكار، فقد بدا واضحاً التوجه بحركةٍ مضادّةٍ لإضعاف ما حقّقه الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات، فتزايدت البطالة وانخفضت الأجور وتدهورت

⁵⁰ (كنعان وراحلة). (2016). (مرجع سابق).

⁵¹ Krugman, Paul. (1999/2008). (Previous reference)

⁵² Krugman, Paul. (1999/2008). (Previous reference)

مستويات المعيشة، وتقلّصت الخدمات الاجتماعية التي تُقدّمها الدولة مع إطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخّل بالنشاط الاقتصادي وحصر دورها في حراسة النظام العام، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا يُذكر بأوضاع بدايات النظام الرأسمالي بمرحلة الثورة الصناعية، " فثمة فعلاً تحوّل تاريخي بأبعاد عالمية، إذ لم يعد التقدم والرخاء، بل صار التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي هي الأمور التي تُخيم بطابعها على الحياة اليومية للغالبية العظمى من البشرية"⁵³، وقد أثبتت الأزمات الحاجة الماسّة لأن توجد الحكومات ضوابط داخلية قوية تنظّم الائتمان وضوابط خارجية على حركة رأس المال، " فمن أغرب جوانب الأزمة الاقتصادية في التسعينيات ذلك الدور البارز الذي لعبته صناديق الاستثمار الخارجية، وهي مؤسسات استثمارية قادرة على التحكم بالأصول بدرجة أكبر من ثروات أصحابها"⁵⁴.

الحروب الاقتصادية:

الحرب الاقتصادية هي مفهوم قديم، فتمت ممارستها سابقاً عندما كانت قوّة الدولة تُقاس بجمع الثروة، ويمكن تعريف الحرب الاقتصادية: بأنها استخدامٌ للأدوات الاقتصادية من طرف دولةٍ أو تكتّل دولٍ ضد دولةٍ أخرى أو مجموعة دولٍ، ويكون إما بغطاءٍ قانوني أو غير قانوني، وبطرقٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ، بهدف إجبارها على تغيير سياساتها أو نشاطاتها أو تحالفاتها لتحقيق غاياتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ.

أدوات الحرب الاقتصادية: تستخدم الحرب الاقتصادية وسائل تقليدية شائعة كالمقاطعة والحصار التجاري، والتمييز الجمركي السلبي، وتجميد رؤوس الأموال والحسابات البنكية والمصرفية، وقطع الإعانات، وتعطيل الاستثمارات ومصادر رؤوس الأموال، والمساعدات المالية، وظهرت وسائل حديثة كالقرصنة المعلوماتية، والحروب الإعلامية، والشائعات الاقتصادية، التي قد تؤدي إلى انهيار اقتصاداتٍ وأسواق دولٍ بشكلٍ مفاجئ.

⁵³ (هانس، مارتين، وشومان). (1996). فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. (عدنان علي، مترجم). (ط.1).

الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

⁵⁴ Krugman, Paul. (1999/2008). (Previous reference)

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية (Economic Development):

يثيرُ مُصطلح التنمية شعور الرغبة بالانتقال إلى عالم أفضل، فالتنمية تنتج بحشد الطاقات والإمكانات البشرية والمادية المتوفرة باتجاه تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فالتنمية هي الحل للخروج من التخلف، فإذا كانت تعكس الأداء الجيد لأي مجتمع فالتخلف يعكس العجز الذي يكبل المجتمعات، وقد برز هذان المصطلحان (التنمية، التخلف) في الأدبيات الاقتصادية بدءاً من خمسينيات القرن العشرين، واعتبرت معالجة واقع بلدان العالم الثالث أكبر تحدٍ تواجهه البشرية في القرنين العشرين والحادي والعشرين. ويجب على الدولة التي تهدف إلى تحقيق التنمية أن تنتهج سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق أقصى حدٍ من الرفاهية للمجتمع والسعي لاستدامتها، ويجب التركيز عند صنع القرارات على الاقتصاد الكلي الحقيقي، أي على كفاءة الاستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية والتوظيف الجيد لرأس المال، مع تحقيق أقصى تشغيل ممكن للعمالة المترافقة مع مستوى مرتفع من الإنتاجية، " ما يهم الشركات لدى اتخاذها قرارات الاستثمار هو إجمالي استقرار الناتج والاقتصاد الحقيقي، وليس استقرار الأسعار فحسب"⁵⁵.

مفهوم التخلف الاقتصادي (Economic Backwardness):

إن مفهوم التخلف الاقتصادي يحمل معنى النسبية، فيمكن اختصار مفهوم التخلف الاقتصادي بأنه عدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدولة ما بالشكل الأمثل، ويتم توصيف مجموعة من الخصائص تشترك فيها الدول المتخلفة، وأهمها: انخفاض مستوى الإنتاج، وعدم استغلال الموارد المتاحة، وقلة الاستثمارات وضعف دور القطاع الخاص، وتدني الإنتاجية وارتفاع نسبة عاطلين عن العمل، وانخفاض مستوى دخل الفرد والرعاية الاجتماعية، وانخفاض مستوى التعليم والبحث العلمي.

⁵⁵ سبيغل، شاري. (2007). منكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الانمائية الوطنية السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو. نيويورك: قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development):

التنمية عملية تطوير شاملة ومستمرة لكافة نواحي المجتمع، تهدف لإحداث تغييرات جذرية كمية ونوعية لتحقيق الاستخدام الأمثل لإمكاناته المتاحة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، ويميز الاقتصاديون بين مفهوم التنمية الاقتصادية كعملية مقصودة، وبين النمو الاقتصادي كتوسع تلقائي للنشاط الاقتصادي وفقاً لآلية السوق العفوية، ويعتمد قياسه على الكم (تطور الناتج المحلي الإجمالي)، "يبقى النمو الاقتصادي ضرورياً، ولكنه ليس كافياً للتنمية، وتبقى أيضاً نوعية النمو وليس كميته وحدها هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني"⁵⁶.

تمويل التنمية الاقتصادية:

تمويل التنمية يجب أن يشترك فيه الجميع، وعلى الدولة توفير البيئة الملائمة لتعبئة الموارد المحلية والمُدخرات وتوجيهها للاستثمارات، ويعتمد تمويل التنمية على عدة مصادر، أهمها:

1. المُدخرات الوطنية: إن تجميع رأس المال الحقيقي الناتج من المُدخرات المحلية هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، مع وجود نظام مالي واقتصادي يُمكن المستثمرين من الحصول على هذه الموارد واستخدامها، ويُقدَّر معدل الإيداع القومي المطلوب بما يزيد عن 25% من إجمالي الدخل، وعلى الدولة أن تتبع طرُقاً عادلة لزيادة المُدخرات، بفرض الضرائب بعدالة فلا تؤدي الزيادة في المُدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية، ويمكن أن تُساهم بتجميع المُدخرات بإصدار سندات حكومية، فتتمية المُدخرات محوراً جوهرياً للسياسة الاقتصادية، ومن أهم الوسائل التي تُساعد على تعبئة المُدخرات المحلية:

- العمل على زيادة الإنتاجية، والحد من التضخم وارتفاع الأسعار.
- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

⁵⁶ الفريشي، علي. (2017). *اقتصاديات التنمية*. (ط.1). العراق: حوض الفرات.

▪ دعم الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي لأنه يُمثّل دافعاً للاستثمار وللدخار والاستثمار.

▪ تطوير قطاع المصارف والتأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات.

▪ العمل على تخفيض تكاليف المعاملات المصرفية، وزيادة عامل الثقة والأمان للمودعين.

▪ تطوير أداء الصناديق الإِدخارية، وتوجيهها لاستثمارات تُنشّح الدورات الاقتصادية.

2. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تهتمّ الدول بتعبئة المدّخرات المحليّة، وعند عدم كفايتها تلجأ إلى

المدّخرات الخارجية، وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نوعين: استثمارات عامة: تُقدّمها حكومات

دولٍ خارجية، واستثمارات خاصة: تقدّمها شركات ومؤسسات خاصة في دولٍ أخرى.

وتُعد الاستثمارات الأجنبية مُهمّةً للتنمية لأنها تعوّض النقص في الفجوة التمويلية دون أن تزيد عبء الديون

الخارجية وعبء خدماتها، ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية والتكنولوجيا المتقدمة التي تساعد

على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية ودعم قدرة المنتجات المحليّة التنافسية في الخارج، كما يؤدي

تدفّق الاستثمار الأجنبي لفتح أسواقٍ جديدةٍ بربط الإنتاج المحليّ بأسواق الخارجية، ولكن يبقى أنّ

تحقيق الميزات المتوخّاة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونٌ بما توفّره، وبالتالي فإن الاستخدام الأمثل

للاستثمارات الأجنبية يجب أن يكون مدروساً بدقّة، لتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية تزيد من كفاءة المجتمع

الاقتصادية، دون أن يُصاحب تدفّقها استغلالاً اقتصاديّ، وتحكّماً سياسيّ أجنبيّ.

3. **التصدير:** تخفف الصّادرات من حدّة تأثير التقلّبات الاقتصادية السيئة على الاقتصاد القومي، وتدعم

قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدّلات نمو الناتج

المحليّ من خلال توسيع منافذ التسويق وزيادة إيرادات العملات الأجنبية، شريطة قيام الدولة باسترداد عوائد

الصّادرات، وهو القصور الذي تعاني منه الدول عند قيام المصدّرون بإيداع عائداتهم في المصارف الأجنبية.

4. **الإقتراض:** هناك نوعان من الاقتراض: **اقتراض من الداخل:** وهو ما يسمى بالدين المحليّ، حيث تقوم

الدولة بالاستدانة من الأفراد أو المؤسسات المالية المحليّة، من خلال طرحها للسندات الحكومية.

اقتراض من الخارج: ويمثل الالتزامات القائمة بالعملية الأجنبية على الدولة لحساب جهات خارجية.

5. **المنح والهبات:** تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية أو مساعدات الوكالات والمنظمات المتخصصة دوراً مهماً في برامج التنمية، لا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قُدرةً على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر، حيث تُساعد هذه المنح والهبات بتعبئة الموارد المحلية إذا تم استخدامها وفق قواعد محدّدة، لتُشكّل أدوات مهمة لدعم البرامج التعليمية والصحية، وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، وغيرها.

التنمية الاقتصادية المستقلة:

تقوم فكرة التنمية المستقلة على اعتماد الدولة على ذاتها لتطوير قدراتها واستغلال مواردها، فيجب أن تكون قادرةً على اتخاذ القرارات المستقلة للتحكّم في مواردها واختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لها، بحيث يكون من أولوياتها دعم التعليم والتأهيل المهني والبحث العلمي لبناء قاعدة علمية وتقنية محلية، ثم تفعيل الإنتاج بالاعتماد على المدخرات الوطنية بالدرجة الأولى، "فالفائض الاقتصادي الذي كانت تمتلكه الشركات الاحتكارية في البلاد المتخلفة بمقايير أسطورية، لم يكن يُستخدم في الأغراض الإنتاجية"⁵⁷، وذلك دون استبعاد اللجوء للخارج بالحصول على القروض أو استخدام الاستثمارات، أو استيراد التكنولوجيا ضمن شروط مناسبة بحيث لا يُشكّل الانفتاح على الخارج قيوداً على حرية الإرادة الوطنية.

يوجد عدد من المؤشرات تحدّد قدرة الدولة على اتباع التنمية المستقلة، وأهم هذه المؤشرات هي:

- (1) **مؤشرات الإمكانية:** وتشمل الموقع الجغرافي للدولة، وحجم السكّان، والموارد الطبيعية وتنوعها وتوزيعها.
- (2) **مؤشرات التأهيل:** تشمل هيكل الإنتاج ونمط الاستهلاك، والقوى العاملة ومستوى التقنية والبحث العلمي.
- (3) **مؤشرات الاستقلال:** وتضم: مؤشرات الفجوة الداخلية: التي تُبيّن قدرة المدخرات المحلية على تمويل الاستثمارات، ومؤشرات الفجوة الخارجية: وهي مؤشرات مرتبطة بعلاقة الدولة بالدول الأخرى.

⁵⁷ باران، بول. (1956). الاقتصاد السياسي للتنمية. (أحمد فؤاد بلبع، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية المعاصرة:

تتبع كل دولة سياسة اقتصادية تتناسب مع طبيعة اقتصادها وتوجهاتها المرحلية والمستقبلية، حيث توجد سياسات اقتصادية مصممة لمعالجة الأنظمة الاقتصادية القائمة، كالمعمل على زيادة النمو الاقتصادي، أو تحقيق التنمية الاقتصادية، وسياسات تهتم بإعادة توزيع الدخل والثروة، ويمكن أن تكون السياسات متعلقةً بجوانب تنظيمية كسياسة مكافحة الاحتكار وسياسة التركيز على الصناعة وسياسة دعم التكنولوجيا، وسياسات تجارية تتعلق بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

مفهوم السياسة الاقتصادية (Economic policy):

هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محدّدة، كتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل واستقرار الأسعار وتشجيع الصادرات، وذلك عبر عددٍ من الوسائل والأدوات: كالموازنات الحكومية والضرائب ومعدّلات الفوائد المصرفية، وغيرها.

وتُصنّف السياسات الاقتصادية ضمن مجموعتين أساسيتين:

- **السياسات المالية (Fiscal Policy):** وتتمثل باستخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام للتأثير على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى جوانب التأثيرات الأخرى الناجمة عن أداء القطاع العام.
- **السياسات النقدية (Monetary Policy):** وهي الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثير على الاقتصاد والحدّ من تغيّراته الدورية، كتغيير حجم العرض النقدي، وتعديل أسعار الفائدة، وشراء أو بيع السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة)، وتغيير نسبة احتياطات المصارف.

أهم السياسات المالية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي:

برز الاهتمام بدور السياسات المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي بعد أزمة الكساد الكبير عام

(1929)، والأفكار التي طرحها الاقتصادي كينز ومعادلة الطلب الكلي:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)

وحيث أن الإنفاق الحكومي يلعب دوراً مؤثراً في تحريك الطلب الكلي، وباعتباره يرتبط بعاملين رئيسيين هما: **النفقات العامة والضرائب**، فإن هاتين الأداتين يمكن أن تُشكّلا محور السياسات المالية للدولة، ليتم توجيه القرارات المتعلقة بهما بحسب الوضع الاقتصادي، فتلجأ الدول لاتباع سياسة مالية توسعية حين يعاني الاقتصاد من الركود، أو في أوقات البطالة المرتفعة، أو فترات أخرى منخفضة من دورة الأعمال، ويمكن للدولة بحالات التضخم استخدام السياسة المالية الانكماشية لإبطاء النمو الاقتصادي.

1) السياسات المتعلقة بالنفقات العامة: تنبثق هذه السياسات من التزام الدولة بوظائفها الأساسية بتأمين الحاجات العامة كالأمن والقضاء والتعليم والصحة، وغيرها من وظائف الدولة التي تُحقق منافع عامة، كما يمكن للدولة أن تُنفق على مشاريع استثمارية وإنتاجية لتُكمل دور القطاع الخاص في تلبية احتياجات المجتمع، ويتم التحكم بالإنفاق العام من خلال توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة بما يضمن الوصول إلى الأهداف الموضوعية، **تغيّر مفهوم الفكر المالي**، فبعد أن كانت سياسة تمويل الميزانية بالعجز غير مقبولة في الفكر الكلاسيكي، أصبحت مقبولة بل وضرورية في بعض الأحيان في ظل الفكر الحديث، مما أدى لاستخدام هذه السياسة بشكل أكبر خاصة في أوقات الكساد الاقتصادي⁵⁸.

2) السياسات المتعلقة بالضرائب: تُعتبر الضرائب والرسوم من أهم مصادر إيرادات الخزينة العامة، ويُشارك بدفعها كافة الفئات الاجتماعية وقطاعات النشاط الاقتصادي، لذلك فهي تؤثر على حجم الطلب.

أهم السياسات النقدية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي:

يتفرّد المصرف المركزي لأية دولة بوظائف تخصّصية أساسية باعتباره مصرف الدولة، وهي: إصدار النقود وتنظيم العمل بها (بنك الإصدار) // الاحتفاظ بأموال الدولة وودائعها، والقيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي وإدارة احتياطات العملات الأجنبية وتقديم الاستشارات للحكومة (بنك الحكومة) // الاحتفاظ

⁵⁸ الأعسر، خديجة. (2016). اقتصاديات المالية العامة. (ط.1). مصر: دار الكتب المصرية.

باحتياطيات المصارف والرقابة على أعمالها وإقراضها والقيام بأعمال المقاصة بينها وإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية (بنك البنوك)، ويقوم المصرف المركزي من خلال تأديته لهذه الوظائف بتنفيذ السياسة النقدية للدولة، "مهما يكن الشكل الذي تأخذه البنوك المركزية في المجتمعات المختلفة، فإنه من الضروري أن تكون الحكومة ممثلةً في إدارتها تمثيلاً كافياً، يضمن إمكانية رسم سياستها وتوجيهها والتوفيق بينها وبين سياسة الحكومة لتحقيق الصالح العام"⁵⁹، وذلك باستخدام إجراءات لإدارة النقود والإئتمان، وأهمها:

1. **تغيير أسعار الفائدة:** يُحدّد المصرف المركزي معدلات الفائدة التي يُقرض بها المصارف، وهذا ينعكس على أسعار الفائدة التي تُقرض بها المصارف، فقيام المصرف المركزي بتغيير أسعار الفائدة سيؤثر بتوجيه المصارف لتوسيع أو تخفيض الإئتمان، وسينتقل هذا التأثير إلى سلوك المستهلكين والمستثمرين.

2. **الرقابة الكمية على الائتمان:** وذلك بالتأثير على قدرة المصارف على منح القروض والتسليفات، ويُسمى بالرقابة الكمية لأنها تؤثر على حجم الإئتمان، وأهم الأدوات التي يستخدمها لتحقيق هذه الرقابة هي:

- **تغيير الاحتياطي النقدي:** بزيادة أو تخفيض الاحتياطي النقدي المتوجب على المصارف إيداعه.
 - **عمليات السوق المفتوحة:** إن استخدام هذه الأداة يؤثر بطريقة مباشرة على العرض النقدي، حيث يقوم المصرف المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) للتأثير على كمية النقود المتداولة.
3. **سعر الخصم:** إن خصم الأوراق التجارية كقروض تقدّمها المصارف للمؤسسات التي قامت بالبيع الآجل مقابل فائدة وتنازلت عن جزء من الفائدة للمصارف مقابل السيولة، وتقوم المصارف بإعادة الخصم لدى المركزي بسعر أقل، فتغيير المركزي لسعر إعادة الخصم سيدفع المصارف والمؤسسات لتغيير أسعارها.
4. **الرقابة النوعية على الائتمان:** في بعض الأزمات الاقتصادية لا يجب التأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بنفس الدرجة، وهذا ما يسمى بالرقابة النوعية، ومن أهم أدواتها هي:

⁵⁹ السيد، سامي. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. (ط.1). مصر: جامعة القاهرة.

❖ تغيير شروط الاحتياطي القانوني: كإدراج القروض الممنوحة لنشاطٍ اقتصاديٍّ مُعيّن ضمن

الاحتياطي القانوني للمصارف، فيتم تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان لهذا النشاط.

❖ اعتماد أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: بتحديد أسعار مختلفة لإعادة الخصم تبعاً للنشاط الاقتصادي.

5. الرقابة المباشرة على الائتمان: بتدخل المركزي مباشرة لتوجيه الائتمان، كإصدار تعليمات للمصارف

بتحديد سقفٍ ائتمانية أو إيقاف منح القروض لقطاعٍ معيّن، " وقد أصبح الرأي السائد الآن أنه يجب

ألا ترهق الحكومات بنوكها المركزية بنصوصٍ تشريعيةٍ وقواعد لا ضرورة لها تحدّ من نشاطها"⁶⁰.

خُلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة التاريخية نجد أن تدخلُ السلطات المباشر بإدارة الاقتصاد موجودٌ منذ نشأة الحضارات

الإنسانية الأولى، فقد تمّ تطبيقُ أساليب الحماية الاقتصادية منذ فترة ما قبل الميلاد، ويُبين تاريخ

الحضارات أن قوّة الدولة وتطوّر نظامها الإداري كان على الدوام ذو تأثيرٍ كبيرٍ على تطوّرها الاقتصادي،

فمنذ العصر القديم مارست السلطات دوراً بدعم النمو الاقتصادي بتوفير الحماية لوسائل الإنتاج وطرق

التجارة، وإقرار التشريعات، وتطوير البنى التحتية، وفي الحقيقة ومهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي

الذي تتبعه الدولة فهناك دائماً جانبٌ تدخلٍ حتميٍّ لها في الاقتصاد لم يتم التخلي عنه أبداً، حيث يتوجّب

على الدول لمواكبة التغيرات الاقتصادية المحليّة والعالمية أن تُعيد النظر بسياساتها الاقتصادية باستمرار،

لاسيما أنه حتى الآن لم تستطع أيّة نظرية اقتصادية إيجاد الحلول الكاملة للمشكلات الاقتصادية، فعلى

كلّ دولة أن تصنع سياساتها الاقتصادية الخاصة بها بما يتناسب مع مواردها وتوجّهات عمليّة التنمية.

⁶⁰ مهران، زكريا. (2019). البنك المركزي في العصور المختلفة. (ط.1). المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

الفصل الثاني: تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية في سورية قبل مرحلة الأزمة

عُرِفَت سورية منذ ما قبل الميلاد ازدهاراً اقتصادياً متنوعاً، نظراً لطبيعتها الغنيّة وشُعوبها النّشطة وموقعها الجغرافي المتميّز، ورغم كلّ ما تعرّضت له من حروبٍ على مرّ الزمن، فقد ظلّت تُحافظ على مستوىٍّ مُتقدّمٍ من النشاط الاقتصادي، إلى أن وقعت تحت الإحتلال العثماني الذي كان يستحوّز على مُعظم إنتاجها ويفرض عليها عُرلةً خارجيةً جعلتها تُعاني من الجمود الاقتصادي، ولكنّ قُربها من أوربا وجّه إليها أنظار الأوروبيين بعد الثورة الصناعية، التي أدّت لزيادة الإنتاج والحاجة لفتح أسواقٍ جديدةٍ، وفي ظلّ استمرار سيطرة العثمانيين كان دخول الأوروبيين لسورية مرتبطاً بشكلٍ مباشرٍ بموافقة ورضى السُلطات العثمانية، فكانت هذه السُلطات تمنح الامتيازات للشركات الأجنبية وفق مصالحها الخاصة وبشكلٍ محدودٍ، ودون مراعاةٍ لحاجة البلد التنموية أو ما قد يُسبّبه ذلك من ضغط المنافسة على المُنتجين السوريين، "بدأت حقبة المواصلات الأكثر زخماً مع فجر القرن التاسع عشر وكانت وسائل الاختراق الأوربي متنوّعة، ويُمكننا إيجازها الآن بالإشارة إلى عمليات وكلاء التجارة والصناعة والنقل البحري، والتحسّن الكبير في المواصلات بحراً وبراً، وانتشار الأنباء، ووجود وكلاء قنصليين للدول العظمى، وهجرة السوريين بالألوف إلى البلدان الأجنبية، وزيارات الحُجّاج والدارسين إلى سورية الجنوبية أي فلسطين، والعلاقات بين الطوائف المسيحية المحليّة وكنائس أوربا، وتأسيس مدارس وجامعات أجنبية فوق التراب السوري"⁶¹.

ثم حلّ الإحتلال الفرنسي بديلاً عن العثماني، وبالرغم مما حدث خلال فترة الاستعمار الفرنسي من تطوُّرٍ لدى بعض القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الصناعة، فقد كان التوجُّه الاستعماري ذو صفةٍ استغلاليةٍ

⁶¹ لونغرينك، ستيفن. (1978). تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (ببير غقل، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة.

وليس تنمية، وبذلك فإن المرحلة الأهم في تطوّر الاقتصاد السوري قد بدأت بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي ليمرّ تطوُّره بالعديد من المراحل المتنوعة، دون وجود رؤيةٍ جامعةٍ لمنهج هذا التطوُّر، ولإيضاح تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية قبل مرحلة الأزمة (2011)، نعرض انعكاسات السياسات الحمائية المطبّقة ضمن السياق التاريخي لتطوُّر الاقتصاد السوري منذ الاستقلال، من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

➤ المبحث الأول: تطوُّر الاقتصاد السوري منذ الاستقلال (1946-2019):

يقدم هذا المبحث دراسةً تحليليةً لتطور الاقتصاد السوري وفق ثلاثة مراحل زمنية:

المرحلة الأولى: منذ عام (1946) لغاية (1970)، والمرحلة الثانية: منذ عام (1970) لغاية (2000)، والمرحلة الثالثة: منذ عام (2000) لغاية (2019).

➤ المبحث الثاني: تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية قبل الإصلاح الاقتصادي:

تناول هذا المبحث تحليل سياسات الحماية الاقتصادية المطبّقة في سورية ضمن سياق التطوُّر التاريخي للاقتصاد السوري بعد الاستقلال، حيث تم التركيز على تأثيرات هذه السياسات الحمائية المختلفة (كالحماية التجارية من خلال الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد، والسياسات الحمائية المتعلقة بالرقابة على النقد الأجنبي والمعادن الثمينة، والحماية الهادفة لدعم الإنتاج المحلي ورفع مستوى معيشة المواطنين، وغيرها).

➤ المبحث الثالث: انعكاسات تغير التوجّهات الاقتصادية على التنمية (2000-2010):

تم تخصيص هذا المبحث للفترة التي شهدت تحوُّلاً مفصلياً في السياسات الاقتصادية السورية، وذلك لتحليل أهم ملامح تطبيق منهج الإصلاح الاقتصادي، وانعكاساته على السياسات الحمائية، والرؤية الجديدة بالتوجه للانفتاح نحو الاقتصادات العالمية وتغيير النموذج الاقتصادي المتبع نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

المبحث الأول: تطوّر الاقتصاد السوري منذ الاستقلال (1946-2019)

شهد الاقتصاد السوري بعد الاستقلال نمواً ملحوظاً، وبالرغم مما عانته سورية خلال فترة الاحتلال الفرنسي من أزماتٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ، لاسيّما نتيجة انعكاسات الحرب العالمية الثانية، فمن جهةٍ أخرى كان هناك انعكاسٌ إيجابيٌّ، بحيث أدى توقّف الاستيراد خلال الحرب إلى اللجوء لبدائلٍ محليّةٍ فتعرّزت فيها الصناعة والزراعة، كما ساهم إنفاقُ جيوش الحلفاء على البضائع والخدمات لتموين قواتهم وعناصرهم الموجودة في سورية على زيادة الاستثمار في البنى التحتية، ثم كانت الفترة التي تلت الاستقلال فترةً مفصليةً لبناء الدولة السورية اقتصادياً وسياسياً بشكلٍ غير مرتبطٍ بالخارج، فزخمت السنوات التي جاءت عقب الجلاء الفرنسي بالأحداث والتطورات، وقد استمرت التغيرات المتلاحقة منذ الاستقلال وحتى الآن، فامتازت سورية بتعرض لتغيّراتٍ مستمرةٍ في سياساتها الاقتصادية تبعاً للظروف السياسية التي تمرُّ بها.

أما بعد اندلاع الأزمة عام (2011)، فقد أدّت العقوبات الدولية والتدمير إلى تأثيراتٍ واسعةٍ على الاقتصاد، وبنهاية عام (2013) قدّرت الأمم المتحدة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب بمبلغ 143 مليار دولار أمريكي، ووفقاً للبنك الدولي فإنَّ سورية فقدت 226 مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بسبب النزاع من عام (2011) إلى عام (2016)، وفي عام (2018) قدّر البنك الدولي أن حوالي ثلث مساكن سورية ونصف مرافقها الصحية والتعليمية دُمّرها النزاع، وسنعرض لتطور الاقتصاد السوري بثلاثة مطالب:

✓ المطلب الأول: تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة (1946/1970):

منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي، مروراً بفترة الانقلابات والوحدة مع مصر، وصولاً لعام 1970.

✓ المطلب الثاني: تطوّر الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/2000):

تطور الاقتصاد السوري خلال ثلاثين عاماً من تغيير النهج الاقتصادي والاستقرار السياسي.

✓ المطلب الثالث: الاقتصاد السوري منذ عام (2000) حتى عام (2019):

المرحلة التي بدأت سورية خلالها بالتوجه نحو تحقيق اصلاحٍ اقتصاديٍّ وتنمويٍّ، وصولاً إلى الأزمة.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/1946):

في بدايات القرن العشرين كان الاحتلال العثماني مُسيطرًا على الإنتاج السوري، مُستغلًا إياه لخدمة جيشه في الحرب العالمية الأولى (1914/1918)، وتم إغراق الدولة السورية بالديون، ومع إنتهاء الاحتلال العثماني وسيطرة الاحتلال الفرنسي عام (1920) كان الاقتصاد مُتخلفًا فلم تعرف الزراعة الطرق الحديثة في الري أو وسائل الزراعة المتطورة، أما الصناعة فكانت تعتمد على بعض المعامل متوسطة الحجم والورش الحرفية والصناعات التقليدية، وكانت البنية التحتية ضعيفة، فقد تم إنشاء بعض خطوط السكك الحديدية وعدد قليل من المصارف، وفي عام (1919) تأسس (مصرف سوريا) كشركة مُساهمة فرنسية، قام بتأسيسها البنك الإمبراطوري العثماني في باريس فحظيت على جميع الوكالات والامتيازات التي كان يملكها ويتصرف بها في سورية، ولم يكن قد تم إنشاء موانئ على الساحل السوري حتى عام (1913)، حيث حصل الألمان على امتياز لبناء مرفأ الإسكندرون، فقد كان النقل البحري بمعظمه متركزاً عبر مرفأ بيروت، وقد ساهم كل ذلك بضعف نمو التجارة الخارجية، "إن صادرات البلاد لم تصل في أيّ وقتٍ إلى مستوى الواردات من حيث القيمة، وكان أمراً مألوفاً أن يعاني الميزان التجاري الظاهر من العجز، ففي سنة 1910 وهي سنة نموذجية كانت قيمة الواردات 170 مليون فرنك بينما لم تزد قيمة الصادرات على 85 مليون فرنك"⁶²، وبشكل عام كانت الصادرات تعتمد على فوائض الإنتاج الزراعي (حبوب، فواكه وثمار مجففة، أغنام وأصواف وجلود، وغيرها)، وبعض السلع المُصنَّعة (منسوجات، تبغ، زيت الزيتون، الخمر، الحديد، وغيرها)، أما الواردات الرئيسية والتي كانت بمعظمها من أوروبا فأهمُّها: (البترول، الإسمنت، الآجر، الآلات، الخردوات، الخزف، الورق، الملابس، الأرز، السكر، الشاي، الطحين، وغيرها).

⁶² لونغرينك، ستيفن. (1978). (مرجع سابق).

الاقتصاد السوري خلال فترة الإحتلال الفرنسي (1920/1946):

لم يسعَ الإحتلال لتطوير الاقتصاد السوري وإنما عمل على استغلاله وربطه بالاقتصاد الفرنسي، للاستفادة من المواد الأولية والأسواق السورية، فقد قسّمت فرنسا سورية عام (1920) لثلاث دويلات: (دمشق، حلب، جبل العلويين)، وأضافت دويلة عام (1922) هي (جبل الدروز)، فأضعفت الترابط الاقتصادي بينها، كما شكّلت لبنان الكبير (1920) وعاصمته بيروت، وأوقفت التعامل بالعملة الذهبية والفضية وأصدرت عملة ورقية وعملة من النحاس والنيكل باسم الجمهورية السورية وربطتها بعملتها (1 ليرة = 20 فرنك فرنسي). ولكن لم يمنع وجود هدف الإستغلال لدى الفرنسيين من إضافة مرحلة جديدة من التطور على الاقتصاد السوري، فعاد النشاط لبعض الصناعات القديمة كصناعة الحرير الطبيعي (رغم تعرضها لإنتكاسة لاحقة بسبب منافسة الإنتاج الحديث)، وطوّرت صناعة الإسمنت، وصناعة التبغ (إلى السجائر المصنوعة بالآلات)، وأدخلت صناعات جديدة أخرى كصناعة الكبريت وغزل القطن والملابس والبيرة والحلويات، واستفاد بعض الصناعيين من إدخال فرنسا الطاقة الكهربائية (باستخدام الطاقة المائية)، فقاموا بشراء الآلات الحديثة، وبدأت تظهر المعامل الكبيرة التي تضم ما يزيد على مئة عامل (لأسيما في حلب)، وتم إصدار قانونٍ للتنقيب عن النفط عام (1933)، وأعطيت شركة نفط العراق التي كان الفرنسيون يملكون ربع أسهمها امتياز التنقيب، وشمل عملها مناطق واسعة، وقد استغرق التنقيب وقتاً وتكلفة كبيرة دون التوصل إلى نتيجة، كما قامت الشركة نفسها بـبُغية إيصال نفط العراق إلى البحر المتوسط، بمد أنابيب من كركوك إلى طرابلس، لكن امتيازات الترانزيت المعطاة للشركة لم تُلزمها بدفع مبالغ للحكومة السورية مقابل ذلك، "في العام 1932 بلغ عدد المصانع 148، وعام 1934 بنت شركة نفط العراق خط أنابيب نفط من كركوك إلى طرابلس في شمال لبنان، يمر معظمه في الأراضي السورية ما خلق خمسة آلاف فرصة عمل في سورية"⁶³.

⁶³ ديب، كمال. (2011). تاريخ سورية المعاصر. (ط.2). بيروت: دار النهار.

أما الزراعة فشهدت تحسناً بسيطاً، فأُجريت تحسينات على بعض أنظمة الري كغوة دمشق، وتم تحديث نواير الغاب والفرات بمضخات جديدة، وتحسين بعض المحاصيل باستيراد البذور أو التلقيح الصناعي، فزادت زراعة القطن والتبغ والحبوب، وأدخلت زراعات جديدة كالقنب وقصب السكر والبطاطا، وتم استخدام الأطباء البيطريين، كما أُجرت فرنسا مسحاً عاماً للأراضي لتحديد حدود الملاك وتحديث السجل العقاري، ولتأمين موجودات قابلة للرهن وإقامة أسس لفرض الضرائب (سجلات عقارية جديدة عام 1930)، وبدأ العمل بنظام سندات الملكية، وجرى تحسينات على البنية التحتية لإصلاحات للسكك الحديدية، وشق الطرق المعبدة بين المدن والممّهدة في الأرياف، وتأمين طريقاً برياً يربط دمشق ببغداد، إضافة لاستخدام التراموي الكهربائي، وتم إجراء إصلاحات لمرفأ اللاذقية (يستقبل سفينة بخارية واحدة)، وإلغاء نظام البريد العثماني وإنشاء نظام بريد وبرق وتلفون جديد كلياً، وظهر الطيران المدني بالمطارات العسكرية (النيرب في حلب والمزة في دمشق)، "أحرز نظام البريد في الداخل والخارج مستوى معقولاً، وكان أبرز الإنجازات إقامة خط بريدي مع العراق وإيران والشرق بواسطة السيارات التي تعبر الصحراء، وخط جوي مع الشرق الأقصى"⁶⁴، واهتمت سلطة الاحتلال بالتجارة الخارجية واستفادت من العوائد الجمركية، وعقدت اتفاقيات حول معدلات الجمارك والترانزيت والشروط التجارية، ودعمت زيادة المصارف وشركات التأمين، وغُرف التجارة.

ولكنّ الإنفتاح التجاري أغرق الأسواق السورية بالمنتجات الأجنبية ومنها المنافسة للإنتاج المحلي، مما اعتُبر عقبة أمام نموه، "في أواسط الثلاثينات شكّل الإغراق الياباني تهديداً للصناعة المحلية، ومع ذلك لم تتخذ السلطات أي خطوة عاجلة بل قصّرت عن فرض أكبر رسوم جمركية مسموح بها في ظل القيود الانتدابية"⁶⁵، كما كان تركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات كالمصارف والشركات التجارية، دون

⁶⁴ لونغرينك، ستيفن. (1978). (مرجع سابق).

⁶⁵ هرشلاغ، زي. (1964). مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. (مصطفى الحسيني، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة.

الدفع باتجاه القطاعات الإنتاجية، "أبدت فرنسا مثل هذا التحيز أيضاً في منح الإمتيازات والإحتكارات، وكثيراً ما أساءت استغلال الأداة الإدارية لتعضد مصالح الشركات الفرنسية وأصحاب الإمتيازات من الفرنسيين"⁶⁶، ورغم توحيد دولتي حلب ودمشق بقيام الجمهورية السورية الأولى عام (1932)، ثم انضم جبل العلويين وجبل الدروز عام (1936)، لكن فرنسا سلخت لواء اسكندرون عام (1939) وسلّمتها لتركيا، فحرمت حلب من واجهتها البحرية، ثم عمّقت الخلافات مع لبنان لتفصل دمشق عن واجهتها البحرية بيروت.

الاقتصاد السوري مباشرةً بعد الاستقلال عن فرنسا عام (1946):

سبق جلاء الإحتلال الفرنسي نُشوبُ الحرب العالمية الثانية (1939/1945)، التي كان لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد السوري، فقد ضُعِفَتْ حركة التجارة الخارجية مما دفع لزيادة الاعتماد على الإنتاج المحليّ بتنشيط الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية، ومع سماح فرنسا لوكالة الأنغلو الأمريكية ببيع مُعدّات زراعية كالجرارات، فقد زاد الإنتاج الزراعي مترافقاً مع ارتفاع عالمي في الأسعار، مما دفع المستثمرين للانفاق على البنية التحتية، كما استوجبت الحرب أن تقوم فرنسا بزيادة الإنفاق على البناء والمرافق لخدمة جيوشها، ولكنَّ إنتهاء الحرب الذي جاء مُترافقاً مع ارتفاع معدّلات التضخّم التي لم يُصاحبها زيادة في الرواتب والأجور، قد أضرَّ بمستوى المعيشة وأفقّر الكثيرين، " كان اقتصادها في الأربعينات يُعاني من التدهور بسبب التضخّم الناجم عن الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفعت الأسعار 800 بالمئة في الفترة الممتدة من 1939 إلى 1946"⁶⁷، وقد أفرزت الحرب فئات اجتماعية جديدة من تجار الحرب والمضاربون والمُهرّبون، إضافةً إلى أنَّ جلاء القوات الفرنسية أدى إلى فُقدان الآلاف من العاملين السوريين الذين كانوا يعملون لديها لوظائفهم، وكذلك توقّف إنفاقات هذه القوات في السوق.

⁶⁶ أنطونيوس، جورج. (1962). يقظة العرب. (ناصر الأسد، إحسان عباس، مترجم). (ط.1). بيروت: دار العلم للملايين.

⁶⁷ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

ولم تكن سورية عند الاستقلال قد بدأت استثمار النفط أو أي نوع آخر من الثروات الباطنية باستثناء الإسفلت، وقد كان غلاء المعيشة والبطالة وإنعاش الاقتصاد أهم أولويات الحكومة بعد الاستقلال، لكن الأحداث التي رافقت نكبة فلسطين (1948) وتبادل الاتهامات بين العسكريين والسياسيين حول أسباب الخسارة والفساد وسرقة الأموال العامة، ومع أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، أفضت هذه التوترات لتعاقب الانقلابات العسكرية وتغيرات متتالية في الحكومات، التي عجزت عن وضع برامج اقتصادية تنموية.

الاقتصاد السوري من الانقلابات العسكرية إلى الوحدة (1958/1949):

خلال فترة الانقلابات العسكرية سيطر الجيش على الشؤون السياسية والاقتصادية، مما دفع لتشكيل حكومات ضعيفة لم تكن تستمر أكثر من عدة أشهر، فلم تكن قادرة على إنجاز خطط تنموية حقيقية، وكان التشابك الاقتصادي بين سورية ولبنان مازال قائماً فالدولتان تشكلان وحدة جمركية واحدة، ولما كان لبنان قد انتهج مبدأ حرية التجارة فقد أغرق السوق السورية بالمنتجات المنافسة، وتحت ضغط الصناعيين تم فصل الجمارك السورية عن اللبنانية (1950)، وتمكنت سورية من فرض الرسوم الجمركية المناسبة على السلع الأجنبية لحماية الإنتاج المحلي، ولكن تجار سورية كانوا يعتمدون على الشركات اللبنانية لتستورد لهم من أوروبا، مما جعلهم يتأثرون بهذه القطيعة، فحصرت الحكومة تمثيل الشركات الأجنبية بمواطنين سوريين، لاسيما أنها كانت فترة نشاط تجاري إثر إعلان الكيان الإسرائيلي وقطع العرب علاقتهم معه، فخرجت المرافئ الفلسطينية من تعاملاتهم، فتوجهت أنظار دول الخليج العربي والسعودية والعراق إلى سورية لتكون طريقهم لأوروبا، وترافق ذلك مع ارتفاع الدخول بهذه الدول وزيادة طلبها على السلع، فنشط النقل البحري والبري وكانت آلاف الشاحنات تنقل البضائع عبر سورية من مرفأ بيروت وبشكل محدود من مرفأ اللاذقية إلى هذه الدول.

الدستور الجديد: صدر عام (1950) دستور ميز بين الملكية العامة والخاصة وألغى الملكيات الأخرى، وظهر التوجه لاستعادة الدولة للأراضي التي تملكها ولا تسيطر عليها لتوزع جزءاً منها للفلاحين، وبدأت الدولة السيطرة على الخدمات التي تديرها شركات أجنبية بتأميم قطاع الكهرباء وسكة الحديد والمياه والريجة.

البدء بالإصلاح: على إثر قيام الفلاحين باحتجاجاتٍ واسعةٍ ضدَّ الإقطاع بمنطقة الغاب عام (1951) امتدَّت إلى حُمص واللاذقية بدعمٍ من الحزب العربي الاشتراكي، تمَّ إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية، كإصلاح النظام الضريبي وإقرار بعض المشروعات التنموية في الغاب، والبدء بتوسيع مرفأ اللاذقية بتمويلٍ سعوديٍّ بموجب قرضٍ بستة ملايين دولار (بدأت مظاهر الاستثمارات الخليجية بالتوسُّع)، وفي عام (1953) تمت دعوة الخبير الاقتصادي الألماني (هيلمار شاخت) لتقديم المقترحات حول الاقتصاد السوري، وكان من نتائج تطبيق مقترحاته الاستقلال النقدي عن فرنسا ولبنان وتأسيس المصرف المركزي السوري، وتقديم الدعم للقطاع الصناعي بتخفيضاتٍ وحسوماتٍ ضريبيةٍ وجُمركيةٍ وقروضٍ حكوميةٍ، وأُعيد تشكيل عُرف التجارة والصناعة وتم إطلاق معرض دمشق الدولي، فالصناعة السورية كانت محدودة التطوُّر ولا تعتمد على المكننة العالية، "حتى العام 1956 كانت الصناعات اليدوية والمشاغل الصغيرة تمثل نسبة 70 بالمئة من إنتاج القطاع الصناعي"⁶⁸، وبالنسبة للزراعة التي كان يعمل بها ويعتاش منها حوالي (75%) من الشعب، فكانت بمعظمها تعتمدُ على الأمطار ولم يتم إقامة مشاريع سدودٍ مائيةٍ ضخمةٍ، أو استخدام تقنيَّات الري الحديثة إلَّا على نطاقٍ محدودٍ (المضخات لسحب الماء على نهري الفرات والخابور)، والإقطاع الذين يُمثِّلون نسبةً قليلةً من السُكَّان يملكون حوالي ثلثي الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وقد دعموا نفوذهم الاقتصادي بنفوذٍ سياسيٍ مما أدَّى لغياب التشريعات المُنصفة للعمال والفلاحين، "وإذ مضى الوقت ولم تتحسن ظروف الفلاحين بدأ هؤلاء يتنادون إلى تحرُّكٍ شعبيٍّ"⁶⁹، ولم يكن النظام الضريبي مُنصفاً فكانت نسبة الضريبة الأكبر على الشرائح الأقل دخلاً كضريبة الدخل والعقارات والإرث، ولم تُفرض على المنتجات الزراعية لكبار الإقطاع، فكان الصراع الطبقي واضحاً، في حين أنه بعد الاستقلال حدثت زياداتٍ متكررةً

⁶⁸ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

⁶⁹ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

لرواتب موظفي الدولة، فظهرت فئة وسطى تستهلك جزءاً كبيراً من ميزانية الحكومة، وكانت حقوق العمال والفلاحين وتطوير الاقتصاد الوطني وتحريره من الإقطاع مركز النقاشات السياسية والبرامج الانتخابية في خمسينات القرن العشرين، مما زاد جماهيرية الأحزاب اليسارية ودفع لإندماج حزبين هما (حزب البعث) و(الحزب العربي الاشتراكي) فشكلاً معاً عام (1953) حزباً واحداً باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي)، كما قوي نفوذ النقابات التي تطالب بالضمان الاجتماعي ومساعدة العاطلين عن العمل وتبني برامج تنموية، فضمنت حكومة عام (1955) بعض أفكارهم ببيانها الوزاري، لكنها لم تتجز ذلك متحججة بوجود أزمة اقتصادية استدعت التقشف، ونجحت فقط بأن تفرض على شركة نفط العراق أن تبيعها (600 ألف طن) من النفط الخام، مما خلق الحاجة لإنشاء مصفاة للتكرير.

العلاقة مع الاتحاد السوفييتي: اعترف الاتحاد السوفييتي باستقلال سورية عام (1944)، ثم حدث الجمود بعد تأييده لقرار تقسيم فلسطين واعترفه بالكيان الإسرائيلي عام (1947)، وبعد وفاة ستالين (1953) توجه لمنع تغلغل نفوذ التحالفات التي قادت أمريكا في الشرق الأوسط بدعم سورية ومصر، فتم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني بين الاتحاد السوفييتي وسورية عام (1957)، وتم منح سورية قرضاً بشروط تفضيلية، "تعهد الاتحاد السوفييتي أيضاً بتطوير 19 مشروعاً وبكلفة كلية تقدر بـ 579 مليون دولار، بهدف تطوير المنشآت الصناعية في سورية"⁷⁰.

الاقتصاد السوري من الوحدة حتى ثورة آذار (1963/1958):

النقت توجهات سورية ومصر برفض الوجود الإسرائيلي ومقاومة النفوذ الأمريكي، وبطمأنة جمال عبد الناصر للسوريين بأن مصر ستدافع عن سورية، زاد التقارب وتم إعلان وحدة اندماجية للدولتين باسم الجمهورية العربية المتحدة في (شباط/1958)، وأقرت دولة الوحدة قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات

⁷⁰ اللهبي، أديب. (2012). العلاقات السورية السوفييتية 1946-1967 دراسة تاريخية. (ط.1). عمان: دار غيداء للنشر.

الزراعية وعملت على التطبيق الفوري والكامل لهذه القوانين، ولكن استفاد منها بشكل خاص مزارعي مناطق الجزيرة وسهل حوران، أما صغار الفلاحين فلم يتمكنوا من شراء الأراضي التي عرضتها الدولة للبيع لضعف امكانياتهم المادية، كما أدى تطبيق قانون العلاقات الزراعية إلى تحسّن أولي بوضع الفلاحين وارتفاع مستوى معيشتهم، ولكنّ هذا التحسّن لم يدم طويلاً حيث تم الإلتفاف على القانون، "المشير عامر الذي أصبح حاكم سورية عام 1959، مارس التعسف في تطبيق القوانين الزراعية فطمأن الملاكين وحسّن من أوضاعهم تجاه الفلاحين، في حين أن بعض كبار الفلاحين خافوا من مفاعيل القوانين، وتوقفوا عن الاستثمار في الأراضي فبارت وانخفض الإنتاج الزراعي"⁷¹، ووضعت حكومة الجمهورية المتحدة أول خطة خمسية اقتصادية في سورية لفترة (1960/1965)، على أن تساهم مصر بقيمة (36%) من استثمارات الخطة، فتمّ العمل على إنشاء سكة حديدية بين اللاذقية والقامشلي، وبدء بتنفيذ مشاريع الري واستصلاح الأراضي بمنطقة الغاب، ولكنّ ضعف التخطيط وشحّ الموارد المالية أدى لتأخير استكمال تنفيذ الخطة، ومع بدء السوفييت بتقديم الدعم الاقتصادي فباشروا بمشروع الغاب وبدأوا باستكشاف النفط وأعلنوا عن تقديم قروض تصل إلى (275) مليون روبل لتمويل المشاريع التي تم الإتفاق عليها سابقاً، وقدموا تقريراً عام (1960) عن السدود المقترحة على نهر الفرات، ولكنّ مصر الحذرة في علاقتها مع الإتحاد السوفييتي عطّلت جهود السوفييت الاقتصادية، فقامت باتفاق مع ألمانيا الغربية لتنفيذ سدّ الفرات عام (1961)، "إن تدخل السوفييت لمساندة الشيوعيين ولو إعلامياً، كان يُعدّ من قبل قادة الجمهورية العربية المتحدة تدخلاً مباشراً وسافراً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية المتحدة"⁷²، وقد ارتاب السوريون من توطين المصريين في منطقتي الجزيرة وحوض الفرات وفق توجهات لزيادة تخصّص مصر بالإنتاج الصناعي وتخصّص سورية بالإنتاج

⁷¹ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

⁷² اللهبي، أديب. (2012). (مرجع سابق).

الزراعي، فتزعت ثقة السوريين بالإدارة المصرية، وزاد الصناعيون استثماراتهم في الصناعة لمنع تحقيق الأهداف المصرية، كما أن علاقات مصر السلبية مع السعودية ودول الجوار السوري عرقلت النشاط التجاري التقليدي بين سورية وهذه الدول، "تراجعت الصادرات السورية إلى العراق والأردن والسعودية والكويت بنسبة 48 بالمئة عام 1961 مقارنة بالعام 1956، كما تراجعت الواردات بنسبة 26 بالمئة في الفترة نفسها"⁷³، وترافق ذلك بالتعامل التجاري المجحف لصالح الاقتصاد المصري، فقد أُعفيت البضائع المصرية من الرسوم الجمركية لدخول سورية وفُرضت رسوم جمركية على البضائع السورية المُصدّرة لمصر، وكانت معظم الصادرات السورية إلى مصر أغذية ومواد أولية، والجزء الأكبر من وارداتها منها بضائع مُصنّعة ومنها منافسة للإنتاج السوري كالنسيج، فاضطر التجار السوريون ليتمكنوا من تعويض خسائرهم والمحافظة على عملائهم لتهريب البضائع إلى الدول المجاورة، ونشط تهريب رؤوس الأموال أيضاً ليستثمروها خارج سورية (خصوصاً في لبنان)، وقامت مصر بسحب كبير من احتياطات العملات الأجنبية السورية لاستبدالها بالعملة المصرية، فأدّى شح العملات الأجنبية لعرقلة المشاريع نتيجة لتوقّف عمليات الاستيراد من أوروبا. كما أصدرت الإدارة المصرية في (تموز/1961) مراسيم بتأميم كامل المصارف وشركات التأمين في سورية، مع تأميم كامل لثلاثة مصانع وتأميم جزئي لـ 24 مصنعاً، وأقرّت نظاماً ضريبياً تصاعدياً، وبالرغم من تخصيص نسبة (25%) من أرباح الشركات لتوزّع على العمال ومنح العمال مقاعد في مجالس إدارات الشركات، فقد كان لهذه المراسيم وقع سلبي على الاقتصاد السوري، لأن هذا التأميم لم يكن لرأس المال أجنبي كما حدث بمصر وإنما بمعظمه للرأسمال الوطني، مما دفع رجال الأعمال السوريين للتوقّف عن العمل في المشاريع والأعمال المقررة خوفاً من تأميمها، "ففي الحالة المصرية كان أصحاب معظم الشركات المؤمّمة أجانب (أوربيين ولبنانيين وجنسيات أخرى)، ومعظمهم لا يحمل الهوية المصرية، أما في سورية فقد

⁷³ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

تأدّى 17 ألف صاحب عمل سوري من أبناء البلاد، عمل معظمهم منذ مرحلة الإنتداب الفرنسي وبشقاء الروح لخلق رأسمال وطني ضروري لنهضة البلاد⁷⁴، كما أن سوء اختيار الدولة للأشخاص الذين تم تعيينهم في إدارة الشركات وعدم تمتّعهم بالخبرات الكافية، أدى لضعف الإنتاجية والتسويق وتكدّست البضائع، ولم تكن سلطة الجمهورية المتحدة قاسيةً على رجال الأعمال السوريين فقط، وإنما لم تحقّق مطالب العمال أيضاً، فقد ألغت حق الإضراب ولم توقف الصّرف التعسّفي من العمل، وحدثت من نشاط نقابات العمل. وكنتيجةً لسوء الإدارة المصرية للشؤون السورية كان الانفصال في نهاية (أيلول/1961) وإعلان عودة الجمهورية السورية، وعملت الحكومة السورية على تشجيع المستثمرين وقدمت لهم الحوافز، وأبطلت تأمين بعض الشركات، وخفّضت أسعار الأراضي المخصّصة للتوزيع إلى النصف فزاد عدد الفلاحين المستفيدين والمساحات الموزعة، وتوجّهت للانفتاح على الدول الخارجية دون تمييز بين المُعسكرين الاشتراكي والغربي، فوافقت على العرض الألماني لتنفيذ سد الفرات، ووقّعت اتفاقيات مع الولايات المتحدة لبناء صوامع للحبوب، وحصلت على قروض من الصين وتشكسلوفاكية وفرنسا، وتم إقرار خطط تنمية كالعمر على تأسيس شركة النفط السورية وبناء مرفأ طرطوس، لكنّ الأوضاع السياسية غير المُستقرة أفضت إلى انقلابٍ جديدٍ قادته اللجنة العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في (8 آذار/1963)، ولم تُرق فيه الدماء، حيث كان له أهدافاً ثوريةً اجتماعيةً لتغيير الطبقة الحاكمة وتطبيق العدالة الاشتراكية، فأطلق عليه لقب (ثورة آذار).

الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/1963):

تابعت الحكومات التي شكّلها حزب البعث خطط الإصلاح الزراعي، وبلوغ عام (1970) كانت الدولة قد صادرت كافّة الأراضي التي شملها قانون الإصلاح الزراعي، "أقرّ المؤتمر القومي السادس للحزب أن النظام الجديد الذي يطمح إليه، هو النظام الاجتماعي الذي تسود فيه ملكيّة المجتمع لوسائل الإنتاج

⁷⁴ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

الأساسية⁷⁵، لكنّ التوزيع لم يكن مُنصفاً للفلاحين الصغار، كما أن تأجير الأراضي المُصادرة كان يتمّ للقادرين على الدفع وهم من بقايا الإقطاع أو طبقة جديدة من المُلّاك، فلم تحدث قفزة نوعية في مستوى معيشة الفلاحين، ورغم انتشار التعاونيات الزراعية التي تقدّم الاستشارات الزراعية والتقنية والدعم المادي للفلاحين، فلم يتوفّر لهذه التعاونيات الخبرات الفنية والتجهيزات والآلات الكافية، كما أن القروض المُيسّرة التي أُعطيت للفلاحين لم تكن تُستخدم كلّها في تحسين الإنتاج، بسبب الحاجة لترميم المنازل وتأمين المعيشة، فلم تتحسن الإنتاجية ولم يزداد الإنتاج كما كان مأمولاً، ولم تُعالج مشكلة البطالة.

النهج الاشتراكي في قطاع الصناعة: استأنفت خطوات التأميم فوصل عدد المصانع المؤمّمة إلى خمسين مصنعاً تولّت الدولة إدارتها، ونظراً لضعف الخبرات لدى الإدارة فشل جزء كبير من هذه المصانع في التقدّم، كما أدّت عمليات التأميم لهروب الكثير من رؤوس الأموال للخارج، واتجه ما بقي منها للاستثمارات الخدمية والتجارية، "فكان للدولة ومؤسساتها والقطاع العام في سورية الدور الرئيسي في مسيرة الاقتصاد وعملية الإنتاج وخيارات البنية التحتية والصناعية"⁷⁶، وتم تأسيس المجلس الأعلى للتخطيط عام (1966)، ومكتب الإحصاء المركزي، واعتمدت دولة البعث التخطيط الاقتصادي المركزي، وأعيدت هيكلة وزارة المالية.

عودة العلاقة مع السوفييت: في البداية لم تلق ثورة آذار القبول من الإتحاد السوفييتي، "كانت موسكو تخشى أن تترسّخ سلطة حزب البعث، ذي الأيديولوجية الصلبة المُستقلة على حساب نمو الحزب الشيوعي في سورية"⁷⁷، فتأخّر دعم الإتحاد السوفييتي لبعث عام (1966)، فتم البدء بإقامة محطة كهرومائية على نهر الفرات، مع تقديم قرض (120) مليون روبل لتغطية التكاليف بفائدة 2.5% فقط، والعمل لإنشاء عددٍ من المعامل كمعمل السماد ومصفأة تكرير النفط بحمص، ومعمل القوالب بجلب، ومعمل الحديد بحماه.

⁷⁵ الحمش، منير. (2011). الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية. (ط.1). بيروت: منتدى المعارف.

⁷⁶ ديب، كمال. (2011). (مرجع سابق).

⁷⁷ اللهيبي، أديب. (2012). (مرجع سابق).

المطلب الثاني: تطوّر الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970/2000):

بعد حوالي ربع قرنٍ من الاستقلال كانت سورية خلالها قد مرّت بتقلّباتٍ حادةٍ في الإدارة السياسية والاقتصادية والتجاذبات الإقليمية والدولية، وشهدت نكبة فلسطين ونكسة حزيران التي انتهت بخسارتها للجولان، وكمحاولَةٍ للبحث عن استراتيجية واضحة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، قامت مجموعةٌ من الضباط والبعثيين السوريين بقيادة حافظ الأسد بحركةٍ لتغيير السُلطة في (تشرين الثاني/1970)، وكانت حركةٌ لم تؤدّ إلى نزاعٍ مُسلّحٍ أو استبدالٍ للحزب القائد للدولة، فاعتُبرت بمثابة إجراءٍ لتغييرٍ لتصحيح المسار وسُمّيت (الحركة التصحيحية).
الاقتصاد السوري في المرحلة الأولى بعد الحركة التصحيحية:

كانت نتائج تطبيق الخطتين الاقتصاديتين الأولى في (1960/1965) والثانية في (1965/1970) غير متناسبة مع الأهداف الطموحة التي وضعت لهما، بتحقيق نموٍ مستمرٍ في الإنتاج مع زيادة التشغيل واستقرار الأسعار، حيث أن التجاذبات السياسية وضعف العمل الاقتصادي لم يساعدا على إنجاز نقلةٍ تقدّميةٍ في الاقتصاد السوري، فازدادت البطالة وارتفع معدّل التضخّم وحدث تأخّرٌ في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، "حصيلة الخطتين الأولى والثانية كانت الإنفاق على القطاعات الخدمية بحوالي 55 بالمئة وسطياً من مجموع الإنفاق على الميزانية الإنمائية"⁷⁸، ومع تغيّر القيادة السياسية كان هناك تغيّراً أيضاً في الرؤية الاقتصادية للدولة، فتقرّر المضي في التحوّل الاشتراكي مع مراعاة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية السورية، فتمّ إفساح المجال للاستثمارات الخاصة بالنمو، ليتم الاعتماد على القطاعين العام والخاص معاً.

حدد الدستور الصادر عام (1973) أنواع الملكية بثلاثة أنواع:

- **ملكيّة الشعب:** وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة، والمنشآت والمؤسسات المؤمّمة أو التي تقيّمها الدولة، وتتولى استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجبُ المواطنين حمايتها.

⁷⁸ الحمش، منير. (2011). (مرجع سابق).

• **ملكية جماعية:** تشمل ممتلكات المنظمات الشعبية والمهنية، والوحدات الإنتاجية، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

• **ملكية فردية:** وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد، ويُحدّد القانون وظيفتها الاجتماعية بخدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب⁷⁹.

وكان لهذه التوجّهات انعكاسات اقتصادية أدّت إلى تغييرات هامة في الاقتصاد خلال السبعينات، كان أبرزها: أولاً: إقامة واستثمار سدّ الفرات: فتم البدء عام (1968) بالعمل على بناء السد، وصدر مرسوم في (31/كانون أول/1970) بإحداث (وزارة سدّ الفرات)، وبلغ عدد العمال والفنيين السوريين الذين عملوا لبناء السد (13,000) عامل، وبدأ تحويل مجرى النهر إلى البحيرة التخزينية في (تموز/1973)، ثم في عام (1975) تم الاستفادة من المياه المخزنة لإرواء الأراضي، مع استمرار العمل بالسد ليُستكمل إنجازهُ بشكلٍ نهائي في (آذار/1978)، بكلفة قُدّرت آنذاك بحوالي (1.2 مليار ل.س)، وكان لهذا المشروع أهمية بالغة بتأمين الطاقة الكهربائية، فهو قادرٌ على توليد 880 ميغا واط ساعي عبر مجموعاته الثماني التي تبلغ استطاعة الواحدة منها نحو 110 ميغا واط، فوصلت الكهرباء إلى معظم المناطق في البلاد، وأدّت لتخفيض التكلفة الصناعية والتوسع بمشاريع إنتاجية جديدة، وتم ري آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، واستثمرت بحيرة السد لإنتاج الثروة السمكية فبلغ إنتاج البحيرة خلال عام (1976) 500 طن⁸⁰.

ثانياً: النهوض بالبنية التحتية: توسّعت شبكة الطرق العامة الرئيسية (ازداد مجموع أطوال الطرق البرية من 11,687 كم عام 1970 إلى 19,819 كم عام 1980)⁸¹، وتم شقّ الطرق الجديدة التي وصلت لأماكن

⁷⁹ دستور الجمهورية العربية السورية 13 آذار عام 1973. الفصل الثاني: المبادئ الاقتصادية: المادة الرابعة عشرة.

⁸⁰ موقع المؤسسة العامة لسد الفرات. (<http://www.thawra.50webs.com>). (استرجعت بتاريخ 4 أيار، 2020).

⁸¹ المجموعة الإحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية -الفصل السابع -جدول رقم (7/1).

نائبة، مع العمل على بناء الجسور وتوسيع شبكة السكك الحديدية، كما أصدرت عدّة قوانين ومراسيم في مجال النقل البحري ساهمت في تطويره، إضافةً للمرسوم المتضمن الرسوم والبدلات المتوجبة لصالح المديرية العامة للموانئ الصادر عام (1973)، وتم فسح المجال لتطوير الأسطول البحري التجاري السوري بجهود القطاع الخاص، بعدما أصدرت الدولة مرسوماً عام (1976) أعفت بموجبه مالكي السفن الراغبين بتسجيلها تحت العلم السوري في موانئ سورية من الرسوم والضرائب، وتم تشغيل مطار دمشق الدولي فبدأت خطوط الطيران السورية باستخدام العمل الآلي المتطور بخدماتها عبر شبكة أنظمة آلية عالمية منذ عام (1979). وتم التوسع في مدّ شبكات الكهرباء والصّرف الصحي، ليرافق ذلك تطوّر عمرانيّ، فتوسّعت المدن الرئيسية بشكلٍ كبير، "تضاعف عدد السكّان حيث بلغ 8 ملايين نسمة في أواخر السبعينات، وكانت دمشق سنة 1960 مدينةً متوسطة الحجم بـ 500 ألف نسمة ومع حلول 1975 زادت إلى 1.5 مليون نسمة"⁸².

ثالثاً: جذب الاستثمارات وتوظيف الأموال الداخلية والخارجية: عملت القيادة الجديدة على التخفيف من الضغط الداخلي، والتوجّه بالإنفتاح تجاه الخارج، فتم إلغاء حالة الطوارئ والتخفيف من سلطة العسكريين على الحياة المدنية، وإطلاق سراح الكثير من السجناء والعفو عن البعض وتسهيل إجراءات السفر للخارج، وأعطيت المزيد من الحريات للصحافة والإعلام، وتوقّفت عمليات التأميم، وصدرت التطمينات لأصحاب رؤوس الأموال السوريين في الخارج للعودة والعمل بجوٍّ آمن، وساهم ذلك في خلق مناخٍ استثماريّ ملائمٍ لتنشيط القطاع الخاص وتشجيع المغتربين، فزادت نسبة التحويلات الخارجية، وشجع الإنفتاح على الدول العربية دخول استثماراتها، وبعد حرب تشرين (1973) وردت مساعدات عربية سخية من الدول النفطية، وحصلت سورية على قروضٍ ومعوناتٍ من دولٍ غربية كألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن منظماتٍ دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، مما أفسح المجال لحركة نشطة من المشاريع

⁸² ديب، كمال. (2015) الحرب السورية. (ط.1). بيروت: دار النهار.

والاستثمارات، "إنَّ الاقتصاد السوري حقّق درجاتٍ غير مسبوقةٍ من النمو بلغت 8.2 بالمئة سنوياً خلال 1970-1975، و6.8 بالمئة سنوياً خلال 1977-1980"⁸³.

رابعاً: واقع القطاع العام الصناعي: كان القطاع الصناعي في السبعينات متعّد الهوية، بين قطاعٍ عامٍ ومُشتركٍ وخاصٍ، وتم التوسّع في إنتاج القطاع العام وزيادة عدد المنشآت الصناعية التي ساهمت بتشغيل الكثير من اليد العاملة، "خُصّص للصناعة في الخطة الخمسية الثالثة 2,335 مليون ل.س أي ما يعادل 29 بالمئة من مجموع الاستثمارات في الخطة"⁸⁴، ولدى وفرة الدعم المالي الخارجي خُصّص جزءٌ كبيرٌ منه لدعم القطاع الصناعي العام، لكن هذا التوسّع لم يكن مُوفقاً في أحيانٍ كثيرةٍ، لعدّة أسبابٍ أهمّها:

1- أخطاء واضحة في دراسات الجدوى: التي قُدِّمت للمشاريع المراد إنشاؤها، مع بُطءٍ في تنفيذ المشروعات، كمعمل الورق في دير الزور فقد احتاج للكثير من الأموال والوقت، بالرغم من عدم توفّر المادة الأولية اللازمة لتشغيله على امتداد العام، ولم يُحقّق جدوى في الوفورات عن عملية استيراد الورق، وكذلك معمل إسمنت طرطوس الذي لم يكن اختيار موقعه مُوفقاً، فكانت تكلفته البيئية كبيرة جداً.

2- سوء التخطيط: فقد تسبب ضعف إدارات العديد من المنشآت والمشاريع الحكومية، إلى الترهّل الوظيفي وانخفاض الرواتب والأجور، وضعف الإنتاجية.

3- البيروقراطية: التي خلقت مشاكلَ متعدّدةٍ منها ضعف مرونة التسعير، فلم تكن أسعار السلع تتناسب مع التكلفة في كثيرٍ من الأحيان، مما ولّد الخسائر للمؤسّسات واستفاد الوسطاء أكثر من المستهلكين.

خامساً: تطوّر التجارة الخارجية: تم تخفيف القيود على الاستيراد، فنشطت عمليات الاستيراد التي دعمت الصناعة في القطاع الخاص بعد تسهيل استيراد المواد الأولية والمعدات والآلات وقطع الغيار، مما شجّع

⁸³ ديب، كمال. (2015). (مرجع سابق).

⁸⁴ الحمش، منير. (2011). (مرجع سابق).

على الاستثمار بمشاريع جديدة، وانعكس ذلك على زيادة الصادرات، وساهم انفتاح التجارة الخارجية في إدخال الكثير من سلع الرفاهية، كالأدوات الكهربائية التي كانت شحيحة في الأسواق السورية.

سادساً: **مساهمة الدولة في التجارة الداخلية:** بدأ نشاط الدولة التجاري منذ عام (1965) بإحداث المؤسسة العامة الاستهلاكية، وأحدثت مؤسسات حكومية جديدة لتجارة أنواع مختلفة من السلع، كالمؤسسة العامة لتجارة الحبوب وهيئة تسويق القطن ومؤسسة التجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء، وغيرها.

سابعاً: **النفط والغاز:** تم تأمين قطاع النفط منذ عام (1958) وفي عام (1964) صدر مرسوم تشريعي يُحظر منح ترخيصٍ للتنقيب والاستثمار للشركات الأجنبية فتم حصرها بحق الدولة، وقد بدأ إنتاج النفط عام (1968) بعد أن تم إنشاء أول محطة ضخ في تل عدس شمال شرق سورية، وتم ضخ النفط عبر خط نقل الخام الممتد من المحطة إلى مرفأ طرطوس عبر مصفاة حُمص، ووصلت أول شحنة نفطية للتصدير لمرفأ طرطوس في (أيار/1968)، وفي عام (1974) أحدثت الشركة السورية للنفط وشركات أخرى متخصصة في مجالات التكسير والنقل⁸⁵، وكان دور الشركات الأجنبية ينحصر في عقود الخدمة، وأدى ارتفاع أسعار النفط نهاية عام (1973) لزيادة في عائدات العملات الأجنبية، فوصلت حصيلة صادرات النفط إلى حوالي (700) مليون دولار خلال عام (1974)، وتم إنشاء مصفاة بانياس عام (1975)، "تطوّر إنتاج النفط السوري من (4714) ألف متر مكعب سنوياً (حوالي 82 ألف برميل يومياً)، من النفط الخام عام (1970)، إلى (10117) ألف متر مكعب سنوياً (حوالي 177 ألف برميل يومياً) عام (1977)"⁸⁶، أما

⁸⁵ موقع أخبار النفط والغاز السوري لحظة بلحظة. (<https://www.syria-oil.com>). (استرجعت بتاريخ 6 أيار، 2020).

⁸⁶ الحمش، منير. (2011). الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية. (ط.1). بيروت: منتدى المعارف.

بالنسبة للغاز فقد بدأت الشركة السورية للنفط باستثماره منذ عام (1975)، وبلغ إنتاج الغاز عام (1980) حوالي (405) مليون متر مكعب سنوياً، وامتد النشاط الاستكشافي للمناطق الوسطى والشرقية.

ثامناً: قطاع المصارف والتأمين: أُمِّت في عام (1963) كافة المصارف في سورية وأصبحت ملكيتها بالكامل للدولة، وتم تحويلها إلى مصارف متخصصة، وتم تأمين قطاع التأمين فاحتكرت الدولة هذا القطاع.

الاقتصاد السوري في ثمانينات القرن العشرين:

تراكمت في فترة الثمانينات جُملة من الأحداث السياسية والعسكرية داخل سورية وفي محيطها الإقليمي وعلاقاتها الدولية، مما انعكس على وضعها الاقتصادي، فتأثرت بالحرب الأهلية اللبنانية وأصبحت طرفاً فيها بنهاية عام (1976)، وحدث غزو إسرائيل لجنوب لبنان في (آذار/1978)، ولاحقاً الاجتياح الإسرائيلي للبنان في (تموز/1982)، وتأثرت سورية أيضاً بتوقيع مصر لإتفاقية كامب ديفد في (أيلول/1978)، وقد ترافق كل ذلك مع الأحداث الداخلية من عمليات الإغتيالات التي بدأتها التنظيمات المسلحة وحركة الإخوان المسلمين عام (1977)، إلى إعلان هذه التنظيمات العصيان المسلح ضد الدولة في (حزيران/1979) بتنفيذ مجزرة في مدرسة المدفعية بحلب، ولاحقاً دخلت القوى الأمنية في حرب شوارع مع هذه التنظيمات بأحياء مدينتي حلب وحماه استمرت لنهاية عام (1982)، وخلفت الكثير من الضحايا والدمار.

أما على الصعيد الدولي فإن الأحداث التي كانت تجري في لبنان وفلسطين، والتدخل العربي والعالمي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي لحل النزاعات القائمة وإيجاد مسار سلام فلسطيني إسرائيلي، انعكست على علاقات سورية بهذه الدول، يُضاف لذلك تأييدها للثورة الإسلامية في إيران منفردة فلم تؤيدها الدول العربية، مما جعل علاقاتها متوترة مع العديد من الدول العربية، وتوج الإنحياز المطلق للولايات المتحدة الأمريكية لجانب إسرائيل بوضع اسم سورية على لائحة الإرهاب بنهاية عام (1979)، وفرضت عليها عقوبات تتعلق بتصدير الأسلحة والتكنولوجيا وبضائع أخرى، ثم فرضت عام (1981) حظراً على استفادة سورية من المساعدات الأمريكية، وكان دور الإتحاد السوفييتي أقلّ اندفاعاً تجاه القضايا العربية.

وبشكلٍ مختصر نُلخّص أهم انعكاسات أحداث فترة الثمانينات على الاقتصاد السوري، بالنقاط التالية:

(1) انخفاض احتياطات العملات الأجنبية: لاسيما بعد أزمة النفط العالميتين، الأولى: بقطع الدول العربية

النفطية إمدادات النفط للدول المؤيدة لإسرائيل لوقف القتال بحرب تشرين عام (1973)، والثانية: في عام (1979) بسبب توقف جزء من قطاع النفط الإيراني عن العمل أثناء الثورة الإيرانية، فحدث تباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي، ولم يتم استيعاب كافة الكميات الوفيرة من النفط التي أُنتجت بدءاً من عام (1980)، فتراجعت أسعار النفط ليصل سعر البرميل دون (10) دولار، واستمر الانخفاض حتى عام (1986)، وأثر ذلك على الاقتصاد السوري لأن النفط المصدر الأساسي لتأمين العملات الأجنبية، لاسيما مع انخفاض المساعدات المباشرة لسورية، وفرض عقوبات اقتصادية أمريكية مع وضع الكثير من الدول قيود على المعاملات التجارية معها، وقيدت المؤسسات المالية الدولية منحها القروض.

وبقيت سورية تعاني من قلة احتياطات العملات الأجنبية بالرغم من المساعدة التي قدّمتها إيران إليها ببيعها النفط بأسعار منخفضة، لتتمكن من بيعه بالسوق العالمية وتحصل على الفارق كمصدر للعملات الأجنبية، في حين استمرار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية بتقديم القروض المريحة، فوصلت ديون سورية للاتحاد السوفييتي ما يزيد عن عشرون مليار دولار، وقد أدّى انخفاض احتياطات العملات الأجنبية لانخفاض الاستيراد وتباطؤ العمل في المشاريع، وارتفعت الأسعار وزادت معدلات التضخم ونشطت عمليات التهريب، مما دفع بالحكومة لاتباع سياسة انكماشية شديدة فاقمت الأزمة الاقتصادية.

(2) أزمة الجفاف: كانت في بداية الثمانينات أزمة جفاف شديدة استمرت لعام (1986)، وانعكست سلباً

على الإنتاج الزراعي، وأثّرت على أداء سدّ الفرات، وتسبّب الجفاف بتقلص مساحة المراعي، وانعكس ذلك بارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، لاسيما مع صعوبة الاستيراد لضعف الواردات من العملات.

(3) نسبة نمو سكاني مرتفعة: ساهم الاستقرار السياسي مع تطوّر البنية التحتية على زيادة النمو السكاني،

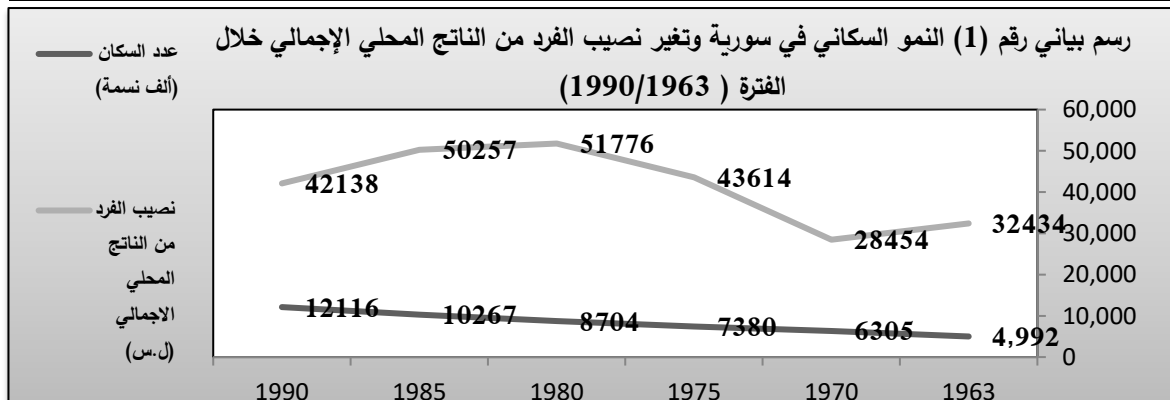
إضافة لارتفاع مستوى الخدمات الطبية والتعليمية وتطور العمران، وما رافق المشاريع التنموية من زيادة

نسبة التوظيف، ليزداد عدد السُّكَّان من 6,3 ملايين نسمة عام (1970) إلى تسعة ملايين نسمة عام (1981)⁸⁷، بمعدَّل نمو سنوي (3.5%)، ولم تسمح الأعراف والمفاهيم الاجتماعية والدينية للحكومة باتخاذ قرارٍ لتنظيم النُّسل، مما تطلَّب زيادةً مستمرَّةً بالإنفاق العام مع تدني نسبة النمو الاقتصادي، " لقد تقلَّص الاقتصاد السوري بنسبة 10 بالمئة في أواخر الثمانينات ووصل تضخم الأسعار إلى 60 بالمئة سنوياً"⁸⁸، كما يبين الجدول والمخطط رقم (1):

النمو السُّكَّاني بسورية وتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالفترة (1990/1963)			
السنة	عدد السُّكَّان (ألف نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (م.ل.س)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (ل.س)
1963	4,992	161,913	32,434
1970	6,305	179,403	28,454
1975	7,380	321,874	43,614
1980	8,704	450,657	51,776
1985	10,267	515,986	50,257
1990	12,116	510,548	42,138

جدول رقم (1)

بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2002 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء/فصل 16-جدول (21/16)



⁸⁷ المجموعة الإحصائية لعام 2003 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني-جدول رقم (10/2).

⁸⁸ ديب، كمال. (2015). (مرجع سابق).

(4) ارتفاع النفقات العسكرية: بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل أصبحت سورية هي دولة المُواجهة لإسرائيل، فكان عليها أن تزيد من نفقات التسلّح ودعم الجيش بما يُقارب نصف نفقات الموازنة العامة.

(5) تفاقم أزمات القطاع العام: أدّى ضعف الإدارات المتتابعة لمؤسسات القطاع العام وتزايد البيروقراطية، إلى ضعف الإنتاجية وارتفاع كبيرٍ بالبطالة المقنّعة، فعمل في القطاع العام حوالي (20%) من القوى العاملة، ولم تتجرأ الحكومة على اتخاذ القرارات لإغلاق بعض المؤسسات غير الكفوءة، أو تسريح العاملين غير الفاعلين، لعدم المساس بالأمن الاجتماعي العام، فتحوّل جزءٌ من القطاع العام إلى عبءٍ على خزينة الدولة اعتماداً على مركزية التمويل بالمرسوم رقم (92) لعام (1967) الذي ربط تمويل القطاع العام بموازنة الدولة على أساس مبدأ الصوافي، فالمؤسسات الاقتصادية بعد دفع الضرائب تُحوّل لصندوق الدين العام فائض موازنتها (صافي حساب الأرباح والخسائر)، وفائض السيولة (مُخصّصات الاهتلاك والاحتياطات)، ويكون صندوق الدين العام المسؤول عن تمويل الخطط الاستثمارية.

الاقتصاد السوري في تسعينات القرن العشرين:

لم تصدر الخُطتين الخمسيتين السابعة والثامنة رسمياً، ومع انخفاض حِدّة الصراعات الداخلية والإقليمية، وحدوث التغيّر الدولي لعالم القطب الواحد، ارتفعت المطالبات بالإصلاح الاقتصادي، فكانت أبرز خطوات التوجه للإصلاح صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991)، الذي حقّق نقلةً جيّدةً في تشجيع الاستثمار، لما قدّمه من حوافز وإعفاءاتٍ ضريبيةٍ وسمح للمستثمرين الخارجيين بإخراج عوائد استثماراتهم بالقطع الأجنبي خارج سورية، فارتفع معدّل النمو الاقتصادي وتوسّع حجم القطاع الخاص، "مع حلول العام 1994 بلغ الاستثمار الخاص 1.78 مليار دولار في 474 شركة جديدة، واستمرت وتيرة صعود الاستثمار الخاص إلى أن بلغ 9.5 مليار دولار العام 1999"⁸⁹، ولكن بالنظر للصناعات التي استفادت من هذا

⁸⁹ ديب، كمال. (2015). (مرجع سابق).

القانون، فقد تميّزت بانخفاض تكلفتها الاستثمارية وسُرعة المردود وربيعيتها المضمونة، وعدم حاجتها إلى تكنولوجيا متقدّمة، وبشكلٍ عام ساهم هذا المناخ الاستثماري الجديد بإنتاج منتجاتٍ جديدةٍ حلّت بديلاً عن المستوردات، وتطوّر إنتاج بعض السلع لشكّل فوائض للتصدير، وتحسّنت جودة الإنتاج وانخفضت الأسعار، مما أثر إيجاباً على الميزان التجاري وعلى مستوى المعيشة، كما يبين الجدول والمخطط البياني رقم(2):

تغيّر قيم * المستوردات والصادرات السورية خلال الفترة (1999/1983)		
السنة	قيم المستوردات السنوية	قيم الصادرات السنوية
1983	17,829	7,547
1984	16,155	7,275
1985	15,570	6,427
1986	10,709	5,199
1987	27,915	15,192
1988	25,040	15,093
1989	23,544	33,740
1990	26,936	47,282
1991	31,066	38,504
1992	39,178	34,720
1993	46,469	35,318
1994	61,374	39,818
1995	52,856	44,562
1996	60,385	44,887
1997	45,211	43,953
1998	43,724	32,443
1999	43,010	38,880

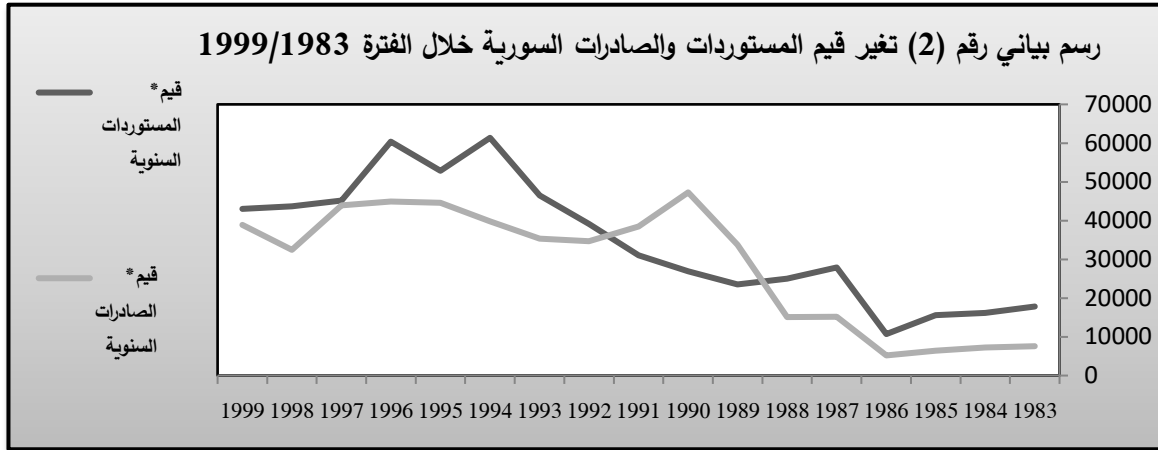
*قيم المستوردات والصادرات بالليرات السورية على أساس سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي الذي كان:

خلال الفترة (1986/1983): للمستوردات (4.05) ل.س، وللصادرات (3.90) ل.س.

خلال الفترة (1999/1987): للمستوردات (11.25) ل.س، وللصادرات (11.20) ل.س.

جدول رقم (2)

وفق بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2002 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية - فصل تاسع - جدول رقم (1/9)



وبتحقق عوائدٍ عاليةٍ أوئل التسعينات من تصدير النفط (4 مليارات دولار سنوياً)، "تطوّر بعد ذلك إنتاج النفط في سورية حتى وصل إلى الذروة عام 1995، بإنتاج 591 ألف برميل يومياً، وقد كانت الزيادة في الإنتاج ناتجةً بشكلٍ رئيسيٍّ من دخول الشركات الأجنبية (شركات عقود الخدمة) في الإنتاج، والزيادة في الطلب على النفط وليس بسبب تطور الاكتشافات وزيادة الاحتياطي المؤكد للنفط"⁹⁰، وترافقت مع مساعداتٍ من الدول العربية النفطية حوالي خمسة مليارات دولار بعد حرب الكويت، مما ساعد على تطوير البنية التحتية ودعم التعليم وقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية، ولكنَّ الرغبة بالإصلاح الاقتصادي لم تكن بحجم الحاجة الملحة لتحقيقه فكانت التغيّرات بطيئةً ومتباعدةً لم تُحقّق تغييراً جذرياً في هيكلية الاقتصاد، كما كانت محاربة الفساد انتقائيةً وليست مُمنهجةً وحاسمةً، مما جعل الاقتصاد السوري غير مستقرٍّ وعُرضةً لهزاتٍ مرتبطةٍ بالظروف، كالجفاف عام (1997)، وانخفاض أسعار النفط عام (1998).

⁹⁰ رهبان، عبد الرؤوف. (2009). التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد (2+1). الصفحة 259-290.

المطلب الثالث: الاقتصاد السوري منذ عام (2000) حتى عام (2019):

شهدت سورية مع بداية القرن الواحد والعشرون تغييراً سياسياً بوصول الرئيس بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية في (تموز/2000)، ومع استمرار المحافظة على النهج السياسي بالتصدي للمشاريع الاستعمارية في المنطقة، فقد بدأ العمل لإحداث تغيير في السياسة الاقتصادية بالتوجه نحو تحقيق اصلاح اقتصادي وتنموي حقيقي، ولكن بتضافر عدة عوامل داخلية وإقليمية لم تتمكن سورية من حصاد الوعود المثمرة التي كانت تنتظرها، وتقسم هذه المرحلة إلى فترتين: ما قبل الأزمة التي بدأت عام (2011)، وما بعدها.

الوضع الاقتصادي في سورية قبل أزمة عام (2011):

كانت فترة التسعينات من القرن العشرين بدايةً مُتعثرةً للإصلاح الاقتصادي، فقد خَطَّت الدولة عدّة خطواتٍ باتجاه الخروج من نمط الاقتصاد الاشتراكي، فتوقّفت عن إصدار الخُطط الخمسية المركزية وخفّفت الدعم الحكومي للقطاع العام، وشرّعت الإنفتاح على الاستثمارات الخارجية وأفسحت المجال لتوسّع عمل القطاع الخاص، إلا أن عدم وجود رؤية شاملة لحركة إصلاحية تُحدث نهضةً اقتصاديةً حقيقيةً جعلت هذه المحاولات كحلولٍ جُزئيةٍ لبعض المشاكل دون وضع معالجة جذرية فاعلة، "حقّق معدّل النمو الاقتصادي في النصف الأول من التسعينات معدّلاً سنوياً مقداره 4.75 بالمئة وسطياً، إلا أنّه تراجع في النصف الثاني من التسعينات إلى 2.59 بالمئة، ودخل الاقتصاد السوري مرحلة ركودٍ اعتباراً من عام 1998"⁹¹، ومع معدّل نموٍ سكاني حوالى (2.7%) سنوياً⁹² خلال النصف الثاني من التسعينات، كانت الزيادة السكانية أكبر من معدّل النمو، فتفاقمَت المُشكلات الاقتصادية وازدادت البطالة وانخفض مستوى المعيشة، وكان الاقتصاد السوري بحاجة لوضع التشريعات المناسبة وخُطة إصلاح شاملة وواضحة.

⁹¹ الحمش، منير. (2011). مرجع سابق.

⁹² المجموعة الاحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني-جدول (6/2).

وحيث كان من نقاط ضعف الاقتصاد اعتماده على المساعدات الخارجية المرتبطة بالدور السياسي لسورية، فقد أصبح من أهم خطوات الإصلاح أن يعمل على تمكين البلاد من الاعتماد على الذات، وإحداث تطوُّرٍ اقتصاديٍّ يتناسب مع الإمكانيات المحليّة، فكانت أولى محاولات الإصلاح الاقتصادي من خلال الخُطة الخمسية التاسعة (2001-2005)، وذلك بظلّ معدّل نموٍّ سكانيّ (2.5%) مترافقٍ مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخُّم المالي وحالة من الركود الاقتصادي، فتركّزت توجُّهات هذه الخُطة على تحسين عمل القطاع العام ومُكافحة البطالة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي، لكنّ الحكومة لم تتمكّن من تحقيق الإكتفاء الذاتي لتأمين التمويل المطلوب واحتاجت لمصادر تمويل خارجية، وبذلك تم التوجّه لفتح باب الاستثمار المباشر لرأس المال الخارجي والداخلي فيما سُمّي بعملية تحرير الاقتصاد، فأصدرت مجموعةً متنوعة من القوانين والمراسيم بالفترة (2000/2005) لتطوير البيئة التشريعية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار.

وتمكّن رئيس الدولة خلال زيارته لموسكو عام (2005) من شطب نسبة كبيرة من الديون الخارجية، التي كان معظمها للإتحاد السوفييتي السابق (حوالي 12 مليار دولار) وإعادة جدولة المُتبقي منها، كما أثر تطوُّر العلاقات الاقتصادية مع إيران بزيادة استثماراتها في سورية وخاصّة في القطاعات الحيوية، "زادت الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد السوري خلال العقدين السابقين، وخلال عام واحد فقط 2006 تضمنت هذه الاستثمارات بناء مصنعي تجميع سيارات ومخازن قمح كبرى ومعمل اسمنت"⁹³، ولكن القطاع العام استمرّ يعمل بسلبياته الكثيرة، وحدث الإنفتاح تجاه تطوير القطاع الخاص الذي دخل مجال العمل بقطاع المصارف والتأمين، ولكن الخوف كان مازال قائماً حول التزام الدولة بتطبيق السرية المصرفية واستمرار العمل برقابة مصرف سورية المركزي على حركة العُملة الأجنبية، وتأسست سوق دمشق للأوراق المالية عام (2006)، وظهرت عدّة شركات قابضة تشكّلت بموجب المرسوم التشريعي رقم (7) لعام (2000).

⁹³ ديب، كمال. (2015). مرجع سابق.

ثم وُضعت الخُطة الخمسية العاشرة (2010/2006) بهدف كبيرٍ مُعلن هو تغييرُ النمط الاقتصادي السائد، تحت عنوان (نقل سورية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي)، ولكن رغم النوايا الجيدة للإصلاح فقد تلکأت جهات القطاع العام فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي، فطبّق بشكلٍ بسيطٍ ومُجتزأ مع تجميد معظم مقترحات إصلاح ودعم القطاع العام، لاسيما قطاعاته الاقتصادية الخاسرة التي كانت قد تبنتها الخُطة الخمسية التاسعة، وتم التركيز على تسريع الخُطى نحو تحرير التجارة الخارجية دون تقديم حلولٍ حمائية للصناعات المحلية من جهة، أو التركيز على قطاعاتٍ إنتاجيةٍ محدّدة ودعمها لتكون قاطرة النمو من جهةٍ أخرى، وأدخل نظام الاستثمار المباشر BOT (بناء ثم تشغيل ثم نقل الإدارة إلى الدولة) في قطاعات العقارات والسياحة والمجمّعات الخدمية الضخمة، مما أسهم بظهور تكتلاتٍ اقتصاديةٍ تعاظمت قوتها في التأثير على الاقتصاد خارج نطاق الدولة، وتطوّر الفساد باتجاه تحالفاتٍ ومصالحٍ مشتركة بين رجال الأعمال وموظفي الدولة، ودفع توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة لارتفاع قيمة الأراضي والعقارات بشكلٍ كبير، في حين كان الاستثمار ضعيفاً في قطاعات الصحة والصناعة والطاقة، { تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من (22%) عام (2000) إلى (16%) عام (2009)، ومساهمة الصناعة والتعدين من (39%) عام (2000) إلى (34%) عام (2009)، في حين شكّلت باقي القطاعات الخدمية الأخرى (50%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2009) }⁹⁴.

وحيث لا يمكن فصل الوضع الاقتصادي عن السياسي، فلا بد من الإشارة إلى أن المشاكل السياسية الإقليمية قد أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على الوضع الاقتصادي، بدأً من الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) فقد كانت العراق قبل الحرب تُمثّل سوقاً لأكثر من (17%) من الصادرات السورية، كما كانت ترد إلى سورية

⁹⁴ المجموعة الإحصائية لعام 2010 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (5/15).

كميات كبيرة من النفط العراقي وبأسعار مخفضة، "بلغت العائدات السورية من التجارة مع العراق ما يزيد عن ملياري دولار في السنة، وكذلك عائدات هامة من أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية بمرفأ بانباس"⁹⁵، وبرفض سورية الإحتلال الأمريكي للعراق فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة عام (2004) بقانون مُحاسبة سورية، وتلا ذلك أزمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني عام (2005) وسوء العلاقة السياسية والاقتصادية بين سورية ولبنان، ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان عام (2006) ودعم سورية للمقاومة اللبنانية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام (2008)، مما تسبب بتصنيف مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية لسورية ضمن منطقة غير مستقرة فتراجعت الاستثمارات وتباطأ النمو.

الوضع الاقتصادي في سورية خلال الأزمة (2011/2019):

في آذار عام (2011) بدأت الاحتجاجات ببعض المدن السورية وتصادمات مع القوى الأمنية، ورغم محاولة الدولة للتجاوب مع بعض المطالب الشعبية كالغاء قانون الطوارئ في (27/آذار)، إلا أن الأحداث تسارعت نحو العنف فيما بدا أنه كان مُحضراً مُسبقاً، فدخلت البلاد في حالة من الفوضى تطوّرت بسرعة إلى حرب بين الدولة وعناصر مسلحة ومدربة سورية وأجنبية، وعلى الفور أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي وقوفها الصارم ضد الدولة السورية، وأصدروا عقوبات اقتصادية (إجراءات أحادية الجانب) استهدفت شلّ القدرة المالية للدولة، وتسببت بحجب الاستثمار الخارجي وتجميد الأرصدة، وتقييد تعاملات التجارة الخارجية، مما أدى لانخفاض كبير في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية، ودفع الحكومة للسحب من احتياطاتها بالقطع الأجنبي، وباشرت إجراءات تشفّيف لتخفيض قيم المستوردات، فارتفعت تكاليف الاستيراد ونشطت السوق السوداء وبدأ الانخفاض المستمر لقيمة الليرة السورية، مما انعكس على أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتسببت الحرب الفعلية بأضرار جسيمة على الاقتصاد، لما صاحبها من تخريب

⁹⁵ ديب، كمال. (2015). مرجع سابق.

ونهبٍ مقصودين، فدمّرت الكثير من المنشآت الاقتصادية وتضرّر الإنتاج الزراعي، وتسبّبت الأزمة بخسائر بشرية فادحة بين وفياتٍ وجرحى ومُعاقين، ودخل ملايين السوريين بحالة تدهورٍ معيشيٍّ نظراً للنزوح والهجرة والتوقف عن التعليم وضعف الرعاية الصحية ومشاكل البطالة، فكان الاقتصاد السوري يعمل فقط بجزءٍ من طاقته الفعلية، وأدّى ضعف النشاط الاقتصادي إلى التضخّم وزيادة الأسعار، مع تقلُّص فرص العمل.

وحيث زادت نفقات الدولة بشكلٍ كبير، في حين خسرت بالمقابل الكثير من إيراداتها، فقد أصبحت الموازنة العامة تُموّل بالعجز، {الناتج المحلي الإجمالي بدأ بالانكماش منذ بداية عام (2012)، حيث سجّل انكماشاً بنسبة (-15.97%)، وازداد الوضع سوءاً عام (2013)، ليتراجع بنسبة (-22.6%) بسبب تصاعد الأزمة، لكن في بداية عام (2014) تم تقليص الإنكماش إلى (-5.30%)، ثم إلى (-1.94% عام (2015)، جرّاء تكيّف الاقتصاد السوري مع الأزمة وإيجاد بعض الحلول البديلة} ⁹⁶، وقد بيّن تقريرٌ صادرٌ عن البنك الدولي بتاريخ (10/تموز/2017)، {أن الحرب في سورية قد تسبّبت بخسارةٍ في إجمالي الناتج المحلي بما قيمته (226) مليار دولار (أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي عام 2010)، كما بيّن التقرير أنه تم استخدام النماذج الاقتصادية في تفكيك الآثار المتعددة للحرب، وقياس آثارها منفصلةً وتحديد عواقب الصراع الممتد لسنواتٍ طويلة، وأنه في حين تراجع معدّل التدهور الاقتصادي مع مرور الوقت، فإن آثاره تُصبح أكثر استمراراً مما يجعل التعافي أكثر صعوبة} ⁹⁷، ورغم تحسُّن الأوضاع الأمنية عام 2019، إلّا أنَّ سورية لم تتحرّر بالكامل، ومازال الجزء الأكبر من مواردها النفطية تحت سيطرة المسلحين والانفصاليين المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية.

⁹⁶ تقرير لمجموعة باحثين. (03، 2016، تشرين الثاني). تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015). مركز مشرق للأبحاث والدراسات.

⁹⁷ (10 تموز، 2017). الآثار المرئية للحرب في سوريا ربما تكون مجرد غيض من فيض. موقع البنك الدولي. (<https://www.albankaldawli.org>). (استرجعت بتاريخ 17 أيار، 2020).

المبحث الثاني: تأثير الحماية على التنمية الاقتصادية قبل الإصلاح الاقتصادي

يستند أساس فكرة الحماية الاقتصادية، على اعتبارها نظرية أو ممارسة أو نظاماً يقوم على تعزيز أو تطوير الإنتاج المحلي من خلال حمايته من المنافسة الأجنبية، وفي القرن الثامن عشر حذر آدم سميث من تطبيق الحماية، بمعنى أن دعم السلع الرديئة على سبيل المثال سيجعل المستهلك يحصل على هذه السلعة على الرغم من أنها لا تملك الجودة، وذلك لعجزه عن شراء سلعة بمواصفات جيدة ولكنها مُستوردة. ولكن على مرّ العصور كانت هناك دائماً أسباب ومبررات تدفع السلطات إلى اللجوء لاتباع بعض أساليب الحماية، فيما يبدو أن الحماية هي القاعدة وليست الاستثناء، وحيث طُبِّقت الحماية في سورية بأساليب وأشكالٍ مُتنوّعة، سنعرض بهذا المبحث لأهم أساليب الحماية التي طُبِّقت منذ الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، وفق ما يلي:

المطلب الأول: الحماية الاقتصادية في سورية بعد الاستقلال: حيث كانت السلطات السورية في هذه الفترة تحاول حماية اقتصادها الذي بدأ يحبو مُستقلاً، بعد مرحلة طويلة من سيطرة الاستعمار.

المطلب الثاني: الحماية الاقتصادية في سورية قبل الحركة التصحيحية: وفي هذه الفترة كانت سورية تتخبّط اقتصادياً تبعاً للهزّات السياسية العنيفة، التي غيّرت السلطة فيها وتوجهاتها عدّة مراتٍ متتالية.

المطلب الثالث: الحماية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (1970/2000): فبعد أن تحقّق الاستقرار للسلطة السياسية، كان لا بدّ من دعم الواقع الاقتصادي، فتم استخدام الحماية بأساليبٍ مُتنوّعة تبعاً للظروف المحليّة والخارجية التي طبعت تلك الفترة بتأثيراتها المختلفة.

المطلب الأول: الحماية الاقتصادية في سورية بعد الاستقلال:

يعتبر مصطلح الحماية التجارية الأكثر تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الخارجية، وحيث أن سياسات الحماية في سورية لا تشمل فقط الحماية التجارية كالرسوم الجمركية وحصص الاستيراد وغيرها، وإنما تشمل إضافةً إلى ذلك أنظمة القطع الأجنبي التي تهدف لحماية الاقتصاد المحلي من استنزاف مدخراته من العملات الأجنبية، فقد استخدم البحث مصطلح الحماية الاقتصادية باعتباره أشمل من مصطلح الحماية التجارية.

تعريف الحماية الاقتصادية:

يُقصد بالحماية الاقتصادية مجموعة الأنظمة والإجراءات والأساليب التي تتدخل من خلالها الدولة بإدارة أو توجيه النشاطات الاقتصادية، لتحقيق أهدافٍ متعلّقة بتحسين الواقع الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطنين، والوصول لغاياتٍ إنمائيةٍ واجتماعيةٍ وحماية الاقتصاد الوطني.

أهم السياسات الحماية في سورية بعد الاستقلال:

أولاً: الحماية الجمركية: طبّق الإنتداب الفرنسي قانوناً للجمارك برقم (137) في سورية ولبنان، وبعد الاستقلال بقي البلدان وحدةً جمركيةً واحدةً تنتقل البضائع ضمنها دون رسومٍ جمركيةٍ، ولكن لبنان اتبع مبدأ حُرّية التجارة، في حين اعتمدت سورية التركيز على الإنتاج المحلي، "المصالح الاقتصادية نفسها بدأت تتضارب وتتناقض، نتيجة سلوك كلّ من البلدين نهجاً اقتصادياً مختلفاً عن الآخر، فاعتماد لبنان في صورةٍ رئيسيةٍ على قطاع الخدمات من تجارةٍ وسياحةٍ وعملياتٍ ماليةٍ، قابله اعتماد سوري للحماية الجمركية والحد من الاستيراد"⁹⁸، وتحت ضغط المنتجين السوريين تم الانفصال الجمركي عن لبنان في

⁹⁸ الكيلاني، شمس الدين. (2012). تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(آذار/1950) والتوجّه لتطبيق إجراءات الحمائية، ودافع رئيس الحكومة (ناظم القدسي) آنذاك عن هذا الإجراء أمام مجلس النواب بقوله: "كلُّ بلدٍ لكي يعيش يجب أن يجعل صادراته أكثر من وارداته"⁹⁹، فصدّر المرسوم التشريعي رقم (71) بتاريخ (11/آذار/1950) لإحداث مديريةٍ عامةٍ للجمارك السورية وتبّعها لوزارة المالية، وتم إقامة حواجز جمركية بين سورية ولبنان وإنشاء مراكز لمراقبة الحدود ومنع التهريب، ورفعت الرسوم الجمركية على معظم واردات السلع المنافسة للصناعة المحلية كالمنسوجات والزجاج وغيرها، واعتمدت عام (1956) الجدول الموحّد للتعريفات الجمركية لدول الجامعة العربية (استناداً لجدول تعريفات مجلس التعاون الجمركي في بروكسل لعام 1950)، بالقانون رقم (317) تاريخ (16/كانون الأول/1956). فساعدت الحمائية الجمركية بذلك الوقت على تشجيع الصناعة، والتوسّع بصناعاتٍ حديثة زادت الاعتماد على الإنتاج المحلي، وتخفيض حجم المستوردات، وشجّع الفصل الجمركي التّجار السوريين على النشاط بالتجارة الخارجية، بعد أن كان التّجار اللبنانيون يقومون بالجزء الأكبر من عمليات الاستيراد والتواصل مع الأجانب، وأحدثت شركة مساهمة لإنشاء واستثمار مرفأ اللاذقية لاستخدامه بدلاً من مرفأ بيروت.

ثانياً: الرقابة على حركة الذهب ووسائل الدفع بالليرة السورية والقطع الأجنبي: صدر المرسوم رقم (208) تاريخ (21/نيسان/1952) لتقوية دور الدولة التدخلي بالاقتصاد، ويتعلّق بتنظيم انتقال الأموال والقيم بين سورية والخارج، فأتاح لمجلس الوزراء تطبيق نظام المراقبة والتراخيص لكلّ مما يلي:

- جميع الصكوك التي تتضمّن اقتناء الأموال الموجودة في الخارج.
- جميع الصكوك التي تتضمّن توقيع دينٍ لمصلحة أشخاصٍ مقيمين في الخارج.
- جميع الصكوك التي تتضمّن اقتناء القيم المحرّرة بالذهب أو بعملة غير الليرة السورية.
- أساليب تسديد استيراد وتصدير أي نوعٍ من الأموال.

⁹⁹ الكيلاني، شمس الدين. (2012). مرجع سابق.

• نقل وحمل وسائل الدفع بالعملة السورية وبالقطع الأجنبي، والأسناد السورية والأجنبية والذهب المسكوك والسبائك الذهبية ضمن حدود النطاق الجمركي.

• نقل وسائل الدفع بالعملة السورية وبالقطع الأجنبي إلى الخارج عن طريق البريد.

وتم إحداث مكتب القطع ليتولى الرقابة المقررة وفق هذا المرسوم، مع تطبيق نظام التراخيص لكل من الصادرات والواردات، بما يمنع النقص في حاجة البلد للسلع المصدرة، والحد من استيراد بعض السلع بما يضمن حماية الإنتاج المحلي، (فتم مثلاً منع استيراد القطن والصوف الخام والدهانات والعسل والفول والمشمش والبصل والجلود، وغيرها)، وكان من أهم انعكاسات هذه السياسة التدخلية، تخفيض العجز في الميزان التجاري، فقد كان عجز الميزان التجاري عام (1949) يُقدَّر بمبلغ (405 مليون ل.س.)، وقد انخفض هذا العجز عام (1951) إلى مبلغ (26.3 مليون ل.س.) فقط، في حين تشكّل فائض في الميزان التجاري عام (1952) بمبلغ (6.3 مليون ل.س.)، واستمر الفائض خلال عام (1953) بمبلغ (68.7 مليون ل.س.)، وساهم المرسوم بالحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية.

ثالثاً: حماية الصناعة المحلية: ساهم ارتفاع إيرادات القطاع الزراعي بعد التوسع بزراعة الحبوب والقطن بزيادة التوظيفات في الصناعة، إضافة لدخول التجار مجال الاستثمار الصناعي، ولزيادة الطاقة الكهربائية للصناعة تم عام (1951) تأميم شركات الإمتياز الأجنبية المسؤولة عن الكهرباء، ودعم الصناعة المحلية بتقديم قروض وتسهيلات مصرفية ميسرة للصناعيين، وصدر عام (1952) مرسومٌ سمح لوزارة المالية أن تكفل الشركات الصناعية السورية لدى بيوت المال على القروض التي تحصل عليها لتسديد نفقاتها الأولية أو متابعة استثماراتها، "مدّت الحكومة يد المساعدة لإنقاذ الصناعة السورية بالتسهيلات والوسائل التي تُمكنها من الحصول على قروض تضمنها الدولة بفوائد معتدلة من إدارة الصّرف ببنك سوريا ولبنان"¹⁰⁰.

¹⁰⁰ عبد العال، سيد. (2004). الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1954. (ط.1). القاهرة-مكتبة مدبولي

وتم إعفاء المشروعات الجديدة من دفع الرسوم الجمركية على الآلات ومواد البناء، وإعفاؤها من ضرائب الأملاك على البضائع والمكاتب ومساكن العمال لمدة ست سنوات، وأُعفيت من ضريبة الدخل على نسبة (10%) من الأرباح التي يُعاد استثمارها من جديد، ومن الإجراءات الذكية التي اشترطتها الحكومة موافقة وزارة الاقتصاد على إنشاء المصانع الجديدة أو التوسع بالمصانع القائمة بعد دراسة الجدوى من المشروع، فساهمت هذه الإجراءات التدخلية بنهوض القطاع الصناعي ومنح الثقة للمستثمرين للتوسع، "بين أغسطس 1952 وحتى يونيو 1954، تلقت الحكومة طلبات بإنشاء 158 مصنعاً جديداً وتوسيع 332 مصنعاً قائماً، وقُدِّر رأس المال اللازم استثماره في هذه المشروعات بمبلغ 66.4 مليون ليرة"¹⁰¹.

رابعاً: حماية التجارة الداخلية: صدرت عدّة مراسيم لمراقبة الأسواق وضبط التجارة الداخلية وتوزيع المواد الضرورية، وإعلان الأسعار بشكل واضح، وصدر في (16/نيسان/1952) المرسوم رقم (206) باشتراك قوى الأمن مع موظفي وزارة الاقتصاد لمراقبة الحركة التجارية في الأسواق، فحققت تلك الإجراءات أسعاراً عادلة متناسبة مع قدرة المستهلك وبما يُحقّق ربحاً معقولاً للتجار، كما صدر المرسوم رقم (151) تاريخ (03/نيسان/1952) الذي ألزم الشركات الأجنبية التي تُمارس نشاطاً تجارياً بينما تكون مقرّاتها الرئيسية في الخارج، بأن تُعيّن ممثلاً لها يكون سورياً مقيماً ويتمتع بصلاحيات التعاقد والتوقيع والمثول أمام القضاء السوري، فحصل السوريون على الوكالات أو اشتراكوا فيها، وأدى لزيادة إيرادات الحكومة بالعملات الأجنبية. خامساً: حماية التجارة الخارجية¹⁰²: تم فرض نظام الرخص المُسبقة لعمليات الاستيراد والتصدير وفق المرسوم رقم (60) تاريخ (13/كانون ثاني/1951)، ومنح المرسوم لوزارة الاقتصاد صلاحية منع أو تقييد استيراد بعض المواد أو تحديد الكميات المستوردة منها، وحدّد أهداف الحماية التجارية بما يلي: تجنّب

¹⁰¹ عبد العال، سيد. (2004). مرجع سابق.

¹⁰² مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية حتى تاريخ 1968/04/15. دمشق: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. (أيار/1968).

نقص المواد الغذائية أو المواد الأخرى الضرورية، ومعالجة النقص إن وجد/ تصنيف الصادرات أو مراقبة جودتها أو تنظيم بيع المواد المُعدّة للتجارة/ إنشاء فروع جديدة للزراعة والصناعة أو إنماء الفروع القائمة/ حماية ميزان المدفوعات والوضع المالي الخارجي/ تطبيق القواعد والأنظمة المتعلقة بتصنيف ومراقبة نوع المواد المستوردة وشروط بيعها/ تأمين استيراد المنتجات الأجنبية استيراداً مباشراً بُغية تخفيف تكاليفها/ تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن أو الصحة أو الأخلاق العامة أو الصالح الوطني العام/ منع التصدير أو الاستيراد من بعض البلدان إذا اقتضت الظروف الخارجية ذلك.

سادساً: الاستقلال النقدي: كان المصرف الإمبراطوري العثماني يُصدّر الأوراق النقدية وكانت قابلة للإبدال بالذهب، وعندما احتلت قوات الحلفاء سورية في (تشرين الثاني/1918) طرحت في التعامل الجنيه المصري كبديل للأوراق النقدية التركية مع بقاء قوة التعامل القانوني باليرة الذهبية، وعندما احتلت فرنسا سورية أنشئ بنك سوريا كشركة تجارية مصرفية فرنسية برعاية البنك الإمبراطوري العثماني، وسحب الفرنسيون عام (1920) الجنيه المصري من التداول وأصدرت الليرة السورية على أساس ارتباطها بالفرنك الفرنسي (الليرة السورية تعادل عشرون فرنك فرنسي)، "إقامة النظام النقدي الجديد في سورية على الشكل الذي تم عليه كان عبارة عن حلقة أساسية لربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي"¹⁰³، وفي (كانون الثاني/1924) عُقدت اتفاقية نقدية أقرّت منح امتياز الإصدار لبنك سوريا الذي أصبح اسمه بنك سوريا ولبنان لمدة 15 عاماً، ولم تتغير طبيعة البنك كشركة مساهمة تجارية مصرفية أجنبية، وتم تجديد الاتفاقية عام (1938) فمُدّدت مدة امتياز الإصدار النقدي الممنوح للبنك خمسة وعشرون عاماً (من أول نيسان عام 1939 لغاية آخر آذار عام 1964)، ولم تتغير تركيبة التغطية التي تمثلت بالآتي:

¹⁰³ متولي، هشام. (1974). أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي. (ط:1). دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي.

ذهب أو التزامات حكوماتٍ أجنبيةٍ قابلةٍ للتحويل بالذهب/ أوراق تجارية أجنبية أو محلية لا يزيد استحقاقها عن 90 يوماً تحمل الأجنبية توقيعين مقبولين والمحلية ثلاثة تواريخ مقبولة على الأقل/ تغطية إلزامية بشكل ودائع بالفرنكات الفرنسية موضوعة تحت الطلب بحسابٍ لدى الخزينة الفرنسية لا تزيد عن ثلث النقد الصادر وتُدفع الخزينة الفرنسية عليها فائدة لا تقل عن 1.5% /تغطية اختيارية بالفرنكات توضع تحت الطلب في حساب بنك سوريا ولبنان لدى الخزينة الفرنسية يُدفع عليها فائدة لا تقل عن تلك التي تُدفع على الودائع الفرنسية الخاصة ويجب ألا تتجاوز هذه التغطية مع التغطية بشكل أوراق تجارية 22% من النقد الصادر/ سندات على الحكومة الفرنسية أو سندات بكفالتها لا يزيد استحقاقها عن سنتين تُودع بمصرف فرنسا. فكانت التغطية يجري توظيف القسم الأكبر منها في فرنسا، وتتراكم أرباحها لدى محتكر إصدار النقد السوري بنك سوريا ولبنان، فضلًا بذلك النظام النقدي في سورية مرتبطاً بالنظام النقدي الفرنسي رغم خضوع الأخير لتقلباتٍ كثيرةٍ تعرض لها الفرنك الفرنسي، ونجم عن التبعية النقدية تبعية اقتصادية، فكانت أموال سورية تُودع بهذا البنك مقابل معدلاتٍ فائدةٍ منخفضة، "في الواقع كان هذا الإمتياز إنداباً نقدياً واقتصادياً صنو الإنتداب السياسي، غايته إدارة السياسة النقدية والاقتصادية بما يتفق وأهداف الإنتداب وبما يبعث نمو المبادلات التجارية مع فرنسا، وكان بنك سوريا ولبنان بنكاً تجارياً قبل كل شيء يمارس مهام المصارف المركزية"¹⁰⁴، وخلال الحرب العالمية الثانية أُحدث لأول مرة في سورية نظام الرقابة على القطع، وبعد الاستقلال في (10/نيسان/1947) أصبحت سورية عضواً في صندوق النقد الدولي مما فرض إقامة التغطية بالذهب والدولار الأمريكي لليرة السورية (اتفاقية بريتون وودز)، فدخلت كل الأطراف في مفاوضات (فرنسا، لبنان، سورية)، وقامت الحكومة اللبنانية بتوقيع اتفاقٍ نقديٍّ من جانبٍ واحدٍ مع فرنسا عام (1948) وقبلت الارتباط مع الفرنك الفرنسي، فحصل الانفصال النقدي بين سورية ولبنان، وقام مصرف سوريا ولبنان بتجميد

¹⁰⁴ الطرابلسي، عزت. (1957). مصرف سورية المركزي. محاضرة في الجامعة الأمريكية في بيروت. (29/ آذار/ 1957).

الودائع السورية الموضوعة في فرنسا لتغطية الليرة، وتم إحداث مكتب القطع السوري المُستقل بتاريخ (10/شباط/1948)، ودخلت أسعار الصَّرف المُتعدِّدة، فُوجد سعر رسمي للمُعاملات الحكومية (1 دولار=2,2 ل.س)، وسعر حُرّ للاستيراد والتصدير (1 دولار= 3,65 ل.س)، وسعر مزدوج فئة (أ) للقطع غير الناتج عن التصدير (1 دولار= 3,48 ل.س)، وسعر مزدوج فئة (ب) للشركات النفطية في سورية (1 دولار= 2,5 ل.س) حَقَّق إيراداتٍ مُهمة لعبور النفط من العراق والسعودية، وفي عام (1949) تمت تصفية الخلاف النقدي حول الودائع السورية المُجمَّدة، وفي (11/آذار/1950) صدر المرسوم رقم (76) للنظام النقدي السوري فأخذت الحكومة رسمياً امتياز الإصدار وتأسست مؤسسة إصدار النقد السوري وطُبعت الليرة السورية، ثم صدر مرسوم رقم (87) في (28/آذار/1953) بنظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي، وتم تأسيس مجلس النقد والتسليف بصلاحيات مجلس إدارة للمصرف المركزي، وإفتتاح مصرف سورية المركزي بشارع الفردوس في (آب/1956) كحدثٍ سياسيٍّ ضخمٍ بتأميمٍ لإمتياز الإصدار النقدي الذي كان صالحاً حتى (1964) ثم مبنى السبع بحرات عام (1958)، وساهم القانون بتفعيل القطاع المصرفي، ففي عام (1951) كان بسورية 5 فروعٍ لمصارفٍ أوروبية و4 فروعٍ لمصارفٍ عربية، وشبكة الفروع (32) فرعاً، أما عام (1957) فزادت المصارف الأوروبية إلى (7) والعربية إلى (9) وتأسست (5) مصارف سورية، والشبكة المصرفية بمجموع (56) فرعاً، وتقدَّمت سورية بطلب قرضٍ من البنك الدولي للإعمار والتنمية وبعد سنواتٍ تمت الموافقة فكانت شروط القرض توجبُ على الحكومة تقديم معلوماتٍ عن جميع نفقاتها المحليَّة مع قيام البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ المشروعات، فاعتبرته سورية مساً بالسيادة الوطنية ورفضت القرض، مما جعل تأمين الآلات ووسائل الإنتاج صعباً فتم التوجُّه للدُّول الاشتراكية، "وقد دفعت الحاجة الموضوعية سورية إلى إقامة صلاتٍ اقتصاديةٍ وثيقةٍ مع الدُّول الاشتراكية"¹⁰⁵.

¹⁰⁵ فيكتوروف.ف.ب.(1970). اقتصاد سورية الحديثة (مشكلاته وآفاقه). (ط.1). دمشق: دار البعث للطباعة والنشر.

المطلب الثاني: الحماية الاقتصادية في سورية قبل الحركة التصحيحية:

كان للتوجهات الجريئة التي قام بها جمال عبد الناصر ك شراء الأسلحة من الإتحاد السوفييتي والتباعد مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين قناة السويس، أثراً متحمساً لدى العربيين والوحديين في سورية فاندفعوا لتحقيق الوحدة مع مصر، ورغم أن الشروط المصرية كانت قاسية وتؤدي إلى ما يشبه التبعية فاعترض عليها كثير من السوريين، إلا أن الوحدة أعلنت في (22/شباط/1958) باسم الجمهورية العربية المتحدة، وجمال عبد الناصر رئيساً له والقاهرة هي العاصمة، وأطلق على سورية تسمية الإقليم الشمالي.

الحماية الاقتصادية في دولة الوحدة:

كانت هيكليّة اقتصاديّ البلدين مختلفة وفرص التكامل بينهما ضئيلة، فالاقتصاد المصري كان مركزياً، في حين كان الاقتصاد السوري ليبرالي، وجاءت توجهات عبد الناصر الاشتراكية لتحوّل الدور الحكومي من تدخل حمائي إلى سيطرة مباشرة بجملة من القوانين، فصدر القانون رقم (161) بتاريخ (11/حزيران/1958) حول الإصلاح الزراعي، وتضمن تحديد مساحة الأراضي المسموح لأي مالك بامتلاكها كحدّ أعلى ضمن المناطق الزراعية المروية أو البعلية، وتستولي الدولة خلال عشر سنوات على ما يجاوز الحد الأعلى المسموح تملكه، وتعتبر مالكة للأرض المستولى عليها مع حق التعويض، وتوزّع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين بثمان بمقدار ربع التعويض الذي تُقدّره الدولة في سبيل الاستيلاء عليها، لكن ضعف حال الفلاحين جعلهم غير قادرين على تسديد ثمن الأراضي الموزعة، وكان على الدولة أن تُولي المزيد من العناية لمشاريع الاستصلاح والري إلا أنها تأخرت في ذلك، كما صدر القانون رقم (117) تاريخ (20/تموز/1961) بالتأمين الكامل لجميع البنوك وشركات التأمين وتأمين ثلاث شركات صناعية كبرى: (الشركات التجارية الصناعية المتحدة /الخُماسية/، شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج، الشركة العربية لصناعة الأخشاب)، فتحولت أسهم الشركات والمنشآت المؤمّنة إلى سندات اسمية على الدولة لمدة 15 سنة بفائدة 4% سنوياً، وصدر القانون رقم (118) تاريخ (20/تموز/1961) بمساهمة الدولة برؤوس أموال

وإدارة الشركات والمنشآت بنسبة لا تقل عن (50%)، فساهمت الدولة بملكية 12 شركة بسندات اسمية، والقانون رقم (119) تاريخ (20/تموز/1961) بالتأميم الجزئي لبعض الشركات القائمة، فحدد نسبة مساهمة أي شخص طبيعي أو معنوي بملكية أسهم الشركات المحددة (جدول) بما لا تزيد قيمتها السوقية عن (100.000 ل.س) وتؤول للدولة ملكية الأسهم الزائدة وتُسَدِّد قيمة الأسهم بسندات اسمية على الدولة لمدة 15 سنة بفائدة 4% سنوياً، وشمل القانون 12 شركة صناعية مساهمة، وإذا كان التأميم يعكس توجُّهاً إيجابياً للدولة لزيادة مساهمتها الفعلية في الاقتصاد وتعزيز دورها الإنتاجي، فإن التطبيق الفعلي كان سيئاً، فتم تسليم إدارة الشركات والمنشآت المؤممة لأشخاص لا يتمتعون بالكفاءة الإدارية والاقتصادية، فانخفض الإنتاج وارتفعت التكلفة وتراجعت الثقة بهذه الشركات، وتسببت قرارات التأميم المفاجئة بالهلع لدى أصحاب رؤوس الأموال الذين توقفوا عن إقامة استثمارات جديدة، وقام عدد كبير من رجال الأعمال السوريين بتهريب أموالهم وأنفسهم إلى لبنان ودول أخرى وافتتحوا فيها شركات ومصانع ومصارف، وكانت هجرتهم دافعاً لتراجع استثمارات رجال الأعمال العرب في سورية.

واستمر العمل بعد إقرار دولة الوحدة بالمرسوم رقم (208) لعام (1952)، لتنظيم انتقال الأموال والقيم بين سورية والخارج وتعديلاته بالمرسوم رقم (111) لعام (1953)، وألحق بذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (11) تاريخ (04/شباط/1961) المخصَّص للعمل به في الإقليم الشمالي (سورية)، على أن يُصدر وزير الاقتصاد القرارات اللازمة لتنفيذه، ولكن كان هناك شعور متزايد لدى السوريين بتحوُّل جزء من اقتصادهم لخدمة الاقتصاد المصري دون أن يكون لدى المصريين معاملةً بالمثل، فقد تمت إعادة تصدير كثير من البضائع التي تم استيرادها إلى سورية ودفع ثمنها من عملاتها الأجنبية (كالأدوية والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية والترفيهية، وغيرها) إلى مصر، وذلك بمثابة تهريبٍ للقطع الأجنبي ونقصٍ لهذه المستوردات في سورية، كما أن محاولة دمج الخطوط الجوية السورية بشركة مصر للطيران عام (1960) أدت لاستيلاء الشركة المصرية على رصيد الشركة السورية البالغ ستة ملايين دولار أمريكي كان يُمثَّل

الإدخارات لشراء عددٍ من الطائرات (من نوع الدوغلاس التي كانت تمتلكها آنذاك) وتم فرض شراء طائرات فايكونت للتوحيد مع الطراز المصري، وألغيت القيود الجمركية على الواردات المصرية لسورية مع وضع قيودٍ جمركيةٍ على البضائع السورية لمصر، وحصل المصريون على أهم الوظائف الحكومية في سورية، واستقال حاكم مصرف سورية المركزي عزت الطرابلسي في (30/كانون الثاني/1961) مُحذراً من مخاطر التأميم والعملية الموحدة التي يتم التخطيط لإصدارها، ونشأت حركة هجرة للعمالة المصرية نحو سورية أثارت مخاوف السوريين بحدوث خللٍ بتوازن قوى العمل وإحلال العمال المصريين بدلهم، فصدرت دراساتٌ مصريةً لتركيز الإقليم الشمالي (سورية) على الإنتاج الزراعي وتوطين المصريين فيه، مع تركيز الإقليم الجنوبي (مصر) على الصناعة، وبتفاقم الغضب السوري حدث الانفصال بين الدولتين في (28/أيلول/1961). وكانت أولى إجراءات الحكومة السورية بعد الانفصال هي إلغاء قرارات التأميم، وإجراء تعديلاتٍ جذريةٍ على قانون الإصلاح الزراعي، فاستُعيد العمل بالنظام الاقتصادي الليبرالي الذي كان سائداً بعد الاستقلال.

الحماية الاقتصادية بعد ثورة آذار (1963):

عانت سورية بعد الانفصال من انقسامٍ داخلي، وفي (8/آذار/1963) تمكّنت المجموعة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي من إحداث انقلابٍ على السلطة، وتم حل الحكومة وتشكيل حكومةٍ جديدةٍ شكّل البعثيون نسبةً مهمّةً من وزرائها، وتمت العودة لتفعيل قانون الإصلاح الزراعي، ومع حلول عام (1970) كانت قد تمت مصادرةُ كافة الأراضي الخاضعة للقانون، ووَزِعَ منها حوالي (85%) على الفلاحين، كما خُصّصَت الدولة منذ عام (1966) قروصاً مُيسّرةً للقطاع الزراعي، وأُعيد العمل بالتأميم، وفي أواخر الستينات أصبح القطاع العام الصناعي حوالي (63.5%) من الصناعات في سورية، ويُبيّن الجدول رقم

(3) التالي نسبة رأس المال للقطاعين العام والخاص في الصناعة في أواخر الستينات:

نسبة مساهمة رأس المال للقطاعين العام والخاص في الصناعة في سورية أواخر الستينات			
القطاع الصناعي	إجمالي رأس المال (مليون ل.س.)	نسبة رأسمال القطاع العام	نسبة رأسمال القطاع الخاص

الغزل والنسيج	202	% 47.5	% 52.5
الصناعات الهندسية	73	% 58.5	% 41.5
الصناعات الكيماوية	117	% 62	% 83
الصناعات الغذائية	84	% 82.6	% 17.4
صناعة تكرير النفط	65	% 100	0
جدول رقم (3) البيانات الواردة في كتاب (الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية) للكاتب منير الحمش حول نسبة مساهمة رأس المال للقطاعين العام والخاص في الصناعة في سورية أواخر الستينات.			

واستمر العمل بأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي، كما صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (3) ورقم (4) تاريخ (06/كانون الثاني/1964) لإحداث السوق الموازية للقطع الأجنبي من أجل تجميع القطع الداخل إلى سورية وحصر تداوله في المصارف المتخصصة، "وقد لعبت هذه السوق دوراً مهماً في منع المضاربة بالعملات الأجنبية ومنع تهريبها إلى الخارج"¹⁰⁶، واستمر العمل بنظام الرخص المسبقة للاستيراد، وأحدثت شركة للاستيراد والتصدير للقطاع العام باسم (سيمكس)، وبموجب المرسوم رقم (36) تاريخ (18/شباط/1965)¹⁰⁷ تم حصر استيراد بعض المواد الأولية والتموينية والأدوية بهذه الشركة، فكانت المهمة كبيرة دون أن يتوفر الجهاز الفني والسيولة النقدية الكافية، مما أدّى إلى تراكم العمل، فصدر المرسوم التشريعي رقم (116) تاريخ (10/أيلول/1966) الخاص بإحداث مؤسسات التجارة الخارجية، وتم نقل وتصفية جميع حقوق سيمكس إليها، وقد كان للتشدد بإجراءات الحماية النقدية والرقابة على القطع الأجنبي في تلك الفترة، تأثيراً هاماً بالمحافظة على استقرار سعر الليرة السورية، بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق العام وتزايد العجز في الميزان التجاري.

¹⁰⁶ حبيب، مطانيوس. (2006). أوراق في الاقتصاد السوري. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر.

¹⁰⁷ مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية. الصادرة عام (1976). دمشق: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

المطلب الثالث: الحماية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (1970/2000):

انتهجت الدولة بعد ثورة آذار عام (1963) التوجّه الإشتراكي بشكل واضح، لكنّ التطبيق العملي لهذا التوجه كان عشوائياً ويفتقر إلى الإدارة الجيدة، مما أدّى إلى حدوث مشاكل اقتصادية متراكمة وخللٌ بعلاقات سورية الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية، وبعد حدوث الحركة البعثية الثانية في سورية التي أُطلق عليها اسم (الحركة التصحيحية)، تم الإعلان عن برنامجٍ اقتصادي جديد لبناء سورية المقاومة بتحقيق قاعدة اقتصادية ومادية تخدم دورها في المعركة مع العدو الإسرائيلي والمؤامرات الخارجية، حيث أقرّ الدستور الجديد الصادر عام (1973) المبادئ الاقتصادية للدولة باعتبار اقتصادها هو اقتصاد اشتراكي مُخطّط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال، ويُراعي هذا التخطيط تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

الحماية التجارية بعد الحركة التصحيحية:

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (581) تاريخ (11/تشرين الثاني/1972) لتحديث أحكام التجارة الخارجية في سورية¹⁰⁸، فبالنسبة لعمليات الاستيراد: توجّب على المستوردين الحصول على إجازة استيراد مُسبقة، وتُراعي هذه الرقابة عدم السماح بالمبالغة في استخدام العملات الأجنبية على الاستيراد غير الضروري، وتم وضع شروطٍ تفصيلية كثيرة لفحص المنتجات الغذائية والصحية قبل وضعها في الاستهلاك المحلي، وحصر الاستيراد من بلد المنشأ لدفع المستوردين للتواصل مباشرة مع المنتجين واستبعاد الوسطاء الذين يحصلون على عمولة لتخفيض التكلفة وإيصال المستوردات بأقل سعرٍ للمستهلك، وتم حصر الاستيراد عن طريق المرفأ السوري، باستثناء البضاعة التي ترد بالبر أو التي ترد بالطائرات أو الطرود البريدية، لتشغيل مرفأ طرطوس واللاذقية بطاقتهم القصى.

¹⁰⁸ مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية. الصادرة عام (1976). دمشق: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

أما ما يتعلق بالتصدير: فقد سمح قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (581) تاريخ (11/تشرين الثاني/1972) بتصدير جميع المنتجات والمواد الوطنية والأجنبية بدون إجازة تصدير، مع تحديد سبعة قوائم تفصيلية للمواد الممنوع أو المقيد تصديرها، فتميّزت فترة السبعينات بسيطرة القطاع العام على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، { بلغ نصيب القطاع العام من الصادرات الإجمالية بالفترة (1979/1971) 87% مقابل 13% للقطاع الخاص، وإذا تم استثناء الصادرات النفطية تكون النسب 70% قطاع عام و 30% قطاع خاص¹⁰⁹، ثم انخفض نصيب القطاع العام من الصادرات بدون النفط الخام خلال الثمانينات إلى 64%، مقابل زيادة نصيب القطاع الخاص إلى 36%، واستمر الانخفاض خلال التسعينات ليصبح نصيب القطاع العام من الصادرات بدون النفط الخام 40% مقابل 60% للقطاع الخاص، فكان القطاع الخاص هو المسيطر على الصادرات السورية غير النفطية خلال تسعينات القرن العشرين.

وقد لعب قانون الاستثمار رقم (10) الصادر بتاريخ (04/أيار/1991) وما رافقه من إجراءات تحرير التجارة الخارجية، دوراً كبيراً في تزايد وتسارع نمو مستوردات القطاع الخاص وتغيّر تركيبة المستوردات، {ارتفعت مستوردات القطاع الخاص السنوية من حوالي (418) مليون دولار أمريكي وسطياً، خلال فترة السبعينات، إلى (710) مليون دولار وسطياً خلال فترة الثمانينات، أي تضاعفت حوالي مرتين، ثم ارتفعت إلى (2585) مليون دولار، وسطياً خلال فترة التسعينات أي تضاعفت بمقدار 3.6 مقارنة مع الثمانينات¹¹⁰.

الحماية النقدية بعد الحركة التصحيحية:

استمر مكتب القطع الذي أحدث عام (1952) يمارس أعماله رغم التقلبات السياسية والاقتصادية في سورية، فقد كانت هناك حاجة مستمرة لتدخل الدولة بضبط التعامل بالعملة الأجنبية، خوفاً من أن يؤدي التساهل

¹⁰⁹ جوني، عز الدين. (2001). التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي 1975-1999. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر.

¹¹⁰ جوني، عز الدين. (2001). (مرجع سابق).

بهذا الموضوع لتهريب الأموال للخارج، وصدر المرسوم رقم (779) تاريخ (01/نيسان/1970) الذي سمح للسوريين والأجانب المقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية والتصرف بها وتحويلها مع فوائدها إلى الخارج بدون موافقة مسبقة أو لاحقة من مكتب القطع، كما صدرت عدة قرارات، كان أهمها:

☒ تمويل المستوردات: تضمن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (581) تاريخ (11/تشرين الثاني/1972) أحكاماً خاصة لتنظيم منح القطع الأجنبي للمستوردين¹¹¹، فأقر تطبيق سعرين مختلفين:

أ- **سعر السوق الموازي:** يُطبّق للعمليات التالية: كافة المستوردات بالعملات الأجنبية/ عمليات الوساطة التجارية الدولية والترانزيت/ عمليات الاستيراد بقصد الإدخال المؤقت للإستصناع وإعادة التصدير/ حاجات الحكومة والمؤسسات العامة غير الاستثمارية/ أجور شحن البضائع التي تخضع عند تصديرها إلى تعهد إعادة قطع/ نفقات الطلاب الأحرار تحت الإشراف في الخارج/ تسديد السلف الممنوحة من الخارج بالعملات الأجنبية/ تحويل الجزء المحدد بالعملات الأجنبية من رواتب الخبراء الأجانب.

ب- **السعر الرسمي:** يطبّق على العمليات التالية: النفقات الثابتة للبعثات في الخارج/ رواتب وتعويضات وبدلات اغتراب وانتقال البعثات والموفدين والدارسين على نفقة الدولة.

كما تضمن القرار إلزام مستوردي القطاع الخاص بالتعاقد مع الموردين على تسديد قيم المستوردات بموجب تسهيلات مصرفية لمدة لا تقل عن عام، مع تحديد قائمة بالمواد المسموح استثنائها من هذا الشرط (كالمواد الأولية اللازمة للصناعة والحيوانات الحية والقطع التبديلية والمستلزمات الطبية، وغيرها).

وبهدف تشجيع السوريين الذين يستثمرون في الخارج ضمن فعاليات إنتاجية أو حسابات مصرفية والمغتربين، على استخدام عائداتهم بالعملات الأجنبية للاستيراد إلى سورية، أقرت أحكام متعلّقة بالسّماح للسوريين

¹¹¹ مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية. الصادرة عام (1976). (مرجع سابق).

المقيمين أو المغتربين بالاستيراد استثناءً من خطة التجارة الخارجية والقطع، على أن يُسَدّد المستورد القيمة من موارده بالقطع الأجنبي في الخارج، حيث صُنِفَت هذه الموارد ضمن فئتين:

- ✓ فعاليات أو موجودات ثابتة في الخارج غير متوجِّبة التحويل إلى سورية.
- ✓ حسابات مصرفية لدى مصرفٍ مقبولٍ من قبل مصرف سورية المركزي (وتعود هذه الحسابات إلى ما قبل 31/كانون الأول/1970).

وصدرت عدّة قراراتٍ لاحقة، كقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (182) تاريخ (22/نيسان/1981) الذي أخضع المستوردين لدفع مؤونة نقدية مسبقة بالليرة السورية قبل منح إجازة الاستيراد.

✕ **تعهدات التصدير:** نص قرار وزارة الاقتصاد رقم (581) تاريخ (11/تشرين الثاني/1972) بأن يخضع تصدير جميع البضائع والمنتجات السورية والبضائع والمنتجات الأجنبية المستوردة الموضوعة في الاستهلاك المحلي لتنظيم تعهدات من المصدّرين، يتعهدون بموجبها بإعادة قيمتها بالعمّلات الأجنبية إلى السوق الموازية وبيعها إلى المصرف التجاري السوري، باستثناء بعض المواد (النفط الخام والقطن الخام وفضلات القطن والقطن المندوف، وغيرها) حيث تخضع هذه المواد لتنظيم تعهداتٍ بإعادة قيمتها بالعمّلات الأجنبية وبيعها إلى المصرف التجاري السوري لتسلّم إلى مكتب القطع بالسعر الرسمي، كما تخضع عمليات الإدخال المؤقت بقصد إعادة التصدير أو بقصد الإستصناع وإعادة التصدير وعمليات الوساطة التجارية الدولية، لإعادة القطع إلى السوق الموازي وفق ما يلي:

تُعاد أجور الاستصناع والأرباح والعمولات بما في ذلك قيمة البضاعة المستوردة، عندما يجري تمويل قيمة هذه البضاعة بالقطع الأجنبي من سورية، وتُعاد أجور الاستصناع والأرباح والعمولات فقط، عندما لا يجري تمويل قيمة هذه البضاعة بالقطع الأجنبي من سورية.

وصدرت عدّة قراراتٍ تضمّنت تعديلاتٍ على التعامل بتعهدات التصدير، كقرار لجنة إدارة مكتب القطع رقم (141) تاريخ (14/أيار/1980) الذي سمح للمُصدّرين بالتسديد المُسبق لقيمة الصّادرَات.

✕ إدخال وإخراج وسائل الدفع بالعملة السورية وبالعملات الأجنبية: صدرت عدّة قراراتٍ عن وزارة الاقتصاد كان منها القرار رقم (43) تاريخ (17/ آذار/ 1986)، لتحديد قيم المبالغ المسموح إخراجها أو إدخالها إلى سورية، فُسمح للمسافر المقيم عند المغادرة إخراج مبلغ 2000 دولار أمريكي (\$ 1000) للطفل أقل من 15 سنة) أو ما يعادلها من العملات الأخرى، دون أن يُسأل عن المصدر (أو 5000 ل.س.)، أما غير المقيم القادم إلى سورية فيتوجّب عليه إذا كان يحمل أكثر من 5000 دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى، تنظيم إقرارٍ جمركيٍّ بالعملات التي يحملها عند الدخول إلى البلد، ليتمكن من إخراج الرصيد المتبقي منها عند المغادرة.

✕ عمليات نقل ملكية العقارات بين المقيمين وغير المقيمين: اشترط قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (74) تاريخ (04/ تموز/ 1979) على غير المقيمين عند شراء عقاراتٍ في سورية، أن يقوموا بإدخال عملاتٍ أجنبيةٍ إلى البلاد بالطرق النظامية وبيعها لأحد المصارف السورية، شريطة أن تُعادل قيمة العقار المنوي شراؤه على أقل تقديرٍ (وفق القيمة المالية للعقار الصادرة عن الدوائر المالية).

الحمايّة الجمركية بعد الحركة التصحيحية:

تم إجراء تعديلاتٍ جذريةٍ في التعريفات الجمركية فوصلت حوالي 141 تعديلاً خلال الفترة (1963/1989)، وصدر قانون الجمارك رقم (9) بتاريخ (14/ تموز/ 1975)، وتم تعديله بالمرسوم التشريعي رقم (5) تاريخ (14/ شباط/ 1983) الذي استمر العمل به حتى صدور القانون رقم (38) تاريخ (27/ حزيران/ 2006)، وبالرغم من التطور المستمر للأنظمة الجمركية فقد ظلّ نهج الحمايّة مُسيطرًا على السياسة الجمركية في سورية، رغم النشاط المُكثّف للمفاوضات التجارية الدوليّة منذ سبعينيات القرن العشرين للتخفيف من الحمايّة الجمركية بين الدول برعاية الإدارة المنبثقة عن الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT)، التي عملت منذ تأسيسها عام (1947) لتشجيع التجارة الحرّة بين الدول بفرض تعريفاتٍ جمركيةٍ قليلةٍ، لكن سورية بقيت متمسكةً بالحمايّة الجمركية ولم تُقرر السعي للانضمام لمنظمة التجارة الدوليّة إلا بعد عام (2000).

المبحث الثالث: انعكاسات تغير التوجهات الاقتصادية على التنمية (2010/2000)

مع بداية القرن الواحد والعشرون تبنى الرئيس بشار الأسد منذ بداية عهده التوجّه لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، فكان الاقتصاد يعاني من الركود والتراجع في معدلات النمو (كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 هو 1% فقط)¹¹²، وتراجع في معدلات الاستثمار والإنتاجية، مع ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى (11.7%)، وكان الإصلاح الاقتصادي مطلوباً بمعناه الشامل بما فيه الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والسياسية، فالدافع الاقتصادي معقّد ومُتغلغل في العادات والأعراف، والمُنتجين والمستهلكين ليسوا مُجرّد فاعلين اقتصاديين، فالتأثيرات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية تفرض نفسها على سلوكهم الاقتصادي، والتنمية ليست مسألة اقتصادية بحتة وإنما هي عملية تحوّل اجتماعي تاريخي، "إن عملية الإصلاح الاقتصادي إذا أمكن لها أن تبدأ بالأدوات والسياسات الاقتصادية، إلا أنها لا تنتهي في الحقل الاقتصادي، فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الرؤى والأفكار والمبادئ والقيم والسلوك والممارسات"،¹¹³ وسيعرض هذا المبحث لانعكاسات تغير التوجهات الاقتصادية بثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في سورية بداية الألفية الثالثة: أهم إجراءات الإصلاح الاقتصادي.
المطلب الثاني: الإنفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجهات الخارجية: العمل للاندماج بالاقتصاد العالمي.
المطلب الثالث: تغيير النموذج الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي: بلورة الرؤية الاقتصادية الجديدة، بوضع تصوّر أكثر وضوحاً من حيث الأهداف والأسلوب للنموذج الاقتصادي.

¹¹² المجموعة الإحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل السادس عشر-جدول (49/16).

¹¹³ إبراهيم، غسان. (2005). الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (شباط/2008).

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في سورية بداية الألفية الثالثة:

كان نمو الاقتصاد بالثلث الأخير من القرن العشرين متأثراً بالتدفقات النقدية الخارجية الواردة إلى سورية، فمرت أوقات حقّق فيها معدّلات نموّ عالية ترافقت مع مساعدات الدّول الاشتراكية ودول الخليج العربي، "في السبعينات حصلت على أموال دعمٍ من البلدان العربية وحصلت على السلاح كي تُحارب به من الإتحاد السوفيتي، وعندما تراجعت هذه المساعدات دخلت سورية في أزمة منتصف ثمانينات القرن العشرين، وفي حرب الخليج الثانية حصلت سورية على مساعداتٍ ماليةٍ وماديةٍ وفُتحت فرص العمل أما العمالة السورية لتزداد تحويلات العاملين في الخليج والسعودية، وفي نهايات تسعينات القرن العشرين استفادت سورية من وضع العراق لتصريف الكثير من منتجات قطاعيها الخاص والعام بأسعارٍ جيدة، ولتستفيد من ضخ نحو 200 ألف برميل نفط عراقي يومياً إلى سورية بسعرٍ مُخفّض، ثم كانت تسدد نصف القيمة ببضائع سورية، والباقي يودع في حسابٍ مصرفيٍّ لِيُستعمل من قبل العراقيين باستيراد سلعٍ وبضائع عبر سورية ومن قبل تجارٍ سوريين"¹¹⁴، ولكن لم تكن لدى الحكومات السورية بفترات التدفّقات المالية خُططٌ اقتصاديةً بعيدة المدى، فتناقضت التوجّهات الاقتصادية بين التركيز على تخفيض الواردات دون دعم التصدير، وتضخيم دور القطاع العام دون إنتاجيّة جيّدة، والتوجّه لزيادة التشغيل مع تقليص دور القطاع الخاص، وانفتاحٍ اقتصاديٍّ محدودٍ مع محاولاتٍ لتثبيت الأسعار، وذلك بظِلِّ حاجاتٍ مُتزايدةٍ للخدمات الاجتماعية بقطاع التعليم والصحة وغيرها.

دوافع التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي:

كان الإصلاح الاقتصادي ضرورةً حتميةً من واقع المُشكلات الجوهرية للاقتصاد السوري، وأهمها:

¹¹⁴ سعيّفان، سمير. (2009). تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (2009/06/02).

- ✓ النمو الاقتصادي غير المستدام المعتمد على المساعدات الخارجية والعائدات النفطية، في حين أن سورية لم تكن دولة نفطية كبيرة، فإننتاجها اليومي حوالي 600 ألف برميل.
 - ✓ نسبة بطالة عالية مع ارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد الفقر، لانخفاض القوة الشرائية وزيادة التضخم.
 - ✓ قطاع عام مترهل معظم أصوله الرأسمالية قديمة يصعب تجديدها، كما يعاني من البيروقراطية والفساد والعمالة الزائدة وارتفاع التكاليف وانخفاض الإنتاجية.
 - ✓ قطاع خاص صغير يعتمد على أساليب عمل وإدارة تقليدية وتكنولوجيا متواضعة، وقد ساعدت الحماية التجارية في تفوقه وانخفاض تنافسيته ومستوى صادراته، "ساعدت الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة منذ الثمانينات في زيادة العرض السليبي..... لكن إجراءات الحكومة بالنسبة لدعم القطاع الخاص، كانت مترددة وقاصرة، وكانت محاولاتها لإصلاح القطاع العام متواضعة"¹¹⁵.
 - ✓ نقص في القوانين والتشريعات التي تنظم بيئة العمل والاستثمار للقطاعين العام والخاص.
 - ✓ ضعف الخدمات الملائمة للتطور، كالنظام المصرفي والمدن الصناعية والمناطق الحرة.
 - ✓ عدم كفاءة نظم التعليم والتدريب لتأهيل كوادر بشرية ملائمة لتطور سوق العمل، وتزايد الهجرة الخارجية للعمالة المدربة والعقول، لتدني الأجور في القطاعين العام والخاص.
- أهم الإصلاحات في القوانين والبيئة التشريعية الاقتصادية:**
- بعد حوالي ثلاثة عقود من المنع صدر القانون 28 لعام (2001) فسمح بتأسيس مصارف خاصة كشركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو مشتركة، وصدر القانون رقم 35 لعام (2005) بالسماح بتأسيس مصارف إسلامية، والمرسوم رقم 43 لعام (2005) بالسماح بإنشاء شركات تأمين خاصة.

¹¹⁵ سكر، نبيل. (2000). الإصلاح الاقتصادي في سورية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية (2000/03/23).

وبعد أكثر من نصف قرنٍ على قانون الإيجارات المعمول به منذ عام (1952)، صدر قانونٌ جديدٌ للإيجارات رقم 6 لعام (2001) يُنظّم العلاقة بين المالك والمُستأجر، وتم تحديث قانون الجمارك الذي كان مطبّقاً منذ عام (1975)، فصدر قانون الجمارك رقم (38) لعام (2006) وحدّد الرسوم الجمركية بعشرة شرائح (معفاة، 1%، 7%، 15%، 30%، 50%، 75%، 100 %، 150%، 200%)، وصدر قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام (2002) بعد نصف قرنٍ من قانون عام (1953)، وتضمّن إضافةً لقواعد إصدار النقود والتغطية النقدية، مهام مصرف سورية المركزي، وأسس مهنة المصارف والصرافة، وإحداث مفوضية الحكومة لدى المصارف ومراقبو المصرف المركزي، وتحديد مسؤولياتهم.

وصدر قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام (2003) الذي صنّف المُكلّفين إلى مُكلّفي الدخل المقطوع ومُكلّفي الدخل (الأرباح الحقيقية)، ولاحقاً تم تعديل القانون بالمرسوم التشريعي رقم 51 لعام (2006)، وصدر المرسوم رقم 60 لعام (2004) بإلغاء رسم الإغتراب وإنهاء العمل بالقانون رقم 19 لعام (1990).

وعُدل قانون الاستثمار بالمرسوم رقم 8 لعام (2007) الذي سمح لأيّة قوى اقتصادية أجنبية تعمل في سورية وتمتلك حصّةً من رؤوس أموال أو منشآت أو عقارات، أن تُخرج أرباحها المُتحقّقة من العمل إلى خارج البلاد بعد أن تُحوّلها إلى عملة قابلةٍ للتحويل، وكان ذلك واحداً من تسهيلات الاستثمار العالمية لجعل الاستثمار الأجنبي غير مشروطٍ باستثمار أرباحه بالاقتصاد المحليّ وتوسيع رأس المال ضمنه، وتم إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية بالقانون رقم 22 لعام (2005) وصدر المرسوم رقم 55 لعام (2006) بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن القوانين الهامة أيضاً كان قانون تنظيم الجامعات رقم 6 لعام (2006)، الذي سمح بافتتاح جامعاتٍ خاصةٍ لتكون عاملاً حيويّاً في تحديث نظام التعليم الذي اعتمد على الجامعات الحكومية طيلة ثلاثة عقود، وفي عام (2005) تم بقرارٍ من رئيس مجلس الوزراء حصر مهمة إصدار نشرات أسعار الصّرف بمصرف سورية المركزي، وفي عام (2006) تم توحيد سعر الصّرف لكافة المُعاملات، ودُمجت نشرات أسعار

الصَّرف التي وصل عددها إلى 12 نشرة، فتم اعتماد نشرتي أسعار (نشرة أسعار صرف العُملة الأجنبية) لعمليات القطاع العام والخاص والمشارك والتعاوني، و(نشرة أسعار الصَّرف الربع سنوية) لاستيفاء الرسوم والبدلات والتعويضات والأجور والغرامات والجزاءات والفوائد ورواتب واستحقاقات البعثات الدبلوماسية ومخصَّصات الموفدين، وتبنَّى مصرف سورية المركزي نظام سعر الصَّرف المرن ليضمن إدارة فعَّالة لسعر صرفٍ مُستقر، وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3424 لعام (2007) تم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وربطها بسلة عُملة ثُمائل أوزانها وحدة حقوق السحب الخاصة، وصدر قانون التجارة الجديد رقم 33 لعام (2007)، وقانون الشركات رقم 3 لعام (2008).

وبالنتيجة قدّمت عملية تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تمّت في تلك الفترة (2010/2000)، بيئةً تشريعيةً جيدةً نجحت بتحقيق جزء هامٍ من التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن العديد من المعوقات قد ساهمت في إبطاء مسيرة الإصلاح، كان أبرزها ضعف تجاوب القطاع الخاص والتضارب في بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية، وتدني أداء جزءٍ من القطاع الحكومي.

انخفاض الحماية الاقتصادية والتخفيف من القيود:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في (تموز/2000) بالسّماح باستيراد السيارات السياحية، بعد وقف الاستيراد بداية الثمانينات للحفاظ على القطع الأجنبي، كما صدر المرسوم التشريعي رقم 6 لعام (2000) فتضمّن أن حيازة العُملة الأجنبية ووسائل الدفع المُحرّرة بالعُملة الأجنبية والمعادن الثمينة بأنواعها غير معاقب عليها قانوناً مهما بلغت قيمتها، على أن يجري إدخالها وإخراجها والتعامل بها وتداولها وفق أنظمة القطع المعمول بها، وكانت مخالفة أحكام هذا المرسوم جريمةً اقتصاديةً، فتم إلغاؤه بالمرسوم رقم 33 لعام (2003) الذي نصّ على أن التعامل بالقطع الأجنبي خاضعاً لأنظمة الرقابة على القطع، لكنّ المخالفات باتت تخضع للمحاكم العادية بدلاً من المحاكم الاقتصادية، وتم تخفيف الرقابة على عائدات التصدير والسماح للمُصدّرين بحريّة أكبر للتصرّف بها، فصدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 1100

لعام (2003) الذي سمح للمصدّر باستعمال القطع الأجنبي الناجم عن التصدير وفق عدّة خيارات، كنقطة تحوّل في السياسة التي اعتمدتها الحكومات منذ عام (1961)، ثم جاء قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (579) لعام (2009) الذي ألغى العمل بنظام تعهدات التصدير.

وحدث توجّه للبدء بخطوات مُتدرّجة لرفع الدعم الذي تقدّمه الدّولة منذ عام (1963) للمواد الأساسية، مثل الخبز والأرز والسكر والكهرباء والوقود بنسب دعم وصلت إلى 40%، (فمثلاً ارتفع سعر المازوت من 7 ل.س عام 2006 إلى 25 ل.س عام 2010)، وقد أُدرج هذا الإجراء ضمن الإصلاحات الاقتصادية لأن نهج دعم السلع الأساسية الذي اتبعته الحكومة لأكثر من 40 عاماً قد أفاد الأغنياء أكثر من الفقراء وشجّع على التهريب وكلف الدّولة ضغطاً كبيراً على ميزانيتها، كما كان إنتاج سورية اليومي من النفط قد انخفض من 600 ألف برميل في التسعينيات إلى 380 ألف برميل في عام (2007)، " أوضح عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية قائلاً: تستفيد الأسر الغنية من الدعم 59 مرة أكثر مما تستفيد الأسر الفقيرة، ومن جهته عبر عدنان دهاخيني العضو في البرلمان ورئيس منظمة غير حكومية لحماية المستهلكين عن ذلك بقوله: قد يستهلك شخص واحد 20 لتراً من الوقود في اليوم الواحد لتسخين مسبّحه في حين يستهلك شخص آخر 10 لترات في السنة"¹¹⁶، ورغم التبرير الحكومي إلا أن تخفيف الدّعم اعتُبر سلبياً وغير إصلاحيّ على المستوى الشعبي، لعدم ترافقه مع زيادة القوّة الشرائية مما أدّى لتراجع الأحوال المعيشية للناس، حيث تمت زيادة واحدة للرواتب عام (2001) بنسبة 25% للموظفين و20% للمتعاقدين، وبالرغم من إقرار المشروع الوطني لمكافحة البطالة الذي خُصص له نحو مليار دولار، لكن آليات عمله وتنفيذه لم تكن جيدة بما يكفي لإحداث فرقٍ نوعي في الإنتاج وتحسين القوة الشرائية.

¹¹⁶ (2007، 25 أيلول). سوريا: رفع أسعار الوقود قد يسبب توتراً في البلاد. موقع شبكة الأنباء الإنسانية. (<https://www.thenewhumanitarian.org>). (استرجعت بتاريخ 26 آب، 2020).

وبتخفيف القيود على الاستيراد سُمح بدخول بضائع متعدّدة منها ما كان منافساً للصناعات المحليّة وقد أضرَّ ببعضها لعدم وجود دراساتٍ ممنهجةٍ لمراعاة التنافسية بين الإنتاج المحليّ والمستورد، (فمثلاً فتح الأسواق السورية أمام استيراد الأثاث المنزلي والمكتبي من تركيا أدّى لإغلاق الكثير من ورش صناعة الأثاث في ريف دمشق، نظراً لدقة تصنيع وانخفاض سعر البضاعة التركية)، فقد تم تخفيف قيود الحمائيّة عشوائياً انطلاقاً من التوجّه آنذاك بأن استمرار الحمائيّة يُضعف المنافسة ويدفع الصناعة السورية للتكاسل والتفوق، وقد بدأت بالفعل صناعاتٍ جديدةٍ بالظهور في ظروف الإنفتاح كان أبرزها إنشاء أول مصنعٍ متكاملٍ لتركيب قطع السيارات، حيث أطلقت الشركة السورية الإيرانية أول إنتاجها سيارة شام عام (2007).

تحديث القطاع المصرفي:

كان القطاع المصرفي منذ التأميم عام (1963) مملوكاً بكامله للدولة، ومؤلفاً من مصرف سورية المركزي وستّة مصارف متخصصة غابت عنها روح المنافسة، وعملت وفق نظامٍ ماليّ لم يسمح بتحويل المُدخرات المحليّة والتحويلات الرأسمالية إلى استثماراتٍ فاعلةٍ تُنشِط الاقتصاد وتدعمه، فكان لإحداث المصارف الخاصة (عددها عام (2009) 14 مصرفاً منها 3 إسلامية) انعكاساتٍ على التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة القطاع الخاص بدعم وتحديث القطاع المصرفي بالعمل وفق مبدأ المُنافسة بين المصارف.

وترافق النشاط المصرفي الجديد مع تفعيلٍ أكبر لدور مجلس النقد والتسليف، الذي أصدر العديد من القرارات والتعليمات أثّرت إيجاباً على عمل المصارف الخاصة، ووضع التعليمات اللازمة والقواعد لضمان سلامة الأوضاع المالية والتشغيلية للمؤسّسات المصرفية، وبصفةٍ خاصّةٍ ما يتّصل بنسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة وحدود الانكشاف لمختلف أنواع المخاطر والعمليات المرتبطة بعناصر خارج حسابات الميزانية.

ولكن وبالرغم من الدور الإيجابي للمصارف الخاصة في النشاط التجاري وقُدّرتها على استقطاب حجم ودائعٍ كبيرٍ بالليرة السورية والعُملة الأجنبية فقد اكتفت بهذا الدور، فقامت بمنح تسهيلاتٍ قصيرة الأجل لتمويل التجارة الخارجية، ولم تستطع أن تحلّ بديلاً عن المصارف الخارجية التي تستأثر بنسبةٍ لا تقل عن 90%

من الاعتمادات المستندية لعمليات التجارة الخارجية، كما أنها لم تُمارس دور المصارف التنموية بتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل لتحقيق التنمية المُستدامة، وقد طالبت بتحديث التشريعات لمنحها مزيداً من الحُرِّية والمرونة في عمليات التمويل والإقراض المتوسط والطويل الأجل للمشاريع الاستثمارية، وتحرير عمليات الصَّرف الأجنبي، فضلاً عن المطالبة بتحرير سعر الفائدة.

إنشاء المدن الصناعية:

تؤمِّن المدن الصناعية بُنيةً تحتيةً مُتكاملةً لجميع المرافق والخدمات، لتسهِّل إقامة تجمُّعٍ صناعيٍّ كبيرٍ لعددٍ مختلفٍ ومتنوعٍ من الصناعات، وتهدف لجذب المستثمرين للاستثمار في مناطق خدمية جاهزة وبيئة عملٍ مؤهَّلةٍ للتخفيف من تلوث المناطق المأهولة، فبدأ العمل بمدينة الشيخ نجار بحلب عام (2000)، ثم عام (2002) بمدينة عدار بريف دمشق وحسياء بحمص، وتم إقرار مدينةٍ صناعيةٍ بدير الزور عام (2008).

إقامة المزيد من المناطق الحرة:

تقام المناطق الحرة على جزءٍ من النطاق الإقليمي للدولة ولكنها تُعتبر خارج النطاق الجمركي لها، حيث تخف فيها المعوقات التجارية المفروضة على حركة التجارة، ويتم منح حوافز لجذب الأعمال الجديدة وتشجيع الاستثمارات الخارجية، " إن آلية عمل المناطق الحرة في النظام الاقتصادي العالمي تقوم على البنية البديلة التي تم تصميمها لأخذ حصّةٍ أكبر من البضائع وتداول رأس المال، وذلك لكون فلسفة المناطق الحرة تقوم في الأصل على أساس تحرير النشاط في هذه المناطق من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود التجارية وتقديم تسهيلاتٍ وخدماتٍ منافسة، إذ يستطيع بلدٌ ما مهما كان توجُّهه الاقتصادي تحرير جزءٍ من اقتصاده ¹¹⁷، فتم التوسُّع في إقامة المناطق الحرة، فوصلت عام (2010) إلى 10 مناطق.

¹¹⁷ سليمان، عدنان. (2005). واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (26/نيسان/2005).

المطلب الثاني: الإنفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجهات الخارجية:

ترافقت المشكلات الداخلية للاقتصاد السوري بنهاية القرن العشرين، مع ظروفٍ وتحدياتٍ خارجيةٍ توجب عليه مواجهتها، كان أبرزها العولمة الاقتصادية التي فرضت نفسها بتحرير التجارة العالمية وسهولة انتقال رؤوس الأموال وحركة الاستثمارات عابرة الحدود وثورة الاتصالات والمعلوماتية، فمن غير الممكن الاستمرار بالتعامل الدولي بظل نظامٍ اقتصاديٍّ شبه مغلق، " لقد تمت إدارة الاقتصاد السوري خلال عقودٍ دون أي تدخلٍ من المؤسسات الدولية، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الاتحاد الأوروبي كانوا قد خفّضوا من مساعداتهم التقنية واستشاراتهم حول السياسات الاقتصادية بعد الأزمة المالية في العام 1986"¹¹⁸، وكان التفكير بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ضرورياً، لاسيما بعد انخراط دولٍ كبيرةٍ فيها كالصين والهند والبرازيل، والشراكات الإقليمية التي تم إطلاقها ضمن المحيط الجغرافي، كالشراكة العربية والشراكة المتوسطية، إضافةً إلى التحديات الدائمة بالاستعداد المستمرٍ لمواجهة مشاريع التسويات التي تسعى إليها إسرائيل مع دول المنطقة، " تتوقع إسرائيل أن تستفيد من مزاياها الاقتصادية المتفوقة، وأن تتخصص داخل المنطقة في الصناعات الغنية بالعلوم وفي التجارة وفي الخدمات، وأن تعزز نشاط البحث والتطوير والتكنولوجيا وخاصة التكنولوجيا الزراعية، وأن تستفيد من العمالة العربية الرخيصة، كما تتوقع تزايد الاستثمارات السياحية فيها بفتح الحدود مع البلدان العربية"¹¹⁹، فشهد العقد الأخير من القرن العشرين تطوراتٍ عالميةٍ كثيرةٍ على صعيد تحرير التجارة الدولية، فتشكّلت منظمة التجارة العالمية وقام الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية كبيرة، ونشأت عدّة مناطق تجارة حرة كالنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)

¹¹⁸ العيطة، سمير (2005). الإصلاح الاقتصادي والدولة والسياسة في سوريا. دراسة قدّمت في المؤتمر الدولي عن الدور المتغير للدولة. (30/أيار/2005).

¹¹⁹ سكر، نبيل. (2007). سورية: الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الأمن. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية (2007/04/10).

وآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) وميركسور (تجمع دول المخروط الجنوبي بأميركا اللاتينية)، فكان لا بُدَّ من العمل للاندماج بحركة التحرر التجاري الدولي بما يتناسب مع الإمكانيات المُتاحة، دون انجرافٍ نحو الإنفتاح الكلي الذي قد يشكِّل صدمةً للاقتصاد السوري غير المهيئ للمنافسة العالمية.

انضمام سورية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا):

سمحت اتفاقية منظمة التجارة العالمية باستثناء التكتلات الاقتصادية من تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية، وبذلك طُرِح موضوع إنشاء منطقة تجارة حُرّة عربية لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية من جهة، ولحماية مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية من جهةٍ أخرى، وقد أقرَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام (1997) البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حُرّة عربية كبرى، تعمل وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أبرمت عام (1981)، وبدأت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري عام (1998) بنسبة تخفيض 10% سنوياً على الرسوم الجمركية لتبادل البضائع ذات المنشأ العربي (بنسبة قيمة مضافة لا تقلُّ عن 40%)، وشهد عام (2005) بدء التنفيذ الكامل للاتفاقية والتحرير الكامل للسلع الزراعية والصناعية من القيود الجمركية والرسوم، وبلغ عدد الدول في الاتفاقية 17 دولة منها سورية، وتخفيض الرسوم 100%.

ومن خلال دراسة الصادرات والواردات السورية إلى دول اتفاقية غافتا خلال عام (2005) تبين أن واردات سورية من هذه الدول قد ازدادت أكثر من صادراتها إليها، فتراجعت نسبة الصادرات السورية إلى دول غافتا من إجمالي الصادرات من 27 % عام (2004) إلى 16 % عام (2005)، في حين تزايدت نسبة الواردات من غافتا إلى إجمالي الواردات من 10 % إلى 12 %، وقد يُعزى السبب لضعف القوة التنافسية للسلع السورية بالسعر والجودة مقارنةً مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى، حيث أن العديد من الدول العربية هم أيضاً أعضاء في اتفاقيات تجارية دولية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية (تونس، الإمارات العربية، قطر، الأردن، عمان، السعودية)، مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية لأسواق هذه الدول إلى جانب المنتجات

العربية مما يساهم بالحدّ من التجارة العربية البينية، " يمكن القول أن أثر التحرير الكامل بحلول 1/2005 وإزالة قوائم المنع والحصر والتقييد في مجال الاستيراد مع الدول الأعضاء، كان له الأثر الواضح في تدفّق العديد من المنتجات إلى السوق السورية"¹²⁰، ولكن بالرغم من عدم تحقّق فوائد سريعة للدخول في اتفاقية غافتا، فكان لتوحيد الأسواق العربية دورٌ هامٌ بالتحفيز على تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير، ولتطوير البنية التحتية وإقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية، ودفعت الإتفاقية للتركيز على الإهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة وزيادة الحصص التسويقية، وسهّلت تدفّق الاستثمار بين الدول الأعضاء وجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية، وفتحت الأسواق العربية أمام المُنتجات السورية.

التوجه السوري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO):

تأسست منظمة التجارة العالمية رسمياً عام (1995) رغم أن آليات عملها تعود لعام (1947) عندما نشأت الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الغات" التي أرست نظم التبادل التجاري العالمي، وسورية من الدول التي وقعت على اتفاقية الغات وانسحبت منها عام (1951) بسبب انضمام إسرائيل، وقد ازداد دور هذه المنظمة ودفعت العولمة معظم الحكومات للابتعاد عن قوانين التحكم في التجارة، والتوجّه نحو قوانين تحرير السوق دون التركيز على خلق آليات رقابية جديدة، فأعطيت أهمية كبيرة للمنظمات العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) في تنظيم قوانين التجارة والاستثمار، أكثر من دور الحكومات، ويعوّل على دورها في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية، بما يُحقّق إلى حدّ بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المُستخدمة في دول العالم، إضافةً لدورها في إزالة القيود والعقبات المُعرقلة للنشاط الاقتصادي بين الدول، فقد قدّمت سورية في (10/ تشرين أول/2001)

¹²⁰ (ببلي وبغاصة). أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل. ورقة عمل قدمت لقسم السياسات التجارية في المركز الوطني للسياسات الزراعية في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (تموز/2008).

طلباً رسمياً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وأكّدت على هذا الطلب خلال عامي (2004/2006)، وتم العمل خلال الفترة (2001/2005) وفق لجانٍ فنيّةٍ وطنيةٍ للإعداد اللازم للانضمام للمنظمة، مع الاستفادة من فرص التدريب التي قدّمتها المنظمات الدّولية، وتم إحداث مديرية منظمة التجارة العالمية ضمن وزارة الاقتصاد عام (2006) وفق مشروعٍ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق، لتكون مركزاً لمتابعة اللجان الفنية وتحضير ما يلزم لعملية الانضمام، وقد تمت الموافقة بتاريخ (04/أيار/2010) باعتبار سورية عضواً مُراقباً يحقُّ لها حضور كافة اجتماعات المنظمة ولا يحقُّ لها التصويت، ويحقُّ لها الاستفادة من المساعدات الفنية المقدّمة من قبل المنظمة مادامت تقوم بتسديد ما يترتب عليها من المساهمة، وكان هذا التأخير بالموافقة لحوالي تسع سنوات بسبب تجميد الطلب من قبل الولايات المتحدة الأميركية ورفضها عرضه على المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

سعي سورية لتوقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية (Euromed):

بدأ مشروع هذه الإتفاقية عام (1995) بمؤتمر برشلونة الأورومتوسطي الذي اقترحته إسبانيا ونظمه الإتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز علاقاته مع الدّول المُطلّة على البحر المتوسط، وطُرح في إطار الإتفاقية التنسيق بين الدّول المُنضمّة إليها بمجموعةٍ من السّياسات، منها يتعلق بالأمن والاستقرار بالمنطقة ومنها سياساتٍ لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافةً إلى تحقيق شروطٍ تجاريةٍ مُتبادلةٍ مُلائمةٍ لشركاء المنطقة.

وطوال الفترة (1995/2003) لم يحدث أيُّ تقدّمٍ يذكر حول الإتفاقية بين الإتحاد الأوروبي وسورية، وفي نهاية عام (2003) أبدت سورية اهتمامها بالإتفاقية فوافقت على أجزاءٍ منها، فنشطت التوجهات السورية لإجراء المزيد من المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، وتبع ذلك صدور قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 1559 في (أيلول/2004) الذي طالب سورية بالخروج من لبنان، وبعد شهرٍ وقّع الإتحاد الأوروبي وسورية بالأحرف الأولى إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية بينهما في بروكسل بتاريخ (19/تشرين أول/2004)، ولكن في (شباط/2005) اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري واتّهمت عدّة أطرافٍ دوليةٍ سورية بهذا العمل،

ولذلك تم تجميد الاتفاقية مع سورية، فأشار الإتحاد الأوروبي في توصية له عام (2006) إلى أن نتائج لجنة التحقيق الدولية المستقلة في اغتيال الحريري ستكون عاملاً حاسماً في التوقيع على الاتفاقية وتصديقها، فتم تأجيل موعد إبرام الاتفاقية بعد أن انتهت المفاوضات بين الطرفين فكان من المنتظر أن ترفع المفوضية الأوروبية نص الاتفاقية إلى المجلس الوزاري للحصول على الموافقة السياسية النهائية عليه، ليتم التوقيع النهائي عليها في احتفال رسمي، وحيث أن الإتحاد الأوروبي ظل يُعتبر الشريك التجاري الرئيسي لسورية بتلك الفترة (في عام 2008 استوردت سورية بقيمة 3.6 مليون يورو من الإتحاد الأوروبي)، فقد تم بنهاية عام (2008) إعادة التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية، وفي (تشرين أول/2009) وافقت دول الإتحاد الأوروبي بالإجماع على توقيع على اتفاقية الشراكة مع سورية، ولكن جواب سورية على ذلك كان بطلب بعض الوقت لبحث الاتفاقية بصورة إضافية، حيث أن مجموعة من التطورات قد حصلت منذ التوقيع المبدئي عام (2004)، فقد دخلت مجموعة من دول أوروبا الشرقية في الإتحاد باقتصاداتٍ مشابهةٍ للاقتصاد السوري، وهذا ما قد يُحمِل الاقتصاد السوري تبعاتٍ سلبيةٍ لم تكن محسوبةً، مما يفرض على سورية في حال إبرام الشراكة أخذ الأمر بالحسبان، خاصةً أن الاتفاقية تُلزم أعضاءها بنمطٍ من العلاقات لفترةٍ طويلةٍ، فكان طلب مهلةٍ من الوقت يهدف لإجراء تعديلاتٍ مُحددةٍ لتلافي الآثار السلبية التي قد تترتب على التوقيع فلم يكن سبباً سياسياً وراء تأجيل التوقيع، "يتخوَّف الخبير الاقتصادي السوري سمير سعيغان، الذي كان عضواً في الوفد الذي تفاوض مع الأوروبيين عام 2004، من أن تكون استفادة سورية من الإمكانيات التي ستخلقها الشراكة محدودةً لعدم توفر الأرضية اللازمة لذلك"¹²¹، وبذلك فقد انتهى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون دون تحقيق تقدُّمٍ كبيرٍ في محاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹²¹ (2009، 6 تشرين ثاني). اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية إيجابية على المدى البعيد. الموقع الاخباري الألماني Deutsche Welle (DW). (<https://www.dw.com>). (استرجعت بتاريخ 28 آب، 2020).

المطلب الثالث: تغيير النموذج الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي:

شهدت فترة التسعينات محاولات للإصلاح الاقتصادي، كزيادة دور القطاع الخاص والاستثمار الخارجي، ومحاولات لإصلاح القطاع العام وبعض التحرير في السياسة السعرية وتشجيع الصادرات، إلا أن تحسّن الإيرادات النفطية التي دعمت الخزينة أبطأت هذه التوجّهات، فقد ولدت شعوراً مؤقتاً بأن الوضع الاقتصادي في تحسّن، ومع بداية فترة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية ببداية الألفية الثالثة، قدّم الفريق الاقتصادي منهجاً مختلفاً بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

ليس هناك تعريفاً واضحاً لهذا التوجّه، ولكنه استنبط من النموذج الاقتصادي الذي انتشر تطبيقه في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وارتبط به النجاح الاقتصادي الألماني المميّز، فهو يحترم السوق الحرّ ويُعارض الاقتصاد المنظم حكومياً وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، إلا أنه يُعارض أيضاً الرأسمالية المطلقة التي لا تسمح للدولة بالتدخل في السوق والاقتصاد، إنه نموذج اقتصادي اعتمدته لودفيج إيرهارد وزير الاقتصاد الألماني (1963/1949)، وفكرته المركزية حماية حرية الاقتصاد والمنافسة الفعّالة مع تعزيز الرخاء والضمان الاجتماعي¹²²، فالنموذج يجمع بين اقتصاد السوق الحر الذي يمثّل قدرة اقتصادية متطورة لتوفير الحاجات، وبين تلافي مساوئ طرق المنافسة الشرسة ومنع الاحتكار واستغلال العاملين، فلا تتصرّف الحكومة سلبياً كما هو في اقتصاد السوق الحرّ، وإنما تتدخل على هامش مجرى الاقتصاد كتحفيز النشاط الاقتصادي ووضع سياسات تضمن منافسة سليمة وسياسات اجتماعية تخصّ العاملين، "إن العمل بنظام السوق الاجتماعي يعني استخدام آليات السوق والاستفادة من مزاياها، مع التحكم الاقتصادي والاجتماعي

¹²² (2018، 18 حزيران). سبعون عاماً على اقتصاد السوق الاجتماعي. موقع وزارة الخارجية الألمانية. <https://almania.diplo.de>. (استرجعت بتاريخ 20 آب، 2020).

وضبطها والحدّ من إضرار تقلُّبها ومعالجة تشوهاتها، ويهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بالتزام مع تخفيف الأعباء المعيشية وقهر مصاعبها على الفقراء¹²³.

تبني منهج اقتصاد السوق الاجتماعي:

ببني اقتصاد السوق الاجتماعي اتجه الاقتصاد السوري بشكل واضح ليكون اقتصاداً مُختلطاً يجمع الدولة والقطاع الخاص، فيأخذ مقوماتٍ له من نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية، فكان الهدف تفعيل آلية السوق التنافسية الربحية مع استمرار العمل لتحقيق التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية، فاققتصاد السوق الاجتماعي يعتمد على ثلاثة قوى تُحقّق له التوازن:

- ❖ الدولة القوية ذات التوجّه الواضح اقتصادياً وسياسياً.
- ❖ قوى السوق ذات التوجه الوطني بما يُعيد إنتاج البرجوازية الوطنية التي تلعب دوراً سياسياً بناءً من جهة واقتصادياً من جهة أخرى، بإحياء القاعدة الصناعية ورعاية مشاريع يعود ريعها للمجتمع.
- ❖ المجتمع الذي يتلقّى نتائج عمل القوتين السابقتين ويمكنه أن يعترض على السياسات الاقتصادية للدولة والقطاع الخاص حين تُمسّ حقوقه ومكتسباته.

وقد حددت الدولة مجالات تدخلها المباشر من خلال عمل القطاع العام وتأهيله، بما يضمن احتكارها للنفط والغاز والكهرباء والمياه والثروة المعدنية والمواد ذات الصلة الأساسية بحياة المواطنين، في حين سمحت أن تتم مشاركة القطاع الخاص في قطاعات حساسة مثل الصحة والتعليم، شريطة أن تبقى يد الدولة هي العليا بما يحقق الضمان الصحي والتعليمي والحياة الكريمة للمواطنين، وينشط القطاع الخاص بمجالات الإنتاج كافة وتكفل الدولة حقوق العاملين في القطاع الخاص بتحديد الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الأسعار

¹²³ الزعيم، عصام. (2005). اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (2005/11/22).

السائدة، فتعزيز اقتصاد السوق وتسليم الريادة للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية لا يلغي دور الدولة، بل يفرض عليها دوراً جديداً بالسعي لتعزيز القدرة التنافسية وحماية الطبقات الفقيرة.

وقد جاءت الخطة الخمسية العاشرة لئرسخ توجهات الدولة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي بإدماج القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات، وتم طرح مبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التنمية، " تقوم فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي على أن تُترك حُرّية المبادرة والإنتاج والتوزيع وإقامة المشاريع وكل ما له علاقة بالمبادرة الفردية للأفراد، ولكن في نفس الوقت يجب أن نحافظ على حقوق المجتمع من خلال جُملة إجراءاتٍ تصحيحيةٍ أو تدخليةٍ في العملية الاقتصادية باستخدام القطاع العام والسياسات المالية وغير ذلك، إن دور الدولة لم يتراجع أبداً على صعيد كبرى الدول ومنذ الثمانينات وفي ظل تقدّم النظام الرأسمالي، ولكن ذلك الدور كان يختلف بالأساليب من دولةٍ لأخرى وتبعاً لمستوى التقدّم الاقتصادي"¹²⁴.

جذب الاستثمارات كهدفٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ في سورية:

مع التوجه لمفهوم السوق الاجتماعي وطرح شعار (التجارة قاطرة النمو)، وباعتبار أن التجارة النشطة لا يمكن أن تتحقّق دون ركيزةٍ استثماريةٍ فحقيقة التوجهات هي أن (الاستثمار قاطرة النمو)، فالاستثمار يعني قيام المشروعات في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية بما يوفّر الإنتاج لتلبية طلبات جزءٍ كبيرٍ من حاجة السوق المحليّة وتحقيق فائضٍ تصديريٍّ، كما يخلق الاستثمار فرص عملٍ تمتصّ اليد العاملة المتزايدة، ويوفر فوائض ماليةً للحكومة والقطاع الخاص يتم إعادتها إلى السوق عند استخدامها لتأمين احتياجاتهم، فتزداد القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ويتم توسيع الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة، فكان العمل

¹²⁴ نجمة، إلياس. (2006). دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي. ندوة أقامها اتحاد نقابات العمال السوري (22/أيار/2006).

لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات وتقديم مزايا وإعفاءات، " حدّد السيد الرئيس بشار الأسد الاستثمار كهدف وطني، ذلك لأن الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر يُشكلان المحرك الأقوى والأضمن لتحقيق تنمية مُستدامة"¹²⁵، وحيث راعت التشريعات التي أُحدثت خلال الفترة (2010/2000) العوامل الجاذبة للاستثمار، ومع استقرار سعر الصّرف وإحداث المصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية، وبوجود مزايا للاستثمار أهمها توفر الموارد وقوة العمل ووجود فرص استثمارية غير مستغلة، فقد كان الجو الاستثماري في سورية مُؤمّلاً للاقلاع، ولكن ما كان يعكر المناخ الاستثماري هو الوضع الإقليمي، باستمرار الوضع المتأزم في العراق منذ الإحتلال الأمريكي عام (2003)، وتفاقم التوترات في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء عام (2005)، والتهديدات الإسرائيلية المستمرة والعقوبات الأمريكية التي لم تتوقف، وحيث تضافرت هذه الأسباب الخارجية مع البطء الداخلي في معالجة مسائل البيروقراطية والفساد الإداري، فبقيت الاستثمارات الخارجية القادمة محدودةً واتجهت بمعظمها إلى مشاريع ريعية، "بعد مرور نحو 40 عاماً على إعلان ليما الصادر عن الدّول الأعضاء في اليونيدو في المؤتمر العام الثاني للمنظمة في عام 1975، الذي أعربوا فيه عن اقتناعهم الراسخ بدور الصناعة كأداة دينامية للنمو الضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للبلدان النامية لا سيما أقلّ البلدان نمواً، فقد صمدت المبادئ الأساسية التي قام عليها أمام اختبار الزمن: فالتصنيع يظل طريقاً لا غنى عنه للتنمية، فالصناعة تزيد من الإنتاجية وتولّد الدخل بما يؤدي إلى الحد من الفقر وتوفير الفرص للاندماج الاجتماعي"¹²⁶، أما الاستثمار الداخلي فزادت مشاريع القطاع الخاص عن 600 مشروع محدث سنوياً، كما بالجدول رقم (4)¹²⁷:

¹²⁵ الكفري، مصطفى. (2008). مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. دراسة معدة من مدير عام هيئة الاستثمار السورية (2008/3/18).

¹²⁶ مجموعة باحثين. (2013). تقرير التنمية الصناعية لعام 2013. التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

¹²⁷ المجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء بسورية للأعوام (2000-2011) - الفصل الخامس - جدول (12/5).

عدد المشاريع الصناعية المنفذة سنوياً للقطاع الخاص خلال الفترة (2000-2010)											
الصناعة/سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعات الغذائية	122	145	206	210	328	380	323	246	301	266	304
الصناعات الكيماوية	149	159	162	175	207	247	246	162	196	201	390
الصناعات الهندسية	102	100	119	123	127	140	117	131	129	160	174
صناعة الغزل والنسيج	217	196	227	187	244	227	240	146	179	130	118
المجموع	590	600	714	695	906	994	936	685	805	757	986
(جدول رقم 4)											
البيانات الواردة ضمن المجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2000-2011)											

وهناك مجالات عديدة غير مشبعة لفرص استثمارية متاحة لخوضها من قبل المستثمرين، أهمها:

- صناعة المولدات والمحركات الكهربائية والقطع التبدلية بأنواعها ووحدات التحكم الإلكتروني.
- صناعة آلات للغزل والنسيج وصناعة الشعيرات المستخدمة في إنتاج الخيوط الصناعية.
- صناعة أجهزة التكييف والتدفئة المركزية وأجهزة التبريد، والبرمجيات والإلكترونيات ومستلزماتها.
- صناعة آلات التعبئة والتغليف، وتعمير السفن ومراكب الصيد، والصناعات البترو كيمياوية.
- مشاريع أبنية الري والمكننة الزراعية والبذار المحسن والمبيدات الزراعية والاستثمار في مجال الغابات.
- زراعة النباتات الطبية والعطرية واستخلاص المادة الفعالة منها، وتعبئتها، وصناعة العصائر والمعلبات.

خلاصة الفصل الثاني:

إنَّ تطور الاقتصاد السوري كان مُرتبطاً ومُتأثراً على الدوام بالتغيُّرات السياسية، وقد تغير دور الدولة الاقتصادي تبعاً لظروف البلد وارتباطاته الخارجية، فعملية تحرير الاقتصاد ليست مسألة بسيطة وقد تُخلف آثاراً اجتماعية كبيرة جداً، ومن الصَّعب القيام به بظروفٍ سياسية غير مستقرّة، ولذلك فإنَّ الدور التَّدخُّلي للدولة في الاقتصاد كان وما يزال قائماً، علماً بأنَّ السِّياسات التَّدخُّلية إذا لم تتمتع بالمرونة الكافية والمراجعات المستمرة، فقد تؤدي لعرقلة عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: تأثير الحماية الاقتصادية على الاقتصاد السوري خلال الأزمة (2011/2019)

بدأت الأزمة في سورية عام (2011) كنتيجةً لتشابك مجموعةٍ من العوامل الداخلية والخارجية، فكانت أزمةً حادةً وعميقةً طالت تأثيراتها كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فقد تحولت الاحتجاجات المطالبة التي ظهرت في بعض المناطق السورية إلى نزاعٍ مسلحٍ، "النزاع في سورية الذي بدأ بمطالب الإصلاح السياسي ولكنه ما لبث أن تحول إلى صراعٍ جيوسياسي مسلحٍ انخرطت فيه قوى إقليمية ودولية، ما أدى إلى تحولاتٍ عميقةٍ على جميع مستويات الدولة والمجتمع"¹²⁸، وانعكس النزاع على تدهور الوضع الاقتصادي، وشهد الاقتصاد السوري تحولاتٍ سلبيةٍ كبيرةٍ في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فهبطت مؤشرات النمو والمتغيرات الاقتصادية لمستوياتٍ قياسيةٍ متدنية، وكان لها أثرٌ بالغٌ في تراجع الوضع المعيشي للسكان، فأدى تراجع الوضع الأمني إلى توقُّفٍ عددٍ كبيرٍ من الفعاليات الاقتصادية عن العمل، ونزوح المواطنين بكثرة، بالإضافة إلى ارتفاع العجز في الجبايات وتراجع الإيرادات العامة، مع زيادة الإنفاق الحكومي لتمويل العمليات العسكرية، فنتج عن ذلك ضعفٌ في موارد الدخل والتحول إلى البطالة لدى شريحةٍ كبيرةٍ، وارتفاعٌ في معدلات الفقر، وبعد أن وصلت معدلات نمو الاقتصاد قبل الأزمة إلى (5.2%) سنوياً خلال (2006-2010)، والتي اعتُبرت الأعلى بين الدول العربية وشمال أفريقيا بحسب تقريرٍ صادرٍ عن منظمة الإسكوا، مما وضع الاقتصاد السوري في المرتبة الثالثة عربياً من حيث معدلات النمو المُتحققة، تراجع النمو خلال الأزمة إلى المرتبة ما قبل الأخيرة، فكانت سورية متقدمة فقط على الصومال بالمرتبة (175) بين دول آسيا وأفريقيا وفق تقريرٍ صادرٍ عن البنك الدولي عام (2017).

¹²⁸ تصريح لمديرة برنامج "الإسكوا" روى ناصر الدين في فيديو لها لدى نشر تقرير الإسكوا لعام 2020 بعنوان (سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، نهاية للنزاع ومستقبل أفضل لجميع السوريين والسوريات أمر ممكن).

وبالرغم من تغير الظروف الاقتصادية خلال الأزمة استمر تطبيق سياسات الحماية الاقتصادية، ولكن سياسة الحماية لا تكفي فالسبيل الوحيد للنهوض بالواقع الاقتصادي بعد الأزمة العنيفة هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي (النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة)، ووضع خطط شاملة لتحقيق تنمية اقتصادية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي بفترة زمنية طويلة نسبياً، ويحدث بنتيجتها تحسُّ في دخول وأوضاع المواطنين مع تزايد قدرات الاقتصاد القومي، " يُقصد بكلمة (عملية التنمية) ذلك التفاعل القوي الذي يعمل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها، والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي، وهي في حد ذاتها تغيرٌ معيَّنٌ طويل الأمد"¹²⁹، ويكون ذلك بتجاوز معوقات النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية المتراكمة التي عمقتها الأزمة، فتناول هذا الفصل تحليلاً للواقع الاقتصادي خلال الأزمة (2011/2019)، بثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية في سورية خلال الأزمة:

خلال الأزمة اتبعت سياسات اقتصادية مرتجلة ومتقلبة، لم تناسب جميعها تحسين الوضع الاقتصادي، ويعرض هذا المبحث لأهم العقوبات الاقتصادية، وأهم السياسات النقدية والمالية المتبعة خلال الأزمة.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الحماية الاقتصادية خلال الأزمة:

دراسة سياسات الحماية خلال الأزمة، وفقاً لأهم أدواتها المطبقة بالاقتصادات العالمية.

المبحث الثالث: المعوقات الحالية للنمو الاقتصادي في سورية:

دراسة وتحليلاً لأهم معوقات النمو في سورية.

¹²⁹ بالدوين، ميري. (1998). *التنمية الاقتصادية*. (جرائنت اسكندر، مترجم). (ط.1). مصر: الدار القومية للطباعة والنشر.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية في سورية خلال الأزمة

من الطبيعي عند حدوث الأزمات أن تتغير السياسات الاقتصادية المتبعة، وذلك بهدف معالجة الحالات الطارئة، ولكن بسبب طول أمد الأزمة السورية وما رافقها من عقوبات اقتصادية دولية، فالسياسات الاقتصادية لم تستقر حتى الآن، رغم مرور أكثر من عشرة أعوام على بدء الأزمة، وسيناقش هذا المبحث توجهات السياسات الاقتصادية في سورية خلال الأزمة من خلال ثلاثة مطالب، هي:

✓ المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية خلال الأزمة وآثارها:

يتم إلقاء الضوء من خلال هذا المطلب على أهم العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية خلال الأزمة، والأهداف التي قصدها الدول المصدرة لهذه العقوبات، والآثار المترتبة عليها.

✓ المطلب الثاني: السياسات النقدية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):

يعرض هذا المطلب لأهم التغيرات في السياسة النقدية المتبعة في سورية خلال الأزمة.

✓ المطلب الثالث: السياسات المالية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):

يناقش الإيرادات العامة في الموازنة السورية قبل الأزمة، وأهم التغيرات التي حدثت عليها خلال الأزمة، وانعكاسات ذلك على تغير النفقات العامة في الموازنة خلال الأزمة

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية خلال الأزمة وآثارها:

تمثل العقوبات الاقتصادية: مجموعة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو عدة دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو دول أخرى، أو على حزب أو شركة أو كيان، بقصد منع أو تقييد جزء من عمليات التبادل الاقتصادي معها، وذلك استناداً إلى مقومات تشير إلى قيام الجهة المُعاقبة بأعمال عدوانية، أو تصرفات يمكن اعتبارها تشكّل تهديداً للسلم الدولي، ويمكن ألا يكون فرض هذه العقوبات مُستنداً إلى وقائع أو حقائق فعلية، وإنما قد تهدف العقوبات الاقتصادية إلى دفع الجهة المُعاقبة إلى تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

وتشمل العقوبات الاقتصادية أشكالاً مختلفة، فقد تكون بإيقاف تصدير منتجات تجارية مُحددة، أو المقاطعة برفض استيراد مُنتجات مُعيّنة، أو تكون العقوبات بإيقاف القروض والاستثمارات أو تجميد الحسابات، وقد تشمل القيود على التجارة الدولية، "إن الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى في حالة عدم وجود حرب مُعلنة، يعتبرها الرأي الغالب في الفقه الدولي مشروعاً، لأنها لا تُشكّل في حدّ ذاتها أيّة مخالفة لأحكام القانون الدولي وإن كانت تُعدّ من الأعمال غير الودية"¹³⁰، وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم استخداماً لهذه العقوبات وتتبعها تجاه معظم خصومها كأداة لدعم سياستها الخارجية وإرغام حُكّام الدول المُستهدفة على تعديل سياستهم، "في حين طبّقت عصابة الأمم والأمم المتحدة مجتمعتان عبر ثلاثة أرباع القرن العقوبات الاقتصادية على نحو متفرّق، فرضتها الولايات المتحدة مراراً وبقوة دعماً لسياستها الخارجية"¹³¹.

¹³⁰ بو بكر، خلف. (2016). العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر. مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الشهيد حمّو الخضر الوادي الجزائر، العدد (13). الصفحة 111-124.

¹³¹ Simons, Geoff. (1998). The Scourging of Iraq (sanctions, law and natural justice). London: Macmillan Press, second edition.

دور الأمم المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية:

في السنوات الخمس والأربعين الأولى بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة لم تصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات الاقتصادية إلا في حالتين هما: روديسيا (1966) وجنوب أفريقيا (1977)، ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة لجأ مجلس الأمن بصورة متزايدة إلى العقوبات الاقتصادية، ففرض عقوبات على العراق وعلى يوغوسلافيا السابقة وعلى هايتي والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان، فعقوبات الأمم المتحدة يُمكن أن تُفرض في زمن السلم كما تُفرض في أوقات النزاع المسلح¹³²، وحيث توجد العديد من البروتوكولات والإعلانات الصادرة عنها تمنع استخدام الغذاء كأداة ضغط، نرى أن العقوبات الاقتصادية التي طُبقت على سورية كانت موجّهة بشكل مباشر لتجويع الشعب، "ينبغي ألا يُستعمل الغذاء أداة للضغط السياسي والاقتصادي ونؤكد... ضرورة الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب وغير المتفقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تهدد الأمن الغذائي"¹³³.

العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية:

تم فرض أول عقوبات عام (1979) حين وضعت سورية على لائحة الإرهاب، ففرضت عقوبات بمنع تصدير الأسلحة وتقييداً لتصدير سلع التكنولوجيا للبضائع التي تزيد قيمتها عن مليون دولار أمريكي، ثم فرضت في عام (1981) حظراً على استفادة سورية من المساعدات الأميركية، وبهدف الضغط عليها لعدم التدخل بالسيادة اللبنانية، طُبقت مجموعة جديدة عام (2004) تفرض حظراً على معظم الصادرات الأمريكية إلى سورية (تحتوي مكوناً أمريكياً بنسبة 10% فأكثر ما عدا الطعام والدواء)، وحظراً على الشركات الأمريكية للعمل في سورية، وتم خفض العلاقات الدبلوماسية، وتم تجديد العقوبات عام (2010) بعد أن أضافت عام (2006) عقوبات ضد المصرف التجاري السوري.

¹³² سيغال، أنا. (1999/12/31). العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية. المجلة الدولية للصليب الأحمر، ال عدد836.

¹³³ إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي تبنته قمة الغذاء العالمية في 13/تشرين ثاني/1996.

وبعد حوالي شهر ونصف على بدء الاحتجاجات بسورية (آذار/2011) فقط، وقبل أن تتبلور الرؤيا حول ردود فعل الحكومة، سارع الرئيس الأمريكي لإصدار عقوبات اقتصادية جديدة في (29 /نيسان/2011)، فشملت العقوبات مسؤولين حكوميين ومؤسسات عامة، وتضمنت تجميداً للأموال وحظراً للتعاملات التجارية، وفي (18/أيار/2011) وسّعت تلك العقوبات، واستمرت العقوبات الأمريكية على أشخاص وكيانات بالتزايد منذ اندلاع الأزمة دون توقّف، وفي (15/كانون أول/2019) أقرّ مجلس الشيوخ ما سُمّي بقانون قيصر ودخل بالتنفيذ في (17 /حزيران/2020)، بهدف زيادة العزلة المالية والاقتصادية والسياسية لسورية ومحاصرتها، وقد تضمّن القرار إجراءات يمكن أن تطلّ مصرف سورية المركزي، كما منح القرار الحق للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات قد تطلّ كلّ شخصٍ أو كيان أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية.

العقوبات الاقتصادية الأوروبية على سورية:

قبل بدأ الأزمة عام (2011) لم تكن دول الاتحاد الأوروبي قد اتخذت عقوبات اقتصادية سابقة على سورية، باستثناء بعض العقوبات المتفرقة التي فرضتها فرنسا وبريطانيا كإجراءات محدودة لم تُمثّل عقوبات واسعة الطيف، فكانت العقوبات المفروضة في (أيار/2011) هي الأولى من نوعها بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وشمل الحظر شراء واستيراد ونقل النفط والمنتجات النفطية الأخرى من سورية، وحظراً لتوفير الخدمات المالية أو التأمينية لهذه المعاملات، وتم منع تصدير النقد السوري المطبوع في أوروبا، وفي (14/تشرين الثاني/2011) تم تجميد القروض التنموية التي منحها بنك الاستثمار الأوروبي لسورية، وقد تابعت العقوبات الاقتصادية الأوروبية مع استمرار الأزمة.

العقوبات الاقتصادية العربية على سورية:

أصدرت جامعة الدول العربية في (27/تشرين الثاني/2011) قرار رقم (7442) بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب حزمةً من العقوبات، وتم إقرار تجميد الأرصدة للحكومة السورية، ووقف التعاملات المالية معها، وتم تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية، ووقف رحلات الطيران من وإلى سورية.

الأهداف التي سعت إليها الدول التي ساهمت بفرض العقوبات الاقتصادية على سورية:

تحت غطاء ادعاءاتٍ كثيرةٍ اتَّسمت بالتحيز وعدم الموضوعية، سوَّغت الدول التي فرضت العقوبات الاقتصادية على سورية مبرراتها، للضغط على الدولة كيائاً وشعباً بحُجَّة العمل على تحسين الواقع السياسي والاجتماعي للبلد، ولكن العقوبات كانت تهدف إلى تحقيق جُملةٍ من الأهداف قادت سورية إلى وضعٍ أسوأ بكثيرٍ مما كانت عليه، نلخص أهمها بالتالي:

1. **الضغط السياسي:** بتحجيم العلاقات الدبلوماسية وتركيز العقوبات على مسؤولين في مواقع السُّلطة، لمحاولة عزل أجهزة الدولة الفاعلة والضغط عليها للقبول بشروط وإملاءات الدول التي تفرض العقوبات.
2. **استهداف القدرة المالية للدولة:** بحظر شراء وبيع النفط والمشتقات النفطية من وإلى سورية، وإيقاف تدفُّق الاستثمارات الخارجية والضغط لإيقاف الاستثمارات القائمة، وتجميد الأرصدة الحكومية.
3. **استهداف النظام النقدي السوري:** بفرض القيود على التحويلات الخارجية والامتناع عن تسليم سورية نقدها المطبوع للتلاعب بأسعار الصَّرف وتقليص حجم السيولة لزعزعة ثقة المواطنين ونشر الهلع.
4. **محاولة شلِّ القدرة الاقتصادية للدولة:** بتقييد عمليات الاستيراد والتصدير والتأثير على حجم الانتمان والتأمين، وفرض عقوباتٍ على الشركات الخارجية، ووقف الدعم الفني أو المساعدات الممنوحة للدولة.

الآثار المترتبة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية:

استهدفت العقوبات بشكلٍ رئيسي قطاع النفط والطاقة عموماً، فقبل الأزمة كانت الإيرادات النفطية تُشكِّل نحو 22% من إيرادات الموازنة العامة، وأدَّى توقُّف هذه الإيرادات للسحب من الاحتياطات، وبطول الأزمة تم استنزاف هذه الاحتياطات، ويُبين الجدول رقم (5) قيم الصَّادات والمستوردات النفطية عام 2010¹³⁴:

قيم الصَّادات والمستوردات النفطية في سورية عام 2010

¹³⁴ المجموعة الإحصائية لعام 2010 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية - الفصل التاسع - جدول (7/9).

قيم الصادرات	قيم المستوردات	
254,394,729,000	133,235,371,000	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما
-	21,511,833,000	غاز طبيعي ومصنوع
261,932,527,000	159,609,728,000	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
516,327,256,000	314,356,932,000	المجموع بالليرة السورية
11,103,811,957	6,731,411,820	القيمة المعادلة للمجموع بالدولار الأمريكي *
جدول رقم (5)		
* تم احتساب القيم بالدولار الأمريكي من قبل الباحثة على أساس سعر صرف الدولار: للمستوردات 46.70 ل. س وللصادرات 46.50 ل. س حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.		

كما أثرت العقوبات على قطاع النفط بشكل مباشر في توازن الاقتصاد الكلي بتأثيرها على معدلات التشغيل، ولأهمية إيراداتها بالعملة الأجنبية التي كانت تمول الجزء الأعظم من المستوردات بما يقارب 3.5 مليار دولار، وبالتدريج اضطرت الدولة للتخلي عن دورها بتوفير العملة الأجنبية لمستوردي القطاع الخاص لمعظم السلع باستثناء الغذائية الأساسية منها، مما انعكس سلباً على سعر الصرف بالتزامن مع تأثير العقوبات على النظام المصرفي والمالي، التي أدت لارتفاع تكاليف المعاملات والمستوردات بسبب الوسطاء وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتحول جزء كبير من الطلب على العملة الأجنبية للسوق غير النظامية، فانعكس ذلك على أسعار السلع والخدمات الأساسية، فعمل الاقتصاد الوطني بمستوى دون طاقته الفعلية بكثير، " نجم هذا التفكير الاقتصادي عن عدة عوامل، أولاً: تسببت العقوبات التي فرضها الغرب ولاسيما على تصدير النفط إلى أوروبا بخفض الإيرادات الحكومية إلى حد كبير، وبغزل النظام المصرفي عن الغرب، ثانياً: ألحق العنف المتزايد أضراراً بالإنتاج والبنى الأساسية، وكانت نقطة التحول استيلاء الجماعات المسلحة على حلب، حيث نُهب القطاع الصناعي وغادرت مشاريع الأعمال المحلية إلى تركيا، وأخيراً

فقدت المناطق الشرقية المنتجة للهيدروكربونات والحبوب لصالح المسلحين¹³⁵، ولجهة امتناع المطابع الأوروبية عن إرسال العملة المطبوعة، فلم تكن سورية تعاني نقصاً في السيولة فالنقد خارج المصارف أكثر من 90% من النقد المُصدّر، كما أن المصرف المركزي تمكّن من إيجاد مطابع بديلة في روسيا الاتحادية. المتضرّر الأكبر من العقوبات الاقتصادية هو الشعب السوري:

بَرَّرت الدُول التي أقرّت العقوبات الاقتصادية على سورية، بأن هذه العقوبات تم انتقاؤها بذكاءٍ حتى لا تؤثر على الشعب، ولكن من حيث التطبيق لا توجد عقوباتٍ موجّهةً وبهدفٍ انتقائي في المجال الاقتصادي، لأنها لا تؤثر على أجهزة الدولة بالقدر الذي تؤثر فيه على معيشة الشعب بشكلٍ أساسي، "قانون قيصر .. هو ليس حالةً منفصلةً عن كلّ ما سبقه، هو جزءٌ من مراحل أخرى من الحصار سبقته بسنواتٍ وكان لها آثارٌ بالغة الضرر على السوريين، وكانت تتصاعد بشكلٍ مستمر، وعملية التصعيد لخلق الشعب السوري كانت مستمرةً معه ومن دونه"¹³⁶، علماً أنه لا توجد تجارب في التاريخ المعاصر تُبين أن العقوبات الاقتصادية قد أسقطت نظاماً، ما يعني فقدان المُبرر لاستمراره واعتماده، فهو مجرد عقوبةٍ جماعيةٍ أو وسيلةٍ لتحقيق أغراضٍ أو مآرب سياسيةٍ أخرى، "تُبقي العديد من الدُول، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الدولية المفروضة على وكالاتٍ حكوميةٍ سورية وعلى أفراد سوريين، وتؤثر هذه العقوبات على نحوٍ مباشر أو غير مباشر على معظم قطاعات الاقتصاد"¹³⁷.

¹³⁵ (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. تقرير صادر عن الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). الموقع الالكتروني www.unescwa.org (استرجع بتاريخ 2020/10/02).

¹³⁶ خطاب الرئيس بشار الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب بتاريخ (12، آب، 2020)، موقع الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، (<https://www.sana.sy>)، (استرجعت بتاريخ 9، تشرين ثاني، 2020).

¹³⁷ (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. مرجع سابق.

المطلب الثاني: السياسات النقدية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):

برزت منذ بداية الأزمة تغييراتٌ حدثت في السياسة النقدية بسرعةٍ أكبر من التغييرات التي طالت السياسات الاقتصادية الأخرى، فالسيولة النقدية وسعر الصرف يُعتبران من أكثر العناصر حساسيةً، وعلى الدُول أن تُسارع في التدخل للعمل على استقرارهما لما لهما من انعكاساتٍ مباشرةٍ على المستوى العام للأسعار، وعلى الاستقرار الاجتماعي الذي يضطرب بشكلٍ مترافق مع حالة الهلع التي تصيب المواطنين خلال الأزمات مع بدأ تدهور قيمة العملة المحليّة، وقد قُدرت الموجودات النقدية لمصرف سورية المركزي بالعملة الأجنبية بداية عام (2011)، بحوالي (20.4) مليار دولار أمريكي، وفق ما يبينه الجدول رقم (6) التالي¹³⁸:

الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية وفق قائمة المركز المالي لمصرف سورية المركزي بالليرة السورية بتاريخ 2010/12/31	
14,012,094,972	الموجودات من النقد بالعملات الأجنبية
1,143,371,334	الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية - البنوك المركزية
5,857,702,765	الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية - البنوك التجارية
54,876,569,613	الحسابات لأجل بالعملات الأجنبية - البنوك المركزية
152,387,491,031	الحسابات لأجل بالعملات الأجنبية - المصارف التجارية
228,277,229,715	المجموع بالليرات السورية
20,381,895,510	المجموع بالدولار الأمريكي *
جدول رقم (6)	
* تم احتساب قيم الدولار الأمريكي من قبل الباحثة بسعر الصّرف الرسمي لعام 2010 (11.20 ل.س) ومعادله من باقي العملات	

وكان سعر الصّرف وفق نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي مُستقرّاً نسبياً حوالي (46.5 ل.س) مقابل الدولار الأمريكي، وسعر الصّرف بالسوق غير النظامية حوالي (50 ل.س) مقابل الدولار الأمريكي، والودائع المصرفية توفر نسبة سيولةٍ جيدةٍ، كما يبين الجدول (7) التالي¹³⁹:

¹³⁸ قائمة المركز المالي الصادرة عن مصرف سورية المركزي، الموقوفة بتاريخ (2010/12/31).

¹³⁹ المجموعة الإحصائية لعام 2011 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية - الفصل الثالث عشر - جدول (14/13).

قيم ودائع المصارف المحلية السورية* في نهاية عام 2010	
الودائع بالليرة السورية	1,207,186,000,000
الودائع بالقطع الأجنبي# (دولار أمريكي)	17,115,089,286
جدول رقم (7)	
* لا تتضمن التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية.	
# تم تقييم مجمل العملات بما يعادلها بالدولار الأمريكي.	

وتجلت التغيرات في السياسة النقدية خلال الأزمة على عدّة محاور، أهمّها:

أولاً: تغيّرات سعر الصّرف الرسمي وأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي:

منذ بدأ الاحتجاجات عام (2011) كانت تغيّرات سعر الصّرف بالسوق غير النظامية تتسارع، فقرّر مصرف سورية المركزي التدخّل المباشر في السوق للحدّ من هذه التغيرات، وذلك ببيع القطع الأجنبي للمواطنين والتجار عبر المصارف ومؤسسات الصرافة وفق آليات وضوابط محدّدة لتأمين الحاجات الملحة بالعملات الأجنبية (كمصاريف السفر والدراسة والاستشفاء الخارجي وغيرها)، إضافةً إلى تمويل المستوردات للقطاعين العام والخاص، وذلك بغية ضبط حالة الهلع وطمأننة المواطنين، ورغم استمرار المصرف المركزي ببيع العملات الأجنبية في السوق، وانفاقه مبالغ كبيرة من احتياطياته خلال عدّة أشهرٍ للمحافظة على سعر الصّرف، فقد بقي الفارق حوالي (15 ل.س) بين سعر الصّرف الرسمي الذي وصل إلى (55.5 ل.س) بأواخر عام (2011)، وسعر صرف السوق غير النظامية الذي كان حوالي (70 ل.س)، فخفّف المصرف المركزي من اتباع هذه السياسة المفتوحة وعمل على التشدّد بالرقابة على بيع العملات الأجنبية، وانتقل إلى البيع لمؤسسات الصرافة بهدف تمويل العمليات التجارية وفق أسلوب المزادات وجلسات التدخّل المغلقة، مع الاستمرار ببيع المواطنين للعمليات غير التجارية الضرورية، فصدر قرار مصرف سورية المركزي رقم 1594/ل.أ تاريخ (20/تشرين أول/2011) القاضي ببيع القطع الأجنبي على شكل شرائح إلى مؤسسات الصرافة المرخصة عبر مزادات علنية، فكان أوّل مزادٍ قد تم بتاريخ (25/تشرين أول/2011)، " إن المزاد افتتح بالإعلان عن بيع شريحة بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، حيث تقدّم المشاركون في المزاد

بعروضهم وانتهى المزاد ببيع شريحة بقيمة 4,950,000 دولار أمريكي عند سعر اقتطاع 30ر51 ليرة سورية للدولار وتراوحت أسعار العروض الفائزة بين 52 ل.س وسعر الاقتطاع المذكور¹⁴⁰، وتكررت المزادات كإشارة من المصرف المركزي على استقرار الوضع الاقتصادي، واستعداده التام للدفاع عن استقرار سعر صرف الليرة السورية، والتأكيد على قوتها ومتانة الاقتصاد الوطني، وشارك المصرف المركزي بتشكيل دوريات رقابية مع جهات أمنية مختصة، قامت بجولات على الأسواق، بناءً على معلومات تتعلق بالمُتلاعبين بأسعار الصّرف، فكان لهذه الجولات تأثير سريع، بتوقيف عددٍ من الأشخاص كانوا يمارسون تلاعباً بتحويل وصرافة العملات، دون التزام بالضوابط الناظمة.

ومع بداية عام (2012) استمر تراجع سعر الصّرف، وبالرغم من ذلك أصدر المصرف المركزي تعميماً إلى المصارف المحليّة بتاريخ (23/كانون ثاني/2012) استناداً إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1131 تاريخ (18/كانون ثاني/2012)، تضمّن الطلب إلى المصارف الاستمرار بتنفيذ عمليات بيع القطع الأجنبي للغايات التجارية وغير التجارية وفق الأنظمة النافذة، وللحدّ من هروب العملات الأجنبية صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 816/م.ن/ب1 تاريخ (2/شباط/2012) فسمح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وتغذيتها بجميع وسائل الدفع، ومع استمرار تراجع قيمة الليرة السورية أصدر المصرف المركزي قرار رقم 1481/ل.أ تاريخ (14/تشرين أول/2012) بتدخّله بسوق القطع بائعاً وشارياً من خلال المصرف التجاري السوري، وأصدر المصرف المركزي نشرة أسعار صرف خاصّة لغاية البيع بسعر التدخّل. وفي بداية عام (2013) كان سعر الصّرف في السوق غير النظامية قد تجاوز (94 ل.س)، وفي الأسبوع الثاني لشهر آذار تجاوز لأول مرة سعر المئة ليرة، ليتسارع بشكل كبير فيصل منتصف أيار إلى (140

¹⁴⁰ (27، 2011 تشرين أول). مصرف سورية المركزي يتدخل في سوق القطع الأجنبي. موقع جريدة الثورة السورية. (<http://archive.thawra.sy>). (استرجعت بتاريخ 13 تشرين ثاني، 2020).

ل.س)، فأصدر المركزي بتاريخ (15/أيار/2013) قراراته ذوات الأرقام (506،507،508،509)¹⁴¹، فرض بموجبها على مؤسسات الصرافة والمصارف تسليم جميع الحوالات الخارجية الواردة للأغراض غير التجارية (التي كانت إيراداتها تُقدَّر وسطياً بـ 4 مليون دولار أمريكي في اليوم) إلى مُستلميها بالليرة السورية، على أن يتم بيع القطع الأجنبي إلى المصرف المركزي لحصر واردات الحوالات الخارجية لديه، وحدد المركزي سعراً أعلى لتسليم الحوالات الخارجية من سعر الصَّرف الرسمي لجذب أكبر قدر ممكن من الحوالات عبر القنوات النظامية (المصارف وشركات الصرافة المرخصة)، ومع استمرار انخفاض قيمة الليرة اتَّبع المركزي سياسة التغيير المُستمر لسعر الصَّرف الرسمي وسعر صرف الحوالات، وتعددت نشرات أسعار الصَّرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتسبَّب الخوف من الانخفاض المستمر لقيمة الليرة السورية إلى توجُّه الكثير من المواطنين لدولة مُدَّخراتهم وتعاملاتهم فزاد الطلب على القطع الأجنبي، وبلغ تضخم أسعار المستهلك عام (2013) نسبة (89.6 %) مقارنةً بعام (2012)¹⁴²، فصدر المرسوم التشريعي رقم (54) لعام (2013) لمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلةٍ للمدفوعات أو لأي نوعٍ من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، ومنع المرسوم عرض السلع والمنتجات والخدمات وغيرها من التعاملات التجارية بغير الليرة السورية، وتم التشدُّد بتطبيق هذا المرسوم برقابةٍ مُستمرةٍ وفق جولاتٍ أمنيةٍ مكثَّفةٍ بُغية ضبط السوق ووقف انخفاض قيمة الليرة.

ومع زيادة التشدُّد بتطبيق العقوبات الاقتصادية الدَّولية، وزيادة حِدَّة المعارك المُسلَّحة وتوسُّعها لتستنزف المزيد من الفعاليات الإنتاجية، تضاءلت موارد القطع الأجنبي لانخفاض قيمة الصَّدرات لاسيما النفطية، وتراجعت التحويلات الخارجية عبر المصارف وشركات الصرافة بسبب العقوبات، في حين ازداد الطلب

¹⁴¹ القرارات منشورة على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي (www.cb.gov.sy).

¹⁴² الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء في سورية (www.cbssyr.sy).

على القطع الأجنبي لتمويل المستوردات والمشتقات النفطية، فتبنّى المصرف المركزي سياسة دعم المستوردات من السلع الأساسية والمشتقات النفطية، وأصبح يُموّلها بسعر الصّرف الرسمي، مما تطلّب استنزاف المزيد من الاحتياطات بالقطع الأجنبي، ورغم محاولة الضغط لترشيد المستوردات، فخفضت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من منح إجازات الاستيراد للعديد من السلع لاسيّما الكمالية، ولكن كان من الصعب ضبط السوق، فتم تأمين معظم المواد والسلع الممنوع استيرادها تهريباً عبر القنوات غير النظامية، فالعمليات القتالية فتحت الحدود على عمليات التهريب بشكلٍ كبير.

ونتيجة ضعف فُدرة المصارف الذاتية على تمويل المستوردات، سمح المصرف المركزي عام (2014) لمؤسّسات الصرافة والمصارف الاحتفاظ بنسبة 10% من حصة القطع الأجنبي للحالات الخارجية الواردة، لاستخدامه بتمويل المستوردين الذين لا يمولّهم المصرف المركزي، وعُدّلت هذه النسبة تبعاً إلى (20% ثم 30% ثم 40%) خلال العام نفسه، وتم تشديد الرقابة على أنظمة القطع الأجنبي للتأكد من دخول البضائع المموّلة إلى الاستهلاك المحليّ بتدقيق إجازات الاستيراد وربطها بالشهادات الجمركية، وفي عام (2015) أصدر المصرف المركزي نشرة أسعار صرف خاصة بتمويل المستوردات، حدّد بموجبها السلع التي يُسمح للمصارف بتمويلها بما يحقّق تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، وترافق التشدّد في تمويل المستوردات مع إعادة العمل بنظام تعهّدات التصدير بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1397) تاريخ (05/أيار/2014)، فألزم كلّ مُصدّر بيع المصرف المركزي (50%) من القطع الأجنبي الناجم من حصة بيع صادراته، وقد حقّق هذا القرار للمصرف المركزي إيراداتٍ تُقارب أربعين مليون دولار شهرياً، ولكن في (نيسان/2015) قام المصرف المركزي بتعديل النسبة المُتوجّب على المُصدّرين بيعها إليه لتصبح (100%) من عائدات التصدير، وقد مسّ هذا القرار مصالح كلّ من المستوردين والمُصدّرين على حدٍّ سواء، فبسبب العقوبات الاقتصادية الدّولية كان موضوع التحويلات من وإلى سورية وفق القنوات المصرفية صعباً جداً، ولذلك كان المُصدّرون يودعون جزءاً من عوائد صادراتهم في حساباتهم المصرفية خارج سورية، فيُسهّل هذا الإجراء

عليهم استخدامها في تمويل المستوردات بشكل مباشر أو بيعها للمستوردين الآخرين، وللمحافظة على هذه الميزة مع التزام المُصدِّرين بزيادة نسبة تسديد القطع الأجنبي المُتوجب عليهم بموجب تعهدات التصدير للمصرف المركزي، عمدوا بدلاً من زيادة القطع الأجنبي المُدخَّل إلى سورية من عائدات التصدير، إلى شرائه من السوق غير النظامية الداخلية، وهذا ما أدَّى لتسارع ارتفاع سعر الصَّرف بزيادة الطلب على القطع الأجنبي، فالسعر الرسمي الذي كان (185 ل.س) بداية عام (2015) مُترافقاً مع سعر السوق غير النظامية بحوالي (225 ل.س)، أصبح بحلول عام (2016) يُقارب (314 ل.س)، أما سعر تسليم الحوالات فكان (335 ل.س)، في حين كان سعر السوق غير النظامية قد وصل لحوالي (400 ل.س).

وبسبب التراجع المستمر والمتسارع بقيمة الليرة السورية، وصل سعر السوق غير النظامية بداية شهر أيار عام (2016) إلى (640 ل.س)، وبدلاً من قيام المصرف المركزي بتخفيض نسبة إعادة القطع الأجنبي المفروضة على المُصدِّرين لتخفيف ضغط الطلب بالسوق غير النظامية، أصدر بتاريخ (10/أيار/2016) القرار رقم (679) القاضي بوقف الزام المُصدِّرين ببيع قطع التصدير للمركزي، ورغم تراجع سعر الصَّرف ليصل في نهاية أيار إلى (500 ل.س)، إلا أن القرار سهَّل للمُصدِّرين إيداع كامل القطع الأجنبي لعائدات صادراتهم في حسابات مصرفية خارجية، وهذا ما انعكس سلباً على معروض القطع الأجنبي في السوق السورية ودعمَ عمليات تهريب القطع الأجنبي إلى حسابات في الخارج.

وفي (حزيران/2016) تغيَّر حاكم مصرف سورية المركزي فأحدث تغييراً بسياسة إدارة سعر الصَّرف، فتوقف المصرف المركزي عن التدخُّل المباشر بسوق القطع الأجنبي، وألغى دور مؤسسات الصرافة بتمويل العمليات التجارية، وأصدر بتاريخ (11/آب/2016) قراراً ببيع المركزي القطع الأجنبي للمصارف لتغطية تمويل المستوردات بسعر نشرة وسطي المصارف مضافاً إليه علاوة يُحدِّدها المركزي، فكان سعر الصَّرف الرسمي (477 ل.س)، وسعر تمويل المستوردات (520 ل.س)، وسعر السوق غير النظامية (525 ل.س).

وخلال عامٍ كاملٍ تقريباً استمرَّت أسعار الصَّرف مُستقرَّةً نسبياً، ولم يغيَّر المصرف المركزي أياً من أسعار صرفه حتى (تشرين أول/2017)، حيث خَفَضَ سعر الحوالات من (514.8 ل.س) إلى (510 ل.س)، ثم خَفَضَها بعد شهرٍ إلى (496 ل.س)، بعد أن انخفض سعر السوق غير النظامية إلى ما دون (490 ل.س)، ومع استمرار ارتفاع قيمة الليرة تم تخفيض السعر الرسمي إلى (435 ل.س)، وسعر صرف الحوالات إلى (434 ل.س)، ليستمر تثبيتهما بهذا السعر لعامين متتاليين.

وفي (أيلول/2018) تم تغيير حاكم المصرف المركزي، ومع بداية عام (2019) أخذ الفرق بين سعر الصَّرف الرسمي وسعر السوق غير النظامية يتزايد باستمرار، وبناءً على التركيز مُجدِّداً على سياسة ترشيد المستوردات أبلغ المصرف المركزي في (نيسان/2019) المصارف بقائمة المواد المسموح بتمويل استيرادها، وتضمَّنت 41 بنداً فقط، ثم أُضيف إليها تمويل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، واعتباراً من منتصف عام (2019) اتَّسعت الفجوة بين سعر الصَّرف الرسمي وسعر السوق غير النظامية بشكلٍ مُطرَّد، حيث بلغ الفارق في نهاية العام حوالي الضعف، فكانت الليرة السورية قد خسرت ما يقارب (80%) من قيمتها خلال عام واحد، فقد كان سعر السوق غير النظامية (500 ل.س) بداية عام 2019 وأصبح (900 ل.س) بنهايته، في حين استمر سعر الصَّرف الرسمي ثابتاً عند (435 ل.س).

وببداية عام (2020) تسارع الانخفاض في قيمة الليرة السورية، فصدر بتاريخ (18/كانون الثاني/2020) المرسوم التشريعي رقم (3) لِيُشَدَّ العقوبات على التعامل بغير الليرة، والرسوم رقم (4) لتَشْدِيدِ العقوبات على ناشري المزاعم الكاذبة بهدف إحداث عدم الاستقرار في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها، وكان سعر السوق غير النظامية قد تجاوز (1100 ل.س)، فرفع المركزي بتاريخ (05/شباط/2020) سعر تسليم الحوالات الخارجية إلى (700 ل.س) مع بقاء سعر الصَّرف الرسمي ثابتاً عند (435 ل.س)، ومع استمرار وجود فارقٍ يُقارب (400 ل.س) للدولار الواحد استمر تهريب الحوالات الخارجية عبر القنوات غير النظامية، ولم ينخفض سعر الصَّرف بالسوق غير النظامية إلَّا (100 ل.س) خلال شهر شباط، لِيُعاود الارتفاع في

آذار فوصل في نهايته إلى (1200 ل.س)، وتم حصر قائمة تمويل المستوردات في (آذار/2020) بالمواد الغذائية الأساسية والأدوية البشرية والبذور الزراعية وحليب الأطفال.

وبتفاقم أزمة انتشار وباء كورونا لم يتوقف ارتفاع سعر الصّرف خلال نيسان وأيار حيث وصل إلى (1800 ل.س)، وبقرب تطبيق قانون قيصر للعقوبات الأمريكية حصل تسارعٌ دراماتيكي بانخفاض قيمة الليرة، فقارب سعر الصّرف بنهاية الأسبوع الأول من حزيران (3000 ل.س) مُترافقاً مع موجة غلاءٍ غير مسبوقة، فتم تشديد الإجراءات لملاحقة المضاربين والمُهربين وتعديل سعر الصّرف الرسمي في (17/حزيران/2020) إلى (1250 ل.س) وأصبح سعراً مُوحّداً يشمل سعر تسليم الحوالات وتمويل المستوردات وتحصيل الرسوم الجمركية، فحافظ سعر السوق غير النظامية على استقرارٍ نسبي لعدّة أشهرٍ حول (2250 ل.س).

ثانياً: تعديلات أسعار الفائدة:

إن تغيير سعر الفائدة من الأدوات الهامة للسياسة النقدية، فغالباً ما يُؤثر تغييره سواءً بالارتفاع أو الانخفاض بحدوث تغييرٍ في المستوى العام للأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تحويل جانبٍ من السيولة لدى الأفراد إلى ودائع للاستفادة من ارتفاع العائد عليها، كما قد يؤدي انخفاض السيولة إلى انخفاضٍ مُصاحبٍ في المستوى العام للأسعار، بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

ومع بداية الأزمة تم السعي لضبط حالة الخوف التي تدفع المواطنين لسحب ودائعهم من المصارف، فأصدر مجلس الوزراء القرار رقم (5937) تاريخ (2/أيار/2011) بتعديل قرار مجلس النقد والتسليف رقم 728/م ن/ب4 تاريخ (28/كانون أول/2010) برفع معدّلات الفوائد المصرفية المطبّقة على حسابات الودائع لأجل بالليرة السورية بنسبٍ تجاوزت (2%)، وتمت زيادة معدّلات الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية، ثم أصدر مجلس النقد والتسليف تعديلاً آخر بالقرار رقم 795/م ن/ب4 تاريخ (14/كانون أول/2011) رفع بموجبه مُجدّداً أسعار الفائدة الدائنة على الودائع لأجل بالليرة السورية بمقدار (2%)، لتصل نسبة هذه الفوائد إلى (11%) للودائع التي تزيد عن سنة وفوائد حسابات التوفير (9%) والحسابات الجارية (1%).

ومع تزايد حِدَّة الأزمة والقتال المسلَّح خلال عام (2012)، ازدادت السحوبات من المصارف بدافع الخوف الذي أصاب المواطنين من توسُّع دائرة الصراع وعمليات النهب والسرقة التي طالت عدداً من المصارف، فعانت المصارف من تراجع الأعمال المصرفية، لاسيَّما التجارية متأثرةً بالأوضاع الداخلية والعقوبات الاقتصادية الدوليَّة، إضافةً إلى ظهور أزمة القروض المُتعثِّرة بتوقُّف عددٍ كبيرٍ من المقترضين عن سداد أقساط قروضهم لأسباب مختلفةٍ، منها ما كان موضوعياً مرتبطاً بعدم القُدرة على السداد الناجم عن عمليات التخريب التي طالت الأعمال والمُمتلكات ومشاكل النزوح الخارجي والداخلي، ومنها ما كان نتيجة استغلال ظروف الاضطراب التي سادت البلد، فقاموا بهرب أموالهم واستثمارها في الخارج دون العمل على تسديد ما يترتَّب عليهم للمصارف، "ارتفعت نسبة الديون المُتعثِّرة من إجمالي الديون في المصارف العامة من 4.5% عام 2011 إلى 16.2% في العام 2015 في حين وصلت نسبة الديون المُتعثِّرة في المصارف الخاصة إلى 9.4% في عام 2015"¹⁴³، وأدَّى كل ذلك لضعف قُدرة المصارف على منح فوائد مرتفعةٍ على ودائع القطع الأجنبي، فأصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم (1148/م.ن) تاريخ (20/تموز/2014) بتخفيض الفوائد الدائنة على الودائع بالعملات الأجنبية وعدم منح أيَّة فوائد للحسابات الجارية بالعملات الأجنبية، فزداد تداول القطع الأجنبي خارج القنوات المصرفية، وبالرَّغم من عودة الودائع المصرفية بالليرة السورية إلى النمو بدأً من منتصف عام (2013) بتوسُّع سيطرة الدَّولة على أماكن النزاع لاسيَّما في ريف دمشق وحمص، وما رافق ذلك من تباطؤ في تغيُّرات سعر الصَّرف، فعادت بعض الثقة للمواطنين في القطاع المصرفي، وارتفعت نسبة نمو الودائع المصرفية لتصل إلى ذروتها عام (2015)، وتم تخفيض الفوائد الدائنة بمقدار نقطة واحدة، وفي عام (2016) تم تخفيض الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية.

¹⁴³ تقرير لمجموعة باحثين. (03، 2016، تشرين الثاني). تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015). مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مداد).

والحقيقة أن عودة التسارع في تغيّرات سعر الصّرف وانخفاض قيمة الليرة السورية، جعلت التدخّل عبر تغيير أسعار الفائدة الدائنة سواءً على الودائع بالليرة السورية أو العملات الأجنبية تبدو غير مُجدية، فمعدّل التضخّم في تزايدٍ متواصل وأسعار الصّرف بتغيّرٍ مستمر، وهذه الزيادات تقضي أي رفعٍ في أسعار الفوائد، لاسيما أن توقف المصارف عن الإقراض قد أدّى لخلق مشكلةٍ لديها بتكبّدها نفقاتٍ كبيرةٍ لتغطية قيمة الفوائد الدائنة التي تدفعها للمودعين، وبشكلٍ خاص لدى المصارف الحكومية.

ثالثاً: إصدار مصرف سورية المركزي شهادات الإيداع لأول مرة:

مع بدأ الأزمة تم إقرار العمل بنظام إصدار شهادات الإيداع، حيث صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (847/م.ن/ب1)¹⁴⁴ تاريخ (10/أيار/2012) باعتماد نظام شهادات الإيداع للمصارف التقليدية والإسلامية، وتضمن القرار أن مصرف سورية المركزي يمكن أن يُصدر شهادات إيداع بالليرة السورية وبعمليتي الدولار الأمريكي واليورو، تكون قابلةً للتداول حصراً مع المصارف العاملة التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية التي تقبل الودائع، وباعتبار أن شهادات الإيداع هي إحدى أساليب التقييد النقدي، ونظراً لوجود مشكلةٍ في توفّر السيولة النقدية لم يعمل المركزي على إصدار أيّ شهادات إيداع في ذلك الوقت.

تعريف شهادة الإيداع (Certificate of Deposit): هي وثيقة تُصدّر عن مصرف تُثبت أن صاحبها لديه وديعة مالية لديه، ويُحدّد في الشهادة تاريخ استحقاق الوديعة ومعدّل الفائدة عليها، وعند تاريخ الاستحقاق يتم تحرير مبلغ الوديعة والفائدة المُستحقّة عليها ويصبح بإمكان المودع سحبها، أما في حال أراد المودع سحب الوديعة قبل الانتظار لتاريخ الاستحقاق يجب عليه خصمها لدى مصرفٍ آخر ويدفع رسومٍ ماليةٍ لقاء ذلك، ويمكن عرض شهادات الإيداع بعدد كبيرٍ من خيارات فترة الاستحقاق، وترتفع الفائدة بزيادة فترة الاستحقاق (صدر أول نموذج من شهادات الإيداع في الولايات المتحدة الأميركية عام 1961).

¹⁴⁴ القرارات على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي (www.cb.gov.sy).

إصدار مصرف سورية المركزي لشهادات الإيداع: في عام (2018) حيث كان مُعدّل تضخم الأسعار في سورية قد تجاوز (1000%) عن أسعار عام (2010)، وترافق مع زيادة كبيرة في الكتلة النقدية المُتداولة، صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (102/م.ن) تاريخ (22/تموز/2018) المُتضمن السماح لمصرف سورية المركزي بإصدار شهادات إيداع بالقطع الأجنبي، ولم يتم أي إصدار بسبب تغيّر الحاكم في (أيلول/2018)، فكانت توجّهات الحاكم الجديد نحو إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية، فصدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (185/م.ن) تاريخ (9/كانون أول/2018) المُتضمن الموافقة على نظام إصدار المصرف المركزي لشهادات الإيداع بالليرة السورية، لسحب كمية من الأموال الفائضة في التداول، والحد من استخدامها بالمضاربة على العملات الأجنبية أو العقارات، مما يُساعد بتحقيق استقرار في سعر الصّرف. ولأول مرّة في تاريخه أعلن مصرف سورية المركزي بتاريخ (4/شباط/2019) عن الإصدار الأول لشهادات إيداع بالليرة السورية وتتمتع هذه الشهادات بسيولة عالية لكونها قابلة للتداول بين المصارف المؤهلة، وللخصم ولاتفاقيات إعادة الشراء (Repo) لدى المصرف المركزي، وكان الإعلان بطريقة سعر الفائدة الثابت بنسبة (4.5%) لأجل سنة، وبقيمة اسمية (100) مليون ليرة سورية للشهادة، وقد حقق هذا الإصدار إقبالا كبيرا من المصارف المؤهلة للاكتتاب، فتم الاكتتاب بعدد (1,308) شهادة بقيمة إجمالية وصلت إلى (130.8) مليار ليرة سورية، من قبل 16 مصرفاً من بين 17 مصرفاً مؤهلاً للاكتتاب، واستحقت هذه الشهادات بتاريخ (23/شباط/2020) فأوفى المركزي الالتزامات المترتبة عليه كاملةً للمصارف.

ثم بتاريخ (27/شباط/2020) أعلن عن الإصدار الأول من شهادات الإيداع بالليرة السورية لعام (2020)، بقيمة اسمية للشهادة الواحدة (100) مليون ليرة سورية وبأجل لمدة سنّة أشهر بطريقة مزاد السعر الموحد، وسمح للمصرف المكتتب التقدّم بثلاث عروض، فكان سعر الاقتطاع (6.5%)، حيث ارتفع سعر الفائدة السنوي على شهادات الإيداع (سعر الاقتطاع) بمقدار 200 نقطة مقارنةً بالإصدار الأول لعام (2019).

وحقق الإصدار الثاني لعام (2020) في حزيران الاكتتاب بعدد (743) شهادة بقيمة إجمالية (74.3) مليار ليرة سورية، من قبل 8 مصارف فقط وبسعر فائدة سنوية (6.5%)، حيث تراوحت أسعار الفائدة السنوية المقترحة من المصارف بين (4.5%) كحدٍ أدنى و (7.5%) كحدٍ أعلى.

وبحسب تصريحات المسؤولين لدى مصرف سورية المركزي اعتبروا أن عملية طرح شهادات الإيداع في عام (2019) قد حققت نتائج إيجابية، إذ تمكنت المصارف المكتتبة من زيادة إجمالي الودائع بالليرة السورية بمقدار (182.9) مليار ليرة خلال الفترة الممتدة بين شباط وآب لعام (2019)، ولكن الوقائع بيّنت أن هذا الإصدار لم يترافق مع استقرار في الأسعار، بل استمر التضخم في التزايد واستمر ارتفاع سعر الصرف، فكان المستفيد الأكبر من إصدار هذه الشهادات هو المصارف المكتتبة، فقد أعطتها عوائد ربحية جيدة على أموال لم تكن قادرة على توظيفها نتيجة ضعف الإقراض، في حين لم يتمكن المصرف المركزي من استخدام هذه الأداة لضبط السيولة النقدية وتخفيض العرض النقدي في الأسواق، وبالتالي كبّح التضخم وتباطؤ الارتفاع في الأسعار، وهذا يعود لسببين:

الأول: أن المصارف المكتتبة قدّمت لشراء هذه الشهادات الجزء المودع من أرصدها في حساباتها لدى المركزي، وبالتالي فالكتلة النقدية كانت موضوعاً فعلياً تحت تصرف المركزي ولم يتم سحبها من التداول.

الثاني: أن المصرف المركزي لم يوظف القيم المتحصّلة من بيع شهادات الإيداع في مشاريع استثمارية لتزويد الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وترفع نسبة التشغيل، وبالتالي تؤثر على حركة السوق.

رابعاً: القروض والتسهيلات الائتمانية:

أصدرت وزارة المالية كتاباً إلى المصارف العامة بتاريخ (29/كانون ثاني/2012) لتعليق منح القروض بهدف المحافظة على السيولة المصرفية، مما أعطى مؤشراً سلبياً بإضعاف الثقة بالوضع المالي للمصارف العامة، وحاول مجلس النقد والتسليف التخفيف من وطأة هذا القرار فأصدر القرار رقم (1041/م.ن.ب/4) تاريخ (20/تشرين ثاني/2013) فسمح لكافة الأشخاص الطبيعيين بالحصول على تمويل من المصارف

دون موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بغاية الاستهلاك الشخصي، وبالرغم من المبررات التي سبقت للتغطية على قرار إيقاف القروض، والتي كان أهمها عدم توفير السيولة للمضاربين الذين ينشطون في سوق الصّرف غير النظامية، فقد كان لهذا القرار تأثيراً على العملية الإنتاجية التي كانت تحتاج إلى الإنعاش المالي بظلّ عمليات التخريب التي طالت الكثير من الورش والمنشآت والأراضي المزروعة، كما كان المواطنون أيضاً بحاجة إلى قروض لدعم البحث عن فرص العمل بتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظلّ تفشي البطالة وزيادة معدلات التضخم، وقد حاولت مؤسسات التمويل الصغير لاسيّما التي تعتمد على مصادر تمويل خارجية أهمها منظمات الأمم المتحدة زيادة حجم قروضها، لكنها لم تغطي الفجوة التمويلية المطلوبة، " على الرغم من التحديات الحالية، فلا يزال برنامجنا للتمويل الصغير فاعلاً في سورية، بل وأنه قام بتأسيس فرع جديد من أجل زيادة معدلات وصولنا، وفي عام 2017 منحت الأونروا 11,094 قرضاً في البلاد وصلت قيمتها إلى 1,362 مليون ليرة سورية (2.7 مليون دولار) وذهب ما نسبته 36% من القروض إلى النساء اللواتي يحظين بحصة كبيرة من إجمالي عملائنا منذ سنوات¹⁴⁵. وقد كانت مشكلة القروض المتعثرة التي بدأت تظهر منذ عام (2012) من أبرز المشكلات التي أفرزتها الأزمة للقطاع المصرفي، فقد قُدِّر أصل الدين للقروض المتعثرة في المصارف العامة بحوالي (145) مليار ليرة سورية¹⁴⁶، ووصلت بقيمتها النهائية بعد إضافة الفوائد وغرامات التأخير المستحقة إلى نحو (250) مليار ليرة، فكان توزّع القيمة الإجمالية للقروض المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات كما يلي: للمصرف التجاري السوري (84.7) مليار ليرة مُنحت لـ 37,500 مُقترضاً، وللمصرف العقاري (90.5) مليار ليرة

¹⁴⁵ موقع الأونروا. الاقراض البسيط في سوريا. (<https://www.unrwa.org>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020).

¹⁴⁶ (2016، 18 كانون أول). مسؤول مصرفي لـ«الوطن». موقع صحيفة الوطن السورية. (<https://alwatan.sy>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020)

مُنحت 24,215 ليرة مُقترضاً، وللمصرف الصناعي (32.7) مليار ليرة مُنحت 6,150 ليرة مُقترضاً، وقروض المصرف الزراعي (30) مليار ليرة مُنحت 107,619 ليرة مُقترضاً، وقروض مصرف التوفير (17.1) مليار ليرة مُنحت 32,207 ليرة مُقترضاً، وقروض مصرف التسليف الشعبي نحو مليار ليرة مُنحت 1,010 ليرة مُقترضاً. فصدر المرسوم التشريعي رقم (8) بتاريخ (2/شباط/2014) لإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية المتأخرين عن السداد، ولكن هذا المرسوم وبالرغم مما قدّمه من إعفاءات لم يدفع أصحاب القروض المتعثرة للإقدام على سداد ديونهم بشكلٍ كبيرٍ، فمشكلتهم أصبحت أكثر تعقيداً بظُلِّ التضخُّم النقدي وتدهور سعر الصَّرف، والخسائر الناجمة عن ضعف الإنتاج وفقدان جزءٍ كبيرٍ من الممتلكات، ولم يشمل المرسوم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة بنحو 10 % من إجمالي قروضها. ونتيجة الطلب المتزايد من المواطنين على القروض صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1241/م.ن/ب1) بتاريخ (2/نيسان/2015) فسمح للمصارف العامة باستئناف منح قروض تشغيلية قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة عام من مواردها الذاتية، وبعد تمديد فترة العمل بالمرسوم رقم (8) لعام 2014، جاءت محاولة ثانية لمعالجة موضوع القروض المتعثرة بالقانون رقم 26 تاريخ (27/كانون أول/2015)، وكان له تأثيراً أكبر في زيادة إقبال المقترضين المتعثرين على التسديد، نظراً لما قدّمه من مرونة في إجراء التسويات، إضافةً لما قامت به المصارف من إجراءات الضغط على المقترضين للقيام بالتسوية والتسديد، كإصدار قرارات منع السفر بحقهم والحجز على ممتلكاتهم، "جدّد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تأكيده...ولفت إلى أن الحكومة عملت على معالجة عدد من الملفات النوعية تتضمن معالجة واقع القروض المتعثرة وبلغت قيمة المبالغ المحصّلة حتى الآن 115 مليار ليرة سورية"¹⁴⁷.

¹⁴⁷ (19، نيسان 2018). خميس: حصلنا 140 مليار ليرة من ملفي القروض المتعثرة وأملك الدولة. موقع صحيفة الوطن السورية. (<https://alwatan.sy/>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020)

المطلب الثالث: السياسات المالية في سورية خلال الأزمة (2011/2019):

عانت سورية قبل الأزمة من ضآلة الموارد العامة وبشكل خاص ضعف كبير في الموارد الضريبية، حيث تُشكّل الواردات الضريبية وشبه الضريبية في أغلبية دول العالم المصدر الأساسي لواردات الدولة وتمول حوالي (80-90%) من الإنفاق العام في الدول المتقدمة، ويعود سبب ضعف الموارد الضريبية إلى تخلف النظام الضريبي السوري وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، حيث كانت الزيادة المُطرّدة في عوائد النفط قد خفّفت من الآثار السلبية لضعف الإيرادات الضريبية، فعوّضت النقص جزئياً، رغم عدم استقرارها وخضوعها لتقلبات أسعار السوق النفطية، وأنها إيراداً من ثروة غير دائمة وقابلة للنضوب.

وقد حرصت الحكومات قبل الأزمة على تكوين احتياطي نقدي بالعملة الوطنية، إلا أن ذلك تم على حساب الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الاستثماري وزيادة الاقتراض الداخلي، وليس لوفرة الموارد، فتمت تغطية العجوزات التموينية بالاستدانة لتمويلها من المصرف المركزي، وتم تدوير هذه الديون بدلاً من تسديدها فتجاوزت قيمتها مجمل المبالغ المُودعة في حساب الاحتياطي النقدي، " فقد اتجهت الحكومة ومنذ منتصف الثمانينات وحتى بداية الألفية الجديدة إلى ممارسة سياسة إنفاقٍ انكماشية لتقليص العجز، وعدم استفحال أمر المديونية، كما لجأت إلى استخدام أساليب وتدابير محاسبية غير مقنعة أو غير نظامية أحياناً، لتحقيق توازن موازني مُصطنع وظاهري بين الواردات والنفقات رغم ما لهذه السياسات والتدابير من كُلفٍ وآثارٍ سلبية على النمو والنشاط الاقتصادي، ومستويات الأجور والرفاهية العامة والعمالة"¹⁴⁸.

وقد استمر هذا الواقع برغم محاولات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000/2010) لغياب الإرادة والسياسة الجديّة للقيام بإصلاحاتٍ مالية جذرية، تعمل على زيادة الموارد العامة وتطويرها سنوياً لتغطية حاجات الإنفاق العام المتزايدة والضرورية.

¹⁴⁸ نجمة، الياس. (2003). السياسة المالية في سورية. المجلة الاقتصادية-العدد: 116.

الإيرادات العامة في الموازنة السورية قبل الأزمة:

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تجببها الدولة من مختلف المصادر لتمويل نفقاتها العامة، وتُعدُّ

بمثابة حجر أساس في الموازنة العامة، وتتشكل الموارد العامة للدولة في سورية من المصادر التالية:

(1) **الواردات الضريبية:** تتكون من الضرائب والرسوم، منها المباشرة كضرائب الدخل وضريبة الرواتب

والأجور، ومنها غير المباشرة كالرسوم الجمركية ورسم الطابع ورسم الإنفاق الاستهلاكي وحصر التبغ.

(2) **الإيرادات الاستثمارية (فوائض القطاع العام الاقتصادية):** حيث ترتبط مؤسسات الدولة الاقتصادية

بالميزانية العامة وفق مبدأ الصوافي، فيكون للمؤسسة ميزانية مستقلة ويشكّل التفاضل بين إيراداتها ونفقاتها

إذا كان فائضاً إيرادياً يحوّل إلى الموازنة العامة، وإذا كان خسارةً عجزاً يُسدّد من صندوق الدين العام.

(3) **الإيرادات غير الضريبية:** كعوائد النفط ورسوم الترانزيت وبدلات الخدمات العامة وإيرادات أملاك الدولة.

(4) **إيرادات استثنائية:** كالفروض والإعانات.

وتميّزت الموازنات العامة بشكلٍ شبه دائم بتواضع حصيلة الإيرادات الضريبية، التي لم تتجاوز نسبة (35%)

من حجم الإيرادات العامة الكلية ومعظمها ضرائب الدخل والرواتب وتتميز بحصيلة قليلة وتكاليف عالية،

" بلغت الإيرادات العامة الكلية عام 2010 نحو 660 مليار ليرة سورية شكّلت منها الإيرادات الاستثمارية

276 والمحلية (الجارية) 393 مليار ليرة سورية، أي بنسبة 40% و 60% على الترتيب"¹⁴⁹.

تغيّر الإيرادات العامة في الموازنة السورية خلال الأزمة:

تُعاني الموازنة العامة بعد عشر سنوات من الأزمة تراجعاً كبيراً في الإيرادات العامة وخصوصاً النفطية،

إضافةً إلى تناقص الضرائب والرسوم وفوائض الشركات العامة، وهناك عدّة عوامل لذلك، أهمها:

¹⁴⁹ بحث بعنوان "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية". إعداد: (عبد الرزاق حساني)، منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 29 - العدد الثالث - 2013.

❖ **تدني العائدات النفطية:** كانت العوائد النفطية تشكّل قبل الأزمة المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد

بلغت نسبتها (50%) من مجموع الإيرادات العامة بين عامي (2010/1990) لارتفاع حجم الإنتاج

وتحسن الأسعار، ويبين الجدول (8) صادرات ومستوردات النفط والغاز في سورية عام (2010)¹⁵⁰:

صادرات ومستوردات النفط والغاز في سورية عام 2010		
تصدير	استيراد	
254,394,729,000	133,235,371,000	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما
–	21,511,833,000	غاز طبيعي ومصنوع
254,394,729,000	154,747,204,000	المجموع (بالليرات السورية)
5,470,854,387	3,313,644,625	المجموع كقيمة معادلة بالدولار الأمريكي*
	19%	نسبة مستوردات النفط لإجمالي المستوردات (إجمالي المستوردات عام 2010: 812,208,658,000 ل.س.)
45%		نسبة صادرات النفط لإجمالي الصادرات (إجمالي الصادرات عام 2010: 569,063,529,000 ل.س.)
جدول رقم (8)		
* تم احتساب النسب وقيم المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي من قبل الباحثة، وفق المتوسط السنوي لسعر الصّرف الرسمي الصادر عن المركزي عام 2010: للمستوردات 46.70 ل.س وللصادرات 46.50 ل.س.		

وقد تعرّضت العائدات النفطية لتراجع كبير منذ بداية الأزمة عام (2011)، بسبب العقوبات الاقتصادية

الدولية، ثم تبع ذلك خروج جزء كبير من مواقع الاستخراج الأساسية عن سيطرة الدولة، حيث تتركز أهم

حقول استخراج النفط في محافظتي دير الزور شرقي سورية بالقرب من الحدود العراقية، والحسكة في الشمال

¹⁵⁰ المجموعة الإحصائية لعام 2010 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية - الفصل التاسع-جدول (7/9).

الشرقي للبلاد، وسرعان ما تدخلت عدة قوى خارجية وداخلية بعد تحوُّل الأزمة إلى صراعٍ مسلح للسيطرة على هذه المناطق ومنع الدولة من الوصول إلى مواردها، كما انسحبت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والخدمات النفطية من سورية، فانخفض حجم الإنتاج إلى (28) ألف برميل يومياً عام (2013)، بعد أن كان (353) ألف برميل يومياً عام (2011)، ووصل إلى حوالي (14) ألف برميل يومياً عام (2014)، وفي عام (2015) لم يتجاوز حجم الإنتاج (10) آلاف برميل يومياً من المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة السورية¹⁵¹، وقد حدث تحسُّنٌ بسيطٌ بعد ذلك فارتفع إلى (24) ألف برميل يومياً عام (2018).

❖ تراجع حجم التجارة الخارجية وانخفاض الرسوم الجمركية: لم تكن سورية تُواجه صعوباتٍ بالتجارة الخارجية

قبل الأزمة، كما الجدول (9)¹⁵² فقيمة الصادرات عام (2010) بنسبة (70%) من قيمة المستوردات:

مؤشرات التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2010/2005) القيمة بملايين الليرة السورية*			
العام	قيمة المستوردات	قيمة الصادرات	نسبة الصادرات إلى المستوردات
2005	502,369	424,300	85%
2006	531,324	505,012	95%
2007	684,557	579,034	85%
2008	839,419	707,798	84%
2009	714,216	488,330	68%
2010	812,209	569,064	70%
جدول رقم (9)			
* النسب من إعداد الباحثة، وتم احتساب قيم المستوردات والصادرات بحسب المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي وفق التالي: الأعوام 2005-2006-2007 كان (50 ل.س)، عام 2008			

¹⁵¹ الإحصائيات الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية في سورية للأعوام (2013-2015).

¹⁵² المجموعة الإحصائية لعام 2011 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (1/9).

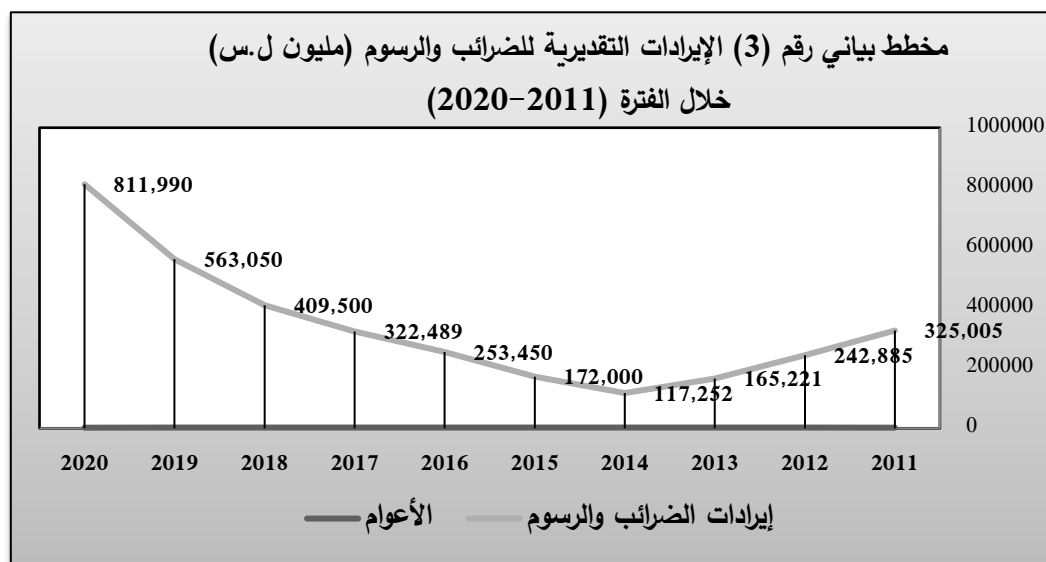
للمستوردات 46.65 ل.س وللصادرات 46.47 ل.س، عام 2009 للمستوردات 46.81 ل.س وللصادرات 46.61 ل.س، عام 2010 للمستوردات 46.70 ل.س وللصادرات 46.50 ل.س.

وقبل الأزمة كانت الدول الأوروبية تُعتبر شريكاً تجارياً هاماً لسورية في عمليات الاستيراد والتصدير، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي فُرضت، وبشكل خاص العقوبات الأوروبية التي لم تقتصر على التعامل التجاري المباشر مع أوروبا، وإنما أثّرت أيضاً على التعاملات التجارية مع مختلف دول العالم، حيث كانت المصارف الأوروبية تمثل الكتلة الأكبر من المراسلين المصرفيين لتنفيذ تعاملات التجارة الدولية السورية، وبالتالي تسبّب انخفاض حجم التجارة السورية مع دول العالم إلى تراجع في الإيرادات الناجمة عن الرسوم الجمركية والعوائد المصرفية، ويبين الجدول (10) إجمالي قيم التجارة الخارجية حسب الكتل الدولية¹⁵³ لعام 2010:

إجمالي قيم التجارة الخارجية حسب الكتل الدولية لعام 2010 (بآلاف الليرة السورية)		
الصادرات	المستوردات	الكتل الدولية
50,318,171	271,521,866	بلدان آسيوية
228,063,219	120,592,511	البلدان العربية
5,118,365	120,351,568	دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية أخرى
21,237,429	77,574,852	دول الأمريكتين
51,635,834	10,326,872	بلدان أخرى
569,063,529	812,208,658	المجموع العام
جدول رقم (10) تم احتساب قيم المستوردات والصادرات عام 2010 للمستوردات 46.70 ل.س وللصادرات 46.50 ل.س بحسب المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.		

¹⁵³ المجموعة الإحصائية لعام 2011 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (2/9).

❖ **تغيّر الإيرادات الضريبية:** تراجعت الإيرادات الضريبية وفق الموازنة التقديرية لعام (2012) بنسبة (25%) عن عام (2011) واستمرت بالتراجع لعامي (2014/2013)، لتبدأ بالارتفاع عام (2015) بعد الانفراج الأمني، لكنّ الزيادة الكمية لم تكن زيادةً بالقيمة لارتفاع معدلات التضخم، كما يبين المخطط (3)¹⁵⁴:



وحيث يُمثّل العبء الضريبي: (مجموع ما دفعه المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية مُعيّنة لتمويل الإنفاق العام منسوباً لإحدى المؤشرات التي تدلّ على دخل المجتمع كالناتج المحلي الإجمالي)، فقد أظهرت المؤشرات المالية انخفاض العبء الضريبي طوال فترة الأزمة، فكان وسطي هذا المعدّل (11.88%) بالفترة التي سبقت الأزمة (2010/2005)، في حين كان بمعدّل (5.37%) في الفترة (2018/2011)، وهو معدّل منخفض، حيث تتجاوز نسبته (20%) لدى دول المحيط الإقليمي كتركيا والأردن ومصر:

تغير العبء الضريبي في سورية خلال الفترة (2018/2011)			
الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م. ل.س.)	إجمالي الضرائب والرسوم (م. ل.س.)	العبء الضريبي
2011	3,252,720	325,005	%10.00
2012	3,024,842	242,885	% 8.03

¹⁵⁴ البيانات الصادرة عن وزارة المالية، منشورة على موقع المصرف المركزي (استرجعت بتاريخ 2020/12/04).

2013	2,937,561	165,221	5.62 %
2014	3,612,015	117,252	3.25 %
2015	4,732,656	172,000	3.63 %
2016	6,117,033	253,450	4.14 %
2017	8,317,173	322,489	3.87 %
2018	9,220,511	409,500	4.44 %
جدول رقم (11) النسب من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة ضمن المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2019 والبيانات الصادرة عن وزارة المالية عام 2020.			

تغير النفقات العامة في الموازنة السورية خلال الأزمة:

النفقات العامة هي إجمالي المبالغ التي تدفعها الدولة لتحقيق أغراض النفع العام (يقوم بالتنفيذ شخص عام)، " أما إذا أنفقت الدولة بصفتها تمارس نشاطاً اقتصادياً مماثلاً لذلك الذي يمارسه الأفراد، كقيامها بالمشروعات الإنتاجية فقد عدّها الفقه، وبخاصة في فرنسا، نفقات خاصة وليست نفقات عامة"¹⁵⁵، وللنفقات العامة أشكالاً مختلفة، أهمها:

- الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين والمتقاعدين في إداراتها وأجهزتها.
- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة لإشباع حاجات عامة.
- تسديد أقساط الدين العام الذي تقترضه الدولة.
- الإعانات التي تقدّمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية، وإلى الدول والمنظمات.

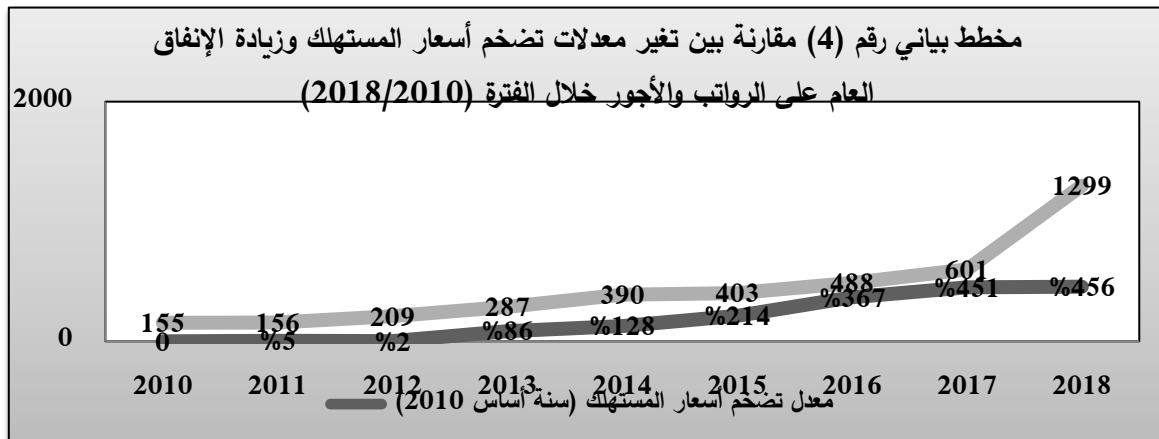
¹⁵⁵ الجنابي، طاهر. (2017). علم المالية العامة والتشريع المالي. (ط.1). العراق: دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل.

وقد اتبعت سورية منذ الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين سياسة إنفاقٍ انكماشيةٍ بسبب ضعف الموارد، وذلك بهدف تقليص العجز وعدم استفحال أمر المديونية، ومخافة الاضطرار للتمويل بالعجز والوقوع بالتضخم، ومع بدأ مرحلة الإصلاح الاقتصادي في بداية القرن الواحد والعشرون، لم يحدث تغييرات جذرية في السياسات المالية، حيث بدا أن استمرار السياسات الانكماشية قد تحوّل لغايةٍ محدّ ذاتها بغياب البحث عن حلولٍ جديدةٍ للتمويل وزيادة الإيرادات، مما استتبع تراجع الإنفاق العام، وبخاصة الإنفاق الاستثماري قياساً مع الحاجات، ومع ما هو قائم في البلدان المجاورة، فقد تباطء المسؤولون عن السياسة المالية باتخاذ خطواتٍ جريئةٍ، والمبادرة لإحداث زياداتٍ حقيقيةٍ مستمرةً بالإنفاق العام، لتُساعد بخلق الدخل وزيادة القوة الشرائية وتوفير السيولة، وخصوصاً بفترات الانكماش، كما تُساعد على تحسين الخدمات العامة.

وخلال الأزمة بيّنت التقديرات المالية تراجع نسبة تغطية الإيرادات للإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، من (90%) خلال الفترة (2010/2005) إلى (78%) عام (2011)، ومن (59%) عام (2012) إلى (57%) وسطياً خلال الأعوام (2013/2014/2015)، وارتفع عجز الموازنة من (195) مليار ليرة سورية عام (2011)، إلى (577) مليار ليرة سورية عام (2012)، ثم إلى (783,570,604) مليار ليرة سورية في أعوام (2013،2014،2015) على التوالي، وقد كان من أبرز مظاهر تغيّر الإنفاق العام خلال فترة الأزمة التغيرات المتلاحقة على الرواتب والأجور، وفق ما يلي:

تمت أول زيادةٍ على الرواتب والأجور (تعتبر الأقل في المنطقة الإقليمية) مع بداية الأزمة، بالمرسوم رقم (40) تاريخ (24/آذار/2011) لكلٍ من العاملين في الدولة، وتبعه تعديلٌ بالمرسوم رقم (44) تاريخ (30/آذار/2011) لتعديل طريقة احتساب مبلغ الزيادة، فكانت المحصلة تحقّق زيادةً بنسبةٍ وسطيةٍ (25%) لمعظم العاملين، وحدثت زيادةً ثانيةً للرواتب والأجور بالمرسوم (38) تاريخ (22/أيار/2013)، بتطبيق الزيادة على شرائح الرواتب والأجور بنسبٍ تنازليةٍ (40%، 20%، 10%، 5%) لتطال النسب الأعلى الرواتب المنخفضة، وعام (2015) تمت زيادتين على الرواتب والأجور، الأولى بالمرسوم (7) تاريخ (18/كانون

الثاني/2015) فمنح العاملين والمتقاعدين تعويضاً معيشياً (4000 ل.س) شهرياً، والثانية بالمرسومين (41 و42) تاريخ (23/أيلول/2015) بإضافة مبلغ (2500 ل.س) مع زيادة الحد الأدنى للأجور ليصبح (16,175 ل.س) شهرياً، وعام (2016) صدر المرسوم (13) تاريخ (18/أيار/2016) بإضافة مبلغ (7500 ل.س) للتعويض المعيشي، وطالت الزيادة في (2018) رواتب العسكريين فقط بالمرسومين (8 و9) تاريخ (04/أيار/2018)، وأضيفت للرواتب المقطوعة زيادة (30%) للعاملين وزيادة (20%) للمتقاعدين، ثم صدرت زيادة بالمرسومين (23 و24) تاريخ (21/تشرين الثاني/2019)، بإضافة مبلغ (20,000 ل.س) لكلٍ من المدنيين والعسكريين، ومبلغ (16,000 ل.س) لرواتب المتقاعدين، وتم تعديل الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الرواتب والأجور ليصبح (50 ألف ل.س) بدلاً من (15 ألف ل.س)، وتعديل الشرائح الضريبية التصاعدية لتصبح (30 ألف ل.س) لكلٍ شريحة ضريبية، وفي الحقيقة إن الزيادات على الرواتب والأجور كانت تتآكل بسرعة نتيجة الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم، وقد أدت القفزات المستمرة لزيادة الأسعار لتحويل للدخول من أصحاب الرواتب والأجور لأصحاب الأرباح والريوع، فالفقراء ازدادوا فقراً والأغنياء ازدادوا غناً، كما يبين المخطط (4)¹⁵⁶ خلال الفترة (2018/2010):



¹⁵⁶ بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2019/2012)، الفصل العاشر، الجدول 2/10، وبيانات وزارة المالية المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي (استرجعت بتاريخ 4 كانون أول، 2020).

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الحماية الاقتصادية خلال الأزمة

لم يتوقف تطبيق سياسات الحماية الاقتصادية خلال فترة الأزمة بالرغم من التقلبات الحادة التي شهدتها الواقع الاقتصادي، والتبدلات المستمرة في أولويات السياسة الاقتصادية وتوجُّهاتها، وذلك باعتبار أن معظم هذه السياسات الحمائية أثبتت أنها أداة فعالة لتمكين الدولة من حُسن إدارة الأزمة، ومهما تكن الانتقادات التي طالت بعض هذه السياسات والطريقة التي استُخدمت فيها ببعض الأحيان، ولكن تبقى الأساليب الحمائية هي الوسائل الأكثر سهولةً وشموليةً لتطبيق التوجُّهات الحكومية بظل نقص الموارد المتاحة وعدم الاستقرار الأمني، وسيعرض المبحث لأهم منعكسات تطبيق أكثر أساليب الحماية الاقتصادية تأثيراً خلال فترة الأزمة، من خلال ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الرسوم الجمركية خلال الأزمة (2011/2019):

يعرض المطلب لتغيُّر الرسوم الجمركية وفق متطلبات تطوُّر الواقع الاقتصادي خلال الأزمة.

المطلب الثاني: نظام حصص الاستيراد وانعكاساته في سورية خلال الأزمة:

يبين هذا المطلب كيفية استخدام أسلوب حصص الاستيراد خلال الأزمة في التأثير على ضبط احتياجات السوق وإدارة الموارد المتاحة.

المطلب الثالث: أدوات الحماية الاقتصادية الأخرى وانعكاساتها خلال الأزمة:

يشمل هذا المطلب الإشارة إلى مجموعة متنوعةٍ من أساليب الحماية، طُبِّقت خلال مرحلة الأزمة، وأهم منعكساتها.

المطلب الأول: الرسوم الجمركية خلال الأزمة (2011/2019):

الرسوم الجمركية هي ضرائب تُفرض على السلع المستوردة أو المُصدّرة، وتُدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود ودخولها أو خروجها من النطاق الجمركي الخاضع للضريبة (أرض الدولة بما في ذلك الموانئ والمسطحات العائمة والمنشآت الواقعة بالمياه الإقليمية، باستثناء المناطق الحرة التي تكون معفية من أداء هذه الرسوم). وتُغفى معظم الصادرات العالمية حالياً من أية رسوم جمركية إلا في النادر، في حين يتم احتساب الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات على أساس القيمة التجارية للسلع المُستوردة، وذلك بعد إضافة كلٍّ من مصاريف الشحن والنقل وتكلفة التأمين إلى حين دخولها النطاق الجمركي الخاضع للضريبة، وتكون الرسوم الجمركية إما على شكل نسبٍ مئوية من قيمة السلع المستوردة، أو مبالغ تقديرية تُحدّد على كل وحدة قياس من الكمية المستوردة (كيلوغرام، لتر، متر، وغيرها)، وتعتمد السلطات الجمركية لتحديد القيمة التجارية للسلع على الفواتير التي يُقدّمها المستوردون كإحدى الوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي، ويمكن للإدارة الجمركية أن تقوم بإعادة تقييم السلع عند الشك بغش المستوردين للفواتير بقصد التهرب الضريبي من خلال التصريح بأسعار دون الأسعار الحقيقية، حيث يمكن أن تعتمد الإدارة الجمركية على تقييم السلع انطلاقاً من الأسعار التي تُباع بها في بلد المنشأ، أو من خلال الرجوع إلى فواتير سبق أن تقدّم بها مستوردون آخرون خلال فترة قريبة لنفس نوع المنتج ومصنوعة في نفس بلد المنشأ.

وتُعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات الحماية التي تُستخدم لحماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية، فهي تزيد تكلفة السلع المستوردة فترتفع أسعارها بالسوق المحليّة مقارنة مع المنتج المحلي، فالرسوم الجمركية تأثيران متناقضان على الاقتصاد الوطني، فهي من جهة تقدّم نفعاً للدولة بتوفير عائداتٍ ضريبية، ومن جهة أخرى تَمسُ مباشرة القدرة الشرائية للمستهلكين وتقلّل فرصهم في الاستهلاك مما ينعكس سلباً على رفاه المجتمع ومستوى معيشته، وكذلك فإن إحساس الشركات الوطنية بالحماية الدائمة من الدولة مع وجود ضعفٍ في المنافسة الداخلية، سوف يُخفّف التحفيز لديها ولا يُشجّعها على مزيدٍ من الإنفاق لاستقطاب

الكفاءات والاستثمار في الأبحاث والتطوير، وتشجيع الإبداع القادر على خلق الابتكارات وتحسين الجودة، فتعاني من الخمول والتكاسل ليصبح المستهلك هو الخاسر الأكبر.

ولقد ازداد التركيز على موضوع الرسوم الجمركية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت التجارة الحرة دفعةً قويّةً بتوقيع الدول الاقتصادية الكبرى على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في (تشرين الأول/1947)، وتسارعت التطورات التحريرية للتجارة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فنشأت منظمة التجارة العالمية في (كانون الثاني/1995) وتضمّ حالياً 164 بلداً تتجه جميعها في مسار تحريري للتجارة، فانعكس ذلك بشكلٍ كبيرٍ على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على السلع وخاصةً المُصنّعة، ولكن مازالت الكثير من المنتجات الزراعية تُعدّ استثناءً بالنسبة لهذا التوجه، حيث تُعاني البلدان النامية من فرض البلدان المتقدمة لرسومٍ جمركيةٍ عالية على الصادرات الزراعية إليها.

معدّلات الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة في سورية بداية الأزمة:

مع بداية الأزمة استمر العمل بتطبيق قانون الجمارك رقم (38) تاريخ (27/حزيران/2006)، وكانت التعريفات الجمركية المعمول بها صادرة بالمرسوم (265) لعام (2001) وتعديلاته المُتلاحقة، حيث كانت الصادرات معفاة من التعريفات الجمركية، أما التعريفات على المستوردات التي تُفرض على قيمة البضائع في الحالة التي تُقدّم بها للجمارك لتأدية الرسوم، فكانت تُطبّق برسمٍ نسبيٍّ موزّع على عدّة شرائح، وقد شملت فئات الرسوم المنخفضة مجموعةً واسعةً من السلع الاستهلاكية الأساسية والمواد الداخلة في الإنتاج الزراعي والصناعي، مثل: (تعريف بنسبة 1% على المواد التالية: أبقار وضأن وماعز، فسائل وطعوم وشجيرات وبذور للزراعة، بطاطا، قمح وشعير وذرة وشوفان وأرز غير مقشور والحبوب المُعدة للبذار، دقيق القمح، حديد صب خام كتل وحببيات ومساحيق، منتجات مسطحة مدرفلة، وغيرها).

أما فئات التعريفات المتوسطة والمرتفعة فتم فرضها إما لغاية تحقيق حمائية على المنتجات المحليّة المُشابهة، مثل: (تعريف بنسبة 30% على الخضار المجففة أو المحفوظة، تعريف بنسبة 50% على البياضات

والستائر والمفروشات، تعريفية بنسبة 75% على الألبسة الجاهزة من معاطف وسترات وأطقم وفساتين وغيرها)، أو بغرض زيادة الحصيلة المالية برسوم مرتفعة على سلع لا تصنّف كسلع استهلاكية أساسية مثل: (تعريفية بنسبة 100% على القشدة والحليب المحلي، وعلى البياضات والستائر والمفروشات من الحرير الطبيعي، وتعريفية بنسبة 200% على السيارات السياحية، وغيرها).

تعديل نسب الرسوم الجمركية المطبقة في سورية خلال الأزمة:¹⁵⁷

أولاً: حدث أول تعديل للرسوم الجمركية عام (2011) بالمرسوم التشريعي (277) تاريخ (14/شباط/2011)، بتعديلها على عدد من السلع الاستهلاكية الأساسية لتخفيض تكلفتها على المواطنين، وعلى بعض المواد المصنّعة التي كانت تُطبق عليها رسوم مرتفعة بهدف حماية المنتجات المحلية المشابهة، وخُفّضت الرسوم على عدد من المواد الداخلة في الصناعة بهدف دعم الإنتاج، فكانت أهم هذه التعديلات بالجدول (12):

أهم التعديلات على التعريفية الجمركية بالمرسوم رقم (277) لعام (2011)		
المادة المستوردة	التعريفية القديمة	التعريفية الجديدة
لحوم أبقار مجمدة	10%	5%
مسحوق الحليب	1%	5%
سمن حيواني	20%	7%
بن غير محمص	5%	1%
سكر مكرر	7%	3%
أجهزة الطاقة الشمسية	50%	30%
مربى فواكه	50%	5%
جلود مدبوغة	20%	7%

¹⁵⁷ كافة نصوص المراسيم التشريعية المذكورة في هذا المبحث تم الاطلاع عليها من موقع مجلس الشعب للجمهورية العربية السورية. (parliament.gov.sy). (استرجعت بشهر شباط، 2021).

5%	10%	خيوط للخياطة من القطن
10%	15%	أقمشة منسوجة
0	1%	خامات معادن مختلفة
0	1%	عناصر كيميائية مختلفة
0	1%	مطاطا
7%	15%	مسامير
1%	3-5%	مكونات أجهزة الطاقة الشمسية
جدول رقم (12)		

وترافق هذا المرسوم مع مرسوم آخر رقم (23) تاريخ (14/شباط/2011) بتعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي

لعددٍ من السلع لتخفيض أسعار المستهلك وهي: الزيوت النباتية، السمن الحيواني، البن، السكر.

ثانياً: أما التعديل الثاني على التعريفات الجمركية لعام (2011) فصدر بعد بدء الأزمة بالمرسوم التشريعي

رقم (401) تاريخ (16/تشرين أول/2011) لتعديل الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السيارات، فتم

تخفيضها على استيراد السيارات السياحية التي لا تتجاوز سعة اسطوانتها 1600 سم³ من (200%) إلى

(50%)، وتعريف السيارات السياحية التي تزيد سعة اسطوانتها 1600 سم³ من (200%) إلى (80%)،

أما السيارات الهجينة (الكهرباء والبنزين) فقد حُدِّدَت رسومها بنسبة (40%) مهما كانت سعة الاسطوانات.

ثالثاً: خلال عام (2013) صدرت عدّة تشريعاتٍ لتعديل الرسوم الجمركية، فكان المرسوم التشريعي رقم

(15) تاريخ (17/كانون الثاني/2013) بتعديل الرسوم الجمركية لعددٍ من المواد الأولية للصناعة مثل:

(ورق وورق مقوى للترشيح لصناعة أكياس الشاي بنسبة 5%، نماذج تفصيل الألبسة بنسبة 40%، آلات

وأجهزة للتعبئة وتغليف البضائع بنسبة 1%، أجزاء أحذية طبية بنسبة 7%، وغيرها).

ثم المرسوم التشريعي رقم (18) تاريخ (10/شباط/2013) الذي تضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية لمادة

دقيق حنطة القمح وخلائطه ومادة البطاطا الطازجة أو المبردة، المستوردة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد صدر القانون رقم (27) تاريخ (22/كانون أول/2013) المتضمن إعفاء مؤسسات وشركات القطاع العام من الرسوم الجمركية عن مستورداتها من المواد الغذائية الأساسية.

رابعاً: بنهاية عام (2014) صدر المرسوم التشريعي (377) تاريخ (7/كانون أول/2014) بتعديل شاملٍ للتعريفات الجمركية¹⁵⁸، فتم إلغاء الرسوم المرتفعة وأصبحت أعلى نسبة للتعريفات الجمركية هي (30%) فقط، وتخفيض عدد شرائح الرسوم الجمركية من 13 شريحة إلى خمسة شرائح وفق المعدلات التالية: (1%، 5%، 10%، 20%، 30%)، حيث يمكننا تصنيف توزيع التعريفات الجمركية وفقاً لعدة أهداف، كما يلي:

(1) تعريفات ذات غرض مالي: يكون الهدف الأساسي من فرض التعريفات هو تحقيق عائد مالي مرتفع لخزينة الدولة، دون الإضرار بمصالح غالبية المواطنين، كالأمثلة التالية:

- ✓ تعريفات بنسبة (30%) فرضت على مواد مثل: السيارات السياحية، مستحضرات تجميل، ألبسة ولوازمها من جلد طبيعي، سحق، منتجات أسماك أو قشريات، الأزهار المقطوفة للباقات، مشروبات مخمرة، تبغ التدخين والنرجيلة، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة، ثريات وأجهزة إنارة كهربائية.
- ✓ تعريفات بنسبة (20%) فرضت على مواد تُصنّف كماليات مثل: لوز وكستنا وصنوبر وفستق وجوز مقشر، صحف ومجلات، أجهزة الهاتف الجوال.
- ✓ تعريفات بنسبة (10%) على مواد مستهلكة بشكل كبير ولكن لم تُصنّف كموايد أساسية مثل: الشاي، المتة، بن محمص، بهارات مجروشة، نشاء.

(2) تعريفات ذات غرض حمائي: تهدف لزيادة تكلفة السلع المستوردة لحماية السلع المشابهة لها المنتجة محلياً، كالمواد التالية:

¹⁵⁸ موقع الجمارك السورية. التعريفات الجمركية. (www.customs.gov.sy/tariff.php). (استرجعت بتاريخ 4 شباط، 2021).

- تعريف نسبة (10%) على منتجات مثل: أقمشة منسوجة من كتان أو قطن، زجاج مسحوب ومنفوخ.
- تعريف نسبة (30%) على سلع مثل: عجائن غذائية ومخبوزات، خضار مُخللة، مثلجات، مياه معدنية، سجاد وأغطية أرضيات، ألبسة جاهزة (معاطف، أطقم، جاكيتات، بليزرات، بنطلونات، بجامات، ألبسة أطفال، وغيرها)، بطانيات وأحزمة، بياضات للأسرة، حلي ومجوهرات، مواقد ومدافئ ومشعات حرارية، أجهزة منزلية آلية كهربائية، عربات صهاريج وما يماثلها، أثاث معدني أو خشبي.
- تعريف نسبة (20%) على مُنتجات مثل: الأجبان، العسل الطبيعي، الخضار الطازجة أو المبردة أو المجففة (بطاطا، بندورة، ثوم، خس، وغيرها)، حمضيات وفواكه طازجة أو مجففة (عنب، تفاح، كرز، وغيرها)، لحوم الأبقار الطازجة أو المبردة أو المجمدة، دقيق الحنطة أو الذرة، زيت زيتون.
- تعريف نسبة (5%) على استيراد منتجات مثل: خيوط القطن.

(3) تعريفات لدعم المُنتجين: تهدف لتخفيض تكلفة المواد الداخلة في الإنتاج لتشجيع الصناعة المحليّة،

- فتم تخفيض نسبة التعريف على المواد الداخلة في إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات، مثل:
- ❖ تعريف نسبة (5%) على مستوردات مثل: آلات وأجهزة تكييف الهواء لزوم منشآت صناعية تتطلب شروطاً مناخية خاصة مثل صناعة النسيج أو الورق أو التبغ أو الصناعات الغذائية، أفران المخابز.
 - ❖ تعريف نسبة (1%) على مواد مثل: بذار للزراعة (بطاطا، حبوب، بقول، وغيرها)، أسمدة، مكونات دوائية، اسمنت غير مطحون (كلنكر)، جبس وكلس، خامات حديد ونحاس ومعادن أخرى، فحم حجري، أصبغة ومواد دباغة، بولين ايثلين، خشب خام وعجائن الخشب، ورق مقوى، كتان خام، محركات ومولدات، مقاومات حرارية كهربائية، دارات متكاملة الكترونية، لواقط شمسية أنبوبية لصناعة سخانات الشمسية، أجهزة تدار باليد للزراعة أو البستنة، محاريث وحصادات، أجهزة صناعة منتجات الألبان.

(4) تعريفات لدعم المُستهلكين: تهدف لتخفيض أسعار المستهلك، مثل:

- تعريف نسبة (1%) على مواد للاستهلاك اليومي مثل: الأرز، السكر، محضرات تغذية أطفال، ملح.

وقد كان من الدوافع الأساسية لهذا المرسوم هو الحدُّ من ظاهرة التهريب، وأن يكون مُحفِّزاً قوياً للمستورد ليُصرِّح عن القيم الحقيقية لمستورده، مما ينعكس على زيادة الإيرادات الجمركية، فكانت مصادر مختصة لدى الجمارك قد صرَّحت، أن الإيرادات التي حقَّقتها المواد منخفضة الرسوم الجمركية أكثر من المواد عالية الرسوم، فالحمايئة المُطبَّقة على الألبسة مثلاً برسوم جمركية بنسبة (75%) تتسبَّب بتهريب كميات كبيرة للسوق المحليَّة دون دفع الرسوم، فالإيرادات الجمركية من استيراد الألبسة قبل هذا المرسوم كانت منخفضة. كما كان من أهداف المرسوم تخفيض رسوم الاستيراد على معظم المواد الأولية الداخلة في الصناعة إلى (1%) لدعم الصناعات المحليَّة وخلق بدائل للمستورادات، بظل الحصار الاقتصادي وقلَّة القطع الأجنبي.

خامساً: في عام (2015) صدر المرسوم التشريعي (18) تاريخ (29/نيسان/2015)، المتضمن فرض رسمٍ جمركي بنسبة (30%) على كلِّ المواد والبضائع ذات المنشأ أو المصدر التركي للحدِّ من استيرادها، نظراً للمواقف العدائية للدولة التركية ضد سورية، وصدر المرسوم التشريعي (30) تاريخ (09/أيار/2015)، بإعفاء الأبقار المستوردة بقصد التربية من الرسوم الجمركية لدعم الإنتاج المحلي من اللحوم والألبان.

سادساً: نتيجة زيادة شدَّة العقوبات الاقتصادية على سورية والحاجة الماسَّة لدعم الصناعات المحليَّة، صدر المرسوم التشريعي (172) تاريخ (13/أيار/2017) بتخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها بالمرسوم رقم (377) لعام 2014 بنسبة (50%) على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحليَّة.

سابعاً: وفي عام (2018) صدر المرسوم التشريعي (114) تاريخ (15/آذار/2018) الذي تضمَّن تعديل الرسوم الجمركية على استيراد السيارات وعربات النقل، وكان منها وفق الجدول (13):

أهم التعريفات الجمركية المعدلة بالمرسوم (114) لعام (2018)		
المادة المستوردة	التعريف القديمة	التعريف الجديدة
السيارات السياحية	30%	40%
سيارات الاسعاف	15%	20%
سيارة مصفحة	30%	70%

30%	10%	مكونات تصنيع السيارات السياحية المستوردة من قبل الشركات المرخصة لصناعة وتجميع السيارات
جدول رقم (13)		

ثامناً: عام (2019) صدر المرسوم التشريعي رقم (251) بتاريخ (04/أيلول/2019)، المتضمن تعديل

جديد على نسب الرسوم الجمركية على استيراد السيارات، وأهمها وفق الجدول (14):

أهم التعريفات الجمركية المعدلة بالمرسوم (251) لعام (2019)		
المادة المستوردة	التعريف القديمة	التعريف الجديدة
سيارات سياحية تزيد سعة أسطوانتها عن 3000 سم ³	40%	200%
سيارة مصفحة	70%	200%
جدول رقم (14)		

تاسعاً: بعد الارتفاع الكبير بأسعار الدواء مطلع عام (2020)، ولدعم صناعة الأدوية المحلية، صدر المرسوم التشريعي (14) تاريخ (13/تموز/2020)، بإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة بجدول التعريفات الصادر بالمرسوم رقم (377) لعام 2014، وكافة الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد.

أسعار الصّرف المعتمدة لتطبيق الرسوم الجمركية في سورية خلال الأزمة:

بعد أن تم دمج نشرات أسعار الصّرف عام (2005) واعتماد نشرتي أسعار فقط هما: نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية، ونشرة أسعار الصّرف الربع سنوية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (5788) تاريخ (20/كانون أول/2006) باعتماد نشرة أسعار الصّرف الربع سنوية لاستيفاء الرسوم الجمركية، فكانت نشرة أسعار صرف الجمارك تتغيّر مرة كل ثلاثة أشهر، واستمر العمل بهذه النشرة حتى تفاقم الأزمة بعامها الثالث، فأصبحت تغيّرات أسعار الصّرف كثيرة ومتلاحقة، فصدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (3568) تاريخ (24/كانون أول/2013)، المتضمن أن مصرف سورية المركزي يُصدر نشرة أسعار صرف دورية نصف شهرية (كل خمسة عشر يوماً)، تكون خاصة بإدارة الجمارك العامة وتُطبّق لاستيفاء الرسوم الجمركية،

وكانت تُحتسب أسعار الصَّرف بهذه النشرة استناداً إلى وسطي نشرات أسعار الصَّرف الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بشكل يومي، فكان من الصَّعب اعتماد النشرة اليومية لاحتساب الرسوم الجمركية، لصعوبة تبليغها بوقتٍ واحد للأمانات الجمركية المنتشرة على حدود الدَّولة بظل ظروف الأزمة. وقد انعكست هذه التغيُّرات المُستمرة بنشرات الأسعار المُطبقة لدى الجمارك على اختلاف تكلفة المواد المستوردة، وبالتالي اختلاف أسعار المستهلك، ومع تزايد فروقات أسعار الصَّرف أصبح من الصعب على وزارة التجارة الداخلية توحيد أسعار المستهلك للسلعة ذاتها، حيث تقوم مديرية التسعير لدى وزارة التجارة الداخلية بتحديد سعر البيع استناداً لتكلفة السلعة (وتدخل الرسوم الجمركية ضمن حسابات التكلفة)، وهذا ما ساهم في تعدد الأسعار لنفس السلعة وضعف القدرة على ضبط السوق.

واستمر التغير في نشرة أسعار صرف الجمارك حتى بداية الشهر العاشر لعام (2016) فتم تخفيض هامش التغير بسعر الصَّرف وفق نشرة أسعار المصارف ليبدو شبه مُستقر حول سعر (517.4 ل.س للدولار الأمريكي)، واستقرار سعر صرف نشرة الجمارك حوالي (516 ل.س للدولار الأمريكي) لمدة استمرت عاماً كاملاً، حيث تم تخفيض سعر الصَّرف بالنشرات المتتابعة ليصل إلى حوالي (435 ل.س للدولار الأمريكي) في نهاية عام (2017) ليستقر حتى منتصف الشهر الثاني من عام (2020) فازداد سعر صرف الجمارك لحوالي (702 ل.س للدولار الأمريكي)، وقد ساهم الانخفاض والاستقرار بسعر الصَّرف المُطبق على الرسوم الجمركية خلال تلك الفترة بتخفيض تكلفة المستوردات، وبالرغم من أن أثر هذا التخفيض لم يكن كبيراً مقارنةً مع تغيرات سعر الصَّرف على قيمة المستوردات، لكنه ساهم بإبطاء نسبي بتغيرات أسعار السوق.

المطلب الثاني: نظام حُصص الاستيراد وانعكاساته في سورية خلال الأزمة:

سادت الميركنتيلية كمذهبٍ اقتصاديٍّ من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، وكان مبدؤها يرتكز على أن أي دولة يمكن أن تزداد ثراءً عبر تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، فالفائض التجاري مفيدٌ لاقتصاد الدولة بينما العجز التجاري يُضُرُّ به، وقد انقُذت الميركنتيلية من حيث أنه لا يمكن لدولةٍ أو أكثر أن تحقق فائضاً تجارياً إلا لو شهدت الدول الأخرى عجزاً تجارياً، ثم جاءت أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين ما بعد الثورة الصناعية (ديفيد هيوم وآدم سميث وريكاردو، وغيرهم) الذين شجعوا حرية التجارة، "إن سياسة أوروبا إذ تعوق الانتقال الحرَّ للعمال ورأس المال من استخدامٍ إلى استخدام، ومن مكانٍ إلى مكان، تتسبَّب في بعض الأحوال بتفاوتٍ مزعجٍ جداً في مجمل مزايا ومعايب استخداماتهما المختلفة"¹⁵⁹، ورأوا أن دور الدولة في اقتصاد السوق يجب أن ينحصر بما يتعلَّق بوظائف الدفاع والأمن والقيام ببعض المشروعات العامة، فخلال القرن التاسع عشر سادت العالم فترة توسُّعٍ للتجارة الحرَّة، وتراجعت الحكومات عن تطبيق سياساتها التي أعاقَت حركة الواردات وشجَّعت الصادرات.

وبالرغم من الدعم الكبير الذي شهدته مبدأ حرية التجارة في القرن العشرين، "الاقتصاديون الكلاسيكيون هم الرواد في الزعم بأن الأسواق الحرَّة والتجارة الحرَّة مفيدتان، لكنهم لم يكونوا متشدِّدين في رأيهم بخصوصها، فالاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد من منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم تشدَّدوا في هذا المذهب بصورةٍ عظيمة"¹⁶⁰، حيث نشطت الدول لتوقيع اتفاقيات تجارية تُمكنها من الاستفادة من فوائد التجارة الحرَّة، ولكن لا تزال هناك عقباتٌ كبرى تعترض حركة التجارة حول العالم، و نرى بأن الحكومات الحالية

¹⁵⁹Smith, Adam. (1776). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. Published online.

¹⁶⁰ دونكلي، غراهام. (2004). *التجارة الحرَّة الأسطورة والواقع والبدائل*. (مصطفى محمود، مترجم). (ط.1). مصر: المركز القومي للترجمة.

لا تدعم التجارة الحرة بشكل حقيقي، والتبرير النظري للقيود التجارية اليوم يستند بشكل رئيسي إلى ضرورة زيادة فرص العمل من خلال دعم الإنتاج المحلي الخاضع للحماية.

نظام حصص الاستيراد (الرخص المسبقة):

يُعتبر نظام حصص الاستيراد شكلاً من أشكال التدخل الحكومي في التجارة الدولية، حيث لا تتدخل الدولة تدخلاً مباشراً في سعر السلع المستوردة كفرض تعريفية جمركية، وإنما تفرض قيوداً كعدم السماح باستيراد بعض السلع أو تحديد الكميات التي يُمكن استيرادها، وفق نظام حصص الاستيراد.

العمل بنظام حصص الاستيراد في سورية:

تم العمل بنظام الرخص المسبقة لعمليات الاستيراد والتصدير منذ عام (1951) بالمرسوم (60) تاريخ (13/كانون ثاني/1951) فمنع التصدير دون إجازة تصدير وأُخضع المستوردات لإجازة استيراد مُسبقة، على أن تُمنح إجازات الاستيراد والتصدير من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بقصد تحديد الكميات المصدرة والمستوردة ومراقبتها وتعيين أوصافها.

ومع بداية الأزمة عام (2011) كان هذا النظام مازال مطبقاً على المستوردات فقط دون الصّادرَات، بإلزام جميع المستوردين بتنظيم إجازات الاستيراد المُسبقة، التي تتضمن تحديد قيمة ونوعية وكمية السلع المسموح استيرادها، فقد تضمنت أحكام التجارة الخارجية المطبقة بأن يتم تنظيم إجازة الاستيراد لدى مديريات الاقتصاد في المحافظات، وتُنظَّم الإجازة على ثمانية نسخ لربط منح إجازات الاستيراد بعدة جهات (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي، مديرية الجمارك العامة، وزارة المالية)، فتوزع النسخ كما يلي:

1. النسخة رقم (1) تبقى لدى مديرية الاقتصاد في المحافظة للحفظ لديها.
2. النسخة رقم (2) تُرسل إلى مديرية التخطيط لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، لتستخدم في إعداد الإحصاءات المركزية للوزارة.

3. النسخة رقم (3) تُسلم لصاحب العلاقة (المستورد) ليحتفظ بها ضمن وثائقه الرسمية.

4. النسخة رقم (4) تُسلّم أيضاً لصاحب العلاقة (المستورد) ليُقدّمها إلى أحد المصارف المحليّة في حال رغبته بالحصول على تمويلٍ من هذا المصرف لعملية الاستيراد، ويقوم المصرف بدوره، بإرسالها إلى مصرف سورية المركزي مُؤشراً عليها بقيمة المبالغ التي تم تمويلها للمستورد بموجب هذه الإجازة.

5. النسخة رقم (5) تُرسل من مديرية الاقتصاد مباشرةً إلى مصرف سورية المركزي لاستخدامها في عملية الرقابة على القطع الأجنبي.

6. النسخة رقم (6) تُرسل من مديرية الاقتصاد إلى المركز الجمركي المُحدد على الإجازة وفق المستورد، ليقوم بعد التأشير عليها بتخليص البضاعة، بإرسالها إلى مديرية الجمارك العامة للحفاظ بأرشيفها.

7. النسخة رقم (7) تُرسل إلى المركز الجمركي ليقوم عند تخليص البضاعة بالتأشير عليها بقيمة البضاعة المُدخلة إلى الاستهلاك المحلي، ثم إرسالها إلى مصرف سورية المركزي لمتابع إجراءاته الرقابية.

8. النسخة رقم (8) تُرسل إلى المركز الجمركي ليقوم بعد التأشير عليها بقيمة البضاعة المُدخلة إلى الاستهلاك المحلي، بإرسالها إلى مديرية المالية لمتابعة الرقابة الضريبية.

وقد استمر العمل وفق هذه الآلية طوال فترة الأزمة.

تعديل آلية منح حصص الاستيراد وانعكاساته خلال الأزمة:

مع تطبيق العقوبات الاقتصادية الدّولية عام (2011) تعقّدت إجراءات التجارة الدّولية من وإلى سورية، وأصبح من الصعب تأمين جزءٍ كبيرٍ من السلع، وأغلقت الكثير من أسواق العالم بوجه الصّادات السورية، ومع زيادة الطلب على القطع الأجنبي لتمويل المستوردات في ظل نقص العرض منه والارتفاع المستمرّ بسعر الصّرف، ازدادت مصاعب التجارة الخارجية عاماً بعد عام من استمرار الأزمة، وأدّى ذلك لاتخاذ مجموعةٍ من الإجراءات والقرارات المُتلاحقة خلال تلك الفترة، كان أهمها:

أولاً: قرارات المنع والتقييد: وفقاً لحاجات السوق المحليّة المُختلفة وحيث أصبحت أولويّة تأمين السلع الضرورية تتفوّق على اعتبارات الحمائيّة، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية العديد من الاستثناءات

على قرارات المنع والتقييد المفروضة على استيراد مجموعة من السلع، وانعكست هذه المرونة بشكل إيجابي على توفر السلع الضرورية في السوق المحلي، وكان من أهم هذه القرارات جدول (15) كما يلي:

أهم تعديلات منع وتقييد الاستيراد في سورية خلال الفترة (2011/2019)		
رقم القرار	تاريخ القرار	المواد المستثناة من منع أو تقييد الاستيراد
1836	2011/06/21	مادة الشحوم المعدنية بدرجات حرارة عالية على أن يتم استخدامها حصراً ضمن المنشآت الصناعية.
2036	2011/07/13	آليات الأشغال العامة المستعملة (براد، قلاب، صهاريج، مضخات بيتون، وغيرها).
11/15628	2011/09/08	المواد الأولية للصناعة والآلات ومستلزمات الإنتاج وقطع التبديل، مستثناة من القرار رقم 212 لعام 2009 القاضي بحصر استيراد كافة البضائع ذات المنشأ الصيني من بلد المنشأ مباشرة.
3325	2011/12/22	مواد (العدس، الحمص، الفول، البازلاء).
272	2012/01/24	الجرارات الزراعية المستعملة.
225	2013/05/13	الفروج المبرد والمجمد (من قبل مؤسسة التجارة الخارجية).
273	2013/06/11	مدخرات كهربائية.
116	2014/02/06	الحليب السائل.
494	2014/10/21	مولدات كهربائية مستعملة لزوم المنشآت الصناعية.
595	2014/12/04	المازوت.
602	2014/12/11	الفيول لصالح المنشآت الصناعية.
18	2015/01/13	فستق عبيد مقشور.
692	2016/09/05	الأجهزة الخلوية التي تحوي ميزة تحديد الموقع.
994	2017/10/23	الخيوط القطنية الكومباكت.
جدول رقم (15)		

وكذلك تم إصدار قرارات تتعلق بمنع تصدير العديد من المنتجات المحلية التي يتزايد الطلب المحلي عليها، بهدف حماية المستهلك من نقصان المواد أو ارتفاع أسعارها، وكان أهم هذه القرارات بجدول (16):

أهم تعديلات منع وتقييد الصادرات في سورية خلال الفترة (2011/2019)		
رقم القرار	تاريخ القرار	المواد التي تم منع أو تقييد تصديرها
615	2012/03/20	منع تصدير أو إعادة تصدير كافة أنواع الأسمدة بطيئة الذوبان المنتجة محلياً أو المستوردة.
31	2013/01/20	منع تصدير أي نوع من الأخشاب والأحطاب.
113	2013/03/11	منع تصدير القطع التبديلية المستعملة بما فيها المحركات المستعملة.

187	2015/03/31	تحديد الكميات المسموح تصديرها من البيض.
جدول رقم (16)		

ثانياً: سياسة ترشيد الاستيراد: فُرِضَت الأوضاع المعيشية الصعبة التي ولّدتها الأزمة على الحكومة العمل على تحديث أساليبها لضبط المستوردات، وتفعيل سياسة ترشيد الاستيراد بظل شحّ موارد القطع الأجنبي، فتم وضع أسس سياسة الترشيح بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي، وذلك وفق أهدافٍ مُعلنة¹⁶¹ لهذه السياسة ركّزت على ما يلي:

1. تأمين استمرار توفّر المواد والخدمات الأساسية للمواطنين.
 2. دفع عجلة الإنتاج وتشجيع التصدير بتأمين المواد الأولية ومستلزمات وتجهيزات الإنتاج.
 3. تحقيق متطلبات الأمن الدوائي واستكمال ما يتم إنتاجه محلياً.
- وقد تم اتباع عدّة أساليب للتدخل الحكومي في تطبيق هذه السياسة خلال فترة الأزمة، فقام مصرف سورية المركزي بإجراءاتٍ مختلفة لضبط تمويل المستوردات (تمت الإشارة إليها لدى عرض السياسة النقدية)، في حين تدخلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بشكلٍ مباشرٍ في تحديد حصص الاستيراد من حيث الكمية والنوعية، فكان يتم دراسة طلبات منح إجازات الاستيراد وفق حاجات السوق، فتُحدّد الكميات المسموح استيرادها تبعاً لذلك، فتم اتخاذ عدّة قرارات تتعلق بضبط هذه الآلية منها:

- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (1505) تاريخ (22/أيار/2011) بإلغاء العمل بنظام المُخصّصات الصناعية، ليُصبح استيرادها خاضعاً لتقديرات وزارة الصناعة.
- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (703) تاريخ (15/كانون أول/2015) بالزام جميع المستوردين بدفع مبلغ باليرة السورية بنسبة (50%) من القيمة المقابلة لمشروع إجازة الاستيراد، كمؤونةٍ توضع في أحد المصارف ويحتسب المعادل وفق سعر نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة

¹⁶¹ موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية. (<http://syrecon.gov.sy>). (استرجعت بتاريخ 22 شباط، 2021).

عن مصرف سورية المركزي، مقابل تثبيت سعر الصّرف للتمويل من قبل المركزي بحدود المبلغ المُودع، أما المبالغ المتبقية والتي تزيد عن المبلغ المُودع، فيتم تحديد سعر الصّرف الخاص بتمويلها بتاريخ تقديم طلب شراء القطع إلى مصرف سورية المركزي عن طريق المصرف المرخّص.

- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (601) تاريخ (31/تموز/2016)، الذي أنهى العمل بالقرار (703) لعام 2015 وتعديلاته، فسمح لمستوردي المواد الخاضعة لرسم جمركي (1%) أو (5%) باستخدام نسبة الـ (25%) المودعة لتمويل مستورداتهم من قبل مصرف سورية المركزي.
- تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (1/211) تاريخ (08/أيلول/2016)، المتعلقة بمنح إجازات الاستيراد، وأُتبعَت بإصدار الدليل التطبيقي الإلكتروني الموحد لمنح إجازات وموافقات الاستيراد¹⁶² في بداية عام (2017)، حيث تم تحديد المواد المسموح استيرادها والبنود الجمركية التي تندرج تحتها هذه المواد، ونُشر الدليل على موقع الوزارة الإلكتروني الرسمي، وتم تعميمه على جميع اتحادات الغرف (التجارية، الصناعية، الزراعية، الحرفية)، فشمَل الدليل (3806) بنداً جمركياً من أصل (6096) بندٍ مُدرجٍ بالتعريف الجمركية، فسمح باستيراد (62%) من إجمالي السلع المُدرجة، وشكّلت البنود الجمركية المتعلقة بالمواد الصناعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي (75%) من المواد المسموح استيرادها، والمواد الغذائية والمواد الأساسية غير الغذائية (25%) من هذا الدليل.

و قد كان من أهم السبلات التي شابت تطبيق سياسة ترشيد المستوردات، ما يلي:

- ✓ عدم ارتكاز عملية تقدير حاجات السوق على احصائيات دقيقة، مما أدّى لحدوث نقصٍ في توفّر بعض المواد، وسمح بسيطرة الاحتكارات على موادٍ أخرى.
- ✓ تسبب منح الموافقات دون معايير واضحة، إلى الإضرار بغئةٍ واسعةٍ من المستوردين على حساب آخرين

¹⁶² موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية. (<http://syrecon.gov.sy>). (استرجعت بتاريخ 22 شباط، 2021).

- ✓ لم تكن سياسة تحديد الكميات المستوردة مدروسة بالشكل الكافي بما يؤمن مراعاة الاستفادة من وفورات الأسعار، التي ترتبط عادةً بالكميات المشتراة والدُّول التي يتم الاستيراد منها وشروط الشحن.
- ✓ لم يتم ربط آلية التسعير في السوق المحليّة بشكلٍ واضحٍ بالسلع المُموّلة من قبل المصرف المركزي، مما جعل أسعار هذه المستوردات منفلتةً فزادت من أرباح التجار على حساب المواطنين.
- وبرغم السلبات فإن سياسة ترشيد المستوردات ساهمت بتوجيه القطع الأجنبي نحو استيراد السلع الضرورية، بدلاً من آلية السوق غير المضبوطة، وأدّت لتراجع المستوردات بدءاً من عام 2012، كما بالجدول (17):

تغير قيم المستوردات السورية خلال الفترة (2019/2010)		
العام	قيم المستوردات (مليون ل.س) *	قيم المستوردات (دولار أمريكي) #
2010	812,209	17,392
2011	964,928	19,871
2012	794,277	12,255
2013	944,926	8,596
2014	1,562,846	8,043
2015	1,497,340	5,545
2016	2,238,472	4,861
2017	3,019,922	5,954
2018	3,007,769	6,878
2019	2,982,669	6,820
جدول رقم (17) * تم احتساب قيم المستوردات بالليرات السورية ضمن الاحصاءات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وفق سعر الدولار الأمريكي كما يلي: عام 2010 (46.70 ل.س)، عام 2011 (48.56 ل.س)، عام 2012 (64.81 ل.س)، عام 2013 (109.92 ل.س)، عام 2014 (194.32 ل.س)، عام 2015 (270.02 ل.س)، عام 2016 (460.53 ل.س)، عام 2017 (507.20 ل.س)، عام 2018 (437.31 ل.س)، عام 2019 (437.31 ل.س). # تمت إعادة احتساب القيم بالدولار الأمريكي من قبل الباحثة.		

المطلب الثالث: أدوات الحمائية الاقتصادية الأخرى وانعكاساتها خلال الأزمة:

إضافةً إلى الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد كأهم أدوات الحمائية الاقتصادية، كان هناك عدّة أساليب حمائية أخرى أبرزها:

أولاً: الإعانات الحكومية خلال الأزمة:

يُمكن تعريف الإعانات المالية بوجهٍ عام: "أنها المساعدات الحكومية التي تقدّمها الدولة، للتأثير في حصول المنتجين على دخولٍ أعلى مما يمكن الحصول عليه في ظل سوقٍ تنافسيٍّ حرٍّ لا يعتمد على الإعانات الحكومية، أو للتأثير في حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأقلّ من تكلفتها الاقتصادية، بهدف توفير هذه السلع والخدمات للمستهلكين بسعرٍ يقلُّ عن سعرها في السوق لما يحقّقه توفيرها من أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة"¹⁶³، كما عرّفت منظمة الأونكتاد الإعانات في إطار التدابير غير التعريفية كما يلي: "هي مساهمةٌ ماليةٌ تُقدّمها حكومةٌ أو هيئةٌ عامةٌ، أو تُقدّم في شكلٍ إيداعٍ حكوميٍّ أو توجيهٍ من هيئةٍ خاصّةٍ (تحويل مباشر أو تحويل مباشر محتمل للأموال: مثلاً منحة أو قرض، أو ضخ رأس مال، أو ضمان، أو التنازل عن إيراد حكومي، أو توفر سلع أو خدمات أو شراء سلع، أو تقديم مدفوعات إلى آلية تمويل)، أو دعم للدخل أو للأسعار، وهو ما يمنح ميزة ويخص بصورة محدّدة (مؤسسة أعمال أو صناعة أو مجموعة مؤسسات أعمال أو صناعات، أو يقتصر على منطقة جغرافية معينة)"¹⁶⁴، وقد كانت سورية تتبّع قبل الأزمة أسلوب تقديم الإعانات كأحد البنود الأساسية في نفقاتها الحكومية، فيُستخدم جزءٌ من نفقات الدولة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي، وتقليل حدّة الفوارق

¹⁶³ خير العكام، محمد. الإعانات المالية (الدعم). موقع الموسوعة العربية (<http://arab-ency.com.sy>). (استرجعت بتاريخ 20 شباط، 2021).

¹⁶⁴ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2015). التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية. كتيب من منشورات الأمم المتحدة.

الاجتماعية بين شرائح المجتمع، وتُساهم في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد استمرت الدولة في تقديم الإعانات خلال فترة الأزمة وتتنوع أشكالها، فمنها ما كان يهدف لدعم المشروعات الإنتاجية والعمل على تخفيض أسعار السلع الضرورية مع ضمان الاستمرار بإنتاجها محلياً، كالدعم المُقدّم لمُنْتَجي القمح، وإعانات تُقدّم للمُساهمة بإعادة توزيع الدخل القومي كإعانات إيصال الخبز للمواطنين بسعر منخفض يراعي مستويات الدخل المحدود، وهناك إعانات تُقدّم لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، كإعانات الإنتاج المباشرة وإعانات التصدير والإعانات الرأسمالية بتقديم قروض إلى المنتجين بفوائد مخفضة.

إعانات دعم الإنتاج الزراعي: إن الهدف الرئيسي للسياسات الزراعية في سورية هو تحقيق الأمن الغذائي وتطوير التصدير، وقد اتبعت الدولة سياساتٍ خاصّة فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية كالقمح والشعير والقطن والشوندر السكري والتبغ وغيرها، فبالنسبة للقمح تم اعتباره سلعة استراتيجية من الضروري توفيرها بكميات كافية، مع مراعاة تحقيق الربح لمنتجها لضمان استمرار الإنتاج، فسمح للمنتجين ببيع إنتاجهم إلى القطاع الخاص، في حين وُضعت قيود على تصديره واستيراده لتتم إدارة الجزء الأكبر من عمليات التجارة الخارجية للقمح بإشراف القطاع العام، مع بعض الاستثناءات الممنوحة للشركات الخاصة بالاستيراد لبعض الأغراض كالمطاحن وصناعة المعكرونة، والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب هي المسؤولة عن تسويق القمح، فتقوم بشرائه من المنتجين وبيعه إلى المؤسسة العامة للمطاحن، التي تبعية بدورها للشركة العامة للمخابز، لتوزعه على المخابز التي تنتج خبزاً مدعوماً، وتقوم المؤسسة أيضاً بتصدير الفائض من القمح المتوفر وفق موسم الحصاد، ولم تتوقف الدولة عن دعم القمح طوال فترة الأزمة سواء من حيث الاستمرار بشراء القمح المُنتج محلياً، أو من خلال الاستيراد من الخارج، مما ساهم في تخفيف الضغوط المعيشية على المواطنين.

كما قدّمت الدولة بشكلٍ مستمرٍ إعاناتٍ موسميّة للمنتجين الزراعيين ترتبط بظروف الإنتاج، كالإعانات التي قدّمت للمتضرّرين من تأثير الظروف الجوية وعوامل المناخ، والدعم الحكومي بشكلٍ مستمرٍ بتأمين البذار والأسمدة، والتسهيلات المصرفية التي يتم من خلالها دعم القروض الزراعية بشروطٍ ميسّرة وفوائد مخفضة،

حيث ساهمت إجمالي هذه الإعانات في المحافظة على توفر معظم المنتجات الزراعية الضرورية لحاجة المواطنين وبأسعارٍ مقبولةٍ طوال فترة الأزمة، كما ساهمت في دعم المنتجات الزراعية المُصدّرة.

إعانات دعم الإنتاج الصناعي: كان أبرز الدعم الذي قُدِّم لدعم القطاع الصناعي مجموعة الإعفاءات من تراكم الغرامات والفوائد المستحقة على المنشآت الصناعية، ومعالجاتٍ متكرّرة لمشكلة القروض غير المسدّدة، كالمرسوم التشريعي (8) لعام (2014) بإعادة جدولة القروض لأصحاب الفعاليات والمشاريع الاقتصادية.

وكان هناك إعاناتٌ بشكلٍ آخر من خلال حوافز دعم الإنتاج التي قدّمتها هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصّادرات لبعض القطاعات، كقرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (923) لعام (2018) بمنح حوافز دعم شحن الصّادرات السورية للعقود المبرمة على هامش الدورة 60 لمعرض دمشق الدولي.

ثانياً: انخفاض قيمة الليرة السورية خلال الأزمة:

تستخدم بعض الدول تخفيض قيمة العملة كأحدى أدوات الحماية الاقتصادية، ويكون ذلك بخفض سعر الصّرف الرسمي لإعادة التوازن إلى ميزانها التجاري، فتخفيض قيمة العملة المحليّة يؤدي لأن تصبح أسعار السلع المستوردة أعلى بالنسبة للمقيمين، مما يدفع للحد من الطلب عليها ويُشجّع على استبدالها بالمنتجات الوطنية، فتتراجع كمية المستوردات وتقل قيمتها بالعملات الأجنبية، كما أن انخفاض قيمة العملة المحليّة يجعل أسعار المنتجات المحليّة أرخص بالنسبة للأجانب، فيزيد من حجم الصّادرات إلى الخارج.

ولكن من الضروري التمييز بين حالتين لتراجع قيمة العملة المحليّة:

❖ **تخفيض قيمة العملة (Devaluation):** وهو فعل إرادي من الدولة، ويكون ذلك عندما تتحكّم الدولة بسعر الصّرف بشكلٍ مباشر فتُحدّد السعر بقرارٍ حكومي.

❖ **انخفاض قيمة العملة (Depreciation):** حيث يكون سعر الصّرف خاضعاً لقوى العرض والطلب، فيحصل تراجعاً في قيمة هذه العملة، فالانخفاض هنا نتيجةً لتقائماً للتفاعل بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي دون تدخّل مباشرٍ من الدولة.

اتبعت سورية نظام سعر الصّرف المُدار، فقد كان سعر الصّرف يُحدّد بقرارٍ حكومي، وبعد بدأ الأزمة ظهرت عدّة عوامل أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على سوق القطع الأجنبي وتسبّبت بتغيراتٍ مستمرة بأسعار الصّرف، وبالرغم من استمرار الدّولة بتحديد سعر الصّرف بموجب قرار يصدر عن المصرف المركزي، إلا أن شحّ مصادر القطع الأجنبي وتراجع احتياطات المصرف المركزي جعلته غير قادرٍ على تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، مما أفسح المجال لزيادة حجم التداول بالسوق غير النظامية، فلا يمكن القول بأن ارتفاع سعر الصّرف خلال الأزمة كان تخفيضاً لقيمة الليرة السورية بقرارٍ حكومي، وإنما كان انخفاضاً ناتجاً عن زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض العرض منها، وقد ظهرت خلال الأزمة عوامل متعددة أدّت لانخفاض العرض من القطع الأجنبي، وعوامل أخرى دفعت لتزايد الطلب عليه، فحدث خللٌ متزايد بين العرض والطلب على العملات، ويمكن الإشارة لأهم هذه العوامل وفق ما يلي:

☒ أهم العوامل التي أدّت إلى انخفاض العرض من القطع الأجنبي:

- (1) انخفاض الصّادات الحكومية: تسببت العقوبات الاقتصادية الدّولية التي فُرضت منذ بداية الأزمة بتراجع كبيرٍ لصادرات الدّولة لاسيّما النفطية، وتلا ذلك سيطرة المسلّحين على معظم حقول النفط والغاز المستثمرة، ليتم وقف التصدير بشكلٍ نهائي، مما حرم الدّولة من أهم مواردها للقطع الأجنبي.
- (2) الحجز على الودائع والحسابات المصرفية الحكومية: فرضت العقوبات الاقتصادية تجميداً للحسابات والودائع المصرفية للمصارف الحكومية بالخارج (المصرف التجاري السوري ومصرف سورية المركزي).
- (3) ضعف شديد لإيرادات السياحة والنقل والترانزيت: فقد أدّت الأعمال القتالية إلى توقّف شبه كاملٍ لقدوم السياح الأجانب، كما تسببت العقوبات الدّولية بتراجعٍ بقطاعات النقل الخارجي وحركة الترانزيت.
- (4) تراجع صادرات القطاع الخاص: أثّرت العقوبات الاقتصادية على حركة التجارة الخارجية فقد تم التشدّد في التعامل مع التجار السوريين، إضافةً إلى مشكلة التحويلات المالية لسورية، وصعوبة تأمين وسائل للنقل الخارجي والتأمين على البضاعة، فتراجع حجم الصّادات وعائداتها بالقطع الأجنبي.

(5) انخفاض التحويلات الخارجية عبر القنوات النظامية: شلّت العقوبات الاقتصادية شبكة المراسلين

المصرفيين عبر العالم، مما عقّد إجراءات التحويل إلى سورية، ودفع للتحويل عبر السوق غير النظامية.

(6) تهريب الأموال للخارج: أدى الخوف المتزايد من تفاقم الوضع الأمني والمعيشي لتهريب الأموال إلى

خارج البلد لاسيما القطع الأجنبي والذهب، مما شكّل استنزافاً للقطع الأجنبي في السوق المحلية.

(7) التوقف عن تحويل مُستحقات الدولة في الخارج: نتيجة العقوبات الاقتصادية توقفت معظم الدول عن

السماح بتحويل مستحقات الدولة في الخارج، كالعائدات القنصلية وعوائد الاتصالات والبريد التلفزيوني.

☒ أهم العوامل التي أدّت لزيادة الطلب على القطع الأجنبي:

1. زيادة النفقات العسكرية: تطلّبت الحاجة إلى فتح عدّة جبهاتٍ من القتال على مساحاتٍ واسعة، إلى

زيادة كبيرة في نفقات الدفاع التي تطلّبت توريداتٍ خارجية مستمرة.

2. الدولة بدافع الخوف: بسبب القلق من تبعات الحرب على الاقتصاد والعملة المحلية، اتجه السوريون

لتحويل أموالهم وعائدات أعمالهم إلى الدولار الأمريكي، مما زاد من الطلب عليه بشكل يومي.

3. ارتفاع قيم مستوردات السلع الأساسية: بعد سيطرة المسلّحين على مناطق النفط والغاز، وخروج

أجزاء واسعة من الأراضي الزراعية من العمل، وتدمير كبير لقطاع الصناعة المحلية، حدثت ارتفاعات

متزايدة على فاتورة مستوردات السلع الأساسية، كالمحروقات والقمح والطحين والأعلاف وغيرها.

4. التطوّر السريع لشبكات المضاربين: بتزايد الطلب على العملات الأجنبية نمت شبكات واسعة من

الصرافين غير المرخصين والمضاربين الذين امتهنوا تجارة العملات والمضاربة بالليرة السورية.

انعكاس الانخفاض في قيمة الليرة السورية على الصادرات: لم ينعكس الانخفاض بقيمة الليرة السورية

الذي جعل أسعار المنتجات الزراعية والصناعية منخفضة، على زيادة الصادرات، لأن الصعوبات الأخرى

التي تواجه عمليات التجارة الخارجية أعاقَت التصدير، حيث تسبّبت العقوبات بصعوبة كبيرة في عمليات

الشحن الخارجي، إضافة إلى صعوبة التحويلات المالية.

المبحث الثالث: المعوقات الحالية للنمو الاقتصادي في سورية

تتطلب عملية التنمية في كلّ بلدٍ معتمدةً على خصائصه وميزاته، وتكتسب أهميتها وفعاليتها وسرعة تقدّمها من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والقدرات الماديّة والبشرية لهذا البلد، ولذلك لا بدّ أولاً وقبل التخطيط للانطلاق بعملية التنمية الاقتصادية في سورية بعد فترةٍ طويلةٍ من معاناة الأزمة، من القيام بدراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي، لتحديد أهم معوقات النمو القائمة فعلياً، ليتّسّى لنا وضع تصوّرٍ مستقبليٍّ لآلية النهوض نحو واقعٍ أفضل، ويقدم هذا البحث دراسةً تحليلية لمعوقات النمو الحالية، من خلال ثلاثة مطالب هي:

✓ المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية والبشرية للنمو في سورية:

يشمل دراسة أهم سمات المجتمع السوري وكيفية تطويعها لخدمة مشروع التنمية، بحيث تعتبر هذه الدراسة مقدّمةً ضرورية، تساعد على وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المستقبلية في سورية.

✓ المطلب الثاني: ضعف البيئة التشريعية والبنية التحتية:

يدرس هذا المطلب البيئة التشريعية وانسجامها مع خطط التنمية المستقبلية، وواقع البنية التحتية، لوضع تصوراتٍ حول تطوير البيئة التشريعية وتحسين البنية التحتية، لخلق الأرضية الملائمة لانجاز تنميةٍ حقيقيةٍ ومستدامة.

✓ المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية للنمو في سورية:

يقدم هذا المطلب دراسةً حول أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وواقع قوى الإنتاج، والتأثيرات الدولية على حركة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية والبشرية للنمو في سورية:

يتميّز كلّ بلدٍ بمجموعةٍ من الخصائص والظروف المحليّة، التي تجعل عملية التنمية الاقتصادية أكثر سهولةً أو صعوبةً، فهذه الخصائص والظروف هي التي تُحدّد الميزات النسبيّة لكلّ منطقة، وبالتالي القدرة على جذب وتوليد والاستمرار في الاستثمارات، حيث تعتمد استراتيجية التنمية الاقتصادية لكلّ مجتمعٍ على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والمالية، "إن التقدير السليم للموارد البشرية يمكن أن يكون المدخل لضمان استخدامها بصورةٍ رشيدةٍ لصالح المجتمع بأسره، ولتأمين مصادر الوفاء باحتياجاتها الأساسية، أي معرفة وضع السكّان المستهلكين"¹⁶⁵، لذلك لا بد لنا قبل وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية، من دراسة السمات المميّزة للمجتمع السوري، وكيفية التعامل معها وتطويرها لخدمة مشروع التنمية، حيث يمكن الإشارة إلى أهم هذه السمات وفق ما يلي:

أولاً: ضعف تقدير المجتمع لبعض المهن والأعمال لاسيّما العمل الزراعي:

مازال المجتمع السوري ينظر إلى العمل بمجال الزراعة نظرةً متواضعةً باعتباره عملاً يعتمد على الجهد العضلي، ولا يتطلب مهاراتٍ إبداعيةٍ عاليةٍ أو جهودٍ ذهنيةٍ مميّزة، وكذلك بالنسبة للعديد من المهن الحرفية، وتتسبب هذه النظرة بدفع القوى العاملة الجديدة للتركيز بالبحث عن الوظائف المكتبية، وبشكلٍ خاص العمل في قطاع الخدمات (وظائف حكومية إدارية، مصارف، اتصالات، مراكز ومحلات البيع، وغيرها)، فتزايدت نسبة البطالة والبطالة المقنعة، في حين انخفضت نسبة الأيدي العاملة في الزراعة والمهن الحرّة، وترافق ذلك مع استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، حيث يُظهر المخطط البياني لتوزّع المشتغلين في سورية

¹⁶⁵ مسعود، مجيد. (1984). التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. (ط1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).

وبالرغم من أن ظروف الحرب وعمليات التعطيل والتخريب التي رافقتها ساهمت بدورٍ رئيسيٍّ بتخفيض عدد المشتغلين في الزراعة والصناعة، إلا أن ذلك ترافق مع الاندفاع لدى الفئات الشابة بالتوجُّه للعمل في مجال الخدمات، بدوافع ترتبط بالرغبة في الأعمال المُرِيحة، فبغضِّ النظر عن ظروف الحرب نلاحظ أن مجالات العمل المرتبطة بالأعمال المكتبية، كالعمل في التجارة وقطاع التأمين والمكاتب العقارية، حافظت على نسبٍ متقاربة من عدد المُشتغلين فيها خلال الفترة (2019/2010)، كما يُظهر الجدول (19) التالي:

توزيع المشتغلين في سورية (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2010/2019)								
النشاط الاقتصادي	2010	2011	2013	2014	2015	2017	2018	2019
المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين	المشتغلين
زراعة	724013	654887	481675	218119	247713	388327	430799	423827
صناعة	830496	793389	373936	383751	278337	420827	276207	271692
بناء	820198	762333	459976	304592	221172	312867	319031	327786
تجارة وفنادق ومطاعم	902417	886319	606469	674146	419887	645423	663500	689602
نقل وتخزين واتصالات	393456	323866	278430	225863	171720	212432	222105	264062
مال و تأمين وعقارات	132876	143679	123695	106263	62382	111796	81393	104922
خدمات	1251001	1384764	1480371	1306992	1209984	1598189	1744732	1628849
المجموع	5054458	4949238	3804552	3219726	2611195	3689862	3737767	3710740
جدول رقم (19)								
المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2011-2020) فصل ثالث - جدول (6/3).								

ثانياً: انتشار الفساد والمحسوبيات وعدم الالتزام بالقوانين:

إن عدم احترام القانون يُعتبر من أهمّ المشاكل الاجتماعية التي تواجه الدُول النامية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسورية منذ اندلاع الأزمة عام (2011)، فتسببت عمليات التخريب التي أفرزتها الحرب وحالات النزوح الكثيفة وانخفاض مستوى المعيشة، بتنشيط ذهنيّة البحث عن الحلول الفردية للمشكلات، دون الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية بكثيرٍ من الأحيان، مما دفع لزيادة نقشي ظاهرة الفساد بمختلف المستويات،

التي تُعتبر من المعوقات الاجتماعية الخطيرة للنمو، لأنها تُضعف مستوى الأداء الحكومي وتؤدي لتشوّهات بتطبيق الخطط والسياسات التنموية، وتجعل التجاوب المجتمعي ضعيفاً مع القوانين والأفكار الجديدة التي تُصدرها الدولة لدفع عجلة الإنتاج في اتجاهاتٍ محدّدة، فيُصبح العمل في المجال الاقتصادي عشوائياً ولا يُراعي القواعد والمحدّدات التي تم وضعها للوصول إلى أهدافٍ مدروسة: كسلاسل الإنتاج، وتحسين المزايا النسبية للمنتجات، وبدائل المستوردات، ومراحل الانتقال إلى التكنولوجيا الحديثة، وغيرها، "يرتبط رأس المال الاجتماعي بعلاقةٍ موجبةٍ ومعنويةٍ إحصائيةٍ مع تعامل المؤسسات بشكلٍ متساوٍ مع جميع أفراد المجتمع، أي أن التحسّن في البيئة المؤسّساتية يرتبط إيجابياً برأس المال الاجتماعي"¹⁶⁶.

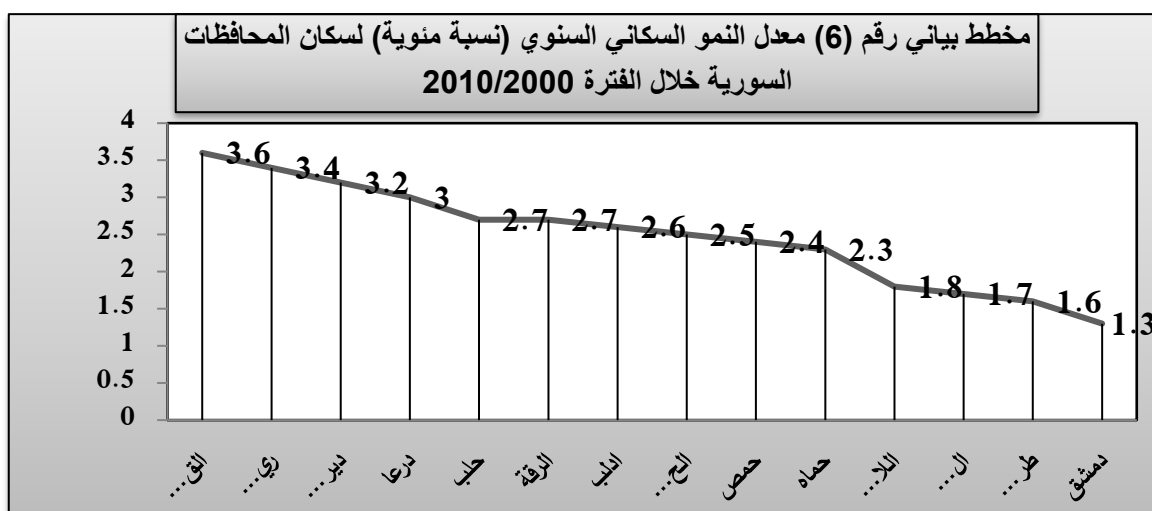
ثالثاً: النسبة المرتفعة للزيادة السكانية:

إن نسبة الزيادة السكانية المرتفعة من معوقات التنمية لأنها تقضم الزيادات المستمرة في الناتج المحلي، وترفع عبء التوظيف وخلق فرص العمل، ويؤدي تزايد نسبة الإعالة لانخفاض مستوى دخل الفرد، وهي جزء من الثقافة الاجتماعية، فانخفضت الزيادة السكانية بالفترة (2010/2000) بالمحافظات التي تقل فيها الأرياف كدمشق وطرطوس والسويداء (2%) سنوياً، واستمرت مرتفعة (3%) سنوياً بالمحافظات التي تتسع فيها الأرياف كريف دمشق ودير الزور ودرعا، وفق المخطط البياني (6) والجدول (20) التاليين¹⁶⁷:

معدّل النمو السكاني السنوي (نسبة مئوية) لسكان المحافظات السورية بالفترة (2000/2010)													
القنيطرة	ريف دمشق	دير الزور	درعا	حلب	رقّة	ادلب	حسكة	حمص	حماه	لاذقية	السويداء	طرطوس	دمشق
3.6	3.4	3.2	3	2.7	2.7	2.6	2.5	2.4	2.3	1.8	1.7	1.6	1.3
جدول رقم (20)													
المخطط البياني من إعداد الباحثة والنسب المئوية كما وردت ضمن المجموعات الإحصائية للأعوام (2020/2011)													

¹⁶⁶ تقرير لمجموعة باحثين. (2017، 01)، حزيران). التصدع الاجتماعي في سورية. المركز السوري لبحوث السياسات. دمشق. الموقع الإلكتروني <https://www.scpr-syria.org>. استرجع بتاريخ (2021/04/02).

¹⁶⁷ المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2011-2001) فصل ثاني - جدول (5/2).

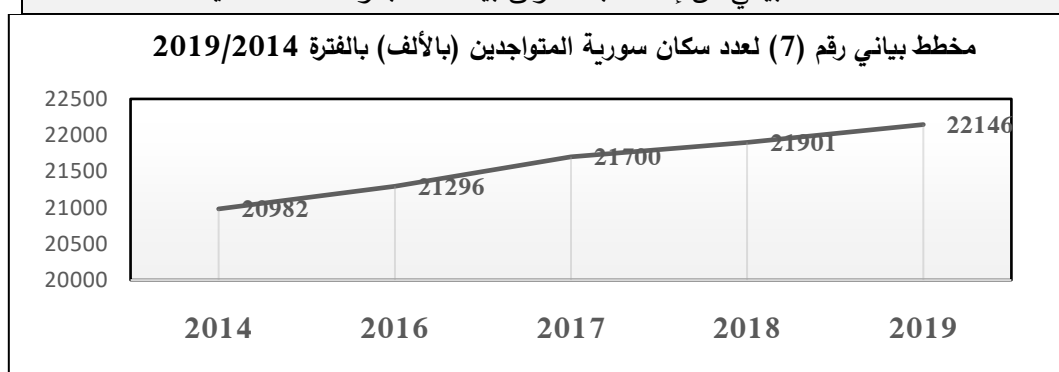


وبالرغم من المزايا التي يمكن الاستفادة منها للزيادة السكانية، كرفد سوق العمل وزيادة معدل الاستهلاك الداخلي، إلا أن مستوى التنمية المستهدف يحتاج لضبط مستوى الزيادة السكانية لتتمكن الدولة من وضع خطط تنموية طموحة تُركّز على زيادة مستوى التطور التكنولوجي ورفع الكفاءة الإنتاجية، والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة، فالعدد الكبير من السكان يُشكّل ضغطاً على الموارد والخدمات العامة، فلاتزال التقديرات تشير إلى ارتفاع نسبة الزيادة السكانية، كما يبين المخطط البياني (7) والجدول (21) التاليين¹⁶⁸:

تقدير عدد السكان في سورية (بالألف) خلال الفترة (2019/2014)				
2019	2018	2017	2016	2014
22,146	21,901	21,700	21,296	20,982

جدول رقم (21)

المخطط البياني من إعداد الباحثة وفق بيانات المجموعات الإحصائية



¹⁶⁸ المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2015-2020) فصل ثاني - جدول (7/2).

رابعاً: ضعف مستوى التنمية البشرية:

يُعتبر بناء العامل البشري من أهمّ عوامل نجاح أيّة خطة اقتصادية، وهذا يتطلب تحسين مُخرجات التعليم، على اختلافها العلمية والبحثية والمهنية، فقد كان من أسوء مفرزات الحرب، ما أدّت إليه من الانخفاض الكبير في أعداد المؤهلين بمختلف الاختصاصات، بسبب تزايد الوفيات والهجرة الخارجية وتراجع مستوى التعليم والتأهيل، كما تعاني سورية من ضعف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وقلة عدد الأخصائيين في مجال إدارة التنمية البشرية، وتفتقر العديد من مؤسسات الدولة لوجود كفاءات ذات قدر عالٍ من الخبرة في مجال التنمية، مما يؤدي لسوء إدارة الموارد البشرية لديها، ويظهر المخطط البياني (8) التالي¹⁶⁹ مقارنة:



مع بعض العادات الاجتماعية السلبية الأخرى كمنع الإناث من الدراسة، وضعف الاقبال على مراكز التأهيل النفسي، وعدم مراعاة القواعد السليمة لتربية الأطفال، وضعف العناية بالياقة البدنية والصحية وتنمية مواهبهم.

¹⁶⁹ المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2011-2020) فصل ثالث - جدول (4/3).

المطلب الثاني: ضعف البيئة التشريعية والبنية التحتية:

إن أبرز أهداف التنمية الاقتصادية هي إحداث تغيير جذري في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فالتنمية عملٌ تقدّمي يهدف لزيادة الرفاهية والارتقاء بالمجتمع، ولابدّ لتحقيق ذلك من العمل على تطوير كافة الموارد والمؤسسات باختلاف مستوياتها المادية والثقافية، أي أنها تطويرٌ لكافة بُنى المجتمع، وبالتالي فهناك سياسات وإجراءات يتوجّب على الدولة انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية، فوجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاطٍ اقتصادي هو نتاجٌ لمجموعةٍ من التشريعات، فلا بُدّ أولاً وقبل وضع خطط التوسع الاقتصادي وجذب الاستثمارات، أن تقوم الدولة بوضع التشريعات وسن القوانين التي تضمن العمل على أسسٍ اقتصاديةٍ سليمةٍ، وضمان سلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع المنتجين والمستهلكين، وكلّ ما يتعلق بتعبئة الموارد المحليّة والمُدخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة والمحفّزة على النمو، وتهيئة البنية التحتية الضرورية لتسهيل العمل في كافة المجالات الاقتصادية والخدمية والتعليمية التي تتطلبها عملية التنمية، " سوف يكون من التبسيط الشديد الاعتقاد بأن العودة إلى اقتصاد السوق مع التخصيصية، هو انزواءٌ لدور الدولة الاقتصادي وتهميشٌ له، فالحقيقة أن الدولة لم تكن في أيّ وقتٍ من الأوقات أقوى مما هي عليه الآن، فيما تتمتع به من أدواتٍ للتأثير في الحياة الاقتصادية ¹⁷⁰ .

ضعف البيئة التشريعية اللازمة للنمو الاقتصادي في سورية:

لاتزال سورية ومنذ الاستقلال تتخبّط في تحديد هوية نظامها الاقتصادي، فهناك تشريعاتٌ مُستتبطةٌ من أنظمة اقتصاد التخطيط المركزي التي تركز على تدخّل الدولة، وأخرى تتماشى مع اقتصاد السوق فتضعف

¹⁷⁰ البيلوي، حازم. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. (ط1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).

رقابة الدولة وتسيطر قوة رأس المال، وبالرغم من التوجه الواضح منذ بداية القرن الحالي لجعل الاقتصاد السوري نموذجاً اقتصادياً مختلطاً، يمزج بعض جوانب كلٍّ من اقتصاد السوق واقتصاد التخطيط المركزي، إلا أن التشريعات مازالت تتضمن الكثير من النقص والتناقضات، وحيث أن موضوع تحديد الهوية الاقتصادية حصل على الكثير من الجدل لدى الاقتصاديين، إلا أنه من الأفضل في هذه المرحلة الخروج من عملية التأطير، والعمل على خلق نظامٍ خاصٍ للتطوير الاقتصادي يتناسب مع الواقع الفعلي، بغض النظر إذا كان من الممكن نمذجته أو تسميته، فتحسين البيئة التشريعية يجب أن ينطلق ليركّز على مراجعة وتحديث التشريعات الضرورية لمواكبة عملية التنمية، وبشكلٍ خاص التشريعات التي تركز على المواضيع التالية:

أولاً: تشريعات حماية الإنتاج الوطني وحماية الملكية:

صدرت في سورية عدّة تشريعاتٍ تهدف لحماية المنتج الوطني، منها ما يتعلّق بحماية الحقوق التي تُعتبر من أهم متطلبات اقتصاد السوق، كالقانون (8) تاريخ (2007/06/03) لحماية العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، والذي تم تعديله بالمرسوم التشريعي (47) تاريخ (2009/08/16) فيما يتعلق بالتعامل مع العلامات الشهيرة عالمياً، وكذلك قانون (18) تاريخ (2012/03/30) لأصول منح براءات الاختراع وتسجيلها ونشرها والحقوق الناشئة عن تسجيلها، وهناك تشريعاتٌ أخرى تتعلق بحماية الإنتاج والتي تُعتبر في جوانب منها مناقضةً لقوانين السوق الحر، كالقانون (42) تاريخ (2006/10/19) لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، حيث أشار القانون إلى أن المقصود بالممارسات الضارة في التجارة الدولية ما يلي: "الزيادة في حجم المستوردات من منتجٍ ما نتيجة إغراقٍ أو دعمٍ تسبّب في حدوثٍ ضررٍ بالمنتجات المحلية، أو التهديد بحدوثه، أو إعاقة إنشاء صناعةٍ، أو حماية صناعةٍ ناشئة، أو الزيادة غير المبررة في المستوردات المتسببة في حدوثٍ ضررٍ

جسيم بالمنتجات المحليّة أو التهديد بحدوّه¹⁷¹، وبالرغم من أن إصدار هذا النوع من التشريعات يُعتبر من وجهة نظر منظري اقتصاد السوق، تدخّل غير مباشرٍ من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أنّه بالنسبة لسورية يُعتبر من التشريعات الجيدة لهذه المرحلة، إذا ما أحسن استخدامه لتوجيه ودعم الصناعات الناشئة، فيمكن أن يكون ذو تأثيرٍ سلبيٍّ إذا استُخدم للمحافظة على صناعاتٍ ضعيفة التطوُّر، فمثل هذه التشريعات الحمائيّة تحتاج لرقابةٍ مستمرّةٍ ومراجعةٍ دائمةٍ لآلية تطبيقها وانعكاساتها على عملية التنمية. أما فيما يتعلق بحماية الحقوق المادية فلا تزال توجد العديد من التشريعات التي تثير الجدل، فيما يتعلق بعمليات الاستملاك ووضع اليد، وحقوق تملك الأجانب.

ثانياً: تشريعاتٌ تُسهم في تكوين المُدخّرات الوطنيّة:

يُمثّل الإِدخار المحليّ جزءاً من الدخل القومي الذي يُستثنى من الإنفاق الاستهلاكي خلال فترةٍ زمنيةٍ معيّنة، وتنقسم المُدخّرات المحليّة بين الإِدخار الحكومي الذي يتمثّل برصيد الموازنة العامة للدولة، والإِدخار غير الحكومي والذي يتعلّق بإِدخار الأفراد والقطاع الخاص، ولكي يُصبح الإِدخار المحليّ بديلاً عن الاستثمار الأجنبي أو رديفاً له على الأقل، يجب أن يكون هناك قاعدةٌ متكاملة من التشريعات التي تستهدف رفع معدّلات الإِدخار المحليّ، من خلال تحقيق الغايات التالية:

❖ توجيه نسبةٍ أعلى من الاستثمارات لقطاعي الزراعة والصناعة: بهدف السعي لتحقيق الكفاية في

الاستهلاك المحليّ، وهذا يترافق مع استقرارٍ لأسعار السلع الاستهلاكية وخفض الواردات منها، وتحقيق فائضٍ تصديريٍّ، مما يسمح بتوفّر المُدخّرات المحليّة، ويساهم بتخفيض عجز ميزان المدفوعات، فمن المُلاحظ الآن أنّه بالرغم من وجود العديد من المؤسسات الحكومية التي تهتم بهذا المجال، كهيئة تنمية

¹⁷¹ نصوص المراسيم التشريعية على موقع مجلس الشعب للجمهورية العربية السورية. (parliament.gov.sy).
(استرجعت بشهر نيسان، 2021).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيئة دعم وتنمية الصادرات، إلا أنه لا توجد تشريعات واضحة لجهة تحديد خارطة للتوسع الاستثماري، تحدّد للمستثمرين الجدد التوجه نحو قطاعات أو مشاريع محدّدة تدعم سلاسل الإنتاج، وتزويد الوفّر وفق الاحتياجات على المستوى القومي.

❖ **ترشيد الإنفاق العام غير الضروري:** ومنع الإسراف في السلع الترفيهية والكمالية، مع دعم السلع الضرورية، والسعي لتحقيق العدالة بتوزيع الأعباء الضريبية، حيث تلعب الضرائب دوراً حاسماً برفع معدّلات الادّخار العام، فيتوجّب مراجعة التشريعات المتعلّقة بالخدمات العامة، وخلق تشريعات جديدة توفّر من النفقات العامة، وتحقّق ملائمة أكبر لعدالة توزيع الدخل، كإقامة الطرق السريعة المأجورة، والتوسع في استثمار خطوط السكك الحديدية، وغيرها.

❖ **ضبط التضخم والارتفاع في الأسعار:** من خلال خلق قنوات رسمية وفق آليات تشريعية، تضمن التنسيق بين السياسات الاقتصادية الرامية لزيادة الإنتاج، والسياسات المالية التي تستهدف زيادة كفاءة النظام الضريبي، والسياسات النقدية التي تضبط أسعار الفائدة وعمليات الائتمان، بما يضمن عدم تعارض القوانين والأنظمة بضوء السعي لتأمين الحاجات الحقيقية للنمو الاقتصادي.

❖ **خلق أوعية ادّخارية لجذب مدّخرات الأفراد:** وتنمية الوعي المصرفي لدى المواطنين بأهمية الادّخار والاستثمار، وتحديث التشريعات المتعلقة بتنظيم إصدار الأوراق المالية والإشراف على تداولاتها، وتدقيق عمليات الحوكمة والافصاحات المالية وفق تشريعات وأنظمة رقابية جيّدة لتجنّب الانتكاسات المالية وعمليات الخداع والتلاعب، فالاقتصاد السوري لا يزال يعاني بشكلٍ مُلفتٍ من سيطرة القطاع العائلي على الاستثمارات الخاصة بظلّ وجود عددٍ محدودٍ من الشركات المساهمة، وأن الثقافة المصرفية ما تزال منخفضة لدى المواطنين الذين يعتمد أغلبهم على التعامل النقدي، والسياسة النقدية تعاني جموداً لجهة تغيير معدّلات الفائدة، وطرح السندات الحكومية لا يتناسب مع متطلبات دفع عجلة التنمية.

ثالثاً: تشريعات لخلق بيئة جاذبة للاستثمار:

إن تشجيع الاستثمار يُعتبر من أهم الوسائل التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية، حيث يساهم التوسع الاستثماري بتوفير فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، ويؤدي إلى استغلال أكبر للموارد المتاحة في الإنتاج، وينتج عنه تحقيق الأرباح التي يتم تحويل جزءٍ منها لدعم السوق المحلي، ومع أهمية جذب المدّخرات المحليّة لتوظيفها في الاستثمار الداخلي، تُعتبر عملية جذب الاستثمارات الأجنبية أمراً ضرورياً أيضاً في عملية التنمية، لاسيما في المرحلة الأولى عند الحاجة للتوسع في مجال التصنيع الذي يتطلب رؤوس أموالٍ كبيرة وخبراتٍ خارجية متمرسة، حيث تُعتبر نقطة الجذب الأولى لهذه الاستثمارات هي التشريعات، التي تنظم عملية الحصول على التراخيص اللازمة للعمل ضمن سورية، وتضمن آليةً انسيابية واضحةً لحركة دخول الأموال لتمويل المشاريع، وخروجها لتحويل الأرباح المُحصّلة من هذه الاستثمارات، فالاستثمارات الأجنبية سواءً كانت على شكل قروضٍ أو استثماراتٍ مباشرة أو مالية، تتطلب قدراً كبيراً من ضمانات الخروج، فالقروض لا بد أن تُسدّد، والاستثمارات المباشرة غالباً ما تكون قابلةً للتصدير، وتحتاج لأن تكون قادرةً على تحويل الأرباح ورأس المال إذا لزم الأمر، أما الاستثمارات المالية غير المباشرة فلا بد أن تكون قادرةً على الحركة واقتناص الفرص في الأسواق الأخرى، كما يجب أن تُقدّم هذه التشريعات نموذجاً مستقراً لجهة المعدّلات الضريبية وأسلوب المراجعات الحكومية والتعاملات مع الدوائر المختصة.

وقد تم العمل منذ بداية التسعينات لخلق أطرٍ مشجعة على الاستثمار تضم حوافز قوية للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وترتكز على مقوماتٍ مشجعة تتميز بها سورية أهمها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي كملتقى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وكونها تشكّل منفذاً هاماً على البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع ببيئة جغرافية مناسبة لأنواع مختلفة من الإنتاج الزراعي، كما تتوفر في سورية نسبةً جيّدة من الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وبيئة اجتماعية مستقرة، فجاء قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 ليشكل خطوةً متقدمة في اتجاه الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، "شكل صدور القانون رقم 10 لعام 1991 بداية تغيير في الفلسفة الاقتصادية باتجاه انفتاح اقتصادي أكبر على القطاع الخاص

المحلي والاستثمارات الخارجية¹⁷²، ولكن تباطؤ الخطوات التي تلتها، نتيجة التوجه بشكل متآني بشأن الانفتاح نحو اقتصاد السوق، خففت من عملية استقطاب الاستثمارات الخارجية، فقد استلزمت الخطوة التالية الانتظار أكثر من خمسة عشر عاماً ليتم تحديث هذا القانون بالمرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007. وبالرغم من ظروف الأزمة فقد كان من الضروري تحديث قوانين الاستثمار، كخطوة أساسية للبدء بمرحلة إعادة الإعمار، فسيعمل قانون الاستثمار الجديد لتجاوز الثغرات التي كانت تعوق الاستثمارات الخارجية. ومن المهم التأكيد على أن البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار يجب أن تكون متكاملة، ولا بد من تحديث الأنظمة والقوانين، المتعلقة بعدد من المجالات المرتبطة بعملية الاستثمار أهمها:

- **أنظمة القطع الأجنبي:** فماتزال سورية تطبق الرقابة على القطع الأجنبي، والأنظمة المعمول بها حالياً بحاجة إلى الكثير من المراجعات والتعديلات.
- **تطوير الأنظمة الجمركية والضريبية:** نحو أتممتها بأعلى قدر ممكن، ومراعاة أن تكون الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً على الصناعات الوطنية القائمة.
- **تنظيم الأسواق:** من الضروري تطوير التشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق الداخلية وتحديث آليات التسعير، وخاصة المطبقة على المواد المستوردة، مع وضع تشريعات واضحة للحد من الاحتكارات.
- **دراسات جدوى مسبقة للمشاريع:** حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية يجب أن تكون مضبوطة، من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية للمشروعات الاستثمارية، بحيث يمكن تحديد وجهتها لتدخل في إطار خطط التنمية.

¹⁷² الكفري، مصطفى. (2004). مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. الحوار المتمدن-العدد: 807.

ضعف البنية التحتية من معوقات النمو الاقتصادي في سورية:

البنية التحتية هي الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع وإقامة المشاريع، وتمثّل مجموعة الخدمات والمرافق الضرورية لكي يعمل الاقتصاد، كالطرق وموارد المياه والشبكات الكهربائية والاتصالات وغيرها، وتُعتبر مقياساً للحكم على مستوى تنمية منطقة ما أو دولة، فمن الناحية الوظيفية البنية التحتية تُسهّل إنتاج البضائع والخدمات وتوزيعها في الأسواق بالإضافة لما تقدّمه من الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالمدارس ومراكز العناية الصحية وغيرها)، فالبنية التحتية هي أيّ شيء يلزم للحياة اليومية، ويعمل على تسهيل دوران العملية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إلقاء الضوء على واقع البنية التحتية الحالية، وفق الآتي:

أولاً: الاتصالات والخدمات الالكترونية:

تنتشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجميع جوانب الحياة العصرية، فالاستثمار بالوصول السريع المنخفض التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بات ذو أهمية كبيرة جداً لدفع عجلة التقدّم لتحقيق التنمية المُستدامة، وقد وصلت خدمة الاتصالات والإنترنت في سورية لمعظم المناطق منذ عام (2010)، لكنّها ليست كافيةً من حيث السرعة والجودة لتلبية احتياجات الاقتصاد المتطور، فمع تقدير عدد السُكّان عام 2019 بـ (22,146,000) نسمة، فإن عدد المشتركين في خدمة الانترنت السريع (ADSL) كان فقط (1,490,344)، أي بنسبة (6.7%) من عدد السُكّان، كما يبين الجدول (22) التالي:

تطور خدمات الاتصالات في سورية خلال الفترة (2010/2019)			
السنة	عدد الخطوط الهاتفية	عدد مشتركين الانترنت	عدد مشتركين الانترنت السريع ADSL
2010	3,944,354	لا توجد احصائية	لا توجد احصائية
2015	4,017,293	261,937	680,379
2016	3,944,103	334,798	913,799
2017	4,166,362	402,460	1,154,909
2018	4,198,776	445,199	1,328,756
2019	4,588,411	500,530	1,490,344

جدول رقم (22)

مجموعات إحصائية عن المكتب المركزي للإحصاء (2011-2020) فصل سابع/جدول (22/7) و(24/7)

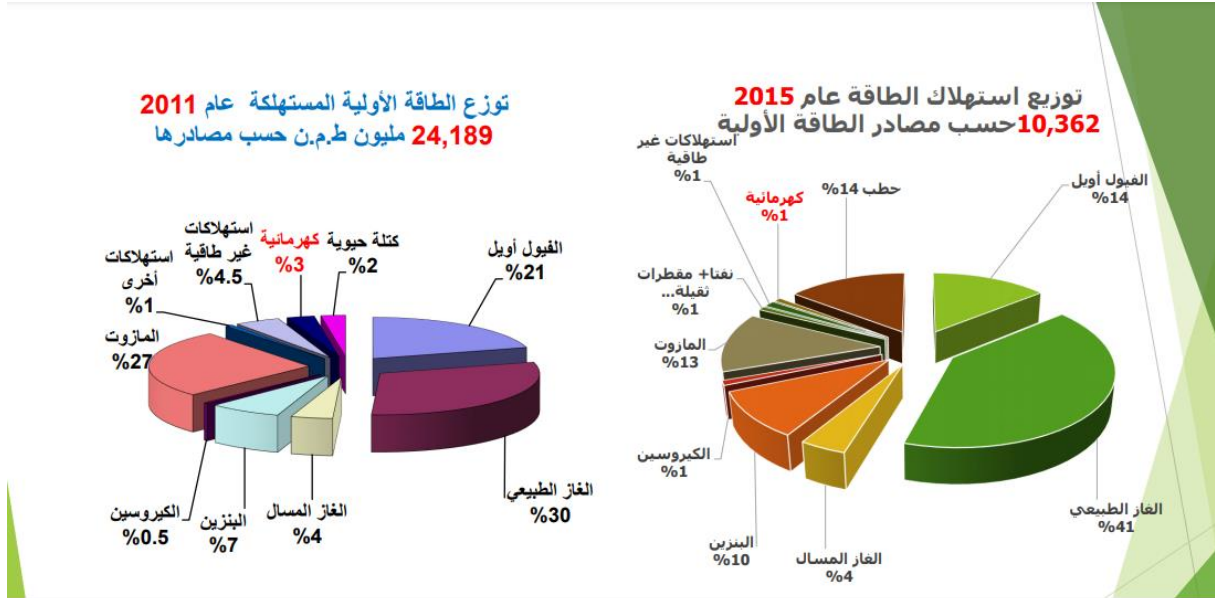
وقد أصبح من الضروري لتحقيق النمو المطلوب خلال الفترة القادمة بهذا العصر الذي تُحدّد فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) القدرات التنافسية في مختلف المجالات، وتساعد في تسريع وتيرة التقدّم في تنفيذ التنمية المستدامة (SDG)، أن يتم إيلاء هذه التكنولوجيا دوراً مهماً، وهذا يتطلب التوسّع في استخدامها وتعزيز دورها، لاسيما في المجالات التالية:

1. **بناء بنى تحتية قادرة على الصمود:** فالبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها التي تتسم بالكفاءة والأسعار المُيسّرة، تسمح بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتساهم في زيادة رفاهية المجتمع، وتحسين قدراته الاقتصادية التنافسية.
 2. **تعزيز القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار:** بدعم البحث العلمي والتطوير، لدعم تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
 3. **تحسين أداء المؤسسات في مجال الخدمات الإلكترونية:** باستحداث أنماط مؤسساتية جديدة تعتمد على المُدخلات الرقمية، فقد أصبح بإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيق نتائج على نطاقٍ واسعٍ وسريع، وتتّسم بالجودة والدقة وبتكاليف منخفضة، فهي وسائل لتوصيل سلع وخدماتٍ في المجالات المالية والمصرفية والرعاية الصحية والتعليم والتجارة والإدارة والزراعة، وغيرها، ويمكن أن تُساعد على توفير وظائف جديدة، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، وتحسين الكفاءة في استهلاك الوقت والطاقة.
 4. **تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي:** بإدماج التكنولوجيات الجديدة بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية سيتحول المجتمع تدريجياً إلى مُستخدمٍ ومتفاعلٍ دائم.
- ثانياً: توفير مصادر الطّاقة:**

يواجه قطاع الطاقة منذ بداية الأزمة تحدياتٍ كبيرة، نتجت عن التأثير الذي طال بالتخريب والتعدي بشكلٍ مباشر على مصادر النفط والغاز المستخرج محلياً، إضافةً إلى الصعوبات البالغة التي أثّرت على المصدر

الثاني وهو الاستيراد الخارجي، وذلك بتأثير العقوبات الاقتصادية الدولية بمنع التوريدات المباشرة إلى سورية، كما أدت سيطرة الجماعات المسلحة على سد الفرات عام (2013) إلى مزيد من النقص في مصادر الطاقة.

صورة توضيحية¹⁷³ رقم (9) توزيع استهلاك الطاقة في سورية عامي (2011) و(2015):



ومن المهم عدم التركيز على ما حصل خلال فترة الأزمة فقط، فالتقصير كان حاصلًا قبل الأزمة بالنسبة للبحث عن تأمين موارد الطاقة البديلة، رغم سهولة الحصول عليها لما تتمتع به سورية من ظروف جغرافية ومناخية مناسبة، فقد تركّزت مصادر الطاقة المتجددة من خلال توليد الطاقة الكهربائية من مياه سد الفرات (تبلغ الطاقة الإنتاجية من الكهرباء لسد الفرات نحو 880 ميغا واط يوميًا، عند عمل كامل العنفات الثمانية)، وبالرغم من الاكتشافات الحديثة في مجال النفط والغاز، فعلى الدولة ألا تتكل مجددًا على الطاقات القابلة للنضوب، وأن تقوم بمراجعة خططها المتعلقة بهذا القطاع باستمرار، لتعمل على تنويع مصادر الطاقة لديها، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، " يمكن زيادة مساهمة المياه في ميزان الطاقة من خلال تركيب عنفات كهرومائية صغيرة الاستطاعة على السدود المتاحة الأخرى، غير السدود على نهر

¹⁷³ دراسة لورشة عمل إقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة. (علي، يونس). (11، 2017، تموز). الترابط بين المياه والطاقة في سورية. بيروت. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للأمم المتحدة (الاسكوا).

الفرات وكذلك على خطوط وقنوات نقل المياه وقنوات الري، وتركيب محطات كهرومائية ادخارية لرفع مرونة المنظومة الكهربائية في المواقع المناسبة¹⁷⁴.

ثالثاً: تأمين المياه اللازمة لاستخدام الأفراد وعمليات الإنتاج:

تتجه سورية لمزيد من النقص في المياه الصالحة للزراعة والشرب، وفق المصادر الطبيعية الأساسية، وهي:

✕ المياه السطحية: حيث يتدفق في سورية 16 نهراً وروافدها، منها خمسة أنهار مشتركة دولياً (الفرات، دجلة، العاصي، اليرموك، النهر الكبير الجنوبي)، فحوالي ثلث إجمالي موارد المياه تنشأ خارج البلاد، ويمثل تدفق الأنهار (75%) من إجمالي موارد المياه السطحية، وأكثر من (45%) من موارد المياه المتاحة للاستخدام.

✕ المياه الجوفية: تتوفر المياه الجوفية في معظم التكوينات الجيولوجية بسورية، ولكن بعض طبقات هذه المياه غير قابلة للتجديد (المياه الأحفورية)، حيث يعتبر استغلالها مشابهاً للتعدين، وتتواجد خزانات المياه الجوفية الرئيسية في سلسلة جبال القلمون والجبال الساحلية، وتتم تغذيتها من هطول الأمطار، وتشير معظم البيانات إلى أن سحب المياه الجوفية يفوق بكثير معدل التغذية الطبيعية في جميع المناطق تقريباً، فضلاً عن الاستهلاك الجائر لخزانات المياه الجوفية.

✕ مياه الأمطار: نظراً للطبيعة الجغرافية لسورية، حيث تُشكّل الهضاب الصحراوية مساحةً واسعةً منها، فإن انخفاض هطول الأمطار يعني شح الموارد المائية، و يُؤثر بشكل مباشر على كلّ من الإنتاج الزراعي وتأمين المياه للاستخدام البشري، " تتميز الهطولات المطرية بعدم الانتظام من عام لآخر وتتفاوت من حيث الكمية من منطقة إلى أخرى، حيث قُدِّر الوارد السنوي من مياه الأمطار ما يعادل

¹⁷⁴ دراسة لورشة عمل إقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة. (2017). مكرر.

48 مليار متر مكعب في السنة، تتوزع على مختلف مناطق البلاد وبنسب متفاوتة جداً، تتراوح ما

بين أقل من 100 مم في البادية السورية، إلى أكثر من 1000 مم في المنطقة الساحلية¹⁷⁵.

ونتيجة الزيادة المستمرة بعدد السُكَّان وتطور الإنتاج والتصنيع، مع تناقص قيم الهطولات السنوية، فإن سورية تعاني من نقصٍ مستمرٍ في المياه، وبالتالي تبرز الحاجة إلى إدارةٍ مستدامةٍ ومخططةٍ استراتيجياً للموارد المائية، إضافةً إلى ضرورة التوسع باتجاه استخدام موارد المياه غير التقليدية، وأهمها:

1- مياه الصَّرف الصحي المعالجة: لا يوجد حتى الآن سوى أربع محطات مركزية لمعالجة مياه الصَّرف

الصحي في المدن الرئيسيَّة (دمشق وحماة وحمص وحلب)، وتوجد 22 محطة معالجة لامركزيَّة، ومعظم

المحطات لا تعمل بكامل طاقتها، ويتم استخدام كميةٍ قليلةٍ جداً لأغراض الري تقدَّر بثمانية ملايين متر

مكعب في السنة فقط من المياه الناتجة من محطات معالجة مياه الصَّرف الصحي الرئيسيَّة.

2- تحلية المياه: تبلغ الطاقة الإجمالية لتحلية المياه أقل من (3) مليون متر مكعب سنوياً، وتُشكِّل حوالي

(0,01%) من إجمالي سحب المياه، فأهمية هذا المكوّن لا تُذكر ويقتصر استخدام المياه المُحلاة على

الأغراض الصناعية فقط، فتكاليف تحلية المياه مازال مرتفعة والبحر بعيداً عن مناطق العجز المائي.

3- حصاد مياه الأمطار: تُعتبر هذه التقنية التي تُطبَّق لجمع وتخزين مياه الأمطار واستخدامها لاحقاً،

من التقنيات الهامة لاسيما في الريف، لأنها تُمكن من توفير موارد مائية إضافية، حيث يُمكن جمع

مياه الأمطار من أسطح المنازل والمؤسسات المحليَّة والمناطق التي أُعدَّت خصيصاً لهذا الغرض،

وتُستخدم لتوفير المياه الصالحة للشرب، أو للاستخدام المنزلي في التنظيف والغسيل، أو غسل الطرقات

والسيارات، ويمكن استخدام هذه التقنية لتعزيز مستوى المياه الجوفية بجمع جريان المياه على الأرض،

¹⁷⁵ بحث بعنوان "دراسة التركيب الكيميائي والنظائري لمياه الأمطار في سورية". إعداد: (بولص أبو زخم، عبد الرحمن شريدة)، منشورات هيئة الطاقة الذرية السورية. (2009).

وتخزينها في مناطق جوفية مخصصة، كما يمكن أن تساهم المياه المجمعة بزيادة المساحات المزروعة ضمن المدن، ويمكن لنظم تجميع مياه الأمطار أن تكون من مواد محلية رخيصة الثمن، ولكن استخدامها محدوداً جداً، فمن هطولٍ مطري سنوي حوالى (48) مليار متر مكعب، يستغل (9) مليون متر مكعب فقط بشكلٍ فعّال في التخزين، وخسارة الكمية المتبقية بالتبخر والتسرّب والجريان السطحي نحو البحر.

رابعاً: تطوير المدارس والجامعات ومراكز التأهيل المهني:

يكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني بمرحلة التعليم الأساسي، ومجاني وغير إلزامي بالمرحلة الثانوية، وبرسوم تُعتبر رمزية للتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية، وبالرغم من معدّل الزيادة السكانية المرتفع قبل الأزمة وصل النظام التعليمي إلى مستوى جيّد، فانتشرت رياض الأطفال ومدارس التعليم الأساسي بالتجمعات السكنية الصغيرة والكبيرة والأرياف، وتوسّع التعليم المهني باختصاصاتٍ متعدّدة (تجارة، صناعة، نسوي، زراعة، سياحة وفنادق، تمريض، معلوماتية)، وجامعات حكومية بسبع محافظات، وتتوّعت أنظمة التعليم بالجامعات الحكومية لتشمل (دوام كامل، تعليم موازي، تعليم مفتوح، تعليم افتراضي)، وتم إحداث أكثر من (15) جامعة خاصة بمناطق جغرافية مختلفة، وأحدث عددٌ من الأكاديميات والمعاهد المتوسطة والعالية، وهيئات تُعنى بالتفوق والبحث العلمي كالأولمبياد العلمي السوري، " قبل الأزمة كانت نسب الالتحاق بالمدارس عالية، وُصف الالتحاق بالمرحلة الابتدائية تقريباً بالعالمي، في حين كانت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية 76% في المعدّل"¹⁷⁶.

وقد أصاب قطاع التعليم ضرراً كبيراً بفعل الأزمة، سواء من الناحية المادية حيث تم تدمير عددٍ كبيرٍ من المدارس في أماكن النزاع، أو من حيث الفاقد التعليمي نتيجة توقّف من هم بسن التعليم عن الالتحاق

¹⁷⁶ (2016). تحليل قطاع التعليم في سورية. دراسة صادرة عن مكتب صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في سورية.

بمدارسهم"، إن 2.1 مليون طفل في سن الدراسة كانوا خارج المدرسة خلال العام الدراسي 2014/2015¹⁷⁷، أو تركوا جامعاتهم لأسباب متنوعة كالنزوح واعتبارات السلامة والخوف والأزمات النفسية والفقر والحاجة للعمل، أو من ناحية نقص الخبرات التدريسية بفعل عوامل مختلفة أيضاً كالوفيات والهجرة الخارجية وعدم توفر الإمكانات لمتابعة التأهيل وزيادة التخصص، وغيرها.

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة حالياً لتحسين واقع التعليم، فإننا بظل عصر التجزؤ المعرفي وسرعة تطوير المستوى العلمي والتقني، مما يحتم على منظومة التعليم أن تكون مرنة ومستقبلية وابتكارية، وأن تخلق آليات تدريب مختلفة، ليكون التعليم مستمراً مع الفرد بمراحل تطوره المهني والوظيفي، "إن التنمية تحتاج إلى أطر مهنية وفنية متوسطة وعالية، وعلى النظام التعليمي أن يوفر هذه الحاجات، وألا تكون في منأى عن حاجات سوق العمل"¹⁷⁸، فلايزال نظام التعليم يعاني من الإخفاقات التالية:

- الإخفاق في تكوين المهارات والخبرات المرغوبة بسوق العمل لدى المتخرجين، وعدم التّسيق بين قطاع التعليم وحاجات السوق من حيث عدد ونوعية الاختصاصات المطلوبة للعمل.
- وجود تفاوت كبير بين الملتحقين بالتعليم الثانوي العام والملتحقين بالتعليم الثانوي المهني، بزيادة تصل إلى (30 %) لمصلحة الأول، وذلك بالرغم من الحاجة الكبيرة في سوق العمل للعمال المهرة المتدربين.
- مازالت المناهج المدرسية تركز على كم كبير من المعارف النظرية، مع ضعف مساحة الجوانب التطبيقية والأنشطة، ومستلزمات تنفيذها من مخابر وأدوات وأجهزة وكمبيوترات وصلات مخصصة وغيرها.
- ضعف البحث العلمي لعدم وجود مؤسسات بحثية ترعى الدارسين وتقدم الإمكانات اللازمة لعملهم.
- القصور بمناهج إعداد المعلمين وتأهيلهم، لامتلاك المهارات الكافية للتعليم بأساليب حديثة متطورة.

¹⁷⁷ (2016). تحليل قطاع التعليم في سورية. مرجع سابق.

¹⁷⁸ السيد، محمود. (2011). النظام التعليمي في سورية واقعا وتحديات رئيسة وارتقاء. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد 86-الجزء الرابع-2011.

خامساً: توسيع شبكة الخدمات الصحية:

تطوّر مستوى الخدمات الطبية في سورية بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحرصت الدولة على حصول أيّ مواطنٍ على حق الرعاية المجانية في المستشفيات العامة لاسيّما التي تعمل تحت إشراف وزارة الصحة وبلغ عددها عام 2010 (122) مشفى بكافة المحافظات، إضافةً إلى المستشفيات التي تعمل تحت إشراف وزارة التعليم العالي التي تقدم الخدمات المجانية والمدفوعة، وهناك مستشفيات ومراكز طبيّة متخصصة برعاية العسكريين تحت إشراف وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، أما المشافي الخاصة التي وصل عددها عام 2010 إلى (376) مشفى فهي تخضع للرقابة الحكومية، وقد وصل عدد الأطباء المسجلين لدى نقابة الأطباء لمختلف الاختصاصات إلى (31,194) عام 2010، وبحسب عدد السكّان يكون توزّع الأطباء حوالي طبيب لكل (661)¹⁷⁹ مواطن، وتتوّعت صناعة الأدوية ووصل عدد المعامل إلى (70) عام 2010 لتغطي حوالي (90%) من الاحتياجات المحليّة وتصدّر (53) صنفاً دوائياً، ونشطت المؤتمرات الطبية ومعارض الأجهزة الطبية، وبالرغم من السمعة الجيدة للقطاع الطبي حافظ على أسعارٍ مقبولة جعلت الخدمات الطبية مؤمنة لمعظم المواطنين، وخلال مرحلة الأزمة تعرّض القطاع الصحي للضرر، كتخريب في المراكز الصحية والمستشفيات، وفقدان الكثير من الأطباء بسبب الوفيات والهجرة الخارجية، فانخفض عدد الأطباء المسجلين في النقابة عام 2015 إلى (28,445)، وتوقف إنتاج عددٍ من معامل الأدوية وعددٍ من الأصناف الدوائية، ومع أزمة التضخّم التي تقاومت عام (2019)، لم تعد أسعار الخدمات الطبية متناسبةً مع دخول الغالبية العظمى من المواطنين، فبات من الضروري الاهتمام بتطوير القطاع الصحي لأن له دوراً رئيسياً في استقرار حياة الأفراد، وعلى الدولة دعمه سواءً بشكلٍ مباشرٍ من خلال بناء المراكز

¹⁷⁹ جميع الإحصائيات الواردة في هذه الفقرة من المجموعة الإحصائية لعام 2012 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني عشر.

الطبية والمستشفيات وتجهيزها، وتأمين الكوادر الطبية المؤهلة والأدوية اللازمة، أو بشكلٍ غير مباشر عبر التشريعات وأنظمة الرقابة لتضمن تطوُّر الخدمات الصحية بتكاليف مقبولة اجتماعياً.

سادساً: حل المشاكل المتزايدة لعمليات النقل والانتقال:

تُعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية، فيتأثر النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكلٍ كبيرٍ بتطوُّر قطاع النقل، نظراً لتأثيره على الحياة اليومية، ويربط قطاع النقل مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، ويؤمن انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها، كما أنه يعتبر عاملاً مساعداً في استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً الثروات الباطنية التي غالباً ما يتركز وجودها في مناطق نائيةٍ وقليلة الكثافة السكانية، " طرق النقل تعد من أهم العوامل التي تُغيّر أهمية الموقع الجغرافي لأي إقليم أو دولة أو منطقة، فشق قناة أو إنشاء طريق أو مد خط للسكك الحديدية كلها أمور تُحدث تغيرات واضحة في الأقاليم التي تخدمها"¹⁸⁰، ولقطاع النقل أهميةٌ بتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل لشريحة كبيرة من السكّان، سواءً كان ذلك في مجال النقل ذاته أو في مجالات أخرى ترتبط به أو تتأثر بتطوره، كما أن تقدُّم وسائل النقل بأنواعها المختلفة يُساهم بتزايد التبادل المعرفي بين الدُول، لذلك تُعدُّ صناعة النقل من الدعامات الرئيسية التي ترتكز عليها البرامج التنموية، ويُقاس تقدم الدُول بتقدُّم وسائل ونظم النقل فيها، وقد تطوَّرت المواصلات الطرقيّة في سورية بشكلٍ جيد منذ السبعينيات، "ازدادت أطوال الطرق من (14.604) ألف كم عام 1975 إلى (44.575) ألف كم عام 2000 وإلى (69.873) ألف كم في عام 2010"¹⁸¹، كما كان لقانون الاستثمار رقم (10) لعام (1991) دوراً هاماً بزيادة شركات النقل البري، أما النقل بالسكك الحديدية فكان تطوُّره محدوداً، وبالرغم من إيلاء أهميةٍ للنقل البحري لكن تطوير مرفأَي طرطوس واللاذقية

¹⁸⁰ الزوكة، محمد. (2000). جغرافية النقل. (ط2). مصر: دار المعرفة الجامعية.

¹⁸¹ بحث بعنوان "الخسائر الاقتصادية لقطاع النقل الحكومي الناجم عن الأزمة السورية". إعداد: (محمود زنبوعة)، منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31 - العدد الأول - 2015.

كان يتم بخطأ بطيئة، وقد تركّز النقل الجوي لفترةٍ طويلةٍ بمطار دمشق الدولي، مع تطورٍ بطيءٍ للمطارات الأخرى كمطار حلب واللاذقية، وكان النقل الجوي محصوراً بيد الدولة لعام (2007) فتم الترخيص لشركة طيران خاصة.

وبشكلٍ عام يمكن القول بأن قطاع النقل كان يعاني من الضعف قبل الأزمة، ثم جاءت الأزمة لتفاقم بشكلٍ كبيرٍ من مشاكله، فقد حدث استهدافٌ مقصودٌ له لتقطيع البلد وخلق الصعوبات بالتواصل وشلّ الحركة الاقتصادية، فتم تخريب لوسائل النقل ومحطات القطارات والجسور والطرق وشلّ حركة المطارات، وأدت العقوبات الاقتصادية لصعوباتٍ بالغةٍ بعمليات الاستيراد لوسائل نقلٍ جديدةٍ أو قطع الغيار، مما انعكس بشكلٍ مباشرٍ على عدد ونوعية كافة وسائل النقل المستخدمة، وترافق ذلك مع بروز أزمة تأمين المشتقات النفطية، فتسببت كل هذه العوامل مجتمعةً بزيادةٍ كبيرةٍ بأسعار المواصلات، وشكّلت عبأً كبيراً على المواطنين والمنتجين، وباتت تكاليف عمليات النقل والانتقال تمتصُ جزءاً كبيراً من الدخل بدلاً من استغلالها في الاستهلاك أو الادخار، لذلك فإن معالجة مشاكل قطاع النقل تُعتبر من أكثر الأولويات إلحاحاً كأحد المعوقات الكبرى لعملية النمو، حيث يمكن لتطوير هذا القطاع أن يساهم في إيجاد حلٍّ للمشكلات التالية:

- خفض نفقات الانتقال والإنتاج والنقل والتوزيع، وتوفير في الدخل للمواطنين والمنتجين.
- زيادة مساحة الأراضي المُستغلة زراعياً، وتوطين الصناعات في مناطق جديدة ذات جدوى اقتصادية.
- تحقيق التوازن في عرض السلع والطلب عليها في مختلف الأسواق المحليّة والخارجية.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق واندماجها الاجتماعي والثقافي.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية للنمو في سورية:

قبل بدء الأزمة عام 2011 كان النمو الاقتصادي دون استراتيجيّة واضحة، مع التوجه لجعل سورية أقرب ما تكون للاكتفاء الذاتي في معظم احتياجاتها (باستثناء التقنية العالية)، وقد انتشرت الصادرات السورية بعدد من دول المنطقة والعالم، لكن الأزمة أدت لانخفاض مستوى الإنتاج في معظم القطاعات، وتهريب رؤوس الأموال للخارج، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (60) مليار دولار عام (2010) إلى حوالي (27.2) مليار دولار عام (2019)، كما يُظهر المخطط (10) والجدول (23) التاليين¹⁸²:



الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2019/2009)							
2019	2017	2015	2013	2011	2010	2009	السنة
11,904,318	8,317,173	4,732,656	2,937,561	3,252,720	2,801,609	2,520,705	الناتج الإجمالي (م. ل. س.)
27,222	16,398	17,528	26,729	66,928	59,992	53,861	الناتج الإجمالي* (م. دولار أمريكي)
جدول رقم (23)							
*تم احتساب القيم بالدولار الأمريكي من قبل الباحثة على أساس المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي وفق التالي: عام 2009 46.8 ل.س، عام 2010 46.7 ل.س، عام 2011 48.6 ل.س، عام 2013 109.9 ل.س، عام 2015 270 ل.س، عام 2017 507.2 ل.س، عام 2019 437.3 ل.س.							

¹⁸² مجموعة إحصائية عامي 2012 و 2020 للمكتب المركزي للإحصاء بسورية-فصل خامس عشر-جدول (28/15).

وبعد عشر سنواتٍ من الأزمة يمكننا تحديد أهم المعوقات الاقتصادية الحالية للنمو، وفق ما يلي:

أولاً: وجود خللٍ في هيكلية الاقتصاد السوري:

أدت الاعتداءات المباشرة من قبل الجماعات المسلحة على معظم القطاعات الإنتاجية (صناعية، زراعية، حيوانية، خدمية، استخراجية)، لتعطّل الإنتاج بجزءٍ كبيرٍ منها، إضافةً لأعمال النهب والسرقة للمحاصيل، ولوسائل الإنتاج، وأدى النزوح المكثف في مناطق مختلفةٍ لاسيما المحافظات الشمالية والجنوبية التي كانت تؤمّن المصدر الأكبر من الإنتاج الزراعي والحيواني لتراجع هذا الإنتاج، إضافةً لهروب رؤوس الأموال ونقل عددٍ من المصانع إلى الخارج، فوصل الواقع الاقتصادي إلى خللٍ هيكليٍّ كبيرٍ، ويتطلّب تحسين هذا الخلل وضع الخطط والسياسات التي تركز على ما يلي:

✓ **الدفع باتجاه تطوير الصناعات الاستهلاكية:** التي تنتج السلع المُخصّصة لإشباع الحاجات اليومية

للمستهلك، كالمنتجات الغذائية والملابس والأدوات المنزلية، فقد وصلت سورية قبل الأزمة إلى مستوى

إنتاجيةٍ جيّدة لتأمين الجزء الأكبر من حاجاتها في هذا المجال مع تحقّق فائضٍ تصديري.

✓ **معالجة مشاكل النقص في مصادر الطاقة:** واستخدام كافة مصادر الطاقة البديلة الممكنة، لأن

تخفيض تكاليف الطاقة يعتبر من أهم مصادر الوفرة الإنتاجي.

✓ **توجيه الموارد الاستثمارية نحو التقدّم في مجالاتٍ جديدةٍ من الأنشطة عالية التقنية:** كالهندسة

الكهربائية والصناعات الالكترونية، وصناعة السيارات، والتكنولوجيا الحيوية (تقنية مستندة على علم

الأحياء تُستعمل في الزراعة وعلم الغذاء والطب والأغراض الصناعية)، وتحسين البنى التحتية اللازمة،

وتسهيل الإجراءات الإدارية لمنح التراخيص، بحيث يلعب القطاع الصناعي دور القائد في هذا التحول،

كمحركٍ رئيسيٍّ للتحول الهيكلي، "يحدث التحول الهيكلي من خلال عملية اقتصادية اجتماعية معقّدة

غير تلقائية، وتبين تجربة البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة أن النهوض بالصناعات وتحقيق التغير الهيكلي يستلزمان إجراءات مدروسة من قبل الحكومة، وبالأخص اعتماد سياسة صناعية¹⁸³.

ثانياً: استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية:

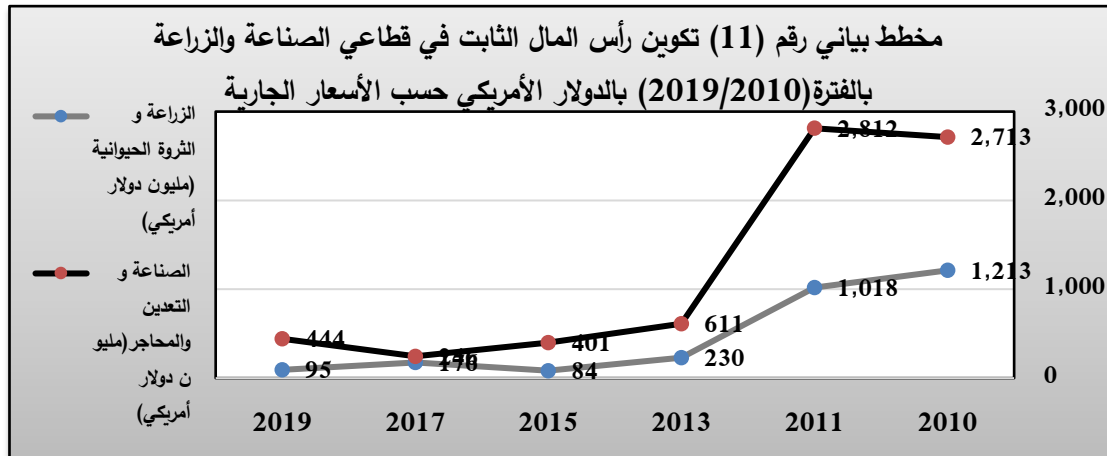
مهما تكن الجهود المبذولة في محاولات ترميم وإصلاح ما خربته الحرب، فلا تزال العقوبات الاقتصادية الدولية تُعرقل هذا التوجه، حيث تُساهم في وضع قيودٍ على عمليات الاستيراد والتصدير من وإلى سورية، سواءً للمنتجات الجاهزة أو الآلات أو المواد الأولية والوسيطة، وتتسبب باستمرار أزمة الطاقة، ولذلك فإن العمل على إيقاف هذه العقوبات يُعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدولة، باعتبارها من معوقات النمو.

ثالثاً: تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الأموال المستثمرة:

بعد عشر سنواتٍ من الحرب مصحوبةً بالعقوبات الاقتصادية الدولية، أصبحت معظم وسائل الإنتاج بحاجةٍ إلى تحديث، فقد تسببت المشكلات التي خلقتها الأزمة من نقصٍ في اليد العاملة وتراجع قيمة الليرة السورية وأزمة الطاقة، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومع ضعف القوة الشرائية وتقلص السوق المحليّة، وضعف الطلب في الأسواق الخارجية، حدث انخفاض كبيرٌ في المدّخرات والأموال الموجهة للاستثمار، مما يضع معوقاتٍ كبيرةً أمام تعافي النشاط الاقتصادي، فقد نما بطل الأزمة الاقتصاد الريعي الذي يميل إلى حركة رأس المال السريعة، كالعامل في مجال الخدمات والعقارات، فلم يعد رأس المال يتّجه لتطوير وسائل الإنتاج، مما أدّى لانكماش دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وظهر التخلف واضحاً في قوى الإنتاج، ويُضاف إلى ذلك ضعف السياسات الحكومية الموجهة لإعادة تطوير قطاعي الصناعة والزراعة، فبالرغم من الإعلان عن مجموعة من الخطط الاقتصادية مدعومة ببرامج لمحاربة الفساد، كخطّة دعم مشاريع بدائل المستوردات

¹⁸³ (2012). *اتباع نهج متكامل في تعزيز التحول الهيكلي*. مذكرة صادرة عن الأمم المتحدة - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). قطر: الدوحة (منشورات الدورة الثالثة عشر).

التي قد تغطي حوالي (70%) من المستوردات، وخطط دعم التصدير والعقود الموقّعة مع جهات استثمارية من الدول الصديقة، فالخطوات العملية لتنفيذ هذه الخطط ضعيفة، والعمل الإنتاجي غير مدعّم بالتشريعات المناسبة، وسوق رأس المال لم تعد موجهة للاستثمارات الإنتاجية، ويُظهر المخطط البياني (11) والجدول (24) تراجع قيم رأس المال الثابت في كلّ من قطاعي الصناعة والزراعة خلال فترة الأزمة¹⁸⁴:



مجمّل تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع بالفترة (2010/2019) بالأسعار الجارية (مليون)						
2019	2017	2015	2013	2011	2010	القطاع
41,657	89,048	22,688	25,251	49,456	56,653	الزراعة والثروة الحيوانية (م. ل. س.)
95	176	84	230	1,018	1,213	الزراعة والثروة الحيوانية (م. ل. س.)
194,107	124,665	108,196	67,124	136,668	126,714	الصناعة والتعدين والمحاجر (ل. س.)
444	246	401	611	2,812	2,713	الصناعة والتعدين والمحاجر (م. ل. س.)
جدول رقم (24)						
* تم احتساب القيم بالدولار الأمريكي من قبل الباحثة على أساس المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي وفق التالي: عام 2010 46.7 ل. س، عام 2011 48.6 ل. س، عام 2013 109.9 ل. س، عام 2015 270 ل. س، عام 2017 507.2 ل. س، عام 2019 437.3 ل. س						

¹⁸⁴ المجموعة الإحصائية لعام 2020 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (40/15).

رابعاً: انخفاض جودة الإنتاج وعدم كفاءة المعايير التنافسيّة:

نشطت في سورية خلال العقد الأول للقرن الواحد والعشرون حركة تطوير الإنتاج للوصول إلى معايير الجودة العالمية لدخول سوق المنافسة الدوليّة، ولتحقق جودة المنتج يجب أولاً انتقاء مواد أوليّة بمستوى جيد، ومن ثمّ تتم متابعة خطوات التصنيع بشكلٍ دقيقٍ يسمح بالتحقق من جودة المنتج عبر عمليات الاختبارات والتحاليل (فيزيائية، كيميائية، المايكروبيولوجية، وغيرها)، مع التأكد من سلامة المرافق المختلفة في أماكن الإنتاج، وجودة مستودعات التخزين، ونظام نظافة وصحة العمال، ونظافة الآلات والمعدات.

وقد عملت المنظمة الدوليّة للمعايير "ISO" منذ إنشائها عام (1947) على وضع مواصفاتٍ عالميّة لجودة الإنتاج بمختلف المجالات (هندسة ميكانيكية، مواد الكيمياء الأساسيّة، معادن، معالجة المعلومات، زراعة، بناء، صحة، وغيرها)، وتُعدّ معايير منظمة الأيزو الأساس العام للتجارة العالمية لتحقيق تجانس السلع والخدمات وإرضاء المستهلكين وتحقيق جودة الإنتاج، وقد سعت منشآت سورية كثيرة للحصول على مطابقة مواصفات انتاجها لمعايير الأيزو، ولكن ما تسببت به الأزمة على كافة المستويات الاقتصادية، جعل معايير الجودة العالمية ضعيفةً مما يعتبر من المعوقات لنمو الإنتاج ودخوله المنافسة بالأسواق الخارجية.

خلاصة الفصل الثالث:

بالرغم مما شهده الاقتصاد السوري خلال الأزمة لأكثر من عقدٍ من الزمن، من تحولاتٍ سلبيةٍ في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وحيث استمرت الدولة بتطبيق سياسات الحماية الاقتصادية للمحافظة قدر الإمكان على مستوى معيشةٍ مقبولٍ للمواطنين، بظل ظروف الحرب والنهب المستمر والعقوبات الاقتصادية التي تُكبّل السعي لاحتداث أي تطورٍ اقتصاديٍّ، إلا أن كافة المعوقات الحالية للنمو الاقتصادي بعد الأزمة، يمكن تحليلها ووضع الحلول الملائمة لها ببرامج تنمية شاملة مدروسة بعنايةٍ للانتقال خطوةً خطوةً نحو تطور اقتصادي شامل، بالاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، وتفعيل كافة وسائل المساندة الممكنة، وذلك وفق استمرار الدولة بلعب دورها الاقتصادي الإشرافي والتدخلي، مع تغييرٍ في الأدوات والسياسات.

الفصل الرابع: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري وعقلانية تطبيق الحماية الاقتصادية

عرضنا في الفصل الأول خلاصةً لأهم مراحل تطور الاقتصادات العالمية مع التركيز على دور الدولة التدخل في الاقتصاد، وحاولنا بالفصلين الثاني والثالث تقديم دراسة تحليلية لأبرز الوقائع والتجارب التي تعرض لها الاقتصاد السوري بظل تطبيق السياسات الحمائية الاقتصادية لمدة تتوف عن نصف القرن الماضي، وذلك للوصول إلى رؤية سليمة وواضحة حول الواقع الاقتصادي الحالي والانطلاق نحو وضع تصوّر عقلاني للتوجهات المرتقبة للسياسات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة، وبشكل أكثر دقة التوجهات المتعلقة بدور الدولة التدخل، وفيما إذا كان بالإمكان إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحمائية الاقتصادية المطبقة، وسناقش هذا الفصل هذه الرؤية المستقبلية من خلال ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: دراسة في تجارب التنمية الاقتصادية الحديثة لبعض الدول:

سلط هذا المبحث الضوء على أهم ثلاثة تجارب تنموية ناجحة خلال القرن العشرين، وهي تجارب كل من: اليابان وماليزيا والصين، حيث يمكن من خلال استعراض أهم مراحل هذه التجارب، استشراف ملامح التصورات المستقبلية للرؤية التنموية السورية.

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لتطور الاقتصاد السوري بمرحلة إعادة البناء:

وتضمن هذا المبحث وضع تصورات لإمكانية تطوير قطاعات الاقتصاد السوري المختلفة، بما يتناسب مع الامكانيات المتوفرة.

المبحث الثالث: التوجهات العقلانية للحماية الاقتصادية في المرحلة القادمة:

يبين هذا المبحث ضرورة التوجه نحو عقلنة تطبيق الحماية الاقتصادية، ليكون الهدف الرئيسي للتوجهات الاقتصادية في المرحلة القادمة هو زيادة الإنتاج كأساس للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة في تجارب التنمية الاقتصادية الحديثة لبعض الدول

تختلف دول العالم بمستوى تطورها الاقتصادي وغالباً ما يتم تصنيف الدول اقتصادياً وفقاً لقيم الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ابتعدت الدولة تنازلياً في سلم التصنيفات تكون قد اقتربت من تصنيفها كدولة متخلفة، ولتحول الدولة من مصاف الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة لابد أن تخضع لعملية تنمية شاملة، تتطور من خلالها قوى الإنتاج وتتمكّن من توظيف مواردها، لتبني قاعدة إنتاجية تضمن لها الاستمرار. ونرى أن دراسة التاريخ الاقتصادي الحديث تُبرز الكثير من النماذج لدول تمكّنت من صنع نهضتها، فانتقلت من اقتصادٍ مُدْمَرٍ أو مُتَخَلِّفٍ إلى اقتصادٍ مُتَقَدِّمٍ، وبُغية الاستفادة من تجارب هذه الدول التي نجحت في إنجاز تحولاتٍ تنمويةٍ عاليةٍ خلال العصر الحديث، سنلقي الضوء على ثلاثة من أشهر هذه النماذج التنموية الناجحة، من خلال ثلاثة مطالب، هي:

✓ المطلب الأول: التجربة التنموية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية:

فقد حققت اليابان فترةً تنمويةً عاليةً بفترةٍ قصيرةٍ، بعد أن خرجت من الحرب العالمية الثانية باقتصادٍ محطّمٍ، واستطاعت أن تُحقّق في الفترة (1973/1955) معدلات نموٍ عاليةٍ وصلت إلى (9%) سنوياً، من خلال خططٍ طويلة الأمد عملت على توجيه مواردها لتعزيز الصناعات وتحسين البنية الأساسية ودعم التعليم.

✓ المطلب الثاني: التجربة التنموية الماليزية:

انتقلت ماليزيا من اقتصادٍ يعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية إلى اقتصادٍ صناعيٍّ متطورٍ، فاستطاعت تطوير صناعاتها بالاعتماد بدايةً على الصناعات كثيفة العمل، ثم الانتقال إلى الصناعات كثيفة رأس المال، حيث اتبعت سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي مع سياسة إحلال بدائل الواردات.

✓ المطلب الثالث: التجربة التنموية الصينية:

عانت الصين من مشكلاتٍ متنوعةٍ، منها كبر الحجم وكثافة السكّان، ولكنها انطلقت من أهمية الزراعة مع التركيز على تطوير الصناعة، بحيث أنجزت نهضتها التنموية لتصبح الآن من الاقتصادات العالم الكبرى.

المطلب الأول: التجربة التنموية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية:

تمكنت اليابان من التطور لتمزج تراكماً الثقافات الخارجية وثقافتها الداخلية، "المعرفة التي أخذها اليابانيون عن الغرب اقتصر على الجانب المادي فحسب، فهي اقتصر على مجالات العلوم والتكنولوجيا والنظم السياسية وبناء القوة العسكرية والتدبير الإداري والمالي، غير أن المعرفة التي أخذوها عن الصين حملت أساساً الجانب الروحي وفلسفة الحكم، والقيم والنظرة إلى الكون"¹⁸⁵، وفي المجال الاقتصادي شجعت السياسات الحكومية على الاستعانة بالمستشارين الأجانب، وعملت على إقامة الطرق والسكك الحديدية ومراكز الأبحاث الزراعية، وأنشأت العديد من المصانع وظهرت أنظمة جديدة للتمويل والبنوك، وكذلك شركات مساهمة عملت في مجال البورصة، "ظهرت تدريجياً صناعة النسيج كصناعة قادرة على التنافس الدولي، وفي المجال العسكري كسبت اليابان الحرب مع الصين في 1894-1895، كما شرعت في غزو كوريا التي تم استعمارها بعد ذلك عام 1910، كما خاضت اليابان حرباً حققت فيها النصر على الإمبراطورية الروسية في عامي 1904-1905"¹⁸⁶، وفي فترة الثلاثينات بدأت التوجهات العسكرية العدوانية بالتنامي لديها، ثم بدأت الحرب على نطاق واسع مع الصين عام (1937)، لتدخل بعد ذلك أتون الحرب العالمية الثانية وتخرج منها بهزيمة كبيرة عام (1945) وقد خضعت للاحتلال الأمريكي.

اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية:

احتلت اليابان فقط من قبل دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكّنها من تقادي التقسيم على عكس ألمانيا التي احتلت من قبل الجميع، "أنهت اليابان ملف الحرب العالمية الثانية مخلفة وراءها أكثر من ثلاثة ملايين قتيل في اليابان فقط، ثلثهم من المدنيين وأعداداً كبيرة من الجرحى، وكان معظم

¹⁸⁵ بونعمان، سلمان. (2012). التجربة اليابانية-دراسة في أسس النموذج النهضوي. (ط.1). بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

¹⁸⁶ أونو، كينيثشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). (ط.1). القاهرة: دار الشروق.

اليابانيين بلا ملجأ أو مأوى، حيث إن معظم المدن قد دُمّرت دماراً كاملاً أو شبه كامل¹⁸⁷، وكانت السيطرة الأمريكية في اليابان تتم بشكلٍ غير مباشر، فاستمرت الحكومة اليابانية تمارس مهامها، فتشكّلت لجنة من الخبراء المحليين لدراسة الواقع الاقتصادي، وأصدرت تقريراً شاملاً عام (1946) بعنوان (المشاكل الأساسية في إعادة بناء اقتصاد اليابان)، وانطلاقاً من التقرير وضعت الحكومة الإجراءات التنفيذية لمعالجة الواقع الاقتصادي، فكان الإنتاج قد انهار إلى (30%) فقط مما كان عليه قبل الحرب، ويُظهر الجدول (25)¹⁸⁸

المعلن عام (1949) من مجلس التثبيت الاقتصادي الياباني، الأضرار التي خلفتها الحرب:

معدّل الخسائر التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية في اليابان	
نوع الأصول المادية	معدّل الخسارة (نسبة مئوية %)
إجمالي الأصول	25.4
سفن	80.3
آلات صناعية	34.2
منشآت	24.6
مواد صناعية	23.9
أصول القطاع المنزلي	20.6
الاتصالات وامتدادات المياه	15.9
الكهرباء والغاز	10.8
عربات السكك الحديدية والمركبات	9.9
جدول رقم (25)	

¹⁸⁷ الجميلي، غانم. (2014). جنور نهضة اليابان. (ط.1). الرياض: مكتبة العبيكان.

¹⁸⁸ أونو، كينئيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (مرجع سابق).

فكان التخطيط الاقتصادي الحكومي هو المسؤول عن توفير السلع الأساسية للمواطنين عبر البطاقات، وهو الذي يقوم بتوجيه الإنتاج ويعمل على توفير المواد الخام، وكان هدف الحكومة هو الوصول إلى التعافي الكمي للاقتصاد، بصرف النظر عن التكلفة أو اعتبارات الكفاءة، بعد أن نشطت السوق السوداء وانخفض مستوى المعيشة لمستوياتٍ متدنية جداً، واضطرت الدولة لزيادة الإصدار النقدي فتفاقم التضخم، وقيد الأمريكيون التجارة الخارجية وتحكّموا بأسعار الصرف، فشهدت اليابان نظاماً لتعدد أسعار الصرف.

اتباع نظام أولويات الإنتاج:

منذ عام (1946) أصبح قائد القوات الأمريكية في اليابان هو الذي يُقرّر ما هي المواد المسموح استيرادها، ولم يكن يُسمح باستيراد سوى عددٍ قليلٍ منها، فاتبعت الحكومة اليابانية نظاماً سُمّي (نظام أولويات الإنتاج) للتركيز على تأمين المواد الخام لعددٍ من الصناعات الاستراتيجية، فتم التخطيط لتحفيز انتعاش عددٍ قليلٍ من الصناعات الرئيسية كخطوةٍ لنشر التأثير الإيجابي على الاقتصاد، فحددت قائمة المستوردات التالية (الصلب، الفحم الانثراكي، الزيت الثقيل، المطاط، الحافلات)، فالزيت الثقيل من المدخلات الهامة لصناعة الصلب، وكان الصلب أساسياً لإعادة تأهيل مناجم الفحم، والفحم هو مصدر الطاقة المحلي الوحيد، وظهرت النتائج الإيجابية بسرعة، واستمر العمل بنظام أولويات الإنتاج لغاية عام (1948).

تدخل الاحتلال الأمريكي في الاقتصاد الياباني:

عمل الاحتلال لمُحاصرة الاقتصاد لافقاده القدرة على إنتاج المعدات الحربية، ولكن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فرضت تغييراً بالسياسة الأمريكية تجاه اليابان، فسعت لاستقطابها بالحلف المناهض للشيوعية، وبدأت بتوجيه اقتصادها للرأسمالية، وأرسلت عام (1949) خبيراً اقتصادياً (جوزيف دودج)، ليضع خطته الاقتصادية، التي ركّزت على: وقف قروض الإنعاش، إلغاء كل أوجه الدعم، توحيد أسعار الصرف، السماح بالتجارة الدولية للقطاع الخاص، فشكّل تطبيق الخطة صدمةً للاقتصاد الياباني وتدهور الإنتاج وانكمش الاقتصاد، وبطلَ هذه التغيّرات اندلعت الحرب الكورية عام

(1950) ليكون لها تأثيراً إيجابياً واضحاً، فقد استخدمت الولايات المتحدة اليابان كقاعدة لإمدادات قواتها العسكرية المشاركة بالحرب الكورية، مما أحدث طفرة بالطلب على الإنتاج، فتوقّف الركود وبدأ النمو الاقتصادي، " تمكّن اليابانيون من استحواذ التقنية بفعل نجاح تجربتهم وممارستهم للشركات المختلطة مع شركاء أمريكيين في عقود التقنية، والتي أعطتهم المراحل الخمسة في بناء القدرة الذاتية لامتلاك التقنية، ابتدأت في إدارة وتشغيل المصنع ومعداته في الفترة ما بين 1945 و1950، وانتقلوا بعد ذلك إلى تعلم الصيانة وإجراء الصّمرات لهذه المصانع والمعدات، وفي الستينات وصل اليابانيون كما هو معروف إلى صناعة قطع الغيار، ومن ثم صناعة المعدات بفعل عوامل عديدة مرتبطة بالعمل الجاد تحقيقاً لاستراتيجية بناء القدرة الذاتية من البداية"¹⁸⁹، وعام (1951) استقلّت اليابان بمعاهدة سان فرانسيسكو. سياسة الترشيذ (تحسين الإنتاجية):

ببداية الخمسينيات كان على الاقتصاد الياباني الانتقال من مرحلة التوسّع المادي إلى تحقيق الكفاءة والمنافسة لتحقيق الإنتاج بأسعار أقل وجودة أعلى، ولكن الحرب الكورية رفعت تكلفة معظم مداخلات الصناعة اليابانية، ولتجاوز هذه المشكلة كان على اليابان اختيار إحدى السياسات التالية:

تخفيض قيمة العملة/ التشدّد في تطبيق سياسة انكماشية/ تحسين الإنتاجية (سياسة الترشيذ). فاخترت الحكومة الخيار الثالث، والتعامل جزئياً بالخيار الثاني لبعض المجالات، لكنها لم تُجري أيّ تغييرٍ بسعر الصّرف، وكان المقصود من سياسة الترشيذ هو تحسين الإنتاجية بالاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والآلات، وإعادة تنظيم الإنتاج وأساليب الإدارة، فأصبح هذا التوجه يُمثّل هدفاً اقتصادياً قومياً ببداية الخمسينات، "إن التضخّم الذي أصاب اقتصاد اليابان في حقبة ما بعد الحرب، كان أكبر المشكلات

¹⁸⁹ المنيف، ابراهيم. (1998). استراتيجية الإدارة اليابانية. (ط.1). الرياض: مكتبة العبيكان.

الاقتصادية التي عانتها اليابان آنذاك والتي كانت في أمس الحاجة إلى حل عاجل وجذري يتمثل في رفع الناتج القومي وتوفير فرص العمل وإعادة هيكلة الاقتصاد الذي كان قائماً على اقتصاد الحرب¹⁹⁰.

وقد ساهم الانتعاش الاقتصادي الذي تحقّق بسبب الحرب الكورية بتحقيق أرباح متراكمة لدى العديد من الشركات، وأدّت سياسة الترشيد لنجاح بعض الصناعات كصناعة الحديد، إضافةً لنجاح صناعات أخرى دون مساندة رسمية قوية (كصناعة الإلكترونيات للاستهلاك المحلي، وصناعة الكاميرات والآلات الحاسبة، الدراجات البخارية، الساعات، وغيرها)، وطال الفشل جزءاً من الصناعات التي ساندتها الدولة (كتصفية الألمنيوم، الصهر النووي، الكمبيوترات، وغيرها)، ونجحت صناعة السيارات دون تدخل الدولة المباشر ولكن بتمتعها بحماية جمركية عالية بمراحلها الأولى، وقد تم استخدام برنامجاً خاصاً للقروض (FILP) اعتمد على المدّخرات البريدية للمواطنين وأرصدة المعاشات في تمويل الاستثمار والقروض للمشروعات العامة. وبعد انتهاء الحرب الكورية عام (1953) انخفضت الصادرات، وواجهت اليابان أزمة في ميزان المدفوعات، وللحد من التضخم قام بنك اليابان بزيادة أسعار الفائدة، وتم تقييد الموازنة والاستثمارات المالية وبرنامج القروض، واتبعت الحكومة السياسات الاقتصادية التالية:

- موازنة للصرف الخارجي، مع استمرار تثبيت سعر الصرف.
- التحكم في رؤوس الأموال، حتى المستخدمة في استيراد التكنولوجيا.
- المعاملة الضريبية التفضيلية لصناعات محدّدة.
- إحداث بنك التنمية الياباني.
- إصدار عددٍ من القوانين لتشجيع ترشيد المشروعات.
- التوقف عن سك النقود، ولم تقم الحكومة بإصدار سندات مالية حتى عام (1965).

¹⁹⁰ الجميلي، غانم. (2014). جنور نهضة اليابان. (مرجع سابق).

وبدأت اليابان الاقتراض من البنك الدولي عام (1953)، واستخدمت هذه القروض لدعم المشروعات الصناعية وإقامة بنية تحتية قوية، كالطرق السريعة والمولدات الكهربائية والسكك الحديدية، حيث لم يتم استخدام القروض باتجاه برامج التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم.

اندماج الاقتصاد الياباني بالاقتصاد العالمي:

سعت اليابان بعد التحرر (1951) للاندماج بالاقتصاد العالمي، ولكنها استمرت بتطبيق الحماية الجمركية بالخمسينات، ثم بدأت بالستينات بالانتقال التدريجي للتحرر الاقتصادي، فاتجه المنتجون لتحسين كفاءتهم وقدراتهم التنافسية بدل الضغط على الحكومة لحماية صناعاتهم، " كانت المنافسة بين الشركات المحلية شديدة، وقامت الحكومة بدور المنسق لعملية المنافسة وذلك لمنع أي فشل أو إفلاس لأي من هذه الشركات"¹⁹¹، فكان تحرير التجارة مثالياً تم بحكمة لدفع الصناعات المحلية للتنافسية، " أكثر ما يميز خصائص الإدارة اليابانية هذا الترابط الوثيق ما بين البيروقراطية وقطاع الأعمال"¹⁹²، وقد بدأ تخفيض القيود على التجارة بالستينات، وتخفيض القيود على رأس المال بالسبعينات (قانون تبادل العملات الأجنبية الخطوة الأهم بتحرير رأس المال عام 1980)، فاستقرّ النمو بمعدل (4%) سنوياً بالسبعينات والثمانينات، كنتيجة لوصول الاقتصاد الياباني لمرحلة النضج، " في عام 1970 كانت توجد في الولايات المتحدة 64 شركة من بين كبرى الشركات الصناعية المائة في العالم، وفي أوروبا 26 شركة منها، وفي اليابان ثماني شركات فقط، وفي عام 1988 لم يكن يوجد بالولايات المتحدة غير 42 شركة فقط من الشركات الكبرى المائة، وتوجد في أوروبا 33 شركة، وفي اليابان 15 شركة"¹⁹³.

¹⁹¹ أونو، كينيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (مرجع سابق).

¹⁹² المنيف، ابراهيم. (1998). استراتيجية الإدارة اليابانية. (مرجع سابق).

¹⁹³ ثارو، لستر. (1995). الصراع على القمة. (أحمد بليغ، مترجم). (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).

المطلب الثاني: التجربة التنموية الماليزية:

كانت ماليزيا قد خضعت للاستعمار البريطاني منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي واستقلت عام (1957)، فاندمجت كلٌّ من الأقاليم (سنغافورة، سراوق، وبورنيو الشمالية، مالايا) عام (1963)، وبعد حصول توتراتٍ ضمن الاتحاد أدت إلى نزاعٍ مسلّحٍ مع إندونيسيا، خرجت سنغافورة من الاتحاد الماليزي عام (1965) ليبقي مكوناً من ثلاثة أقاليم فقط.

التحول الاقتصادي في ماليزيا:

قبل استقلالها عن بريطانيا كانت ماليزيا تُصدّر المواد الأولية كالمطاط والقصدير والخشب، وتعتمد على الاستيراد بشكلٍ كبيرٍ لتأمين استهلاكها، وقد دفعت حِدّة الصراعات العرقية التي تطوّرت لأحداثٍ داميةٍ بنهاية الستينات لضرورة تدخّل الدولة لإدارة الاقتصاد وتحقيق تنميةٍ متوازنةٍ لجميع الأقاليم، ومع بداية السبعينات بدأ التحول الاقتصادي فيما سُمّي (السياسة الاقتصادية الجديدة)، تضمّنت مجموعةً من الخطط الخمسية بدأت منذ عام (1970) لعام (1990) وفق ما يلي:

مرحلة الانطلاق بعملية التحول الاقتصادي (فترة السبعينات):

اتبعت الحكومة الماليزية بهذه الفترة سياسةً دعم الإنتاج، وتقديم المزيد من الحوافز لتشجيع الاستثمارات الخارجية، فقامت بإنشاء عشرة مناطق حرّة وعملت على إجراء تحسيناتٍ واسعةٍ في البنية التحتية، وأجرت تبسيطاً للإجراءات الجمركية، ودعمت التصدير بالإعفاء من الرسوم والضرائب، فكان الهدف دعم الصناعات كثيفة العمالة وزيادة نسبة الصادرات، وساعد بتحقيق ذلك عاملان هاما هما:

الأول: دعم القطاع العام: بتوجيهه للدخول بمجال الصناعات التصديرية، والصناعات التي تحلّ محلّ الواردات، لاسيّما التي تتطلب كثافة اليد العاملة، كصناعة المكونات الالكترونية والصناعات النسيجية، مما ساهم بتخفيض معدّلات البطالة وارتفاع مستويات الدخل لشريحة واسعة، وتحسّن مستوى المعيشة.

الثاني: ظهور شركات البترول القابضة المحليّة: ليصبح لها الريادة بهذا المجال مع نهاية السبعينات.

بداية المرحلة الثانية للنهضة المالية (الثمانينات):

مع بداية الثمانينات تطوّرت الرؤية المالية نحو خطواتٍ تنمويةٍ جديدةٍ، " تُمثّل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا"¹⁹⁴، وقد شكّلت تحولاً مفصلياً بنقل البلاد إلى وضعٍ اقتصاديٍّ مختلفٍ كلياً عما سبقه، " ففي عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات"¹⁹⁵، وتم اتباع مجموعة توجّهاتٍ، أهمها:

1. الانفتاح على الاستثمارات الخارجية بإزالة العقبات وتقديم الحوافز التشجيعية، مع التمسك بحماية الإنتاج

المحلي من منافسة منتجات الاستثمار الأجنبي، إضافةً لتقييد العمالة الأجنبية (فمثلاً: حدّد للشركات

الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع 2 مليون دولار استخدام حدٍّ أقصى خمسة عمّال أجنبي).

2. الدعم المطلق للصادرات، وربط ملكية الشركات الأجنبية بصادراتها بقانون تشجيع الاستثمارات، وفق:

- يُسمح للأجانب تملك 100% من حقوق ملكية شركاتهم إذا كانت صادراتها أكثر 80% من إنتاجها.
- للأجانب تملك 51% / 79% من حقوق ملكية شركاتهم، إذا كانت صادرات إنتاجها 51% إلى 79%.
- للأجانب تملك 51% من حقوق ملكية شركاتهم، إذا كانت صادراتها 20% إلى 50% من إنتاجها.

3. التركيز على الصناعات التي حلّت محل الواردات، ودخول القطاع العام مجال الصناعات الثقيلة.

4. تشجيع استخدام الموارد الذاتية والمُدخّرات المحليّة بعملية التنمية، وتجنّب الاقتراض الخارجي، "اعتماد

ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 إلى

1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50%¹⁹⁶.

¹⁹⁴ اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية. مرجع سابق.

¹⁹⁵ بحث بعنوان "التجارب الدولية: تجربة ماليزيا". إعداد: (عادل عبد العظيم)، منشورات المعهد العربي للتخطيط. الكويت (2005).

¹⁹⁶ اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية. (ط.1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

5. زيادة الاهتمام بتطوير البنية التحتية، وتطوير البحث العلمي ورفع مستوى التعليم والتدريب المهني.

6. تنشيط العلاقات الإقليمية، مع المحافظة على الاستقرار السياسي وعدم التوجه نحو العسكرية.

مرحلة مراجعة سياسة الحوافز والتخفيف منها (التسعينات):

في بداية التسعينات قامت الحكومة بمراجعةٍ شاملة لسياسة الحوافز لزيادة العائدات الضريبية، وتوجيه الصناعات نحو قطاعاتٍ تنافسيةٍ جديدةٍ، فخفضت الحوافز لدعم الصناعات كثيفة العمالة، ودعمت الصناعات عالية التقنية بالمناطق الناشئة (الحاضنات)، كصناعات الالكترونيات الحديثة والتقنيات البيولوجية (استخدام التطبيقات التقنية بمعالجة الكائنات الحية على المستوى الخلوي وتحت الخلوي لتحقيق أقصى استفادةٍ منها صناعياً وزراعياً بتحسين خواصها وصفاتها الوراثية)، والبرمجيات والصناعات الفضائية، وساهمت الحكومة بدعم البحث والتطوير، والمشاريع الداعمة للتشاكب الصناعي (فتغير أيّ من المتغيرات الاقتصادية المستقلة سيفضي لإحداث تغييراتٍ في مكونات وعناصر الاقتصاد الأخرى)، كما تم إلغاء الحوافز غير الفعالة أو التي تتعارض مع اتفاقية التجارة العالمية، "لم تنتهج الحكومة الماليزية نمطاً بعينه لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل اختارت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية لصناعاتٍ وقطاعاتٍ معيّنة في مراحل التنمية المختلفة"¹⁹⁷، ومثلت فترة التسعينات تطوراً كبيراً على الصعيد الاجتماعي لاسيما بقطاع التعليم، فأنفقت الدولة نسباً مرتفعةً من الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم (تجاوزت بعض السنوات 20%) صُرفت لإنشاء المدارس والجامعات والمختبرات، وتطوير وسائل التعليم، ومنح قروضٍ للطلاب، كما وضعت خطةً تقنيةً لإدخال الحاسب الآلي والربط بشبكة الانترنت إلى المدارس، " بلغت نسبة المدارس المربوطة بالإنترنت عام 1999 أكثر من 90%"¹⁹⁸، ودفعت الدولة

¹⁹⁷ عبد السلام، فاديا. (2008). *التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات -*

الدروس المستفادة. (ط.1). مصر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 211): معهد التخطيط القومي.

¹⁹⁸ اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية. مرجع سابق

قطاع المستثمرين لمشاركتها التطوير والبحث العلمي، فامتلكت المصانع المالية مراكز بحثٍ متخصصةً، وشهدت التسهيلات تطوراً بالاتصالات والمعلومات، فيما سمي بالاقتصاد المعرفي وحظي على اهتمام الدولة.

الأزمة المالية الآسيوية عام 1997:

بدأت الأزمة أولاً في تايلاند التي اعتمدت حتى التسعينيات على الأموال الأجنبية لإقامة المصانع الكبرى، فقد حوّلت صناديق الاستثمار العالمية تسمية البلدان النامية إلى "الأسواق الناشئة"، وأصبحت تُمثّل الأفق الجديد أمام الفرص المالية، "بلغت تدفقات رؤوس أموال القطاعات الخاصة إلى البلدان النامية 42 مليار دولار عام 1990، في حين أن الهيئات الرسمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مَوّلا استثماراتٍ في العالم الثالث تفوق مجموع استثمارات القطاعات الخاصة"¹⁹⁹، وبعد أزمة المكسيك (1994) زاد توجّه المستثمرين نحو جنوب شرق آسيا، فظهرت في دولها شركات التمويل كمؤسساتٍ وسيطةٍ لإيصال التمويل الأجنبي، فتقترض شركات التمويل من مصارف أجنبية بعملات دولها وبفائدةٍ منخفضة، وتقوم بتحويل الأموال التي اقترضتها بسوق العملات من العملات الأجنبية إلى العملة المحليّة، ثم تُقرض شركاتٍ وطنيةٍ بالعملة المحليّة بفائدةٍ مرتفعة، وبزيادة الطلب على العملات المحليّة ارتفعت قيمتها، ولما كانت المصارف المركزية ملتزمة بالمحافظة على استقرار أسعار الصّرف، كان عليها أن تُعادل أيّة زيادةٍ بالطلب على العملة المحليّة بزيادة العرض، وبما أن معظم الأموال المقترضة من شركات التمويل تُودع في المصارف المحليّة، فقد رافق ذلك توسّعاً في التسليف بالعملات المحليّة، وهذه هي حركة (المضاعف النقدي)، مما حرّك موجةً من الاستثمارات كان بعضها فقط مشاريعٍ إنشائية فعلية، ولكن كان الكثير منها مُضارباً وأكثرها في المجال العقاري والأسهم، وبمحاولتها لوضع ضوابط للمضاربات، سعت المصارف المركزية لتحجيم تدفقات رؤوس الأموال، فمصرف تايلاند كان عليه أن يبيع الباهت في سوق العُملة ويحاول شراء تلك الأموال

¹⁹⁹ Krugman, Paul.(1999/2008).(Previous reference)

ثانيةً من مكان آخر ببيع السندات، أي عملياً إعادة اقتراض الأموال التي كانت الحكومة قد طبعتها، لكن هذا الإجراء رفع أسعار الفوائد محلياً، مما جعل الاقتراض من الخارج أكثر إغراءً وأدخل إلى البلاد المزيد من العملات الأجنبية، فشلت عملية التحجيم وأخذت الديون تتزايد، " من الصعب على البنوك المركزية سواءً بمفردها أو مجتمعةً أن تُحارب الجهود المتكاثفة لكبار المضاربين للتأثير على اتجاه سعر الصرف لعملةٍ معيّنة"²⁰⁰، وبنهاية عام (1996) بدأت آلية التسليف بالانزلاق في الاتجاه المعاكس لأسباب منها خارجية تتعلق بضعف بعض أسواق الصادرات التايلاندية، لاسيما أن الصين كأكبر منافسيها قد خفضت قيمة عملتها عام (1994) مما جعل صادراتها أرخص، ثم جاء تخفيض قيمة الين الياباني عام (1997) ليُضعف القدرة التنافسية لصناعات جنوب شرق آسيا، وأخرى داخلية كافلاس عدد من المضاربين، وتوقف أعمال بعض شركات التمويل، وعندما بدأت الخسائر تتفاقم زادت من زعزعة الثقة، مما حدّ من وصول قروضٍ جديدةٍ، ومع تناقص تدفّقات العملات الأجنبية انخفض الطلب على الباهت، وانخفضت أسعار الأراضي والأسهم بشكلٍ حاد، وباستمرار تحويل الباهت إلى عملات لدى مصرف تايلاند المركزي لتمويل المستوردات ارتفعت احتمالات تخفيض قيمته، فاقترض رجال الأعمال المحليون بالباهت وسددوا ديونهم بالدولار، وباع التايلانديون الأغنياء أصولهم المالية من الديون الحكومية واشتروا سندات خزينة أميركية، وبدأت بعض شركات الاستثمار الدولية باقتراض الباهت وتحويل الإيرادات إلى دولارات، كل ذلك فرض على المصرف المركزي شراء المزيد من الباهت واستهلك احتياطياته من العملات بوتيرةٍ أسرع، وفي (2/تموز/1997) أعلنت الحكومة فك ارتباط الباهت بالدولار وتعويمه، " تبع ذلك انخفاض سعر صرف الباهت في ذات اليوم بنسبة 20%، وفي 11 تموز 1997 انخفض سعر صرف البيزو الفلبيني، في حين انخفض سعر صرف الرينجيت الماليزي في 14 تموز، وسارعت الحكومة الاندونيسية في ذات

²⁰⁰ محي الدين، موسى. (2000). أزمة النمر الأسويوية. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.

الأسبوع بتوسيع نطاق تحرك سعر صرف الروبية من 8.5 إلى 12%²⁰¹، وانهار الاقتصاد التايواني وتوسّعت الأزمة إلى باقي دول جنوب وشرق آسيا، لتنتقل تداعيات الأزمة عام (1998) للتأثير على الاقتصاد العالمي، وفي محاولة تفسير الأزمة يشير الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان²⁰² إلى أن بعض حالات الركود تحدث من وقتٍ لآخر، والجميع يتوقعون لمعالجتها تخفيض أسعار الفوائد وتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق لتنشيط الاقتصاد، وبحدوث الكارثة المالية في آسيا اتبعت تلك البلدان سياساتٍ نقيضةٍ تماماً فقد غلب النقشُف المالي وزيدت أسعار الفوائد، وكان ذلك ناجماً برأيه عن املاءات واشنطن (أي صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية)، وبرأيه أنهم أيدوا السياسات التي تُناقض تماماً المبادئ المعيارية بسبب الخوف من المضاربات، وقد كانت ماليزيا من أقل الدول تأثراً بالأزمة لأنها رفضت اتباع توصيات صندوق النقد الدولي، وتمكّنت من تجاوز الأزمة بمجموعةٍ من الإجراءات والقرارات المُتشدّدة اتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة، كان أهمها:

1. فرض قواعد جديدة على الاستثمارات الأجنبية، كأن لا تزيد نسبة امتلاك الأجانب للشركات والبنوك الماليزية عن نسبة 30 %، وفي قطاع التأمين عن 51 %، ولم تتقيد بطلب صندوق النقد الدولي.
2. تم تثبيت سعر صرف الرينجت عند (8.3) مقابل الدولار الأمريكي.
3. فرضت نظاماً يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية لبلدان المنشأ لمدة عام.
4. تم توقيف سوق تداول العملة الماليزية (الرينجت) بالخارج، فهددت الحكومة إذا لم تتم إعادة كميات الرينجت من الخارج خلال شهرٍ، لن يُسمح لها بدخول البلاد مُطلقاً وستفقد قيمتها، فحرمت تجار العملة من التلاعب بأسعار الصّرف والمضاربة بالعملة الماليزية.
5. تم إنشاء مجموعةٍ من الهيئات والشركات الحكومية لتحسين أوضاع الشركات المتعثرة وإعادة تشغيلها.

²⁰¹ محي الدين، موسى. (2000). (مرجع سابق).

²⁰² Krugman, Paul.(1999/2008).(Previous reference)

المطلب الثالث: التجربة التنموية الصينية:

غيرت الصين نهجها الاقتصادي من الاقتصاد المخطط المركزي اعتباراً من السبعينات، لتُصبح خلال عام (2021) في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ وفق الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين عام (2021) بحدود (114.37) تريليون يوان أي حوالي (18 تريليون دولار أمريكي)²⁰³ بنسبة نمو 8.1%، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الأولى بناتج محلي إجمالي وفق موقع صندوق النقد الدولي (22.9 تريليون دولار أمريكي) لعام (2021)، وكانت هذه القفزة التنموية قد سُميت بالمعجزة الاقتصادية الصينية، كأُسرع اقتصادٍ نامٍ خلال ثلاثة عقود بمعدل نمو سنوي تخطى 9%، وقد مرت الصين بعدة مراحل للتحوّل الاقتصادي، هي:

أولاً: مرحلة تطبيق النموذج الاشتراكي (1949-1977):

بدأت بقيام جمهورية الصين الشعبية عام (1949)، فاعتمدت النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فتراجعت الشركات الخاصة لتحلّ محلّها رأسمالية الدولة، واعتمدت الدولة على الخطط الخمسية، فتم التحول لاقتصادٍ زراعيٍّ موجّه، وجمعت الأراضي الزراعية بجمعياتٍ تعاونيةٍ كبيرة، "سُرّع تشكيل التعاونيات في نهاية عام 1956، وأصبح مجمل طبقة الفلاحين تقريباً مدمجاً فيها، في مستوى الصناعة مدّت الدولة سيطرتها بسرعة، وفي نهاية 1956 أصبحت تُسيطر مباشرةً أو بشكل غير مباشر على مجمل الإنتاج الصناعي تقريباً"²⁰⁴، ورَكَزَت الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) على الصناعات الثقيلة لاسيما الأسلحة بدعمٍ من الاتحاد السوفيتي، ولكن جاءت النتائج عكسية، فانخفض معدّل نمو الناتج المحلي من

²⁰³ موقع RT الاخبارية. (<https://arabic.rt.com/business>). (استرجعت بتاريخ 22 كانون ثاني، 2022).

²⁰⁴ لوموان، فرانسواز. (2010). الاقتصاد الصيني. (صباح كعدان، مترجم). (ط.1). سورية: الهيئة العامة السورية للكتاب.

15.6% عام (1953) إلى 5.1% عام (1957)، وكان تفسير هذا الانخفاض بعدم ملائمة الاستراتيجية السوفيتية لاقتصاد الصين، ولم تستطع استيعاب سوى جزء ضئيل من اليد العاملة الصينية. وجاءت الخطة الخمسية الثانية (1958-1962) لتعتمد أسساً جديدةً على مبدأ الاعتماد على الذات، فكان التوجه لتحرير طاقة المجتمع والقضاء على البيروقراطية والاستغناء عن النماذج، فيما سُمّي بالقفزة الكبرى إلى الأمام، فتم إلغاء اتفاقيات التعاون مع الاتحاد السوفيتي، "في عام 1960 اندلع الخلاف جهاراً واستدعى الاتحاد السوفيتي خبراءه التقنيين المتعاونين مع الصين، وفي عام 1961 انهارت المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وسدّدت الصين القروض السوفيتية قبل أجلها، وكانت الصدمة قاسيةً بالنسبة للاقتصاد الصيني"²⁰⁵، واستُخدم مبدأ اللامركزية الإدارية، ولكنَّ التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية لم يكن جيداً، فكانت تكلفة القفزة الكبرى إلى الأمام باهظةً، كما أدّى الفساد لزيادة الضرائب فحدث انخفاض كبيرٌ للقدرة الشرائية، لاسيما لدى المزارعين الذين انتشرت بينهم المجاعة التي قُدر عدد ضحاياها بحوالي (15) مليون ضحيةً، وطُبِّقت الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة دون السماح بمشاركة الاستثمار الأجنبي، حتى توفي الزعيم الشيوعي الأول (ماو) عام (1976)، فانتتهت الاشتراكية في الصين.

ثانياً: مرحلة التحرُّر وسياسات الإصلاح الاقتصادي (1978-1988):

بتولي (دينغ شياو بينغ) الحكم بدأت مرحلةً من التحوُّل الاقتصادي، فتمت إعادة النظر بأولويات التنمية الاقتصادية، ليصبح القطاع الزراعي بالمرتبة الأولى، فتم تفكيك الجمعيات وتوزيع الأراضي على العائلات، واعتمدت سياسة المنتجات الزراعية الكبرى (قطن، حبوب، زيتونيات) نظام أسعارٍ ثنائيٍّ من خلال سعرٍ ثابتٍ للمنتجات التي يجب تسليمها للدولة، وسعر السوق، "زادت الدولة زيادةً مُهمّةً للأسعار التي تشتري بها من الفلاحين ما سُمّي بالمنتجات العشرين الأساسية، وخاصةً الحبوب، وفي ما بين 1979-1981

²⁰⁵ لوموان، فرانسواز. (2010). الاقتصاد الصيني. (مرجع سابق)

زادت هذه الأسعار بنحو 40%، ولم تنعكس هذه الزيادات إلا جزئياً على أسعار المفرق، وغطت الدولة الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك، وفي بداية الثمانينات مثلت مبالغ دعم الأسعار الزراعية نحو ربع الميزانية القومية، ما أدى إلى وقوع عجزٍ فيها، وذاب اسهام الزراعة في تمويل نمو الصناعة²⁰⁶. وجاء بالمرتبة الثانية للأولويات القطاع الصناعي، حيث أعيد العمل بمبدأ الربح كمعيارٍ لإدارة المنشأة، والمكافآت الإنتاجية للعاملين، وتم السماح بإقامة المشروعات الخاصة والمشاركة مع الاستثمارات الأجنبية، وجاء البحث العلمي في المرتبة الثالثة من الأولويات، ثم الدفاع بالمرتبة الرابعة.

ودخلت أفكارٌ جديدةٌ إلى عقلية إدارة الدولة، كالسماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية، ولامركزية التجارة الخارجية، والسعي للمشاركة في الهيئات المالية والتجارية الدولية، وطُرحت فكرة الاشتراكية الصينية التي سُميت باشتراكية السوق، أي أنها تُمثّل نظاماً اقتصادياً تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج عامة ولكنها تعمل بهدف الربح ضمن اقتصاد السوق، كما تنعكس الأرباح على أجور العاملين وموارد الدولة بحدٍّ سواء. وتم إعلان الانفتاح على العالم الخارجي، فوُقعت الصين معاهدة سلامٍ مع اليابان عام (1978)، وحدثت زيارةً للولايات المتحدة عام (1979)، وأُعيدت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وتم تشجيع الشباب الصيني على الدراسة في الخارج، كما كان هناك توجُّهٌ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، والتشجيع على المنافسة بالأسواق العالمية، ووضعت استراتيجيةً تنمويةً حُدِّد لتنفيذها مدّة 70 سنة، كانت أولى خطواتها توفير الغذاء واللباس لكافة المواطنين خلال فترة 10 سنوات، ونجح ذلك فعلاً مع نهاية الثمانينات، أما الخطوة الثانية فكانت العمل على مُضاعفة الناتج المحلي لأربعة أضعاف في نهاية القرن العشرين، والخطوة الثالثة كانت زيادة معدّل دخل الفرد ليصل إلى نظيره في الدُول متوسطة النمو بحلول عام (2050).

²⁰⁶ لوموان، فرانسواز. (2010). الاقتصاد الصيني. (مرجع سابق).

ثالثاً: مرحلة التضخم والاضطرابات (1989-1991):

كان من نتائج عملية الانفتاح الخارجي والإصلاح الاقتصادي، حدوث ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وترافق ذلك مع انتشار الفساد، مما تسبّب باضطرابات ومظاهرات شعبية، وبسبب زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات، اضطرت الحكومة بنهاية عام (1988) لتجميد عملية الإصلاح، وحاولت السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، لكن تزايد الاحتجاجات التي وصلت إلى 400 مدينة عام (1989)، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991) أكّداً من جديد أهمية وحتمية الاستمرار بنهج التغيير، فاستأنفت الحكومة الصينية الإصلاحات الاقتصادية مع بداية عام (1992).

رابعاً: الاستمرار بعملية الإصلاح الاقتصادي (1992 - 2001):

في عام 1992 توقّفت مرحلة التقشّف، وعادت الصين للمضي ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وحدّد الحزب الشيوعي هدفاً جديداً هو (اقتصاد السوق الاجتماعي)، وتسارع تحرير الأسعار، وببداية عام (1993) وصل التحرير إلى 80% من تجارة الجملة والمفرق، وفي عام (1994) تم خلق نظام مصرفي حقيقي ونظام ضريبي ونظام صرف العملة، "إن الأرقام المعبرة عن الدخل والحد من الفقر في الصين، كبيرة وكاشفة عما يعنيه هذا النوع من النمو، فمتوسط دخل الفرد بعد أن قبع في مكانه من 1949 حتى 1978 في ظل اقتصاد مخطط مركزيّاً، بدأ بسرعة في الصعود نتيجة لإدخال حوافز السوق وإصلاحاته... ونتيجة لهذه الديناميكيات، يوجد في الصين أكثر من 700 مليون شخص ارتفعت دخولهم لأكثر من دولارين أميركيين في اليوم، وهذه التغيرات مذهلة بمعايير عدد الناس الذين تأثرت بها حياتهم"²⁰⁷، واتجهت الدولة للتخلّص من المنشآت الصغيرة دون إعلان الخصخصة، وبدأ التحرر الفعلي مع استمرار رقابة الحكومة.

²⁰⁷ سبينس، مايكل. (2011). التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات. (حمدي أبو كيلة،

مترجم). (ط1). مصر: المركز القومي للترجمة.

خامساً: الانفتاح على الأسواق العالمية (2001، حتى الآن):

أصبحت الصين عضواً رسمياً بمنظمة التجارة العالمية عام (2001)، وفي عام (2002) سُمح للشركات الأجنبية بالمساهمة المباشرة في المصارف الصينية بنسبة 25% من رأس المال، وحرّرت تدريجياً نسب الفوائد على القروض، واختتمت بعام (2005) الخطة الخمسية لتلك المرحلة بتحسّن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، وقد حدثت طفرة واضحة بالبنية التحتية، واستمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، وفي عام (2010) وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (26.1) تريليون يوان بزيادة قدرها (7.5%) مقارنة بعام (2005)، فتمتعت الصين بزيادة مستقرة في الإيرادات المالية، ضمنت تدفق الأموال بالعديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب، "إن الانتعاش الحقيقي في الصين هو انتعاش الاقتصاد الكوكبي ذاته، ذلك أن القسط الأكبر منه انتقل إلى الصين، ولا يزال مملوكاً ومُدَّاراً عن طريق الشركات متعدّدة القوميات، مثلما كانت تديره في السابق، وإذا كانت عشرات الملايين من العمال الصينيين استفادوا بسبب الوظائف الجديدة التي نشأت هناك، فإن القسط الأكبر من المكاسب الناجمة عن هجرة مشروعات الأعمال إلى الصين، لم يذهب إلى شركات صينية، بل إلى شركات أمريكية وأوروبية ويابانية، وكذا إلى زبائن في هذه البلدان"²⁰⁸، وبذلك تثبت التجربة الصينية أن الموارد الاقتصادية والطبيعية ليست هي العامل الرئيسي في تقدّم الأمم، فالصين بعد أن غيّرت عقليتها الإدارية، أصبحت ثاني أكبر اقتصادٍ بالعالم بعد الولايات المتحدة ومتفوقة على اليابان، وينعم شعبها بالكثير من مظاهر الرفاهية والتقدم والأمان، وذلك بفضل إعادة هندسة إدارة الدولة، بما يضمن وجود أفضل الكفاءات والمواهب، السياسية والاقتصادية والإدارية بدائرة اتخاذ القرار، وبمفاصل الدولة.

²⁰⁸ ميريديث، روبين. (2007). الفيل والتنين. (شوقي جلال، مترجم). (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لتطور الاقتصاد السوري بمرحلة إعادة البناء

يقدّم هذا المبحث دراسةً حول التوجّهات المُمكنة لتطوير الاقتصاد السوري، تعتمد على تحليل واقع القطاعات الاقتصادية، وتُبيّن ضرورة التركيز على النهوض بكافة هذه القطاعات بشكلٍ متوازٍ، مع التوجّه الواضح نحو تطوّر الصناعة لتحقيق النمو المتسارع خلال المرحلة المقبلة، والوصول إلى جودة الإنتاج وزيادة الصادرات، وتطوير القطاع الزراعي بالعمل على تجاوز الصعوبات التي خلقتها الأزمة، للمساهمة في زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، مع ضرورة السعي الدؤوب للإسراع في تدعيم البنى التحتية والتكنولوجية وتمكين الموارد البشرية، وكلّ هذا بات ضرورياً بشدّة لضمان استدامة التطور، فيتم عرض هذه الدراسة من خلال ثلاثة مطالبٍ، هي:

✓ المطلب الأول: الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة ودوره كمحرك للنمو:

يعرض لدراسةٍ حول التوجه نحو اقتصاد السوق، ودور الدولة في المرحلة المقبلة بما يخدم تطوير الصناعة وتحسين مستوى المعيشة.

✓ المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي:

يشرح أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي وكيفية علاجها والحد من آثارها.

✓ المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور قطاع الخدمات كأساسٍ لتسريع التنمية:

ويتناول المطلب أهمية تطوير قطاع الخدمات باعتباره قلب الاقتصاد المعاصر، ولما له من تأثيرٍ إيجابيٍ على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة ودوره كمحرك للنمو:

من المهم أن يكون تطوّر الصناعة توجّهاً رئيسياً لتحقيق النمو المتسارع في سورية خلال المرحلة المقبلة، فمرحلة إعادة الإعمار تتطلب كماً كبيراً من الإنتاج الصناعي لدعم مختلف القطاعات، التي تأثرت جميعها دون استثناءٍ بظروف الأزمة، وإن كان من الممكن تقبّل أن يكون الإنتاج ذو مستوى مقبولٍ من الجودة بالنسبة لبعض المنتجات الاستهلاكية، كمرحلة مبدئية حتى نخفّف فاتورة الاستيراد، ولكن من غير المقبول ألا تكون بعض القطاعات الصناعية رائدةً، وقادرةً على الوصول إلى مستوى متقدّم من جودة الإنتاج، وتحقيق معدّلات تصديرٍ عاليةٍ، لاسيّما بظل توفر عناصر الإنتاج المحليّة الرخيصة.

اقتصاد السوق ودور الدولة في المرحلة المقبلة:

لابدّ من الاعتماد على القطاع الخاص ليقع عليه العبء الأكبر بقيادة التطور الصناعي بالمرحلة المقبلة، ولكنّ دور الدولة يجب أن يكون قوياً وفعالاً بممارسة صلاحياتها والقيام بواجباتها، لضمان تحقيق تطوّر مستوى الأداء الإنتاجي بشكلٍ مستمر، ومن الأفضل أن يكون لدى الدولة توجّهين رئيسيين، هما:

التوجه الأول: هو إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي.

التوجه الثاني: هو بناء نوعٍ من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطارٍ تكاملي.

فالانتقال من نظامٍ يَنسَم بِمركزيّة القرار الاقتصادي لنظامٍ يستند لتفاعل آليات اقتصاد السوق بوجود دورٍ أكبر للقطاع الخاص، لا يعني غياب دور الدولة، بل تمكينها من القيام بدورها الحقيقي لتنظيم الأدوات الحاكمة للسوق وضمان النزاهة والمنافسة وإنفاذ القانون، "في الفضاء العام أيضاً يجري التحكّم بنشاط السوق وحركة الأسعار، ويُخطّط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يجري الإشراف على أداء المنشآت الإنتاجية في الفضاء الخاص، وضمان صحة التنافس بينها حيث هي مُتنافسة، وصحة سلوكها إذا كانت

احتكاراً أو ضمن سوق تنقصها مقومات المنافسة²⁰⁹، فاقتصاد السوق لا يعني أن القطاع الخاص فئة واحدة ذات مصالح وأولويات وقدراتٍ مشتركة، بل على النقيض من ذلك، فالقطاع الخاص متعدّد من حيث الحجم وطبيعة العمل والمصالح والقدرات، فالعمل وفق اقتصاد السوق يتطلب من الدولة إدارةً قويةً ومتوازنة، للاستمرار في العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والمُجتمعيّة، وعدم الاكتفاء بتحرير التجارة ووجود شركاتٍ كبيرةٍ تستحوذ على حجمٍ واسعٍ من السوق ويمكن للدولة أن تُمارس دورها بظل التوجّه نحو اقتصاد السوق من خلال توجّهاتٍ رئيسيةٍ أهمها:

- 1- الرقابة على جودة المنتجات وتحسينها، لتكون أكثر قدرةً على المنافسة في السوقين المحلي والخارجي.
- 2- وضع التشريعات التي تسمح باستخدام الأنظمة العالمية المالية والمحاسبية، ومتابعة التطوّرات في مجال أساليب التجارة العالمية، ومراجعة المُشاركات والاتفاقيات الدوليّة.
- 3- تعزيز أنظمة الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة للشركات، بما يُمكنها من تحسين جودة الأداء والإنتاجية.
- 4- تقليص الإجراءات الحكومية وتسريعها بعيداً عن الروتين والمماطلة، وتوحيد الإجراءات الخاصة بالاستثمار في قطاع الصناعة، وتعديلها كلما اقتضت الحاجة، وإصدار التراخيص الصناعية.
- 5- توفير الفرص الاستثمارية المُجزية، والأسعار التشجيعية للأراضي، وخدمات الطاقة وتوفير المعلومات.
- 6- توفير البنية التحتية اللازمة، وإنشاء المُدن الصناعية، والمناطق الحرّة، والحوافز الصناعية الأخرى.
- 7- وضع برامج للتكامل بين المناطق الصناعية، وتعظيم نقاط الاستفادة والقوة والميزة النسبية لكل منطقة.
- 8- دعم تأسيس صناعاتٍ محليّةٍ قادرةٍ على المنافسة واستقطاب الاستثمارات، تنطوي على مردودٍ تنموي كبير، سواءً لجهة المساهمة بتعظيم القدرات التصديرية للدولة، أو لجهة جذب مزيدٍ من الاستثمارات للمساهمة بتحقيق نموٍ اقتصاديٍّ مُستدام.

²⁰⁹ كنعان ورحالة). (2016). الدولة واقتصاد السوق. مرجع سابق.

أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة المقبلة:

يُعتبر من أولويات اقتصاد السوق إعطاء دور فعّالٍ للقطاع الخاص، وذلك للأسباب التالية:

- ✓ إن القطاع الخاص بتنوّعه واختلاف أحجامه هو المَصَدْر الرئيسي للتوظيف، وبالتالي يتم عن طريقه توزيع الدخل على أكبر عددٍ من المواطنين.
- ✓ إن مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات والمنتجات يُؤدّي إلى المنافسة، وبالتالي تحسين جودة المنتج أو الخدمة وتخفيض السعر.
- ✓ إن القطاع الخاص يسعى غالباً لدعم الابتكار، وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات وتنوّعها، والابتكار هو الذي يُؤدّي إلى التقدم الحقيقي للشعوب.
- ✓ إن تهيئة بيئة الأعمال لنمو القطاع الخاص يوفّر على الدولة أعباءً ماليةً، ويمكن الاستفادة من هذه الأموال التي تم توفيرها بتمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات.
- ✓ يتم تمويل الخدمات الحكومية من حصيلة الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص عن أرباحه، وكلّما زادت الأرباح زادت الحصيلة الضريبية التي يمكن الانتفاع بها في تمويل الخدمات العامة.
- ✓ خلق بيئةٍ صالحةٍ لعمل القطاع الخاص يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مما يدعم التطور والنمو الاقتصادي ويعود بالفائدة على المواطنين.

المشاريع الرائدة التي يمكن التوجه لتشجيعها في المرحلة المقبلة:

يُعتبر موضوع اختيار الصناعات الرائدة لقيادة النمو الصناعي من المواضيع الشائكة التي تتطلّب جهداً كبيراً لتحديدها، وغالباً ما يكون الاختيار الأكثر أهميةً، هو ما بين دعم التوجه نحو الصناعات الخفيفة أو الصناعات الثقيلة، حيث يمكن إيضاح الفرق بينهما وفق ما يلي:

الصناعات الخفيفة (Light industry): يكون رأسمالها منخفض نسبياً مقارنةً بالصناعات الثقيلة، وتكون منتجاتها موجّهةً غالباً لإشباع حاجات المستهلك وليس حاجات قطاع الأعمال، ومن ميزاتِها الهامة أنها أقلّ

تأثيراً على البيئة من الصناعات الثقيلة، مما يجعلها قابلةً للتطور بالقرب من المناطق السكنية، كصناعة الأحذية والملابس والأثاث والإلكترونيات الاستهلاكية والأجهزة الكهربائية المنزلية، والصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية (كزيت الزيتون، وتغليف وتعليب النباتات وتجفيفها، والعصائر)، والصناعات التي تعتمد على الثروة الحيوانية (كاللبن والأجبان، والصناعات الجلدية والصوف)، والصناعات التي تعتمد على الإنسان (كالحجر والرخام).

الصناعات الثقيلة (Heavy Industry): وتتطلب موارد رأسمالية مرتفعة، وغالباً ما تكون منتجاتها ثقيلة ولها تأثيراً بيئياً سلبياً، لأنها تحتاج عمليات معقدة ومتعددة، فهي تتطلب موارد ومرافق وإدارة أكبر وأكثر تطوراً من الصناعات الخفيفة، وتُشكّل جزءاً رئيسياً من سلسلة توريد العديد من المنتجات، فعملاؤها هم في الغالب من الصناعيين، فيندرج تحتها كل ما يُسمى بالمشروعات الكبرى، كتشييد المرافق الكبيرة كالسدود، والمباني الضخمة كمنطحات السحاب، والمصانع الكيماوية، وصناعة الصواريخ والأسلحة، وإنتاج معدات البناء مثل الرافعات والجرافات، وصناعة الحديد والفحم والنفط، والطائرات والسفن، وغيرها.

وبدراسة واقع الاقتصاد السوري يمكن تصوّر خارطة إسترشادية لاختيار المشاريع الرائدة وفق ما يلي:

أولاً: إِنَّ القدرة الإِدِّخارية المتوفِّرة حالياً كما تشير إليها ودائع القطاع المصرفي، وفق الجدول (26):

ودائع القطاع المصرفي السوري بحسب نوع الوديعة (ملايين الليرة السورية)							
نوع الودائع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	أيلول 2021
الودائع تحت الطلب	905,005	1,190,109	1,579,717	1,977,614	2,442,793	4,449,246	7,514,134
الودائع لأجل	616,405	820,614	898,113	1,191,350	1,257,199	2,275,643	4,051,524
ودائع توفير	264,810	294,893	397,614	532,086	680,749	731,232	774,684
مجموع الودائع	1,786,221	2,305,616	2,875,443	3,701,050	4,380,741	7,456,121	12,340,342
جدول رقم (26)							
البيانات الاحصائية المجمعة لدى مصرف سورية المركزي لعام 2021							

قادرة على تأمين رأسمال كافٍ للتوسع بالصناعات الخفيفة، حيث يُساعد التنوع البيئي ووفرة اليد العاملة في مختلف المناطق السكانية، وانخفاض مستوى الأجور، إلى خلق العوامل المساعدة لتطور هذا القطاع بسرعة، مما سيرفع نسبة التشغيل ويلبي حاجة الاستهلاك المحلي، ويخفف من فاتورة الاستيراد، خصوصاً الصناعات التحويلية، "تؤثر الصناعة التحويلية، من خلال تركيزها على القدرات الإنتاجية وعلى إضافة قيمة للمواد الأولية، على الهياكل الاقتصادية تأثيراً تحويلياً وتضطلع بدور محوري بتشجيع التطور التكنولوجي والإنتاجية والابتكار والتجارة، غير أنها فيما هو أبعد من ذلك تُحقق أيضاً تأثيراً اجتماعياً-اقتصادياً يتجسد بإيجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي، والنهوض بالمهارات"²¹⁰.

ثانياً: بالنسبة للصناعات الاستراتيجية والتكنولوجيا المتقدمة، خاصةً تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وغيرها من الصناعات الثقيلة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتعتمد على استيراد جزء كبير من مكوناتها وموادها الأولية، فنظراً لشح المدخرات المحلية من القطع الأجنبي، فإن تطوير هذه الصناعات يحتاج للاستثمارات الخارجية، فسورية الآن سوق واسعة ومغرية لإنتاجات متنوعة، كالحاجة للآليات الحديثة (سيارات، شاحنات، روافع، جرارات وحصادات، وغيرها) والحاجة للمشاريع الضخمة (السكك الحديدية، محطات كهربائية، أبنية طابقية برجية، توسعة المطارات والمرافئ، صوامع للحبوب)، وغيرها.

ثالثاً: أما الصناعات الرائدة التي يمكنها أن تلعب دور قاطرة النمو خلال الفترة المقبلة، فهو الصناعات الاستخراجية، لأنها قادرة على تأمين الحجم المطلوب من القطع الأجنبي لنهوض كافة القطاعات الاقتصادية، وتحتاج هذه الصناعة إلى رعاية ومتابعة دقيقة ومستمرة من الدولة، وبأسرع وقت ممكن.

²¹⁰ ورقة مناقشة لملتقى مسائل التنمية الصناعية. (2-6، كانون أول، 2013). المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). الدورة الخامسة عشرة. ليما.

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي:

الزراعة مهنة أساسية لنسبة مرتفعة (20% من السُكَّان)، والأمن الغذائي ضرورة لكافة المواطنين، فالنهوض بواقع القطاع الزراعي غاية بالأهمية لإعادة سورية للمسار السليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تسببت الأزمة بالانحراف عن المسار التنموي، وساهمت العوامل التي كرّست تراجع الإنتاج الزراعي، كصعوبة تأمين الطاقة، والتغيرات المناخية، وتخفيض تركيا لمعدّلات تدفق مياه نهر الفرات، وازدياد تكاليف جميع المُدخلات الزراعية (العمالة والآلات والبذور وأعلاف الحيوانات، وغيرها) لنشوء أزمة تُهدّد الأمن الغذائي، فارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر كنتيجةً لتراجع القدرة الشرائية، وانخفضت فرص الحصول على الغذاء والوصول إلى الأسواق، "أثّرت هذه التحديات تأثيراً مباشراً على حق السوريين في الحصول على الغذاء، حيث عانى حوالي 33% من الأسر السورية من انعدام الأمن الغذائي عام 2015، وشكّلت الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي ما نسبته 51%، بينما بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائياً حوالي 16%، كما شهدت الفجوة الغذائية اتساعاً بسبب انخفاض الكمية المستوردة من المواد الغذائية من حوالي 4750 ألف طن عام 2010 إلى 3700 ألف طن عام 2013، وذلك رغم أنّ قيمة هذه الواردات قد ارتفعت، من 123 مليار ليرة إلى 138 مليار ليرة عام 2013، نتيجةً لارتفاع الأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة، كما تراجع مستوى الإنتاج الزراعي بشكلٍ واضحٍ، والذي يشكل الدور الأبرز في تحديد سبل العيش وتأمين فرص العمل، مما ساهم في ازدياد معدّلات التضخم وارتفاع الأسعار بشكلٍ عام، وأسعار الغذاء بشكلٍ خاص مما ساهم في توسع دائرة الأسر الفاقدة لأمنها الغذائي"²¹¹.

²¹¹ (2021). تقرير البعثة الدائمة لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة جنيف. المعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية وحقوق الإنسان، في إطار الرد على أسئلة المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء للمساهمة في إعداد تقريره المواضيعي الذي سيقدمه إلى الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة

الإمكانات الزراعية في سورية والواقع الحالي:

الأرض المتاحة للزراعة: تبلغ مساحة سورية (18.5) مليون هكتار، ويبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة حوالي (6.5) مليون هكتار، " تراجع المساحات المزروعة من 4.5 مليون هكتار عام 2011 إلى 4.1 مليون هكتار عام 2017، وتراجع المساحات المزروعة المروية من 1.4 مليون هكتار عام 2011 إلى 948 ألف هكتار عام 2017، كما تراجع الثروة الحيوانية بنسبة 30% حسب الإحصاءات الرسمية، وتراجع بذلك الإنتاج الزراعي من 18 مليون طن عام 2011 إلى 10 مليون طن عام 2017²¹²، وتُقسم الأراضي السورية من ناحية البيئة الزراعية لخمس مناطق استقرار، هي:

- ❖ **منطقة الاستقرار الأولى:** مساحتها 2.7 مليون هكتار، معدل أمطارها السنوي أكثر من 350 مم/سنة، ومحاصيلها الرئيسية هي: الحبوب والبقوليات والخضار والأشجار المثمرة كالحمضيات والتفاحيات.
- ❖ **منطقة الاستقرار الثانية:** مساحتها 2.5 مليون هكتار، معدل أمطارها السنوي 250-350 مم/سنة، محاصيلها الرئيسية هي: الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة كالكروية والزيتون واللوز.
- ❖ **منطقة الاستقرار الثالثة:** مساحتها 1.3 مليون هكتار، معدل أمطارها السنوي لا يقل عن 250 مم/سنة، وأهم محاصيلها الزراعية هي: الشعير، وأحياناً تزرع فيها البقوليات.
- ❖ **منطقة الاستقرار الرابعة:** مساحتها 1.8 مليون هكتار، معدل أمطارها السنوي 200-250 مم/سنة، وأهم محاصيلها الزراعية الشعير.
- ❖ **منطقة الاستقرار الخامسة:** مساحتها 10.2 مليون هكتار، أمطارها السنوية غير مستقرة وتتراوح بين 100-150 مم/سنة، وهي تستخدم كمراعي.

²¹² قطنا، حسان. (2018). الأمن الغذائي مفاهيم ومؤشرات. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (2018/12/18).

المناخ وتقلُّبات الطقس: يسود في سورية مناخ دول المتوسط، حيث فترة الشتاء قصيرة نسبياً (كانون الأول/آذار)، وهي ماطرة وباردة، أما الصيف فهو جاف وحار (حزيران/آب)، وهناك تقلُّباتٍ مستمرةً بالمناخ، ففي مواسم عديدةٍ تتعرَّض المحاصيل الزراعية إلى ضغوطٍ بيئيةٍ قاسية، كالصقيع خلال فترات النمو الأولى، أو انحباس الأمطار وارتفاع درجة الحرارة بمرحلة النضج، إضافةً لما تُعانيه المحاصيل الزراعية في المناطق البعلية عموماً من مشكلة عدم التوزع المتجانس للهطولات المطرية خلال موسم النمو، وانخفاض كمياتها بصورة عامة، وتعاني البادية وهي منطقة المراعي الرئيسية من تدهورٍ كبيرٍ في الغطاء النباتي، لقلة الأمطار وسوء توزُّعها والرعي الجائر، فتُعد قلة المياه من أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة حالياً.

مفهوم الأمن الغذائي:

يُشكِّل الأمن الغذائي قضيةً من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم منذ منتصف القرن الماضي، مع وجود أكثر من (850) مليون شخص يُعاني الجوع في العالم، وعدم حصول أكثر من ربع سُكَّان العالم (أي ما يزيد عن ملياري شخص) بانتظامٍ على أغذيةٍ آمنةٍ كافية، وتتزايد أهمية الموضوع مع توقُّع زيادة عدد سُكَّان العالم حتى منتصف القرن الحالي إلى تسعة مليارات نسمة، وبحسب تعريف منظمة الفاو يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه: (توفير الغذاء الصحي لجميع أفراد المجتمع، بالكمية والنوعية اللازميتين، للوفاء باحتياجاتهم بصورةٍ مستمرة، من أجل حياةٍ صحيَّةٍ ونشطة)، ولتحقيق الأمن الغذائي في أيِّ دولةٍ لا بُدَّ من توفُّر مقوماتٍ عديدة، ترتبط بخصائص الدولة الجغرافية والمناخية، ووفرة الموارد المائية، والأراضي الزراعية، والمراعي، والغابات، والثروة الحيوانية، واليد العاملة، والتكنولوجيا الحديثة.

وهناك أربعة مؤشِّراتٍ تساعد بتوجيه سياسات الأمن الغذائي وتحديد أولوياتها، هي:

✓ مؤشِّر توفر الغذاء (Food Availability): الذي يعكس توفر ما يكفي من الغذاء الجيد للأفراد.

✓ **مؤشر الحصول على الغذاء (Food Access):** أي إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل وأسعار الغذاء والدعم الاجتماعي، وتوفر البنى التحتية للنقل والطرق، إضافة إلى معدل نقص التغذية.

إجمالي المتاح من الغذاء المعد للاستهلاك = (الإنتاج الوطني + الواردات) - الصادرات

✓ **مؤشر استقرار الغذاء (Food Stability):** يُقصد به أن يكون لدى الأفراد قدرة الوصول للغذاء الملائم بكل الأوقات، فليس هناك خطر فقدانه نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية.

✓ **مؤشر الاستفادة من الغذاء (Food Utilization):** يعتمد على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها، وذلك لضمان القدرة على الانتفاع من الأغذية، وتظهر نتائج عدم الانتفاع من الأغذية من خلال العديد من الأمراض مثل: هشاشة العظام، فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال.

المشكلات التي تعاني منها سورية في القطاع الزراعي والتي تُعيق تحقق الأمن الغذائي:

تسببت الأزمة بتقلص مساحات الأراضي المزروعة، ومع أن العديد من المزارعين في المناطق الأقل تأثراً بالقتال سعوا للحفاظ على زراعة محاصيلهم، فقد تسبب الانخفاض المستمر في معدل عائدات المنتجات المحلية، ونقص الأسمدة والمبيدات، وارتفاع تكاليف الوقود، إلى تراجع دائم في إنتاجهم، فقد أشار تقرير لمنظمة (الفاو) بتاريخ 3 نيسان 2017، "إلى أن الحرب في سورية قد تسببت في إحداث أضرار وخسائر فادحة بالإنتاج الزراعي، وبيّن أن تكلفة قطاع الزراعة بعد 6 سنوات من الأزمة بلغ 16 مليار دولار"²¹³.

وماتزال مشكلات كثيرة تؤثر على الواقع السوري تُعيق تحقق الأمن الغذائي، منها ما يؤثر على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، ومنها ما يهدد بعدم استقرار تأمين الغذاء الجيد أو ضمان الاستفادة منه، أهمها:

²¹³ موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (<https://www.fao.org/news/archive>). (استرجعت بتاريخ 18 شباط، 2022).

- 1- سيطرة المجموعات المسلحة على مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي الزراعية في المنطقتين الشمالية والشرقية، وهي تُعتبر مناطق زراعية هامة وذات إنتاجٍ ضروريٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- 2- انخفاض إنتاج الصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المدخلات الزراعية، لتوقف الكثير من المعامل والورش، وتراجع الطاقة التخزينية لارتفاع تكاليف عمليات التخزين، لاسيما أسعار الطاقة.
- 3- عدم مواكبة عمليات استصلاح أراضٍ جديدةٍ وإدخالها في مجال الاستثمار الزراعي للزيادة السكانية، لأسبابٍ عديدةٍ كعدم توافر مورد الري، أو ضعف الاستثمارات، فأصبح الحلّ الوحيد المتاح هو تكثيف استخدام الأرض والارتقاء بإنتاجيتها.
- 4- نقص وغلاء الأسمدة والمبيدات، ونقص الآلات الزراعية وقطع الغيار، فارتفعت تكاليف الإنتاج وتوقف الكثير من الفلاحين عن الزراعة، أو انتقلوا لزراعاتٍ أخرى.
- 5- تعرّض المزروعات للعطش بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترةٍ طويلةٍ، وعدم القدرة على استخراج المياه الجوفية، ورغم لجؤ المزارعين للاعتماد على المضخات التي تعمل بالوقود، فإن نقص وارتفاع أسعاره لم يساعد على حلّ المشكلة.
- 6- التأثير السلبي لتغيّر المناخ، وتشير التوقعات المستقبلية إلى نتائج أسوأ، فقد زاد تواتر نوبات الجفاف وأصبحت أشد وطأةً وأطول زمناً، فقد واجه المزارعون مخاطر انخفاض هطول الأمطار وعدم انتظامه، وقصر الفصل المطير، وارتفاع معدّلات انتشار الحشرات والإصابة بالأمراض، فالتغيّر المناخي بات يلعب دوراً مؤثراً بخروج مساحاتٍ من الأراضي الزراعية من العمل، ويؤدّي لانخفاض الإنتاجية والارتفاع المستمر بتكاليف استخدام الأراضي للإنتاج الزراعي.
- 7- انهيار الضوابط الصارمة على سوء استخدام أو الاستخدام المفرط للمياه الجوفية، مما شكّل استنزافٍ لطبقات المياه الجوفية، بشكلٍ يفاقم أزمة المياه على المدى الطويل.

8- تحوّل أزمة الغذاء من اختلالٍ بين العرض والطلب، إلى أزمة إنتاجٍ وأسعارٍ بسبب سوء أداء الأسواق والتلاعب بها، وتقلّبات أسعار الصّرف.

9- انخفاض مستويات جودة المنتجات المحليّة والمستوردة على حدٍّ سواء، بتأثير ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، ونتيجة تراجع قدرة الدولة على الرقابة الفاعلة المدعّمة بالاختبارات والقياسات.

10- تراجع التصدير الذي كان يوفّر مصدر دخلٍ جيد للقطاع الزراعي يساعد على تحمل تكاليف الإنتاج، وانخفاض الواردات الزراعية من دول الجوار.

ضرورة العمل لتحقيق الأمن الغذائي في سورية:

لتحقيق الأمن الغذائي يجب أولاً النهوض بواقع العمل الزراعي، فقطاع زراعي مزدهر سيوفر الغذاء والعمالة بوقتٍ واحد، فلا بد من زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة، سواء لناحية زيادة الإنتاج أو تحسين التسويق أو تطوير الأدوات والطرق التكنولوجية المستخدمة، " يحتاج من يعانون انعدام الأمن الغذائي، لكي ينتشلوا أنفسهم من وهدة الجوع إلى السيطرة على الموارد، والحصول على الفرص، وإلى حوكمة أفضل"²¹⁴، وإضافةً إلى أهمية الزراعة المحليّة في تأمين الأمن الغذائي، توجد أهميّة للعمليات التجارية للمساعدة في توفير الغذاء وضمان تأمين سلاسل التوريد الغذائيّة، بحيث يتحقق الاستقرار بالواردات التي تضمن توفر المواد الغذائيّة الجيدة بكمياتٍ تناسب احتياجات الأفراد.

الاقتراحات الممكنة للمساعدة على تجاوز مشاكل القطاع الزراعي ودعم تحقيق الأمن الغذائي:

(1) دعم المشاريع الاستثمارية الزراعية، وبذل الجهود لاستقطاب العاملين إلى هذا القطاع وتطوير المناطق الريفية، بتأمين سبل الدعم المالي بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية، أو جذب الاستثمارات الخارجية.

²¹⁴ (2009). تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

- (2) تشجيع عمليات البحث العلمي المرتبط بالمجال الزراعي، لاستنباط أصنافٍ متحمّلة للجفاف، وتطوير تقنيات الري لترشيد استهلاك المياه، والتوجه نحو مصادر الطاقة البديلة.
- (3) تفعيل الاعتماد على التقنيات الرقمية لتساعد على رصد مخاطر تغير الطقس وتحديد الصدمات المناخية قبل وقوعها، وتسهيل الاستجابة لبناء القدرة على المواجهة، ويمكن استخدام أجهزة استشعار التربة، والطائرات بدون طيار لتعزيز كفاءة الإنتاج.
- (4) تحويل الحلول العلمية إلى تنفيذ، بنشرها وتبنيها من قبل المزارعين على نطاقٍ واسع، فعلى الدولة إقامة روابط فعالة بين المنظمات العلمية الدولية والإقليمية والوطنية، وتفعيل أنظمة الإرشاد الزراعي، وإيجاد الحلول بين الباحثين والمزارعين لمواجهة التحديات المتعلقة بالقدرة المحليّة على الصمود.
- (5) يمكن للمنصات الإلكترونية أن تعمل كتطبيقاتٍ محليّةٍ لربط المزارعين مع الفعاليات الأخرى المتعلقة بوسائل الإنتاج أو الخبرة العلمية أو التسويق، لتساعد على تسهيل العمل وتمكينهم من القضاء على تكلفة المعاملات، التي تتعلق بتحديد الطلب وتحديد الأسعار وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات، فمثلاً وجود تطبيق محلي يربط مالكي الجرارات أو الحصادات بالمزارعين، يُسهّل على المزارعين تأمين وسائل العمل، ويمكن للمنصات الرقمية التي تقدم خدمات استشارية وعلمية أن تُحقّق زيادةً هائلةً في الإنتاجية الزراعية بتيسير اكتساب المزارعين مهاراتٍ جديدةٍ لمراقبة جودة محاصيلهم، وذلك إضافةً لمنصات التسويق وأهميتها بتصريف الإنتاج وتأمين المستلزمات الزراعية.
- (6) إعادة تفعيل الطرق التجارية التي كانت تُستخدَم لنقل الإمدادات الغذائية من سورية وإليها وعبرها قبل الأزمة، ودعم الصادرات والسعي لفتح أسواقٍ تصديريةٍ جديدةٍ.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور قطاع الخدمات كأساس لتسريع التنمية:

يُعدُّ قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر للحصة التي يستحوذ عليها من التوظيفات، ولمساهمته الهامة في الإنتاج الإجمالي، فبعد الثورة الصناعية نما قطاع الخدمات بسرعة كبيرة، ويُعتبر حالياً قلب الاقتصاد المعاصر لما له من تأثيرٍ إيجابيٍّ على التنمية الاقتصادية، حيث أن أي اختلالٍ في هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار، فقد أصبحت من أولويات التنمية إقامة اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة، وتوافر بنى تحتية متنوعة، وبنية تكنولوجية متطورة، وكذلك تنوع الخبرة للكوادر البشرية، ولذلك يعتبر اقتصاد الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيراً على الاقتصاد العام، إذ تُشكِّل الخدمات التي تقدِّم للسُّكَّان بأغلب دول العالم نسبةً لا تقل عن 50% من إجمالي الناتج الاقتصادي المحلي، "ففي العقود الثلاثة الماضية، شهد قطاع الخدمات معدلات نموٍ أسرع من قطاع الصناعات التحويلية في العديد من الاقتصادات النامية، وبحلول عام 2019 أسهم قطاع الخدمات بنسبة 55% من إجمالي الناتج المحلي و45% من فرص العمل في الاقتصادات النامية، وفي الاقتصادات المتقدمة تُسهم الخدمات بنسبة أكبر في النمو الاقتصادي تبلغ 75% في المتوسط، وكان هناك عددٌ قليلٌ من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ضمن أكبر 10 بلدان مُصدِّرة للخدمات على مستوى العالم بين عامي 2005 و2017"²¹⁵.

مفهوم اقتصاد الخدمات (Service economy):

هو قطاعٌ اقتصاديٌّ يقوم على توفير الخدمات العامة للأفراد مقابل الحصول على عوائد ماليةٍ محدَّدة، حيث تُقسَّم النشاطات الاقتصادية لنوعين: السلع والخدمات، فتشمل صناعة السلع المنتجات الزراعية والتعدين

²¹⁵ (2021، 27 أيلول). الاقتصادات النامية تراهن على قطاع الخدمات من أجل تحقيق النمو. موقع مدوات البنك الدولي. <https://blogs.worldbank.org/>. (استرجعت بتاريخ 4 آذار، 2022).

والصناعات التحويلية والبناء، وتختص صناعة الخدمات بكل ما عدا ذلك كالخدمات المصرفية والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة، وجميع الخدمات المدنية مثل الهندسة وبرمجة الحاسوب والطب، والنشاطات الاقتصادية غير الربحية كخدمة العملاء، والخدمات الحكومية التي تتضمن الدفاع وإقامة العدل، وغيرها.

أقسام قطاع الخدمات:

يمكن تقسيم هذا القطاع إلى قسمين رئيسيين: الخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية.

الخدمات الاقتصادية: ويمكن تصنيف أهمها ضمن المجالات التالية:

✕ **النقل والتخزين والاتصالات:** وتشمل خدمات الشحن والنقل بجميع الوسائل المتاحة، وخدمات التخزين،

وخدمات التواصل كالبريد والاتصالات، وخدمات المعلومات، وخدمات الإعلام، وغيرها.

✕ **التجارة:** تشمل كافة الخدمات التجارية في قطاعي التجزئة والجملة سواء المحليّة أو الخارجية.

✕ **الخدمات السياحية:** وهي الخدمات التي تسعى للاهتمام بالأماكن والمواقع السياحية، وتساهم باستقطاب

السّياح من مختلف الدّول، وأيضاً تهتم بدور السياحة الداخلية في دعم التنمية الاقتصادية.

✕ **الخدمات المالية:** وتشمل المعاملات الماليّة كافّة التي تعتمد على التبادل المالي، وتوفير القروض،

والاستثمارات الماليّة، والادّخار، وغيرها، حيث يُعتبر تطور الخدمات المصرفية والتأمينية مؤشراً رئيسياً

لنمو الاقتصادي، فانتشار الشبكة المصرفية يساعد على ازدهار قطاعات الخدمات الأخرى.

الخدمات الاجتماعية: وتشمل الفئات الخدمية الأساسية التالية:

➤ **خدمات التعليم:** وتتعلق بإيجاد وتطوير مرافق التعليم بمختلف مستوياته، بما فيها مؤسسات التعليم

التقني والمهني، ورفع مستوى نظام التعليم والخدمات المرافقة.

➤ **خدمات الصحة:** تُوفّر الرعاية الصحية والعلاجية في المراكز الصحية والمستشفيات والمستوصفات،

والعاملين في القطاع الصحي من الأطباء والممرضات، وعدد أسرة المستشفيات، وغيرها.

➤ **خدمات الإدارة:** وتعني الخدمات الإدارية العامة، والمحاكم القضائية.

الرؤية المستقبلية لتوجهات العمل بقطاع الخدمات في سورية بالمرحلة القادمة:

تُعتبر سورية من الدول التي يمكن لقطاع الخدمات أن يزدهر فيها بقوة، حيث يُمكنها توظيف موقعها الجغرافي المتميز كموقع متوسط لأقاليم عالمية متعدّدة، فتصبح مركزاً للتجارة والأعمال، وبوابةً للأسواق الإقليمية، وحلقة وصل بين هذه الأسواق من ناحية، والأسواق العالمية من ناحية أخرى، كما تُعتبر مؤهلاتها السياحية عالية على المستوى العالمي، لما تحتويه من مواقع أثرية ودينية هامة، ولما تمتاز به من تنوع الفصول المناخية والطبيعة الجغرافية، ويرتبط التطور السريع لاقتصاد الخدمات في سورية، بإمكانية القيام بتوسيع نطاق التجارة في الخدمات، وتسريع وتيرة اعتماد التكنولوجيات الجديدة، وتحديث مهارات القوى العاملة، "إن أقرب علاقة إحصائية متبادلة يمكن للمرء أن يواجهها في علم الاقتصاد، هي تلك العلاقة ما بين نسب تحسين البنية التحتية الاقتصادية الأساسية وزيادة إنتاجية اليد العاملة"²¹⁶، وانطلاقاً من أهمية تطور قطاع الخدمات بالمرحلة القادمة، يمكن وضع تصوّراتٍ تأشيريه، وفق ما يلي:

التوجهات المرتقبة لتطور الخدمات الاقتصادية في سورية:

إن الخدمات الاقتصادية تمثل مجموعة كبيرة من الخدمات المتنوعة، تُصنّف غالباً بالمجموعات التالية:

أولاً: خدمات النقل والتخزين والاتصالات: يُقدّم هذا القطاع الخدمات اللوجستية الضرورية لجوانب الحياة المختلفة، سواء المتعلقة بحياة المواطنين مباشرة، أو ما يتعلق بتدفق البضائع والطاقة والمعلومات والخدمات، من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ونتيجةً للنقص الشديد في الخدمات المقدمة بهذا المجال فهو حالياً من أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ويُعتبر تطوير هذه الخدمات من أولويات عملية التنمية لتأسيس شبكة لوجستية متكاملة تُشكّل ركيزة أساسية من ركائز القطاعات الاقتصادية المهمة،

²¹⁶ Larouche, Lyndon. (2000). Now, Are You Ready To Learn About Economics? USA: Washington, D.C.: EIR News Service.

ويجب أن يحتل هذا الجانب مكانةً متقدمة بقائمة الفرص الاستثمارية المعروضة بالمرحلة القادمة، لتطوير كافة مرافق النقل البري والجوي والبحري، والنهوض بمستوى خدمات التخزين والتغليف والمعالجة المادية، وآليات الشحن والتخليص الجمركي والوصول الآمن، ورفع مستوى خدمات الاتصالات المحلية والدولية، ويظهر الجدول رقم (27) مدى ضعف الخدمات اللوجستية في سورية حالياً والحاجة الملحة لتطويرها:

بعض المؤشرات حول خدمات النقل والتخزين والاتصالات في سورية خلال الفترة (2019/2015)					
المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد صوامع الحبوب	32	31	31	31	9
عدد سيارات الشحن	293,380	295,127	298,614	299,507	279,236
كمية البضائع المنقولة بالسكك الحديدية (ألف طن)	142	243	593	706	783
كمية البضائع المفرغة في المرافئ (ألف طن)	/	5192	6817	6546	6753
عدد مشتركى الانترنت السريع ADSL	680,379	913,799	1,154,909	1,328,756	1,490,344
جدول رقم (27)					
البيانات الواردة ضمن المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عام 2020					

ثانياً: التجارة: إن الخدمات المُقدّمة في مجال التجارة أصبحت عُنصراً رئيسياً لتحقيق النجاح لكافة الأعمال الاقتصادية، فتوافر المنتجات والخدمات غير كافٍ لتحقيق الدّخل بدون وجود عامل المتاجرة، ولا بد لتطوير قطاع التجارة من تشكيل بيئة تشريعية وتكنولوجية مناسبة لاستقطاب رأس المال والخبرات، بحيث تتم مراجعة كافة الأنظمة المحلية والعالمية التي تُطبّق على الأعمال التجارية، القانونية والاجتماعية والاقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية لخلق بيئة خدمات تجارية تكاملية، تأخذ بالحسبان السماح بتطبيق كافة أشكال العمليات التجارية، من تجارة التجزئة والجملة والتراخيص والتجارة الإلكترونية.

ثالثاً: الخدمات السياحية: تُمثّل مجموعة الخدمات السياحية العامل الأهم بجذب السياح، فمن الضروري أن تتمتع بالجودة سواء في تقديم الخدمات أو البضائع، ولابد من توافر شرائح متعدّدة لتقديم هذه الخدمات لتلبي التنوع في رغبات ومستويات دخل السائحين، ومن أهم أولويات تطوير القطاع السياحي في سورية التوسّع الأفقي والعمودي بعدد ونوعية المراكز والمنتجات السياحية على مساحة البلد، وتوفير الطاقم البشري

المؤهل، فتبدأ عملية تقديم الخدمات السياحية وتنتهي بنفس المكان والزمان الذي تُنتج فيه، ولهذا تحتاج إلى سرعة ومرونة لإنتاجها وتقديمها، ويظهر الجدول (28) تراجع استيعاب الفنادق خلال الأزمة:

عدد الفنادق والأسرة في سورية خلال الفترة (2017/2010)		
العام	عدد الأسرة	عدد الفنادق
2010	54,421	746
2011	57,179	786
2012	57,831	797
2012	58,048	801
2014	58,305	804
2015	58,305	804
2016	61,321	828
2017	25,436	378
جدول رقم (28)		
البيانات الواردة ضمن المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عام 2020		

رابعاً: الخدمات المالية: هي خدمات اقتصادية تُؤدّيها المؤسسات المالية، التي تشمل طائفة واسعة كالمصارف وشركات التأمين وشركات الدفع الإلكتروني ومؤسسات التمويل وشركات الوساطة المالية وشركات إدارة الاستثمارات، وغيرها، وهذه الخدمات حتى الآن ضعيفة نسبياً في سورية، فالسوق المالية ما يزال العمل فيها مقتصرًا على عددٍ محدودٍ من الشركات المحليّة، وتوقّف جزءٌ كبيرٌ من شركات الوساطة المالية عن العمل بعد الأزمة، ويعاني القطاع المصرفي من انخفاض العمليات التشغيلية، لاسيما بسبب الضغط الكبير الذي مثّله العقوبات الاقتصادية منذ بداية الأزمة فجعلت فرص التوظيف في الخارج شبه نادرة، فيحتاج قطاع الخدمات المالية لخطوات متقدّمة بالانتقال من مرحلة تقديم الخدمات التقليدية إلى مرحلة متطوّرة، وحدث توسّع حقيقيّ باتجاه تكوين شركات الأموال، ويتوجب على المصارف تطوير وزيادة عملها بمجال التسليفات والدفع الإلكتروني والتوظيفات التشغيلية واسعة الطيف، فالقطاع المصرفي يمثل أحد أهم مصادر التمويل لإعادة الاعمار ودفع عجلة الإنتاج، وكذلك قطاع التأمين بحاجة لتحديث آلية عمله، فهو لا يوفّر دعماً كبيراً خارج إطار عمله التقليدي بتأمين السيارات والتأمين الصحي، في حين

تتطلب مرحلة إعادة الاعمار أن يتوسّع ليشمل فئاتٍ أوسع، كالتأمين الهندسي على رخص البناء، والتأمين على الحوادث الشخصية، وتقديم منتجاتٍ جديدةٍ كالتأمين على التقاعد والتعليم.

التوجهات المرتقبة لتطور الخدمات الاجتماعية في سورية:

يُعتبر تطوير الخدمات الاجتماعية أساسياً جداً لهذه المرحلة، لأهمية وضرورة تطوير الكادر البشري القادر على تحمّل أعباء عملية التنمية الاقتصادية المطلوبة، وتشمل هذه الخدمات الفئات الأساسية التالية:

أولاً: التعليم: فقد تراجع مستوى الخدمات التعليمية بسبب الأزمة، وتسرب الكادر التدريسي خارج نطاق التعليم، وتخريب المدارس والمرافق الحيوية المستخدمة لخدمة العملية التعليمية، وأدى ارتفاع التكاليف المتزايدة لتأمين الاحتياجات أو المشاركة في الدورات والمنتديات التدريبية والتعليمية، لتراجع الموارد المادية المصروفة على قطاع التعليم بشقيه العام والخاص، مما يجعل من أولويات الدولة بالمرحلة القادمة توجيه الدعم لقطاع التعليم، سواء من الناحية المادية لتوفير مستلزمات العملية التعليمية كالمرافق والتجهيزات وغيرها، أو من الناحية النوعية بتطوير أساليب الرقابة على المناهج وسير العملية التعليمية والبحث العلمي.

ثانياً: الصحة: برغم كل ما بذلته الدولة من عنايةٍ خاصّةٍ للقطاع الصحي طوال مرحلة الأزمة، إلا أن النقص الكبير في الكادر الصحي والتجهيزات والأدوية واضحاً، وقد ازدادت تكاليف الخدمات الطبية والرعاية الصحية بشكلٍ مرهقٍ لكلٍ من الدولة والمواطنين، ونحتاج لجذب الاستثمارات لهذا القطاع، وعلى الدولة الاستمرار بدعمه بتطوير نظام الاستثمار الحكومي والتوسّع في القطاعين المجاني والاستثماري معاً.

ثالثاً: الإدارة: عملت سورية منذ بداية القرن الحالي لتطوير خدماتها الإدارية، ولكن مشروع الحكومة الإلكترونية قد توقف بسبب الأزمة، باستثناء بعض المحاولات المتفرقة لتنظيم المعاملات في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية، وبالرغم من كون الانفاق في هذه المرحلة على مثل هذه المشاريع لا يعتبر من الأولويات الحكومية بظل ارتفاع التكاليف ونقص المواد الأساسية اللازمة لحياة المواطنين، إلا أن قانون التشاركية رقم (5) لعام (2015) يمكن أن يساهم بتطوير العديد من المرافق الهامة لقطاع الخدمات.

المبحث الثالث: التوجهات العقلانية للحماية الاقتصادية في المرحلة القادمة

طبّقت سورية أشكالاً مختلفةً من أساليب الحماية الاقتصادية منذ الاستقلال (1946) وحتى الآن، وإذا ما أردنا وضع رؤيةٍ مستقبليةٍ للسياسات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة، فلا نرى أنه من الممكن التخلّي بشكلٍ كاملٍ عن تطبيق الحماية الاقتصادية، حتى لا يكون التغيير الجذري نحو التحرّر الاقتصادي انعطافاً صادمًا، وسيترك آثاراً سلبيةً على الاقتصاد السوري، ومن هنا تبرز ضرورة التوجّه لعقلنة تطبيق الحماية الاقتصادية، حيث يكون الهدف الرئيسي للتوجهات الاقتصادية في المرحلة القادمة هو زيادة الإنتاج كأساسٍ للنمو الاقتصادي، وننطلق بالتوجّه لتحقيق هذا الهدف ليكون الأساس بإعادة صياغة أساليب تطبيق الحماية الاقتصادية، فيقدّم هذا المبحث تصوّر الممكن لعقلنة أهم الممارسات الحماية الاقتصادية في سورية خلال المرحلة المقبلة، كما يلي:

✓ المطلب الأول: عقلنة الحماية التجارية والتوجّه نحو تحرير التجارة الخارجية:

يناقش هذا المطلب أنه على الرغم من المنافع التي تُحقّقها التجارة الدولية، فقد يبرز دور الدولة بأن لا تترك قوى السوق لتكون المُحرّك الوحيد لتوجيه قوى الإنتاج لديها.

✓ المطلب الثاني: عقلنة التعامل بأنظمة القطع الأجنبي:

بما أن الظروف الاقتصادية التي تمرُّ بها سورية مازالت غير مستقرّة، مع استمرار وجود شُحٍّ في الموارد بالقطع الأجنبي، فمن المناسب الاستمرار بتطبيق أنظمة القطع مع ضرورة إعادة صياغتها وتعديلها.

✓ المطلب الثالث: عقلنة الدعم الحكومي:

رغم قوة مبررات الداعين لاعتماد تشريعاتٍ مؤاممة لقواعد منظمة التجارة العالمية والصندوق والبنك الدوليين، فإن الانطلاق من خصوصية الواقع السوري هو نقطة الأساس لأهمية تمتين الوضع الاقتصادي المحلي.

المطلب الأول: عقلنة الحماية التجارية والتوجّه نحو تحرير التجارة الخارجية:

للتجارة الدولية أهمية كبرى لأنها تسهم بزيادة مستوى الرفاهية بتوسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية، ومن المؤكد أن تحرير التجارة الخارجية يُعطي مرونةً للجهاز الإنتاجي، ما قد يُساعدُ بتحقيق النمو الاقتصادي، "تُظهر بحوثٌ حديثةٌ أن من شأن تحرير التجارة أن يزيد النمو الاقتصادي بمتوسطٍ يتراوح بين 1 و1.5 نقطة مئوية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل بنسبة 10 إلى 20% بعد عقدٍ من الزمن، وقد أدّت التجارة إلى زيادة الدخل بنسبة 24% على مستوى العالم منذ عام 1990، و50% لأفقر 40% من السكان، ونتيجةً لذلك، تمكّن أكثر من مليار شخصٍ من الإفلات من ربقة الفقر منذ عام 1990، بفضل النمو الاقتصادي الناتج عن تحسّن الممارسات التجارية"²¹⁷، ولكن على الرغم من المنافع التي تُحقّقها التجارة فلا يجني الجميع ثمار العولمة، لأن التجارة بما تحقّقه من مكاسب في الإنتاجية، قد تتسبّب بفقدان الوظائف بمناطق وصناعاتٍ معيّنة، ومن هنا يبرز دور الدولة بأن لا تترك قوى السوق لتكون المُحرّك الوحيد لتوجيه قوى الإنتاج، فتأت أساليب الحماية لتدعم المحافظة على فعالياتٍ اقتصادية ذات تأثيرٍ تنموي حقيقي، متجاوزةً مبادئ حرية التجارة، ومن خلال دراسة أهم سياسات الحماية التجارية المطبّقة في سورية، يمكن وضع تصوّرٍ حول أسس عقلنتها، وفق ما يلي:

أولاً: الاستمرار بتطبيق نظام حصص (إجازات) الاستيراد:

بما أن الهدف المُرتقب للسياسات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة هو زيادة الإنتاج، فمن الضروري الإبقاء على العمل بنظام حصص الاستيراد، لأنه الأسلوب الحمائي المناسب لتوجيه الإنتاج، وذلك بتدخل الدولة لتحديد كمّيات وأنواع البضائع المستوردة وفق حاجة السوق الاستهلاكية ومتطلبات الصناعات المحلية.

²¹⁷ موقع البنك الدولي . (https://www.albankaldawli.org) . (استرجعت بتاريخ 02 نيسان، 2022).

وعقلنة هذا التدخل تقتضي المحافظة على الأساسيات التالية:

- 1- إعداد دراساتٍ مستمرةٍ لاحتياجات الإنتاج من مختلف المواد الأولية والمستلزمات، لأخذها بعين الاعتبار لدى منح رخص الاستيراد، وضمان توفر التدفق المستمر والمتوازن لها وعلى مدار السنة.
- 2- عند التوجه لدعم منتجٍ محليٍّ يجب ضمان آليات الرقابة الفعالة على جودة هذا المنتج، لأن الحماية غير المرتبطة بضمان التحسّن النوعي والكمي للإنتاج المحلي، ستكون ضعيفة الجدى.
- 3- وضع آلياتٍ رقابيةٍ مستمرةٍ تضمن عدم تشجيع الاحتكارات، بتخفيف تركّز رخص الاستيراد لدى فئةٍ مُعيّنة من المستوردين، بحيث يتم منح رخص الاستيراد وفق دراسةٍ اقتصاديةٍ عقلانية.

ثانياً: إعادة هيكلة الرسوم الجمركية على المستوردات:

تُعتبر الرسوم الجمركية على المستوردات من الواردات الهامة لخزينة الدولة، ومن المهم المحافظة عليها خلال المرحلة المقبلة، ولكن يجب الالتزام بتطبيقها وفق الضوابط التالية:

- 1) مراعاةً لضوابط التحصيل العادل للرسوم الجمركية، تعتمد الجمارك السورية على نشرات الأسعار التأشيريه (استرشادية) للمستوردات، تصدر عن لجانٍ تعمل بإشراف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة المالية، ولكن الآلية التي تعمل بموجبها هذه اللجان ليست دقيقةً وتفتقد للواقعية، ولا بدّ من تعديل الطريقة والآليات المتبعة لتحديد الأسعار الاسترشادية، بما يضمن الدقة والعدالة قدر الإمكان.
- 2) بما أن الهدف من تطبيق الرسوم الجمركية على المستوردات ليس الجباية فقط، فهناك تعريفاتٍ جمركيةٍ إيراديةٍ وتعريفاتٍ حمائيةٍ، فالتعريفات الجمركية دورٌ مهمٌ ومؤثّرٌ بتوجيه الاستهلاك والإنتاج، لذلك يجب أن تخضع الرسوم الجمركية إلى مراجعةٍ مُستمرةٍ وفق المحددات الآتية:

أ- استخدام التخفيض في الرسوم الجمركية للغايات التالية:

- ✓ تشجيع استيراد وسائل الإنتاج، والآلات الزراعية.
- ✓ تخفيف عبئ مداخلات الإنتاج للصناعات الاستهلاكية والتصديرية.

✓ دعم الإنتاج الزراعي، بتخفيض تكلفة مستوردات البذار والأسمدة والمبيدات، ودعم القطاع الصحي.

✓ تقديم التسهيلات للتطور العلمي، بتخفيض تكاليف مستوردات المشاريع العلمية والتعليمية.

✓ توجيه الإنتاج بشكل فعالٍ بفرض تعريفاتٍ مخفضةٍ على المنتجات الممكن إنتاجها محلياً بتكاليف

مرتفعةٍ لزيادة عامل المنافسة، ودفع المنتجين للتخلي عن إنتاجها لعدم جدوى الإنتاج مرتفع التكلفة.

ب- فرض رسومٍ عاليةٍ لتقليص المستوردات، وتقليل القطع الأجنبي المدفوع للفئات التالية:

❖ السلع الترفيهية للتقليل من استيرادها.

❖ السلع التي تتوفر إمكانية إنتاجها محلياً للتشجيع على التوسع بالإنتاج.

❖ السلع المنافسة للإنتاج المحلي إذا كان من الصناعات الجيدة التي تستوجب الدعم.

(3) حصر فئات التعريفات الجمركية بما لا يتجاوز 5 فئات لتسهيل العمل الإداري، وتخفيض الفترة الزمنية

اللازمة للإفراج عن البضائع (التخليص الجمركي).

ثالثاً: تطوير أسس دعم الصادرات:

تعتمد سياسة دعم الصادرات الحالية على الدعم المادي لبعض المصدرين، دون وجود دعمٍ تسويقيٍّ بالأسواق

الخارجية، ولا تتوفر آلية دعمٍ فنيةٍ لتوجيه الاستثمارات للإنتاج الذي يُحقّق ميزاتٍ تنافسيةٍ بالنسبة للصادرات،

فمن المهم تغيير سياسة دعم الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1. دراسة تكاليف إنتاج أهم السلع التصديرية والعمل على تخفيضها لدعم قدرتها التنافسية بالخارج.

2. التوسع بإنشاء المناطق الصناعية وحلّ المشاكل المتعلقة بتوفير الطاقة اللازمة للمشاريع.

3. تنشيط عمل المُلحقيات الاقتصادية في السفارات والقنصليات السورية لدعم تسويق المُنتجات السورية.

4. زيادة الجهود نحو تطوير بيئات العرض والتسويق الالكترونية للمنتجات السورية.

5. تطوير آليات الكشف الجمركية على البضاعة المصدّرة، بحيث تضمن عملية التدقيق دون حصول أي

اتلاف أو أذية للصادرات أو طريقة حفظها وتغليفها.

المطلب الثاني: عقلنة التعامل بأنظمة القطع الأجنبي:

طبّقت منذ الاستقلال (1946) سياسة الرقابة على القطع الأجنبي، ومازال المرسوم (208) لعام (1952) المتعلق بتنظيم انتقال الأموال والقيم بين سورية والخارج مطبقاً حتى الآن (مع إجراء تعديلات عليه)، وبعد انقضاء حوالي سبعون عاماً على العمل بأنظمة القطع الأجنبي، وبالرغم من وجود سلبيات رافقت تطبيقها، فمن المؤكّد أنه كان لها انعكاسات إيجابية هامة، فساهمت باتخاذ الإجراءات التي ساعدت بمراحل مختلفة من تغير الظروف الاقتصادية بضبط أسعار الصرف، وتخفيض عجز الميزان التجاري، والحدّ من هروب رؤوس الأموال، وزيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية.

وبما أن الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها سورية الآن غير مستقرّة، لاستمرار العقوبات الاقتصادية الدولية، والتعامل العدائي التمييزي ضدها، والضغط المتواصل لوضع المعوقات أمام نموها الاقتصادي، وشحّ الموارد بالقطع الأجنبي، وحاجة البلد المتزايدة للاستيراد لتتمكن من إعادة الإعمار، فلذلك يعتبر الاستمرار بتطبيق أنظمة القطع ملأئماً لهذه المرحلة، فلا يمكن التخلّي عن أداة تشريعية جيّدة تمنح الدولة الإطار القانوني لإدارة التعامل بالذهب والقطع الأجنبي، وتتطلّب عقلنتها إعادة صياغتها وتعديلها، وفق ما يلي:

1. ضرورة إلغاء وإعادة إصدار قانونٍ بديلٍ عن المرسوم 208 لعام 1952:

إن المرسوم (208) لعام (1952) تضمّن موادّ متعلّقة بإحداث مكتب القطع وأغراضه وأعماله، وحيث أنه بموجب قانون النقد الأساسي رقم (23) الصادر بتاريخ (17/آذار/2002)، أصبح مصرف سورية المركزي استناداً إلى مادته رقم (58) هو الذي يتولّى إدارة مكتب القطع، كما تضمن المرسوم التشريعي رقم (21) تاريخ (09/شباط/2011) الذي حدّد مهام مصرف سورية المركزي وأهدافه وموجوداته، في المادة (18) منه إلغاء مكتب القطع، " تلغى الأحكام الخاصة بإحداث وتشكيل مكتب القطع الواردة في القوانين والأنظمة النافذة، وتنتقل كافّة مهامه وحقوقه والتزاماته المذكورة في المرسوم التشريعي رقم

208 لعام 1952 والقوانين والأنظمة النافذة الأخرى إلى مصرف سورية المركزي²¹⁸، مما يستوجب

إلغاء المرسوم (208)، وإعادة إصدار مرسومٍ أو قانونٍ جديدٍ يعيد صياغة منح الصلاحيات للرقابة على القطع، وتحديد ما يجب تشميله بنظام الرقابة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوُّر أساليب التعامل بالنقد والائتمان محلياً وعالمياً لجهة وجود وسائل الدفع الإلكتروني والعملات الرقمية، وغيرها.

2. ضرورة تحديث وإصدار دليلٍ جديدٍ للرقابة على النقد:

صدرت النسخة الأخيرة لدليل الرقابة على النقد عن مصرف سورية المركزي بتاريخ (01/أيلول/1993)، وقد حدث الكثير من التعديلات والتغييرات لأنظمة القطع بعد هذا التاريخ، مما يستوجب مراجعة كافة نصوص أنظمة القطع السارية الآن، وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتصبح أكثر وضوحاً، مع إلغاء ما تم نسخه أو تعديله، ومن ثم تبويبها وفق المواضيع التي تعالجها، وإصدار دليلٍ جديدٍ لأنظمة الرقابة على النقد يمكن تحميله بشكل إلكتروني، لتسهيل الاطلاع عليه.

3. أنظمة القطع المتعلقة بحيازة أو إدخال وإخراج العملات من وإلى سورية:

تسمح أنظمة القطع المعمول بها حالياً بحيازة القطع الأجنبي دون تحديد سقفٍ محدّدٍ لقيمة المبلغ الممكن حيازته، بهدف السماح للمواطنين الاكتناز والاستثمار بالعملات الأجنبية التي يحصلون عليها من مصادر صحيحة، كالإيرادات الناجمة عن عمليات التصدير أو دخل المغتربين وغيرها، وتشترط أنظمة القطع عدم التعامل بالعملات الأجنبية إلا عبر القنوات النظامية المحددة بموجب هذه الأنظمة، "يُسمح بحيازة جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية والبطاقات المصرفية مهما بلغت قيمتها، والتعامل بها حصراً عن طريق المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة

²¹⁸ المرسوم التشريعي رقم 21 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 2011/02/09.

المرخصة، والجهات المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفق أنظمة القطع النافذة"²¹⁹، وحيث تم وضع ضوابط على إخراج وإدخال العملات، للحد من عمليات التهريب والمضاربة، فمن الضروري إعادة النظر بهذه الأنظمة بما يتناسب مع متطلبات عملية التطور الاقتصادي وتسهيل المعاملات المالية.

4. منع التعامل بغير الليرة السورية:

صدر المرسوم التشريعي (54) عام (2013) ليؤكد على عدم السماح بالتعامل بغير الليرة السورية خارج القنوات النظامية التي تحددها أنظمة القطع، فمنع عرض السلع والمنتجات والخدمات بغير الليرة السورية، "يمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات، أو أي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، وسواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم بالمعادن الثمينة"²²⁰، وكان لهذه السياسة أثر كبير بوقف انهيار الليرة السورية مع تفاقم الأزمة، فالسماح بتداول العملات الأجنبية سيقلل الحاجة لتداول الليرة وسيضعف من قيمتها، وهذا كفيل بإرباك النظام المالي للدولة التي تعتمد بتعاملاتها على الليرة السورية، فما زال من الضروري الاستمرار بتطبيق التشريعات التي تسمح بالحياة وتضبط التداول.

5. أنظمة القطع للتعامل بعمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير):

تعمل أنظمة القطع للرقابة على عمليات التجارة الخارجية التي تمثل جزءاً من قوى العرض والطلب المؤثرة على سعر الصرف، فتتدخل الدولة للحد من زيادة الطلب المفاجئة بارتفاع المستوردات، أو التدخل لضمان استخدام القطع الأجنبي الناجم عن التصدير بالشكل الأمثل، وذلك من خلال:

أ. الرقابة على المستوردات: يتدخل المصرف المركزي من خلال أنظمة القطع بشكل واسع بالرقابة الدائمة على المستوردات، لضمان التوازن بين قيم القطع الأجنبي المحوّل إلى الخارج وقيم البضاعة

²¹⁹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 873/م ن/ب 1 تاريخ 2012/07/01.

220 المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2013.

المُستوردة، بهدف المحافظة على كُتلة القطع الأجنبي المتداولة، والحد من تهريبها، فتم وضع آلياتٍ متعدّدةٍ ومتشابهةٍ لهذه الرقابة تبدأ بتدقيق كافة إجازات الاستيراد المنفذة، فيُلزم المستوردون بالإفصاح عن مصادر تمويل مستورداتهم، ويُحدّد مصرف سورية المركزي مصادر تمويل المستوردات بما يلي: (من حسابات المستورد بالقطع الأجنبي لدى المصارف المحلية أو في الخارج، من خلال شراء القطع الأجنبي من المصارف أو شركات الصرافة، من عائدات التصدير)، وقد ساعدت هذه الآلية بالحدّ من هروب رؤوس الأموال، وشكّلت عائقاً أمام اعتماد المستوردين بشكلٍ كبيرٍ على السّوق غير النظامية لتمويل مستورداتهم، مما ساهم بضبط سعر الصرف والتخفيف من التهرّب الضريبي.

ب. الرقابة على الصّادات: يضع المصرف المركزي بين الحين والآخر آلياتٍ للرقابة على عائدات الصّادات من القطع الأجنبي، فتشمل الرقابة على الصّادات إلزام المصدّرين خلال بعض الفترات ببيع مصرف سورية المركزي جزءاً من عائداتهم الناجمة عن التصدير، بهدف دعم احتياطات الدولة، أو إلزام المصدّر باستخدام الجزء من عائدات التصدير لتمويل مستورداته أو توظيفه في استثماراتٍ محليّةٍ، وبذلك فإن أنظمة القطع المطبّقة على العمليات التجارية، هي من أكثر الأنظمة والتعليمات المؤثّرة على حركة التجارة الخارجية، فيجب أن تتمتع بمرونةٍ كبيرةٍ، ومراجعاتٍ دائمةٍ، حتى لا تُسبّب ضغطاً على سوق القطع، أو نقصاً للسلع في السوق المحلية.

6. أنظمة التعامل بالقطع الأجنبي لعمليات غير تجارية (الموفدين، الفنادق، الطبابة، الدراسة، وغيرها):

تشمل أنظمة الرقابة على القطع الأجنبي وضع الضوابط لحجم ونوعية التحويلات الخارجية المسموح بها لتلبية احتياجاتٍ معيّنةٍ، كمصاريف الدراسة والاستشفاء وغيرها، وطرق التصرف بالواردات من القطع الأجنبي من مصادر مختلفةٍ، كالحالات الخارجية وعائدات السياحة.

المطلب الثالث: عقلنة حمائية الصناعات المحلية:

غالباً ما تحتاج الصناعات الناشئة للحماية من السلع المستوردة، ومكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية (كالإغراق)، لاسيما حين تعجز عن منافسة وارداتٍ منخفضة السعر والجودة، كما أن حماية الأسواق والصناعات الوطنية تُعدُّ أحد معايير القياس المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي، فمن المهم للمستثمرين الاطمئنان إلى أن الأسواق التي يستثمرون فيها أسواقٌ مستقرّةٌ ولديها الأدوات والتطبيقات المناسبة لمواجهة كلّ ما يمكن أن يتسبّب بانخفاض الطلب على السلع المحلية، ولكن هناك دائماً من يعارض هذا المفهوم بدعوى أن المنافسة بسوق الإنتاج هي السبيل الوحيد لدفع المنتجين لتحسين إنتاجهم وتخفيض تكاليفهم، ليكون المستفيد هو المستهلك، وفي الحقيقة فإن هذا الصراع بين مؤيدي الحمائية للصناعات الناشئة، والمطالبين برفع كافة الإجراءات الحكومية الداعمة للصناعة، لم ولن يتم حسمه لصالح أيٍّ من الطرفين، فلكلٍ منهما مبرراته المنطقية، ولكن يبقى الأهم الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية لكل دولةٍ على حدة.

حماية الصناعات الناشئة في سورية:

اتجهت سورية ببداية القرن الواحد والعشرون للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فكان من أهداف الخطة الخمسية العاشرة (2006/2010) تسريع الخطى نحو تحرير التجارة الخارجية، وقُدِّمت عام (2001) طلباً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وصدر قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية برقم (42) تاريخ (29/تشرين أول/2006)، بهدف تطوير البيئة التشريعية التي تُسهّل الاندماج بالتجارة الدولية الحرة، لتمكّن سورية من دعم حقوق مستثمريها المحليين وحمايتهم من الممارسات الضارة للتجارة الدولية، " يهدف هذا القانون إلى معالجة الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع سورية للحالات الآتية: 1- حالات الإغراق التي تُسبّب ضرراً أو تهدد بتسبّب ضررٍ للمنتج الوطني. 2- حالات الدعم غير المشروع الممنوحة من الدول لصادراتها إلى سورية. 3- الضرر

الناتج عن الزيادة غير المبررة في المستوردات"²²¹، لكن العرقلة التي تسببت بها الولايات المتحدة الأمريكية بقبول طلب انضمام سورية للمنظمة، والتأخير المتعمد من الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطية، كل ذلك أدى إلى تغيير التوجهات الاقتصادية للحرية التجارية، فقد ثبت عدم حيادية الدول الداعمة لهذه الحرية، وبأنه مهما تكن الشعارات المطالبة بحرية المنافسة قويّة، فالحقيقة أن المصالح الخاصة لكل بلد تبقى هي الأولوية الصحيحة، فصدر قانون حماية الصناعة الناشئة الوطنية برقم (24) تاريخ (22/حزيران/2010)، "حماية الصناعة الناشئة الوطنية بما يحقق مناخاً استثمارياً مشجّعاً، لوجود ونجاح مثل هذه الصناعات في القطر، ويمكنها من المنافسة في سني إقلاعها الأولى، وذلك بغرض منحها الفرصة المناسبة لاكتساب الخبرة والمهارات الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة، لخفض تكاليف الإنتاج ومن ثم لتعزيز قدراتها التنافسية، أمام الصناعات ذات الخبرة الطويلة، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم (42) لعام 2006 الخاص، بحماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية"²²²، وبالرغم من وجود معارضة من بعض الاقتصاديين السوريين لهذا القانون، اعتبر مؤيدوه أنه استكمالاً للقانون رقم (42) الخاص بحماية الإنتاج الوطني، وفي الحقيقة ورغم السجال الواسع بين الداعين لاعتماد تشريعات موائمة لقواعد منظمة التجارة العالمية، والمطالبين بالتركيز على التشريعات التي تدعم تطوير البنية الاقتصادية المحليّة كأولوية للمرحلة الراهنة، نرى الانطلاق من خصوصية الواقع السوري هو نقطة الأساس بغض النظر إذا ما كانت بعض التشريعات غير متوافقة مع منظمة التجارة العالمية أو غيرها من المنظمات والجهات الدولية، فالأهمية الآن هي لتمتين الوضع الاقتصادي المحلي، لاسيما أن القانون (24) لعام (2010) أخذ بعين الاعتبار وضع مدّة قصوى للحماية حدّدت بخمس سنوات، وكذلك إلزام الصناعات

²²¹ القانون (42) لعام (2006)، قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

²²² القانون (24) لعام (2010)، قانون حماية الصناعة الناشئة الوطنية.

المحمية بإنتاج سلع ذات جودة عالية وفق المواصفات القياسية السورية، أو وفق المواصفات العالمية، واشترط أيضاً لحماية صناعة ناشئة بأن تكون الطاقة الإنتاجية المتاحة محلياً كافية بحيث لا تؤدي إجراءات الحماية لاضطرابات بالسوق المحلية، ولكن الآلية التي تضمنها القانون تعتمد على عمل لجنة مُشكلة برئاسة وزير الصناعة وعضوية ممثلين عن كلٍّ من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة المالية وغرف الصناعة، وغيرهم من الجهات ذات الصلة، ونرى أن المهمات المناطة بهذه اللجنة لا يمكن أن تتناسب مع حجم عملها، لجهة التحقق من توفر الشروط المطلوبة والمتابعة وغيرها، حيث لكل عضوٍ في اللجنة عمله اليومي الدائم، بحيث لا يملك الوقت الكافي للقيام بهذه الإجراءات، ولذلك من المناسب أن يسبق عمل هذه اللجنة، أعمالٌ تكلف بها إحدى المديريات لدى وزارة الصناعة.

مبررات تشجيع سياسة حماية الصناعات الناشئة في سورية:

1- المحافظة على حدٍّ أدنى مقبولٍ من أجور العمل: فأجور العمل الرخيصة جداً ببعض البلدان تُعدّ سبباً

رئيساً في انخفاض تكاليف وأسعار منتجاتها، ولما كان من غير المقبول إنسانياً السماح للمنافسة بالضغط على سوق العمل لتخفيض الأجور عن الحد الأدنى المقبول للعيش، فالأفضل أن تعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص.

2- تقوية الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته: نظراً لوجود منتجاتٍ بالسوق المحلي اعتاد عليها المستهلك،

فإن دخول صناعاتٍ جديدةٍ يحتاج إلى وقتٍ ليأخذ حصّته من السوق، ما يؤدي لصعوبة تحقيق أرباح تدعم نمو هذه الصناعات فتتكمش، لذا فتقديم الحماية لها بتخفيف المنافسة بالسوق المحليّة مع تطبيق الرقابة على تحسين الجودة سيكون مؤثراً لدعم الاقتصاد الوطني بصناعاتٍ قويّة وقادرة على الاستمرار.

3- تحسين معدل التبادل التجاري: ويُعرّف بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة المستوردات، ففرض

التعريف على السلع المستوردة سيؤدي لرفع أسعارها وتقليل استيرادها، ما قد يدفع الدولة المصدرة لتخفيض أسعار سلعتها لتحافظ على مستوى التصدير، فتتحسن معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يُمكن تحقيق التنمية المتوازنة بالإستناد إلى آليات السوق الحرة فقط، دون تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.

قدّم البحث العديد من الوقائع التي تدعم صحة هذه الفرضية، فقد بيّن بأن تراجع دور الدولة بإدارة الاقتصاد، وترك آليات السوق الحرة تُسيطر على العمل الاقتصادي أدى بمعظم الأحيان ولدى العديد من الاقتصاديات الكبرى، لحدوث أزمات اقتصادية حادة، وبالتالي فإن عملية التنمية المتوازنة لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بظلّ سياسات حكومية فاعلة، كما أثبتت التجارب التنمويّة للدول التي عانت من انهيارات كبيرة في واقعها الاقتصادي، بأن النهضة تمّت بظل توجهات وسياسات حكوميّة رائدة، ونعرض فيما يلي بعض الأمثلة التي تناولها البحث لدعم صحة هذه الفرضية:

❖ بعد الحرب العالمية الثانية تبنت الدول الكبرى مبدأ حرية التجارة، وفي سبعينيات القرن العشرين تجدد ظهور الاتجاه المفرط نحو حرية السوق، ونتج نظاماً عالمياً جديداً قائماً على تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ولكن آليات السوق الحرة تسببت بتنامي ظاهرة التضخم في الدول الصناعية لتصل إلى ذروتها في التسعينيات، حيث توالى الأزمات الاقتصادية العالمية، وكان لابد لمعالجتها من تدخل الحكومات بقوة سياساتها الاقتصادية.

❖ تحققت النهضة التنموية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بفضل التخطيط الاقتصادي الحكومي، فالحكومة كانت مسؤولة عن توفير السلع الأساسية للمواطنين، وتوفير المواد الخام وتوجيه الإنتاج، وقد اتبعت بداية سياسة الدعم والقروض للوصول إلى التعافي الكمي للاقتصاد، ورغم حصول اليابان على قروض من البنك الدولي بمبالغ كبيرة، لكن ذلك لم يدفعها للتحرر الاقتصادي الكامل، واستمرت اليابان بتطبيق الحماية الجمركية خلال فترة الخمسينات، لتنتقل تدريجياً بفترة الستينات إلى التحرر الاقتصادي بطريقة مُخططة، وتدخلت الدولة لإدارة المنافسة بين الشركات المحليّة.

❖ بدأ التّحول الاقتصادي في ماليزيا مع بداية سبعينيات القرن العشرين، حيث اتبعت الحكومة سياسة دعم الإنتاج، ثم تم تحرير بعض القيود لتشجيع الاستثمارات الخارجية، مع التمسك بمبدأ حماية الإنتاج المحلي، إضافةً لتقييد العمالة الأجنبية.

❖ توجّهت الصين بنهاية سبعينيات القرن الماضي لمرحلة الإصلاح الاقتصادي، فتمّت إعادة النظر بأولويات التنمية الاقتصادية، وماتزال الدولة حتى الآن تمارس سياستها التدخلية في توجيه الاقتصاد. الفرضية الثانية: لم تنعكس سياسة الحمائية الاقتصادية المطبّقة في سورية قبل الأزمة على تطور واضح في التنمية الاقتصادية.

منذ استقلال سورية عام (1946) بدأت باتباع أساليب الحمائية في سياساتها الاقتصادية، ورغم تغير هذه السياسات وصولاً لحدوث الأزمة عام (2011)، إلا أنّ النهج التدخلية الحمائي لم يتوقف، سواءً من حيث استمرار تطبيق أساليب الحمائية التجارية، أو اتباع سياسات الإعانات والدعم الحكومي، أو تطبيق أنظمة القطع الأجنبي، وغيرها من السياسات الحمائية الاقتصادية، ويظهر البحث أنه بالرغم من أن الهدف الدائم لتطبيق هذه السياسات هو الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إلا أنّ نسبة تحقّق هذا الهدف كانت ضعيفة، ونبين ذلك من خلال المؤشرات التالية:

✕ في بداية القرن الواحد والعشرون، وبعد حوالي خمسون عاماً من تطبيق السياسات الحمائية، كان الاقتصاد السوري يعاني من الركود، ومعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام (2000) هو فقط (1%)، ومعدّل البطالة مرتفع إلى نسبة (11.7%)، وبعد اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتوجه للتخفيف من تطبيق الحمائية، وصل معدّل النمو الاقتصادي إلى (5.2%) سنوياً خلال الفترة (2006-2010). ✕ يعاني القطاع العام بسورية من الترهّل لمُعظم أصوله قديمة، ويُعاني من البيروقراطية والفساد، والعمالة الزائدة، وانخفاض الإنتاجية، فالحمائية أضعفت التنافسية وانعكست سلباً على تطوّر القطاع العام.

✕ بالرغم من أن الحماية التجارية هدفت لتشجيع الصناعة وزيادة الإنتاج المحلي وتخفيض المستوردات، إلا أنها لم تحقق الهدف، فالقطاع الخاص الصناعي لا يزال صغير الحجم نسبياً، ويعتمد بجزء كبير منه على أساليب عمل وإدارة تقليدية، وقد بقيت مجالات عديدة غير مُشبعة بالاستثمار وتُشكل نقصاً جوهرياً في متطلبات السوق المحلي، كصناعة المولدات والمحركات الكهربائية، والقطع التبدلية بأنواعها، وصناعة البرمجيات والإلكترونيات، والصناعات البتروكيمياوية، والمكننة الزراعية، وغيرها.

✕ إن تطوّر الخدمات الملائمة للنمو كان بطيئاً، كخدمات الاتصالات والإنترنت والنظام المصرفي، فقد ركّزت المصارف الخاصة التي أُحدثت بعد بداية القرن الحالي، على منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل التجارة الخارجية، ولم تمارس دوراً تنموياً، بتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، وهناك ضعفٌ بتطور البنية التحتية وتقصيرٌ باستخدام موارد الطاقة البديلة، ونقصٌ في تنويع مصادر تأمين المياه اللازمة لاستخدام الأفراد وعمليات الإنتاج، وضعفٌ بشبكات النقل.

✕ ترافقت النسبة المرتفعة للزيادة السكانية مع ضعف مستوى التنمية البشرية، كما أخفق نظام التعليم في سورية في تكوين المهارات والخبرات المطلوبة لسوق العمل، وركّزت المناهج المدرسية على المعارف النظرية مع ضعف الجوانب التطبيقية، وضعف البحث العلمي، والقصور في مناهج إعداد المعلمين.

الفرضية الثالثة: لا تتناسب سياسة الحماية الاقتصادية المعمول بها حالياً في سورية، مع متطلبات المرحلة المقبلة لإعادة البناء والتنمية.

استمرت سورية خلال الأزمة بتطبيق سياسات الحماية الاقتصادية مع تغييرٍ في العديد من أساليب تطبيقها، وقد بيّن البحث أنه إذا كانت هذه الأساليب قد صيغت بحيث تتناسب مع ظروف الأزمة والواقع الاقتصادي الذي فرضته، فإنها بالتأكيد غير مناسبة لمرحلة إعادة الإعمار، وقدّم العديد من الدلائل على صحة الفرضية بعدم موائمة سياسة الحماية الاقتصادية المعمول بها حالياً مع متطلبات المرحلة المقبلة، نذكر منها:

- إن التطبيق الحالي لنظام حصص (إجازات) الاستيراد، لا يعتمد على دراسة حجم احتياجات الإنتاج المحلي، ولا توجد آليات رقابية تضمن عدم تشجيع الاحتكارات من خلال تركّز رخص الاستيراد.
- يتم تطبيق سياسة دعم المنتج المحلي بدون ضمان آليات الرقابة الفعّالة على جودة هذا المنتج.
- يتم تحصيل الرسوم الجمركية بالاعتماد على نشرات أسعار تأشيرته للمستوردات، ولكن الآلية التي تصدر بها هذه الأسعار ليست دقيقة ولا تُحقّق العدالة في التحصيل.
- لا يتم حالياً استخدام التعريفات الجمركية لتوجيه الاستهلاك والإنتاج وفق توجّهات اقتصادية واضحة، فيمكن مثلاً دعم القطاع الزراعي بتخفيض الرسوم على استيراد وسائل الإنتاج والآلات الزراعية، ويمكن توجيه الإنتاج بدفع المنتجين للتخلي عن الإنتاج عالي التكلفة بفرض تعريفات مخفّضة على المنتجات البديلة المستوردة.
- يتم تقديم إعانات للمصدّرين بشكلٍ تقديري، دون دراسة تكاليف إنتاج أهمّ السلع التصديرية، بحيث تدعم الإعانات تخفيض التكاليف بالقدر الذي يسمح بدعم قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية المُستهدفة، كذلك لا بد من مراجعة كافة آليات تقديم الدعم والإعانات الحكومية بكلّ أشكالها لمختلف الفئات.
- توجد العديد من أنظمة القطع الأجنبي القديمة ماتزال نافذة ولا بُدّ من تعديلها، كما أنها تحتاج للتبويب ليتمكن فهمها رغم تشعبها في جوانب كثيرة، فمثلاً أنظمة القطع المطبّقة على العمليات التجارية هي من أكثر الأنظمة والتعليمات المؤثرة على حركة التجارة الخارجية، لذلك يجب أن تتمتع بمرونة ومراجعات دائمة، حتى لا تُسبب ضغطاً على سوق القطع أو نقصاً بتوفر السلع في السوق المحليّة.

النتائج التي توصل إليها البحث

أولاً: الحماية الاقتصادية هي مجموعة سياسات وإجراءات اقتصادية تتبعها الدولة لتحقيق غايات إنمائية واجتماعية، وهي أسلوب عمل موجود ومطبق منذ الحضارات القديمة وحتى الآن، ففي فترة ما قبل الميلاد اتبعت السلطات الصينية الحماية على صناعات الملح والحديد، ومازال دور الدولة التدخل في الاقتصاد موجوداً في العالم، وقد اتبعت سورية منذ الاستقلال (1946) أساليب الحماية الاقتصادية، وبالرغم من إفساح المجال للاستثمارات الخاصة بالنمو والتوجه لجذب الاستثمارات الخارجية، استمر تطبيق أساليب الحماية الاقتصادية دون توقّف مع حدوث تبدلات وتغيّرات مستمرة في آلية تطبيقها.

ثانياً: واقع الاقتصاد السوري لم يكن مستقراً ولم يشهد حركة تنمية اقتصادية متوازنة منذ الاستقلال حتى الآن، فقد تسبّب ضعف الإدارات في مؤسسات القطاع العام وتزايد البيروقراطية بانخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة المقنّعة، وتحول جزء من القطاع العام إلى عبء على خزينة الدولة، ولم يؤدي اتباع سياسة اقتصادية انكماشية لحلّ الأزمات خلال القرن الماضي، وحين بدأت عملية تحرير الاقتصاد والتوجه لاقتصاد السوق الاجتماعي لم يتم إصلاح فعاليات القطاع العام الاقتصادية الخاسرة، وكان هناك ضعف بتجاوب القطاع الخاص، ولم يتم وضع رؤية شاملة لحركة إصلاحية تحدث نهضة اقتصادية حقيقية، وكانت محاربة الفساد انتقائية وليست ممنهجة وحاسمة، فلم يتحقّق الإصلاح المنشود، حيث اتّصف النمو الاقتصادي في سورية خلال القرن العشرين بأنه نمو غير مُستدام، فاعتمد على المساعدات الخارجية والعائدات النفطية.

ثالثاً: ترافق التوجه لتحرير الاقتصاد ببداية القرن الحالي مع تراجع لمستوى الحماية الاقتصادية، وتم تحديث التشريعات لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، ولكن بسبب عدم الاستقرار الاقليمي والبطء الداخلي بمعالجة المشاكل الاقتصادية والفساد الإداري، كانت الاستثمارات الخارجية القادمة لسورية محدودة، واتّجهت بمعظمها إلى مشاريع ريعية، وأدى وجود مشكلات اقتصادية جوهرية كارتفاع نسبة البطالة وترهل القطاع العام وصغر حجم القطاع الخاص، وعدم الاستقرار الأمني بالمنطقة، لتباطؤ النمو الاقتصادي منذ بداية القرن الحالي.

رابعاً: إن استمرار تطبيق سياسة الحمائية الاقتصادية خلال الأزمة سواءً من خلال تعديلات الرسوم الجمركية، أو سياسة ترشيد الاستيراد، أو الرقابة على عمليات القطع الأجنبي، واستمرار الدعم الحكومي لبعض السلع الأساسية، وتقديم الإعانات لدعم الإنتاج الزراعي، ومجموعة الإعفاءات من تراكم الغرامات والفوائد المستحقة على المنشآت الصناعية، وغيرها، كل ذلك أدّى لتحقيق أثرٍ إيجابيٍ بحماية المستهلك من نقصان بعض المواد الأساسية والحدّ من ارتفاع الأسعار وتوفّر الدواء ودعم الإنتاج، وعلى الرغم من وجود سلبياتٍ شابت آلية تطبيق هذه السياسات، فقد ساهمت بتوجيه القطع الأجنبي نحو الاستخدامات الأفضل بدلاً من ترك العمل لآلية السوق غير المضبوطة.

خامساً: أدّت الأزمة التي عصفت بسورية منذ عام (2011) لتأثيراتٍ بالغةٍ على الاقتصاد وانخفاضٍ كبيرٍ بإيرادات العملات الأجنبية، فبدأت الدولة بإجراءاتٍ تقشّفيةٍ ونشطت السوق السوداء وحدث انسحابٌ للمستثمرين وتهريبٌ للأموال إلى الخارج، وحتى الآن فإن سورية لم تتحرّر بالكامل فمازال الجزء الأكبر من مواردها النفطية تحت سيطرة المسلّحين، ولا تزال حدودها مع دول الجوار مُخرقة، في حين أن العقوبات الاقتصادية تتزايد، وبالرغم من كل الصعوبات لا بدّ من اعتماد الاستثمار كقادرةٍ للنمو وضرورة قيام المشروعات الإنتاجية والخدمية، لتزداد القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة.

سادساً: يمكن لسورية الاستفادة من التجارب التّنموية لبعض الدول كاليابان والصين وماليزيا، إذ لا بدّ من إعادة هندسة إدارة الدولة بما يضمن وجود أفضل الكفاءات والمواهب السياسية والاقتصادية والإدارية بدائرة اتخاذ القرار، وبمفاصل الدولة، ومن الضروري تطوير الصناعة لتحقيق النمو المتسارع خلال المرحلة المقبلة، وحل المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، ليكون الهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاج كأساسٍ للنمو الاقتصادي، وهذا الهدف هو الأساس الذي يُستند إليه لإعادة صياغة أساليب تطبيق الحمائية الاقتصادية.

سابعاً: إن سياسة الحمائية رغم أهميتها لا تكفي وحدها، ويبقى السبيل الوحيد للنهوض بالواقع الاقتصادي هو السعي لتحقيق معدّلاتٍ مرتفعةٍ من النمو الاقتصادي، ووضع خططٍ شاملةٍ لتحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ يزداد بواسطتها

الدخل القومي الحقيقي ويحدث بنتيجتها تحسُّنٌ لدخول وأوضاع المواطنين، مع تزايد قدرات الاقتصاد القومي وحدوث تغيُّراتٍ في بنيته، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي وارتفاع مستويات الكفاءة الفنية والاقتصادية للمجتمع، بحيث تُعتبر التنمية الاقتصادية عمليةً مستمرةً، ويكون ذلك بالانطلاق أولاً من تجاوز معوقات النمو ومعالجة المشاكل الاقتصادية المتراكمة التي عمَّقتها الأزمة، ويمكن الاستمرار باتباع السياسات الحمائيَّة مع ضرورة تمثُّعها بالمرونة الكافية والمراجعات المستمرة كي لا تؤدي لعرقلة التنمية الاقتصادية.

ثامناً: إن الرؤية المستقبلية لتوجُّهات الاقتصاد السوري ليست غامضةً أو مستحيلة التَّحقيق، فبالرغم من كلِّ ما تعرَّضت له سورية من أضرارٍ، إلا أنها ماتزال قادرةً على النهوض وفق خطةٍ تنمويَّةٍ شاملة، معتمدةً على حُسْن التخطيط والإرادة القومية القوية، ولا بدَّ من رسم الرؤية المستقبلية بنظرةٍ واقعيةٍ عقلانية، تنطلق من الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وتأثيراً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحليَّة، التي يجب استغلالها بالشَّكل الأمثل لتحقيق تنميةٍ شاملة.

الخلاصة

ومن مجمل النتائج التي توصَّل إليها البحث، نجد أنَّ الواقع الاقتصادي في سورية حالياً يُعاني من اشكالاتٍ متعدِّدة، وإن كافة السياسات الاقتصادية المتَّبعة بحاجةٍ إلى مُراجعةٍ بما فيها سياسات الحماية الاقتصادية، وبما أن الاقتصاد السوري الآن يعاني أزماتٍ مُضاعفةٍ نتيجةً لوجود خللٍ بُنيوي بهيكلية القطاعات الاقتصادية، بظل تراجع الإيرادات العامة والنقص الكبير في القطع الأجنبي وانخفاض كمِّيَّات الطاقة المتاحة للإنتاج، يُعتبر خيار اتباع سياسة الترشيد للإنفاق الاستهلاكي خياراً شبه الزامي، مع ضرورة رفع مستوى الرقابة الحكومية، وتفعيل أكبر لسياسات الحماية الاقتصادية بعد إجراء المراجعات الضرورية عليها، بحيث يتم التوجُّه نحو تحقيق الهدف الأهم في الفترة المُقبلة الذي يعتبر طوق النجاة نحو مستقبلٍ أفضل، وهو اعتماد سياسة الاستثمار كقاطرة للنمو في المرحلة القادمة، أي أن التوصية الرئيسية التي نقترحها من خلال هذا البحث هي: (التوجُّه لاتباع سياسةٍ استهلاكيةٍ تقشُّفيةٍ، وسياسةٍ استثماريةٍ توسُّعيةٍ، معاً).

المقترحات

انطلاقاً من النتائج التي توصل إليها البحث، والخلاصة التي انتهى للتوصية بها كتوجه للفترة القادمة، لا نرى أنه من الممكن التخلي بشكل كامل عن تطبيق سياسات الحماية الاقتصادية، لأن التغيير الجذري نحو التحرر الاقتصادي سيكون انعطافاً صامداً وسينعكس سلباً على الاقتصاد، وإنما من الضروري التوجّه نحو عقلنة تطبيق الحماية الاقتصادية باعتماد هدفٍ رئيسي وهو زيادة الإنتاج كأساس للنمو الاقتصادي، وانطلاقاً من ذلك يمكن تقديم المقترحات التالية:

(1) ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة مشاكل القطاع العام الإنتاجي الذي تحوّل جزء منه إلى عبءٍ على خزينة الدولة، وذلك بالتوجّه نحو حلول جذرية، كإغلاق الشركات والمؤسسات غير الكفوءة، أو التي لم تعد قادرة على تحقيق ميزات تنافسية، ويمكن بيعها لمستثمرين محليين أو أجنبى دون إعلان الخصخصة رسمياً، مع إمكانية الاستفادة من العاملين بهذه الفعاليات المرشحة للإغلاق بقطاعات أخرى وفق ما يتناسب مع قدراتهم، بظل نقص في العمالة لدى معظم جهات القطاع العام نتج عن تسرب عدد كبير خارج القطاع بسبب ضعف الرواتب والأجور.

(2) إعادة النظر بأولويات التنمية الاقتصادية واعتماد النهوض بأكثر من قطاعٍ إنتاجي كأساس لبناء اقتصادٍ قوي، مع التركيز على تطوير قطاع الطاقة في المرتبة الأولى من أولويات التنمية، وذلك بتكريس الجهود لتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية واستقطاب شركات عالمية قادرة على تجاوز العقوبات الاقتصادية للبدء بعمليات التنقيب والاستخراج، فهي الصناعة القادرة على تأمين القطع الأجنبي لإعادة الإعمار.

(3) اعتبار تطوير القطاع الزراعي بالمرتبة الثانية من أولويات التنمية، فضمان الأمن الغذائي يُعدّ من الحاجات الأساسية لاستقرار الدولة، مما يتطلب تفعيل مراكز الارشاد الزراعي لتحسين الانتاجية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل مشكلة نقص المياه، والعمل على التوسّع بالزراعات التصديرية التي

تحقق المنتجات السورية فيها قدرةً تنافسيةً عاليةً، كزراعة الكمون وحبّة البركة والفسق الحلبى وغيرها، بتوفير القروض والتسهيلات الميسرة لاستصلاح المزيد من الأراضي وتأمين مياه الري وتوفير الأسمدة والمبيدات، وكذلك دعم الزراعات التي تشكّل مدخلاتٍ متنوّعةٍ لصناعاتٍ عديدةٍ.

(4) اعتماد القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة للأولويات التنموية، فتطوير الصناعة سيُساهم بتحقيق النمو المُتسارع، بحيث يتم العمل باتجاهين معاً، الأول هو التركيز على زيادة الإنتاج الكمّي بالنسبة لبعض المنتجات الاستهلاكية لزيادة نسبة التشغيل وتخفيض فاتورة الاستيراد كالصناعات النسيجية والغذائية والمنظفات وغيرها، والثاني هو دعم بعض القطاعات الصناعية لتكون رائدةً وتحقيق معدّلات تصديرٍ عاليةٍ كصناعة الأسمدة، مع التركيز على القطاع الخاص لقيادة التطوّر الصناعي، وتوفير البيئة التشريعية والخدمات المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية القادرة على التوجّه نحو الصناعات الثقيلة التي تتطلب استثماراتٍ عاليةٍ من رأس المال.

(5) يمكن اعتبار قطاع الخدمات في مرتبةٍ موازيةٍ لتطوير القطاع الصناعي من حيث أولويات التنمية الاقتصادية، وقد يُساعد الاستقرار الأمني بإعادة تنشيط المجال السياحي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال السياحة والتجارة والنقل والاتصالات وغيرها من الخدمات، بخلق حوافز خاصة لتنمية هذا القطاع.

(6) إجراء التقييم المستمرٍ للسياسة النقدية، ويمكن في المرحلة القادمة الاستمرار بتطبيق سياسة تعدّد أسعار الصّرف، فمن الصعب التوجّه نحو تحرير سعر الصّرف قبل الوصول إلى تقدّم في التعافي الكمي والنوعي للإنتاج، ووصول الاقتصاد السوري لمرحلةٍ يتقارب فيها التوازن بين حجم العرض وحجم الطلب في سوق القطع الأجنبي، ويجب تطوير آليات الرقابة على الائتمان، وإصدار التشريعات التي تحفّز تعبئة الموارد الذاتية والمُدخّرات المحليّة، والتوسع بالاقراض للمشاريع الإنتاجية.

(7) القيام بمراجعاتٍ وتعديلاتٍ لأنظمة القطع الأجنبي المعمول بها حالياً، فبالرغم من أنها تُعتبر من السياسات التدخلية التي تساعد على دعم الاستقرار بأسعار الصّرف وأسعار السلع، فلا بدّ من تحديثها، لاسيما إلغاء وإعادة إصدار صك تشريعي بديلٍ مُحدّث عن المرسوم 208 لعام (1952)، وتحديث دليل الرقابة على النقد، مع الاستمرار بمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلةٍ للمدفوعات أو أي نوعٍ من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية.

(8) إجراء مراجعاتٍ للسياسة المالية، وتغيير النظام الضريبي المعمول به إلى نظامٍ جديدٍ يطبّق الضريبة التصاعدية على كل أشكال الدخل، ويراعي عدم الازدواج الضريبي ويحقّق العدالة الضريبية مع التخفيف من التهرب الضريبي، كما يمكن إلغاء الحوافز غير الفعّالة للقطاع الإنتاجي واستبدالها بأخرى، وإجراء التعديل المستمرٍ لهياكل وطبيعة هذه الحوافز بضوء احتياجات وأهداف التنمية، مع الاهتمام بوضع التشريعات التي تسمح باستخدام الأنظمة العالمية المالية والمحاسبية، ومراجعة المُشاركات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز أنظمة الحوكمة لتحسين جودة الأداء والإنتاجية.

(9) إعادة دراسة القانون رقم (24) لعام (2010) باسم (حماية الصناعة الناشئة الوطنية)، لتتقيحه وتفعيل العمل به، فلا بدّ من دعم تطوير البنية الاقتصادية المحليّة، وبغضّ النظر إذا ما كانت بعض التشريعات غير متوافقة مع قوانين المنظمات والجهات الدوليّة، فالأهمية الآن هي لمتتين الوضع الاقتصادي المحليّ، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع مُدّةٍ قصوى للحماية وإلزام الصناعات المحمية بإنتاج سلع ذات جودةٍ وفق المواصفات القياسية، فيجب ألا ينعكس تحفيز الصناعات الناشئة على التباطؤ في تحقيق معايير الكفاءة المطلوبة، ويجب أن يترافق دعم الإنتاج المحليّ مع رفع مستوى التعليم والتدريب المهني، وتوجيه الصناعات نحو قطاعاتٍ تنافسيةٍ جديدةٍ.

(10) إعادة هيكلة الرسوم الجمركية على المستوردات، وتعديل الطريقة والآليات المتّبعة لتحديد الأسعار الاسترشادية بما يضمن الدقة والعدالة قدر الإمكان، حيث يمكن استخدام التخفيض في الرسوم

الجمركية لدعم الإنتاج الزراعي بتشجيع استيراد وسائل الإنتاج والآلات الزراعية، وتخفيف عبئ مدخلات الإنتاج للصناعات الاستهلاكية والتصديرية، ودعم القطاع الصحي، أما الرسوم العالية فيجب استخدامها لتشمل المستوردات من السلع الترفيهية، والسلع التي تتوفر إمكانية إنتاجها محلياً، والسلع المنافسة للصناعات الناشئة، على أن يكون هناك مراجعة مستمرة لهذه التعريفات، ويُفضل عدم تجاوز فئات التعريفات الجمركية 5 فئات لتسهيل العمل الإداري وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة للإفراج عن البضائع (التخليص الجمركي)، كما من الضروري التوسع بعقد الاتفاقيات الجمركية، ومنح تعريفات تفضيلية للدول التي يَتميّز النشاط التجاري معها بميزات نوعية أو كمية.

(11) الاستمرار بتطبيق نظام حصص (إجازات) الاستيراد، لأنه الأسلوب الحمائي الذي يساعد على توجيه الإنتاج بتحديد كميات وأنواع البضائع المستوردة، ولكن يجب أن تستند هذه السياسة على دراسات مستمرة لاحتياجات عمليات الاستهلاك والإنتاج المحلية، لضمان توفر التدفق المستمر والمتوازن لها، وعند التوجه لدعم منتج محلي معين يُمكن تخفيض كميات ونوعية المستوردات المنافسة، مع ضرورة وضع آليات رقابية مستمرة تضمن عدم تشجيع الاحتكارات، بحيث يجب أن يكون لدى الحكومة فريق فني متخصص لمنح رخص الاستيراد وفق دراسة اقتصادية عقلانية.

(12) تعديل سياسة دعم الصادرات ليكون هدفها توجيه الاستثمار نحو الإنتاج الذي يُحقّق ميزات تنافسية، وتقديم الدعم التسويقي والفني بدراسات تحليلية حول تكاليف إنتاج أهم السلع التصديرية ومقترحات تخفيضها، والعمل على تطوير المناطق الصناعية، ودعم مشاريع الطاقة البديلة، وتنشيط عمل الملحقيات الاقتصادية في السفارات والقنصليات السورية، لدعم عملية تسويق المنتجات المحلية في الخارج، والتشجيع على استقطاب المستثمرين الأجانب، وزيادة جهود التسويق الإلكتروني، والتشدد بإجراءات ضمان جودة المنتج، وتطوير آليات الكشف الجمركية على البضاعة المصدرة ليتم التدقيق دون حصول أي تلف للصادرات أو طريقة حفظها وتغليفها.

13) دعم فئة العمالة الماهرة، بإيجاد التسهيلات اللازمة لتنظيم عمل الورش والصناعات الماهرة، سواء لجهة منحهم التراخيص اللازمة أو التسهيلات ضمن المدن الصناعية أو القروض التشغيلية، لأنهم قادرين على فهم التقنيات الحديثة بفعل تفكيك وتحليل المنتجات المستوردة، ويكونون قادرين على تعلّم الصيانة وإجراء الصّحّات للآلات والمصانع والمعدات الموجودة في سورية، لأن عملهم يساهم في تخفيف الحاجة لاستقدام الخبراء من الخارج، ويمكن الاستفادة من خبراتهم للانتقال إلى صناعة قطع الغيار كمرحلة مهمة بطريق التحوّل نحو الصناعات الثقيلة، ومن ثم يمكن تطوير هذه الخبرات للوصول إلى صناعة المعدات والآلات.

14) الانفتاح على العلاقات الاقتصادية الخارجية والتوجّه لاستعادة ثقة المستثمرين، والسعي للحصول على قروض خارجية لاستخدامها بدعم المشروعات الصناعية الكبرى وإقامة بنية تحتية قوية، وتُمثل سورية الآن سوقاً واسعة لكافة المنتجات والمشاريع، كالحاجة لكافة أنواع الآليات الحديثة (سيارات، شاحنات، روافع وآلات حفر، جرارات وحصادات، وغيرها)، والحاجة للكثير من المشاريع الضخمة (السكك الحديدية، مترو الأنفاق، توسعة المطارات والمرافئ، صوامع للحبوب، وغيرها)، وذلك بتقديم الحوافز التشجيعية للمستثمرين كتطوير المناطق الحرّة، وتحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية، وغيرها.

15) الأخذ بعين الاعتبار البُعد الاجتماعي للتنمية، فيجب أن يُعزّز التطوّر الاقتصادي تحسّن مستوى معيشة المواطنين، وتعزيز إرادتهم نحو العمل والتقدّم، ويتحقق ذلك بوضع سياسات لمكافحة الفقر (كدعم عمل المؤسسات الاجتماعية والإنسانية، وتمكين برامج التنمية للأسر الأشد فقرًا)، وتقليل نسب البطالة، وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدّمة، لاسيما التعليم المهني والصحة والإسكان.

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية:

- فخري، أحمد. (1957). مصر الفرعونية-موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور. (ط.1). مصر: الهيئة المصرية للكتاب.
- كبة، ابراهيم. (1970). دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. (ط.1). بغداد: مطبعة الارشاد.
- علي، أحمد. (1994). تاريخ بلاد الشام منذ ما قبل الميلاد حتى نهاية العصر الأموي. (ط.3). دمشق: مطبعة جوهرة الشام.
- السيد سعيد، محمد. (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الببلاوي، حازم. (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.
- (عكاشة، الناطور، وببضون). (1991). اليونان والرومان. (ط.1). إربد: دار الأمل.
- سامي عفيفي، حاتم. (1991). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. (ط.1). مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- أديب، سمير. (1997). تاريخ وحضارة مصر القديمة. (ط.1). مصر: مكتبة الاسكندرية.
- الببلاوي، حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.
- الذنون، عبد الحكيم. (1999). تاريخ الشام القديم. (ط.1). دمشق: دار الشام القديمة.
- عوض الله، زينب. (2004). الاقتصاد الدولي. (ط.1). مصر: الدار الجامعة الجديدة.
- طلبة، مختار. (2007). مقدمة في المشكلة الاقتصادية. (ط.1). مصر: كلية الحقوق جامعة القاهرة.
- طقوش، محمد. (2009). تاريخ العرب قبل الإسلام. (ط.1). بيروت: دار النفائس.
- ديب، كمال. (2011). تاريخ سورية المعاصر. (ط.2). بيروت: دار النهار.
- الحمش، منير. (2011). الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية. (ط.1). بيروت: منتدى المعارف.
- اللهيبي، أديب. (2012). العلاقات السورية السوفيتية 1946-1967 دراسة تاريخية. (ط.1). عمان: دار غيداء للنشر.
- ديب، كمال. (2015). الحرب السورية. (ط.1). بيروت: دار النهار.
- (كنعان ورحالة). (2016). الدولة واقتصاد السوق. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الأعسر، خديجة. (2016). اقتصاديات المالية العامة. (ط.1). مصر: دار الكتب المصرية.
- القرشي، علي. (2017). اقتصاديات التنمية. (ط.1). العراق: حوض الفرات.
- السيد، سامي. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. (ط.1). مصر: جامعة القاهرة.
- مرسي، فؤاد. (1990). الرأسمالية تجدد نفسها. (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- مهران، زكريا. (2019). البنك المركزي في العصور المختلفة. (ط.1). المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي.
- الكيلاي، شمس الدين. (2012). تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان. (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد العال، سيد. (2004). الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1954. (ط.1). القاهرة: مكتبة مدبولي.
- متولي، هشام. (1974). أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي. (ط.1). دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي.
- فيكتوروف، ف. ب. (1970). اقتصاد سورية الحديثة (مشكلاته وافاقه). (ط.1). دمشق: دار البعث للطباعة والنشر.

- حبيب، مطانيوس. (2006). أوراق في الاقتصاد السوري. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر.
- جونى، عز الدين. (2001). التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي 1975-1999. (ط.1). دمشق: دار الرضا للنشر.
- مسعود، مجيد. (1984). التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى. (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).
- البلاوي، حازم. (2000). النظام الاقتصادى الدولى المعاصر. (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).
- القرشي، حاتم. (2017). اقتصاديات التنمية. (ط.1). العراق: مطبعة حوض الفرات.
- الزوكة، محمد. (2000). جغرافية النقل. (ط.2). مصر: دار المعرفة الجامعية.
- بونعمان، سلمان. (2012). التجربة اليابانية-دراسة في أسس النموذج النهضوي. (ط.1). بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- المنيف، ابراهيم. (1998). استراتيجية الإدارة اليابانية. (ط.1). الرياض: مكتبة العبيكان.
- الجميل، غانم. (2014). جنور نهضة اليابان. (ط.1). الرياض: مكتبة العبيكان.
- اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية. (ط.1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- محي الدين، موسى. (2000). أزمة النمر الآسيوية. (ط.1). القاهرة: دار الشروق.
- عبد السلام، فاديا. (2008). التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة. (ط.1). مصر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 211): معهد التخطيط القومي.

كتب مترجمة إلى اللغة العربية:

- جيلبريت، جون. (1954). الانهيار الكبير 1929. (حمدي أبو كيلة، مترجم). (ط.6). مصر: المركز القومي للترجمة.
- باران، بول. (1956). الاقتصاد السياسى للتنمية. (أحمد فؤاد بلبع، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة.
- هوخام، هيلدا. (1969). تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين. (أشرف كيلاني، مترجم). (ط.1). مصر: المشروع القومي للترجمة.
- مبادان، مادلين. (1981). تاريخ قرطاج. (ابراهيم بالش، مترجم). (ط.1). بيروت: منشورات عويدات.
- سازونوف، أوماتقييف، ك. (1986). حضارة ما بين النهرين العريقة. (حنا آدم، مترجم). (ط.1). دمشق: مطبعة دار المجد.
- جالبريث، جون. (1987). تاريخ الفكر الاقتصادى - الماضى صورة الحاضر. (أحمد بلبع، مترجم). (ط.1). مصر: مكتبة الاسكندرية.
- جوليان، كلود. (1989). الحلم والتاريخ (مئة عام من تاريخ أمريكا). (نخلة كلاس، مترجم). (ط.2). دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- سينس، مايكل. (2011). التقارب التالى مستقبل النمو الاقتصادى فى عالم متعدد السرعات. (حمدي أبو كيلة، مترجم). (ط.1). مصر: المركز القومي للترجمة.
- فيركوتير، جان. (1946). مصر القديمة. (ماهر جويجاتي، مترجم). (ط.1). القاهرة: دار الفكر.
- فيكتوروف، ف. ب. (1970). اقتصاد سورية الحديثة (مشكلاته وآفاقه). (ط.1). دمشق: دار البعث للطباعة والنشر.
- (هانس، مارتين، وشومان). (1996). فخ العولمة الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية. (عدنان علي، مترجم). (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- ديلاورت، ل. (1997). بلاد ما بين النهرين-الحضارتان البابلية والآشورية. (محرم كمال، مترجم). (ط.2). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- دافيدسون، باسيل. (2001). أفريقيا القديمة تكتشف من جديد. (نبيل بدر، سعد زغلول، مترجمين). (ط.1). مصر: الدار القومية للطباعة والنشر.
- كانتريبي، إي. (2001). موجز تاريخ علم الاقتصاد. (سمير كريم، مترجم). (ط.1). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- كلارك، غريغوري. (2007). الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله. (أمين الأيوبي، مترجم). (ط.1). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- شفر، أورليش. (2009). انهيار الرأسمالية أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. (عدنان عباس علي، مترجم). (ط.1). الكويت: سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
- ألبلي، جويس. (2010). الرأسمالية ثورة لا تهدأ. (رحاب صلاح الدين، مترجم). (ط.1). مصر: مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة.
- آلن، روبيرت. (2011). التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جداً). (محمد سعيد طنطاوي، مترجم). (ط.1). مصر: مؤسسة هنداي.
- أنطونيوس، جورج. (1962). يقظة العرب. (ناصر الأسد، إحسان عباس، مترجم). (ط.1). بيروت: دار العلم للملايين.
- لونغرينك، ستيفن. (1978). تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (بيير عقل، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة.
- لوموان، فرانسواز. (2010). الاقتصاد الصيني. (صباح كعدان، مترجم). (ط.1). سورية: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- هرشلاغ، زي. (1964). مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. (مصطفى الحسيني، مترجم). (ط.1). بيروت: دار الحقيقة
- بالدوين، ميبير. (1998). التنمية الاقتصادية. (جرانت اسكندر، مترجم). (ط.1). مصر: الدار القومية للطباعة والنشر.
- أونو، كينيثشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). (ط.1). القاهرة: دار الشروق.
- ثارو، لستر. (1995). الصراع على القمة. (أحمد بليغ، مترجم). (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).
- ميريديث، روبين. (2007). الفيل والتنين. (شوقي جلال، مترجم). (ط.1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة عالم المعرفة).

كتب باللغة الإنكليزية:

- Friedman, Milton. (1962). Capitalism and Freedom. USA: University of Chicago
- Krugman, Paul. (2012). End This Depression Now. USA: W. W. Norton & Company
- Krugman, Paul. (1999/2008). The Return of Depression Economics. USA: W.W. Norton & Company
- Simons, Jeoff. (1998). The Scourging of Iraq (sanctions, law and natural justice). London: Macmillan Press, second edition
- Larouche, Lyndon. (2000). Now, Are You Ready To Learn About Economics? USA: Washington, D.C.: EIR News Service.

Smith, Adam. (1776). *An Inquiry into The Nature And Causes Of The Wealth Of Nations*.
Published online.

أبحاث منشورة:

بحث بعنوان "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية". إعداد: (عبد الرزاق حساني)، منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 29 - العدد الثالث-2013.

بحث بعنوان " النظام التعليمي في سورية واقعا وتحديات رئيسة وارتقاء". إعداد: (محمود السيد)، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد 86-الجزء الرابع -2011.

بحث بعنوان "دراسة التركيب الكيميائي والنظائري لمياه الأمطار في سورية". إعداد: (بولص أبو زخم، عبد الرحمن شريدة)، منشورات هيئة الطاقة الذرية السورية. (2009).

بحث بعنوان "الخسائر الاقتصادية لقطاع النقل الحكومي الناجم عن الأزمة السورية". إعداد: (محمود زنبوعة)، منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31-العدد الأول-2015.

بحث بعنوان "التجارب الدولية: تجربة ماليزيا". إعداد: (عادل عبد العظيم)، منشورات المعهد العربي للتخطيط. الكويت (2000).

مقالات باللغة العربية:

الكفري، مصطفى. (2004). الأفكار الاقتصادية لدى أرسطو (384 - 322 ق.م). الحوار المتمدن-العدد: 1017.

ذكي، محمد عادل. (2014). النشاط الاقتصادي في العالم القديم. مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي.

نجمة، الياس. (2003). السياسة المالية في سورية. المجلة الاقتصادية-العدد: 116.

الكفري، مصطفى. (2004). مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. الحوار المتمدن-العدد: 807.

مقالات باللغة الإنكليزية:

Krugman, Paul. (2008, 16 Oct). Let's Get Fiscal. *New York Times*.

محاضرات وأوراق عمل وتقارير منشورة:

إبراهيم، غسان. (2005). الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (24/شباط/2008).

قطنا، حسان. (2018). الأمن الغذائي مفاهيم ومؤشرات. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (18/12/2018).

سبيغل، شاري. (2007). مكررات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الانمائية الوطنية السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو. نيويورك: قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تقرير لمجموعة باحثين. (2016، 03، تشرين الثاني). تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015). مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مداد).

الطرابلسي، عزت. (1957). مصرف سورية المركزي. محاضرة في الجامعة الأمريكية في بيروت. (29 آذار/1957).

- الزعيم، عصام. (2005). اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (22/تشرين ثاني/2005).
- سكر، نبيل. (2000). الإصلاح الاقتصادي في سورية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية (23/آذار/2000).
- سكر، نبيل. (2007). سورية: الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الأمن. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية (10/نيسان/2007).
- العبيطة، سمير (2005). الإصلاح الاقتصادي والدولة والسياسة في سوريا. دراسة قُدمت في المؤتمر الدولي عن الدور المتغير للدولة. (30/أيار/2005).
- (ببلي وبغاصة). أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل. ورقة عمل قدمت لقسم السياسات التجارية في المركز الوطني للسياسات الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (تموز/2008).
- سعيغان، سمير. (2009). تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (02/حزيران/2009).
- الكفري، مصطفى. (2008). مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. دراسة معدة من مدير عام هيئة الاستثمار السورية (18/آذار/2008).
- مجموعة باحثين. (2013). تقرير التنمية الصناعية لعام 2013. التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).
- سليمان، عدنان. (2005). واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية. محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (26/نيسان/2005).
- نجمة، إلياس. (2006). دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي. ندوة أقامها اتحاد نقابات العمال السوري (22/أيار/2006).
- (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. تقرير صادر عن الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). الموقع الالكتروني www.unescwa.org (استرجع بتاريخ 02/10/2020).
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي تبنته قمة الغذاء العالمية في 13/تشرين ثاني/1996.
- تقرير لمجموعة باحثين. (2016، 03). تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015). مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد).
- دراسة لورشة عمل إقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة. (علي، يونس). (11، 2017، 2017). الترابط المياه والطاقة بين في سورية. بيروت. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للأمم المتحدة (الاسكوا).
- تقرير لمجموعة باحثين. (01، 2017، 2017). التصدع الاجتماعي في سورية. المركز السوري لبحوث السياسات. دمشق.
- الموقع الالكتروني <https://www.scpr-syria.org>. استرجع بتاريخ (02/04/2021).
- (2016). تحليل قطاع التعليم في سورية. دراسة صادرة عن مكتب صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في سورية.
- (2012). اتباع نهج متكامل في تعزيز التحول الهيكلي. مذكرة صادرة عن الأمم المتحدة - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). قطر: الدوحة (منشورات الدورة الثالثة عشر).
- السيوفي، قحطان. (24، 2009، 2009). أدوات السياسة المالية في سورية (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009). محاضرة بجمعية العلوم الاقتصادية السورية. الموقع الالكتروني <https://secoss.org>. استرجعت بتاريخ (07/11/2020).

ورقة مناقشة لملتقى مسائل التنمية الصناعية. (2-6، كانون أول، 2013). المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). الدورة الخامسة عشرة. ليما.

(2021). تقرير البعثة الدائمة لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة جنيف. المعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية وحقوق الإنسان، في إطار الرد على أسئلة المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء للمساهمة في إعداد تقريره المواضيعي الذي سيقدمه إلى الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(2009). تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

لقاء الخبراء للعام (2018/2019). أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية. (13، تشرين الثاني، 2018). معهد التخطيط القومي. مصر.

مراجع تشريعية سورية:

دستور الجمهورية العربية السورية 13 آذار عام 1973. الفصل الثاني: المبادئ الاقتصادية: المادة الرابعة عشرة.

مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية حتى تاريخ 15/04/1968. دمشق: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. (أيار/1968).

مجموعة أحكام التجارة الخارجية المطبقة في الجمهورية العربية السورية. الصادرة عام (1976). دمشق: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المرسوم التشريعي رقم 21 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 09/02/2011.

قرار مجلس النقد والتسليف رقم 873 م/ن/ب1 تاريخ 01/07/2012.

المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2013

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 283 تاريخ 26/05/2014.

قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (1292/ل.أ) تاريخ (14/10/2021).

القانون (42) لعام (2006)، قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

القانون (24) لعام (2010)، قانون حماية الصناعة الناشئة الوطنية

مواقع الكترونية كمصدر للبيانات والمعلومات:

موقع المؤسسة العامة لسد الفرات. (<http://www.thawra.50webs.com>). (استرجعت بتاريخ 4 أيار، 2020).

موقع أخبار النفط والغاز السوري لحظة بلحظة. (<https://www.syria-oil.com>). (استرجعت بتاريخ 6 أيار، 2020).

موقع الأونروا. الاقراض البسيط في سوريا. (<https://www.unrwa.org>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين الثاني، 2020).

بيانات صادرة عن وزارة المالية ومنشورة على موقع مصرف سورية المركزي (www.cb.gov.sy). (استرجعت بتاريخ 4 كانون أول، 2020).

بيانات صادرة عن وزارة المالية ومنشورة على موقع مصرف سورية المركزي (www.cb.gov.sy). (استرجعت بتاريخ 4 كانون أول، 2020).

نصوص المراسيم التشريعية على موقع مجلس الشعب للجمهورية العربية السورية. (parliament.gov.sy). (استرجعت بشهر شباط، 2021).

موقع الجمارك السورية. التعريفية الجمركية. (www.customs.gov.sy/tariff.php). (استرجعت بتاريخ 4 شباط، 2021).

موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية. (http://syrecon.gov.sy). (استرجعت بتاريخ 18 شباط، 2021).
القرارات منشورة على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي (www.cb.gov.sy).

خير العكام، محمد. الإعانات المالية (الدعم). موقع الموسوعة العربية (http://arab-ency.com.sy). (استرجعت بتاريخ 20 شباط، 2021).

نصوص المراسيم التشريعية على موقع مجلس الشعب للجمهورية العربية السورية. (parliament.gov.sy). (استرجعت بتاريخ 19 نيسان، 2021).

موقع RT الاخبارية. (/https://arabic.rt.com/business). (استرجعت بتاريخ 22 كانون ثاني، 2022).

موقع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية. (http://gcsar.gov.sy/syrianagriculture). (استرجعت بتاريخ 18 شباط، 2022).

موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (https://www.fao.org/news/archive). (استرجعت بتاريخ 18 شباط، 2022).

موقع البنك الدولي. (https://www.albankaldawli.org). (استرجعت بتاريخ 02 نيسان، 2022).

مقالات منشورة على مواقع الكترونية:

(2018، 18 حزيران). سبعون عاماً على اقتصاد السوق الاجتماعي. موقع وزارة الخارجية الألمانية. (https://almania.diplo.de). (استرجعت بتاريخ 20 آب، 2020).

(2017، 10 تموز). الآثار المربكة للحرب في سوريا ربما تكون مجرد غيض من فيض. موقع البنك الدولي. (https://www.albankaldawli.org). (استرجعت بتاريخ 17 أيار، 2020).

(2007، 25 أيلول). سوريا: رفع أسعار الوقود قد يسبب توتراً في البلاد. موقع شبكة الأنباء الإنسانية. (https://www.thenewhumanitarian.org). (استرجعت بتاريخ 26 آب، 2020).

(2009، 6 تشرين ثاني). اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية إيجابية على المدى البعيد. الموقع الاخباري الألماني (Deutsche Welle (DW). (https://www.dw.com). (استرجعت بتاريخ 28 آب، 2020).

(2011، 27 تشرين أول). مصرف سورية المركزي يتدخل في سوق القطع الأجنبي. موقع جريدة الثورة السورية. (http://archive.thawra.sy). (استرجعت بتاريخ 13 تشرين ثاني، 2020).

(18، كانون أول 2016). مسؤول مصرفي لـ«الوطن». موقع صحيفة الوطن السورية. (https://alwatan.sy). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020).

- (19، نيسان 2018). خميس: حصلنا 140 مليار ليرة من ملفي القروض المتعثرة وأملاك الدولة. موقع صحيفة الوطن السورية. (<https://alwatan.sy>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020)
- (27، 2011 تشرين أول). مصرف سورية المركزي يتدخل في سوق القطع الأجنبي. موقع جريدة الثورة السورية. (<http://archive.thawra.sy>) بتاريخ 13 تشرين ثاني، 2020).
- (18، كانون أول 2016). مسؤول مصرفي لـ«الوطن». موقع صحيفة الوطن السورية. (<https://alwatan.sy>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020)
- (19، نيسان 2018). خميس: حصلنا 140 مليار ليرة من ملفي القروض المتعثرة وأملاك الدولة. موقع صحيفة الوطن السورية. (<https://alwatan.sy>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020)
- موقع الأونروا. الاقراض البسيط في سوريا. (<https://www.unrwa.org>). (استرجعت بتاريخ 27 تشرين ثاني، 2020).
- (7، شباط 2017). ترشيح الاستيراد. موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. (<http://syrecon.gov.sy>). (استرجعت بتاريخ 19 شباط، 2021).
- (27 أيلول، 2021). الاقتصادات النامية تراهن على قطاع الخدمات من أجل تحقيق النمو. موقع مدوات البنك الدولي. (<https://blogs.worldbank.org>). (استرجعت بتاريخ 4 آذار، 2022).

المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء :

- المجموعة الإحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني-جدول (10/2).
- المجموعة الإحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني-جدول (6/2).
- المجموعة الإحصائية لعام 2003 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية -الفصل السابع -جدول رقم (7/1).
- المجموعة الإحصائية لعام 2010 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (5/15).
- المجموعة الإحصائية لعام 2003 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل السادس عشر-جدول (49/16).
- المجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء في سورية للأعوام (2000-2011) -الفصل الخامس-جدول (12/5).
- المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (1/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (2/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2010 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية -الفصل التاسع-جدول (7/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2019 للمكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (47/15).
- المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (1/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (2/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2010 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية -الفصل التاسع-جدول (7/9).
- المجموعة الإحصائية لعام 2019 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (47/15).
- المجموعتين الإحصائيتين لعامي 2012 و 2020 الصادرتين عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (28/15).

المجموعة الإحصائية لعام 2020 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل التاسع-جدول (1/9).
 المجموعة الإحصائية لعام 2012 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الثاني عشر.
 المجموعة الإحصائية لعام 2020 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية-الفصل الخامس عشر-جدول (40/15).

المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2020-2011) -الفصل الثالث -جدول (6/3).

المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2011-2001) -الفصل الثاني -جدول (5/2).
 المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2020-2011) -الفصل السابع -جدول (22/7) و (24/7).

منشورات في المجلات والصحف:

رهبان، عبد الرؤوف. (2009). التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد (2+1). الصفحة 290-259.

نجمة، الياس. (2003). السياسة المالية في سورية. المجلة الاقتصادية-العدد: 116.

حساني، عبد الرزاق. (2013). السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث 2013.

بو بكر، خلف. (2016). العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر. مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، العدد (13). الصفحة 111-124.

بيانات مالية:

قائمة المركز المالي لمصرف سورية المركزي بتاريخ (2010/12/31).